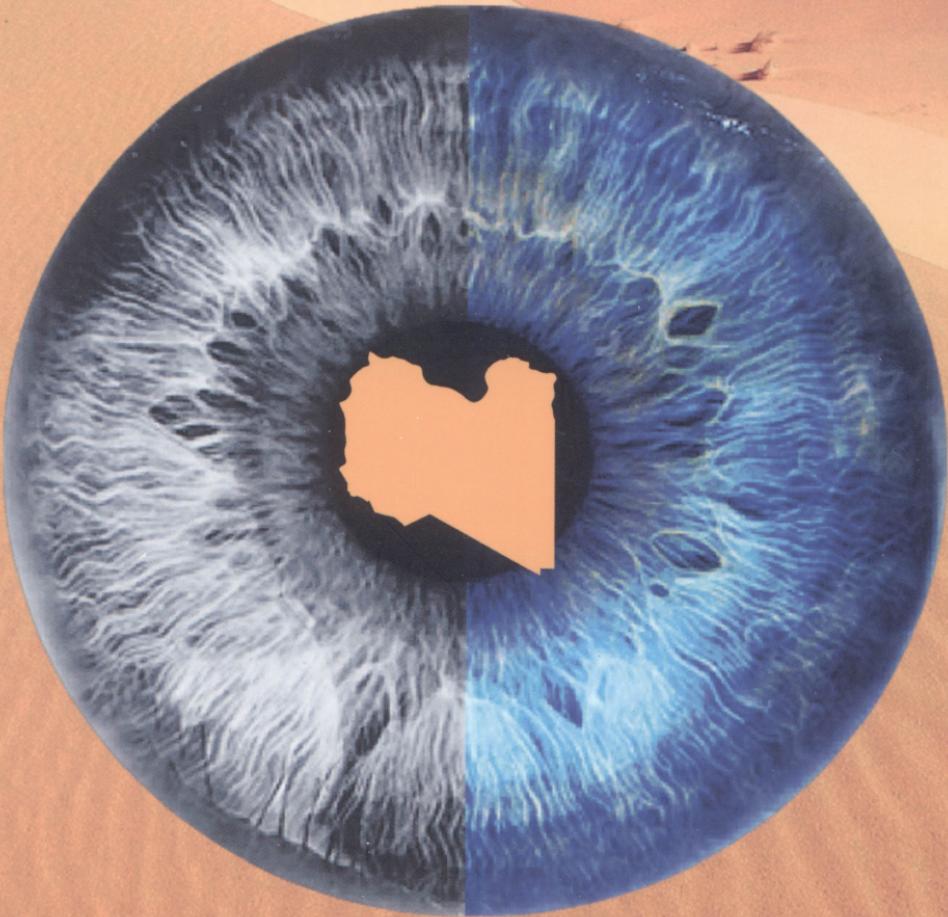


المنصف وناس

الدار الموسطلة للنشر
MEDITERRANEAN PUBLISHER

ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى

محنة بلد



المنصف وناس

لبيا التي رأيت
لبيا التي أرى

محنة بلد

الطبعة الأولى
الطبعة الأولى
الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

لبيبا التي رأيت لبيبا التي أرى

محنة بلد

المؤلف : المنصف وناس

مدير النشر : عماد العزّالي

تصميم الغلاف : رشدي بوديّة

التقييم الدولي للكتاب 9-864-9938-978

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

ـ 1439 هـ - 2018 م

يحظر نشر أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد وصف الكتاب كاملاً أو جزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسات،
أو إدخاله على الحاسوب أو برمجته على أسطوانات مضغوطة إلا بموافقة خطية من الناشر.

الدار المتوسطية للنشر

Mediterranean Publisher

العنوان : 5 شارع شطرانة، 2073 برج الوزير - أريانة - الجمهورية التونسية

الهاتف : 216 70 698 880

الفاكس : 216 70 698 633

الموقع الإلكتروني: www.mediterraneanpub.com

البريد الإلكتروني : medi.publishers@gnet.tn

المنصف وناس

بعض إصدارات المسرح
الليبي

لبيا التي رأيت
لبيا التي أرى

محنة بلد

الطار المتوسطية للنشر

الإهداء

إلى روح والدي اللذين علّماني حبّ الناس
والتضحية دون مقابل،
إلى روح شقيقي الأكبر عبد القادر الذي أعطى
ما أعطى حرصاً منه على المساهمة في بناء ليبيا،
إلى كل الليبيين حباً وتقديراً.

وطئة عامة

لشيء كبيرا يمكن أن ينجز دونها عاطفة كبيرة

هيثل

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي محل الثاني

أبو الطيب المتنبي

إن الأزمة الليبية الراهنة بحاجة ماسة إلى إعمال العقل وإلى الاندراج في منطق الحوار العلمي المادئ والقبول بالرأي المختلف قصد بناء مقاربة تجمع بين الدقة والموضوعية من جهة والمسؤولية الفكرية والأخلاقية من جهة أخرى.

إن ليبيا محتاجة أيضا إلى سخاء المبادرة الصادقة وإلى ما يسميه الفيلسوف مارلوبيتي بفلسفة الإرادة وإلى تجاوز* منطق الغلبة والغالب والمغلوب¹ والهزيمة والهزوم؛ وهي محتاجة إلى أن يذهب المقتدر إلى المقسى والمستبعد وأن يحاوره وأن يساعده على الخروج من معسكرات

* نتوجّه بجزيل الشكر إلى الأساتذة: عبد الحميد عوض ومصطفى الصيد ومختر كحيل وألفة بوكراع على الدعم العلمي الذي قدمواه.

1 - التّار والغلبة مكون ذهني ونفسي وثقافي أساسى من مكونات الشخصية القاعدية الليبية مثلما تؤكد ذلك البنية الدلالية للمثل الشعبي الليبي : ”إلي تلعبته إغلبنيه“. ولعل ذلك ما يعني من حيث المدلول أن المرة الذي يشارك في لعبه ما عليه أن ينهها غالبا.

الإيواء وعلى معاودة الاندماج في المجتمع. إن مثل هذا الفعل أمارأة قوة ذاتية ووطنية عالية ذلك أن الديمقراطية هي، في جوهرها، ثورة على ضروب الإنقذاء والتهميش والتمييز وجهدٌ دؤوب من أجل تساوي المظوظ وتكافؤ الفرص والتّعايش السلمي بين كُل المكونات.

وبما أن ليبيا تسكن شغاف القلب وبما أن ما يؤذينا ولأنها الجار الأقرب، جغرافياً وعاطفياً، فلا حرج لدى في أن أكتب، على الرغم من أن الموضوعية العلمية التي تعلّمناها في الجامعات تؤكد ضرورة الحياد المعرفي والابتعاد عن العاطفة، خاصة أن علاقتي بالمجتمع الليبي هي علاقة عاشق بمعشوق. ولكنها علاقة عشقٍ صعبة ومضنية على جميع المستويات؛ فكلما ازددت رغبةً في الاقتراب، ازدادت هي نفوراً وتنبّعاً.

وبما أن المعشقة عصيةٌ عن القرب، اهتديت إلى حل معقول وهو أن أستجير بالعلم لعلني أفهم بذور هذه الصعوبة وأسبابها.

في منتصف سبعينيات القرن العشرين، كانت أستاذة الفرنسية في المعهد؛ وهي سيدة فرنسيّة تحدّثنا بحماسٍ عن بداية ظهور الحواسيب؛ وكانت تبذل قصارى جهدها لإقناعنا بضرورة الاهتمام بأداة المستقبل ورهانها. ولكن جيلنا من تلاميذ العاصمة وضواحيها المتجمي في أغلبه إلى الطبقة المتوسطة والفقيرة ما كان مقتدرًا مادياً لاقتناء الحواسيب.

وأمّا فيما يعنيني، فما كانت الدعاية للحواسيب تستهويوني؟ كنت منشغلًا بمتابعة الخطاب السياسي الرسمي؛ وكنت أتهم التهام الروايات والدواوين؛ وكانت أوثق، دون كلل أو ملل، المجالات والدوريات والجرائد وأجمع كل شاردةً وواردةً عن المجتمع الليبي. قد يبدو مثل هذا

الخطاب ضربا من ضروب المبالغة، ولكنني لست في حاجة لذلك بعد كل هذه العقود من الزمن. وحتى أزيد الصورة تقريرا من القارئ، أشير إلى أنني لم أبلغ النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين إلا وقد ت McKennَتْ من بناءِ بنك معلومات متكامل في ذاكرتي يجمع بين الاجتماعي والقبلي من جهة والسياسي والاقتصادي والثقافي من جهة أخرى. وتجدر الإشارة كذلك أن النصف الأول من الثمانينيات لم ينته إلا وقد بدأت تتشكل خطوةً خطوةً مكتبي المختصة في Libya التي أعدّها اليوم واحدةً من أفضل المكتبات الخاصة المواكبة لتطور المجتمع الليبي. ولذلك حينما داهمني الكهولة وتقديم بي العمر، كنت أسأل نفسي باستمرار: لماذا هذا الاختيار الصعب؟ وكنت دائمًا أجيب: إنه على كل حال اختيارٌ علميٌ صائبٌ.

ففي خريف 1986، أديت أول زيارة إلى Libya؛ وكانت زيارةً فارقةً علميا وأيديولوجيا لأنها كشفت لي مفارقات الواقع الليبي وتعقيداته؛ وكشفت لي ميدانيا الفجوة الأنثروبولوجية العميقية بين الجنة الأرضية التي “يسير” بها الإعلام وبين المعيش اليومي الليبي المرهق والصعب من جهة وبين الخطاب وممارسة الخطاب من جهة أخرى. وبعد فترة تأمل، اتخذت في السنة ذاتها قرارا واثقا من نفسه بـ ”الهجوم العلمي“ والانتقال إلى مرحلة أهم لا وهي مرحلة الفهم الميداني من أجل فك طلاسم هذه الفجوات الأنثروبولوجية العديدة.

وقد دفعت في المغامرة البحثية إلى محاولة اكتشاف عددٍ من المفارقات الصادمة تمثل أولاها في هذا الحذر الرسمي الهائل من الباحث خاصة

إذا ما كان باحثاً تونسياً وفي هذا الإحجام عن مَدِّه بالمعلومات في حين أنها توفر في مراكز بحوث أمريكية وأوروبية. وأمّا ثانيتها، فتتمثل في هذا الانغلاق السياسي والأمني اللافت للانتباه وفي هذا التشدّد أو عدم الحماس لأية تجربة بحثية كانت على الرغم من عدم وجود مخاطر مهدّدة؛ وهو أمر يتناقض مع سخاء الباحثين والباحثين والمثقفين والإعلاميين والأدباء الليبيين وكرمهم الاستثنائي.

فقد ساعدني كل هؤلاء على تذليل الصعوبات الميدانية وعلى الوصول إلى المعلومات وعلى تجنب المطبات والفخاخ التي كان بالإمكان أن أقع فيها بكل سهولة ؛ هؤلاء جميعاً حمّوني، دون مبالغة، من المفاجآت غير السارة ومن الاعتباطية ؛ فلولاهم جميعاً، لما تمكنّت من التنقل في هذه الجغرافيا الشاسعة وعلى حصاد كل هذه المعلومات والمعطيات وعلى إنجاز عدد من المقابلات العلمية مع شخصياتٍ متعددةٍ متنوعةٍ أُعدها اليوم غُنِّيًّا رئيسياً توجّحت به مسيرتي البحثية. هؤلاء الأصدقاء هم الذين جعلوا القرار الذي اتخذه سنة 1986 قراراً قابلاً للحياة والتنفيذ، فاستقبلوني في منازلهم وفتحوا لي دون ترددٍ قلوبهم قبل مكتباتهم. وقد سمحـتـ ليـ هذه المساعدة السخيةـ بأنـ أـزوـرـ لـبيـاـ مدـيـنةـ وـبـلـدـةـ وـأـتـحـركـ شـمـالـاـ وـجـنـوـبـاـ، شـرـقاـ وـغـرـبـاـ وـأـنـ أـتـقـيـ أـفـرـادـ فـاعـلـينـ فـيـ مجـتمـعـ الـلـيـبيـ وـأـنـ أـجـريـ مـعـهـمـ مـقـابـلـاتـ مـهـمـةـ منـ حـيـثـ قـيـمـتـهاـ العـلـمـيـةـ دـفـعـتـنـيـ إـلـىـ حـاـوـلـةـ استـزاـدـةـ الفـهـمـ. لـقـدـ أـنـفـقـتـ عـمـراـ يـزـيدـ عـنـ عـقـدـيـنـ وـنـيـفـ فـيـ قـرـاءـةـ تـطـورـاتـ المجتمعـ الـلـيـبيـ فـيـ مـرـحـلـةـ شـدـيـدـةـ الـحـسـاسـيـةـ وـفـيـ السـعـيـ إـلـىـ الفـهـمـ عـلـىـ الرـغـمـ منـ قـنـاعـتـيـ التـيـ تـولـدتـ عـنـ التـجـربـةـ الـمـيـدـانـيـةـ أـنـهـ لـاـ يـمـكـنـ الزـعـمـ بـإـمـكـانـيـةـ بنـاءـ قـرـاءـةـ حـاسـمـةـ وـنـهـائـيـةـ، وـإـنـماـ هـيـ مـحاـوـلـةـ مـنـ بـيـنـ مـحاـوـلـاتـ عـدـيـدـةـ أـخـرىـ

لإضاءة الواقع الليبي وإخضاعه لزوايا "هجوم علمي" متباعدةٍ ومتلاصقةٍ في الآن نفسه. فما أحوج الواقع الاجتماعي الليبي إلى قراءات متلاصقة لفك طلاسم هذا التعقيد والمساهمة الفكرية في تحليل هذه الأزمة العارمة المستفحلة ولكن دون وصايةٍ علمية أو زعمٍ بامتلاك الحق المطلق.

ولذلك أردنا أن يكون هذا الكتاب - على تواضع مجده - أكثر من مجرد توثيق لهذه المسيرة العلمية، وإنما هو محاولة موضوعية للإجابة عن سؤالين مفصلين مرتكزين:

أ - كيف يمكن أن نقطع علميا مع القراءة الأزموية لمرحلة ما بعد فبراير/ فيفري 2011 وأن نجعل منها منطلقاً لمرحلة مؤسّسة جديدة؟

ب - هل يملك المجتمع الليبي مواردٌ تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية وقيمية كافية لإعادة البناء ومجادرة حالة الإخفاق؟

ومن أجل الإجابة عن هذين السؤالين، وزعنا المعمار الداخلي للكتاب إلى فصلين مرتكزين :

- جذور الأزمة والإخفاق والعنف في المجتمع الليبي،

- المدنية الليبية الجديدة : شروطها ومتطلباتها وكيفيات إعادة البناء.

ولذلك لا يفوتنـي الـبتـةـ، من بـابـ الأـصـوـلـ الإـلـاـسـانـيـةـ وـالـلـوـفـاءـ الـعـلـمـيـ أنـ أـشـكـرـ فـيـ الـبـدـءـ وـأـتـرـحـمـ عـلـىـ أـرـوـاحـ الـأـمـوـاتـ مـنـ الـلـيـبـيـنـ. إـنـيـ أـذـكـرـ فـيـ هـذـاـ السـيـاقـ: فـؤـادـ الـكـعـبـازـيـ وـوـهـبـيـ الـبـورـيـ وـعـلـيـ السـاحـلـيـ وـرـجـبـ الـمـاجـرـيـ وـمـحـمـدـ بـنـ سـاسـيـ (أـبـ الصـنـاعـةـ الـلـيـبـيـةـ) وـاهـادـيـ الـشـيرـقـيـ (أـبـ الـاـقـتـصـادـ الـخـدـمـاتـيـ) وـعـبـدـ الرـحـمـانـ الـجـنـزـورـيـ وـمـحـمـودـ صـبـحـيـ وـغـيـرـهـمـ.

ولا يفوتنـي أن أعبـر أيضاً عن بالـغ شـكري لأـصدقائـي: محمد زـاهـي المـغـيرـي ونجـيب الحـصـادي ومـصـطفـى عمر التـير وعـمر العـفـاس وصالـح السـنـوـسي وعلي عبد اللـطـيف اـحـمـيدـة وآمال سـليمـان العـبـيدـي وأـمـ العـزـزـي الفـارـسي وعبد السـلام المـدـنـي ومـصـطفـى الـفيـتـورـي ونـزـيهـهـ التـرـكـي وـمـحـمـودـ الـديـكـ وعبد الـكـرـيمـ عـلـيـ وعـارـفـ النـايـضـ وعبد السـلامـ عـمـارـةـ وـعـمـارـ جـحـيدـرـ وـمـوسـىـ الأـشـخـمـ وـفـتـحـيـ بـعـاجـةـ وـعـبـيرـ إـمـيـنـيـ وـراـشـدـ الزـبـيرـ السـنـوـسـيـ وـعـمـرـ أـبـوـ القـاسـمـ الـكـكـلـيـ وـمـحـمـدـ الـمـغـبـوبـ وـإـبـرـاهـيمـ اـحـمـيدـانـ وـنـورـيـ الـماـقـنـيـ وـإـدـرـيسـ الـمـسـمـارـيـ وـيـوسـفـ الشـرـيفـ وـفـتـحـيـ نـصـيبـ وـفـرـجـ الـعـرـبـيـ وـمحـيـ الـدـينـ كـاتـنـونـ. لـكـلـ هـؤـلـاءـ وـاجـبـ الشـكـرـ وـالـعـرـفـانـ بـالـجـمـيلـ. ولا يـفـوـتـنـيـ أـيـضاـ أنـ أـوـجـهـ تـحـيةـ خـاصـةـ إـلـىـ السـيـدـ حـامـدـ أـوـحـيدـةـ مـسـؤـولـ مـكـتبـةـ مـرـكـزـ الـمـحـفـوـظـاتـ سـابـقاـ.

المؤلف

تونس في 29/12/2016

الفصل الأول

جذور الأزمة والإخفاق والعنف
في طلب المجتمع الليبي

”ما كنتُ لأعرفَ القارّة الأفريقيّة لو لا مغامرةُ المعرفة“

الأتنولوجي الفرنسي
L'ethnologue Michel Leiris

”إن الرجال لا يقتلون فقط في ظلمات أهوائهم،
بل يمكنهم أن يفعلوا ذلك تحت نور عقلانيتهم.“

عالم الاجتماع الفرنسي إدغار موران، العقل المحكم

”الإِنْسَانُ قَصْبَةٌ مُفْكَرَةٌ“

الفيلسوف باسكال

”الإِنْسَانُ لَيْسُ حِيوَانًا رَهِيفًا وَلَا حَنْوَنًا“

الفيلسوف إيف ميشو

”إِذَا غَامَرْتَ فِي شَرَفِ مَرْوُمٍ فَلَا تَقْنِعْ بِمَا دُونَ النُّجُومِ“

أبو الطيب المتنبي

١ - جذور الاهتمام بالمجتمع الليبي: الأنثروبولوجيا المستعمرية

الجذور الأسرية وتأثيراتها في مسيرتي

سأحاول في مستهل هذا الفصل أن أتحدث مع بعض التدقيق عن تجربتي البحثية في المجتمع الليبي وجذور هذا الاهتمام الأسرية منها والأيديولوجية. ولهذا سأحاول أن أعرض هنا معيش هذه التجربة البحثية الأنثروبولوجية وما اعترضها من صعوبات ومفاجآت؛ فلم يكن السياق السياسي والمجتمعي متقبلاً بيسراً لتجربة بحثية ينجزها باحث غير ليبي يريد فهم آليات عمل المجتمع القبلي وأنماط التنشئة السياسية وكيفيات تفاعل النخب مع النظام القائم آنذاك وحصيلة التجربة الاقتصادية والتحديدية في ليبيا خلال اثنين وأربعين سنة. ولعل ذلك ما يفسّر ذاك السؤال الإنكاري الذي كان يعترضني دائمًا هنا وهناك :

«لماذا لا تشتعل على بلدك تونس؟»

فمثل هذا السؤال يخفي في باطنه مقاومة مهذبة ومتوارية لمثل هذه التجربة البحثية. ولكن على الرغم من ذلك، حظيتُ بدعم من بعض الباحثين الذين فتوحا لي خزائن المعلومات. إن هذه المحاولة هي مساهمة

متواضعة تهدف إلى الحفاظ على ذاكرة الشعب الليبي التاريخية والسياسية والاجتماعية؛ وهو حقٌّ من حقوقه الثقافية الضرورية التي يتوجب إبرازها.

حينما فتحت عيني في طفولتي المبكرة، وجدت في البيت القديم صوراً ثلاثة معلقة: ترمز الأولى إلى قصة رأس الغول الشهيرة في حين تعكس الثانية قصّة السيد علي (أبي الخليفة علي بن أبي طالب) وهو يحارب "الكفار"² والمدم يسيل إلى حد الرّكب، ولكنني لم أعرف إلى حد بلوغ المراهقة في المرحلة الثانوية هوية هؤلاء "الكفار"² وأسباب محاربة الخليفة عليّ لهم، وأمّا الصّورة الثالثة فكانت باللونين الأبيض والأسود وكانت للرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

سألت شقيقى الأوسط، وكان مؤطّري من الناحية الأيديولوجية عن هذا الرجل صاحب ربطه العنق المخططة، فأجابنى "إنه الزعيم عبد الناصر حامي العرب من إسرائيل؛ إنه موحد العرب ومحرر فلسطين". صدقتُ هذا الكلام وصرت أرددّه في خلواتي وأمام أقراني في المدرسة الابتدائية خاصة وأنّي نشأت متأثراً بالخطاب القومى وبالخطاب الناصري خاصة.

عرفت ليبيا مّرة أولى عندما اشتغل شقيقى الأكبر فيها في الفترة الفاصلة بين أكتوبر 1969 وجوان 1972 حيث أوفدت وزارة الفلاحة، من باب المساعدة للنظام السياسي الجديد، مجموعةً من الفنانين المختصين في الغراسات المشمرة للمساعدة على تشجير مساحاتٍ واسعة من التراب الليبي. فقد كان شقيقى عبد القادر يحدّثنى في رسائله المطولة عن المجتمع

2 - المقصود بكلمة "كفار" الخارج تحديد أي الذين خرجوا على الخليفة علي بن أبي طالب وقتلوه.

الجديد الذي سافر إليه ولمّح إلى سطوة القبائل³ وإلى الجانب المحافظ في هذا المجتمع. ولكنـه كان يحرص أكثر على أن يكتب لي عن منجزات الفريق التونسي العامل في طرابلس والمرج والبيضاء.

حينما ذكر شقيقـي الأـكـبرـ أـذـكـرـ دائـمـاـ تـلـكـ المسـاحـاتـ الخـضـراءـ الـيـانـعـةـ منـ الـأشـجـارـ الـشـمـرـةـ الـتـيـ تـزـينـ المسـاحـةـ الـجـغـرافـيـةـ الـمـمـتدـةـ بـيـنـ طـرـابـلـسـ الـمـدـيـنـةـ وـبـيـنـ الـمـطـارـ (20ـ كـيـلـوـمـتـرـ)؛ وأـذـكـرـ دائـمـاـ تـلـكـ الـبـسـاتـينـ الـجـمـيلـةـ الـتـيـ توـشـيـ بـحـلـ خـضـراءـ الـطـرـيقـ الـرـابـطـةـ بـيـنـ الـمـرجـ وـمـدـيـنـةـ الـبـيـاضـ.ـ تـلـكـ هـيـ حـصـيـلـةـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ مـنـ الـإـقـامـةـ الـصـعـبـةـ فـيـ لـيـبـيـاـ وـمـنـ الـصـبـرـ وـالـتـضـحـيـةـ.

بدايات الحيرة المعرفية والأنثربولوجية

تابعت، في نهاية المرحلة الابتدائية عن طريق المذيع، محاكمةَ المسؤولين السابقين في النظام الملكي (1951-1969)، وكان تعدادهم حوالي 109 فرداً على ما ذكر آنذاك بتهمة "تزوير الانتخابات النيابية وإفساد الحياة السياسية". وتركت هيئة المحكمة من الرائد بشير الصغير هوادي عضواً بمجلس قيادة الثورة (رئيساً) والملازم أول عبد السلام أبو قيله (عضو). بدأت المحاكمة على ما ذكر خلال شهر أوت 1971 وصادفت نهاية السنة الدراسية؛ فتفرّغت لمتابعة المحاكمة صباحاً التي كانت تبثّ على الهواء مباشرة. هذه المحاكمة، وإن أتاحت لي فرصة فعلية لمعرفة أسماء السياسيين والعسكريين البارزين⁴، فإنـهاـ كـشـفـتـ لـيـ مـفـارـقـةـ لـيـبـيـةـ لـافتـةـ لـلـانتـباـهـ.ـ لقد

3 - لأول مرة عرفت أسماء مدن الشرق الليبي مثل المرج والبيضاء وشحات وسوسة وقبائل مثل ورفلة والعيادات والقذافة.

4 - لقد عرفت فيما بعد أن قرار مجلس قيادة الثورة بتكونين "محكمة الشعب" كان بتاريخ 29 جويلية 1970؛ كما تضمنـتـ إـضـافـةـ إـلـىـ الـإـسـمـيـنـ السـاـبـقـيـنـ عـضـوـيـةـ مـحـمـودـ صـبـحـيـ (ـجـامـعـةـ إـلـسـلـامـيـةـ)ـ وـالـمـسـتـشـارـ عبدـ العـزيـزـ

فوجئت بقسوة هيئة المحكمة على المحكومين؛ فما تزال كلمات أحد الوزراء وأظنه وزير الزراعة، ترنّ في أذني وهو يتسلّل من أجل الحصول على كرسي وكوب ماء خاصة وأنه مصابٌ بمرض السكري؛ فكلما تجرّأ على تكرار الطلبِ، تدخل رئيس المحكمة آنذاك وزجره لفظياً بكل قوة. سألت نفسي، بكل سذاجةٍ، ما الذي يمنع تكين الوزير السابق من كوب ماء ومن كرسي خاصة وأن الطقس شديدُ الحرارة وقتئذ في طرابلس؟ لم أفهم عندئذ حقيقة ما يحصل في المحاكمة؛ ولكنني أحسستُ برّجةٍ خفيفةٍ في طفولتي المبكرة.

بعد سنواتٍ طويلة من جمع المعلوماتِ والتأمّل والبحث والملاحظة، توصلتُ إلى أن علاقـة العسكريـين بالـمدنيـين فيـ المنـطـقة العـربـية عـلاقـة متـوـترة بـدلـيل أنه لم يـحـصـلـ حـوارـ حـقـيقـيـ وـعـمـيقـ بـيـنـهـمـ. وـتوـصلـتـ أيضاـ إـلـىـ أنـ العـسـكـرـيـنـ الـذـيـنـ صـعـدـواـ إـلـىـ سـدـةـ الـحـكـمـ فـيـ فـجـرـ الـفـاتـحـ منـ سـبـتمـبرـ 1969ـ زـرـعواـ فـيـ مـفـاـصـلـ الـمـجـتمـعـ الـلـيـبـيـ جـرـعـاتـ قـوـيـةـ مـنـ العنـفـ السـيـاسـيـ وـالـمـادـيـ وـحتـىـ الرـمـزـيـ⁵ـ معـ أنهـ لمـ تـكـنـ تـوـجـدـ فـيـ الـبـلـدـ تنـظـيـمـاتـ سـيـاسـيـ وـحـزـبـيـ وـنـقـابـيـ وـثـقـافـيـ قـادـرـةـ عـلـىـ الـمنـافـسـةـ الـأـيـديـوـلـوـجـيـةـ وـعـلـىـ تـشـكـيلـ خـطـرـ عـلـىـ النـظـامـ القـائـمـ خـصـصـاـ وـأـنـ اـشـغـلـتـ عـلـىـ هـذـهـ المـكـونـاتـ طـيـلةـ عـقـودـ مـنـ الزـمـنـ. فـحتـىـ الـمـجـمـوعـاتـ إـلـاـ بـدـءـاـ مـنـ أوـاسـطـ وـتـحـرـيرـيـنـ كـانـتـ لـاـ تـشـكـلـ خـطـرـاـ حـقـيقـيـاـ عـلـىـ النـظـامـ إـلـاـ بـدـءـاـ مـنـ تـسـعـيـنـيـاتـ الـقـرـنـ 20ـ جـرـاءـ أـخـطـاءـ سـيـاسـيـ وـاقـتصـادـيـ وـاجـتمـاعـيـ مـتـراـكـمةـ. لـقـدـ بـدـأـتـ الصـعـوبـةـ حـيـنـاـ تـشـدـدـ إـلـيـخـانـ وـظـهـرـتـ عـلـىـ السـطـحـ الجـمـاعـةـ إـلـاسـلامـيـةـ الـلـيـبـيـةـ المـقـاتـلـةـ بـقـيـادـةـ الـقـاعـديـ المعـرـوفـ عـبـدـ الـحـكـيمـ بـلـحـاجـ.

⁵ التجار (المحكمة العليا) والرئيس حسن عبد الرحيم البركي (الأمن). وقد أدانت المحكمة بتاريخ 30 سبتمبر 1971، 64 متهمًا وعلقت أحكام السجن بالنسبة إلى 22 شخص؛ وحكمت ببراءة 31 متهمًا.

5 - Moncef Ouannès, *Militaires, élites et modernisation dans la Libye contemporaine*, Paris, L'Harmattan, 2009, 400 pages.

فعلى الرغم من طفولتي المبكرة، استفزّتني المحاكمة – على قصر عمرها الزّمني (شهر وبضعة أيام) – وأحسستُ فيها غلطةً لفظيةً لا أريد تفسيرها الآن اعتماداً على عامل البداوة، ولا أريد أيضاً تفسير ذلك اعتماداً على عامل الغلطة العسكرية الذي كان بالإمكان تلافيه؛ فقد كان بالإمكان أيضاً بناء علاقة بينية أكثر مرونة وانسيابية وإنسانية خاصة وأنّ ليبيا مجتمع قبلى بالأساس. فحينما تسيء إلى فرد فكأنما أسأت إلى القبيلة برمته.

فبغض النظر عن هوية العنف إن كان ثورياً أو أيديولوجياً، فإنه ساهم وبشكل رئيسي في مراكمه الأحقاد التي شكلت البيئة الخاضنة لانفجار فيفري 2011؛ فهي التي أنتجت الانغلاق المولّد للانفجارات الشعبية. وهذه المحاكمة التي حصلت في مستهل سبعينيات القرن العشرين دشّنت عقوداً أربعة من التوتر بين السلطة السياسية الجديدة والمجتمع؛ وولدت غياب عقدٍ أخلاقي وسياسي مبني على التفاهم والتوافق.

بعد ملاحظة دامت سنوات طويلة، يمكنني أن أستنتاج اليوم بأن العنف السياسي والمجتمعي الذي مورس على امتدادِ عقود أربعة لم يكن مبرراً بل قل – حتى تكون أكثر دقة – كان عشوائياً. فما استطعتُ استنتاجه هو أن العسكريين والسياسيين والأمنيين برعوا في إنتاج الأعداء الوهميين والاصطناعيين في المجتمع يفتقر حتى إلى المجتمع المدني الولاد للنخبِ والمنظّمات المناضلة والمعارضة⁶.

لقد رافقني هذه الحيرة الفكرية الخفيفة إزاء علاقة العسكر بالمدنيين وسكنت عقلي على امتدادِ سنوات ودفعتني إلى البحث؛ وهي التي

6 - محمد زاهي المغيري، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر، القاهرة، 1995.

حفّزني كذلك من أجل فهم خصائص هذه العلاقة المركبة الغامضة في الآن نفسه؛ وهي التي جرّأني على أن أعدّ دراسةً متكاملةً ربّما تكون الدراسة الوحيدة الشاملة حول الجيش الليبي⁷. فعلى الرغم من "صدمة" المحاكمة، شدّني في مقابل ذلك، كثيراً هذا الخطاب الإعلامي، وهذا النمط من البيان الجريء المتجرّئ على الملوك والحكّام العرب وخاصة الخليجين منهم وهذا "التّبشير" بنهوض الأمة. لذلك وصلتُ إلى قناعةٍ وهي أن هذا التعبير هو أمل الأمة وشرط معاودتها النّهوض.

وفعلاً ففي سنوات قليلة حفظتُ عن ظهر قلب أسماء السياسيين والوزراء والإعلاميين والأدباء وبدأت أتعرّف تدريجياً إلى البنية القبلية في المجتمع الليبي. ومثلماً أسلفت القول، فقد جمعت المعلومات والوثائق وكانت المكتبة المتخصصة : 2000 كتاب متخصص في ليبيا وأكثر من ثلاثة آلاف وثيقة عن المجتمع الليبي.

فيقدر ما أثار الإعلام الرسمي إعجابي وخاصة إذاعة "صوت الثورة الشعبية" و"صوت الوطن العربي" لتجربته غير المعهود على الحكام العرب وخاصة على ملوك الخليج، ساعني كثيراً أداء إذاعة "صوت قفصه" لضحالة المحتوى الإعلامي وضعف الحجّة والبرهان وعدم حرفيّة هذا النمط من الإعلام في زمن الأزمات. ولكنني على الرغم من هذا الاستياء، قررت السفر إلى ليبيا بمجرد حصولي على عمل قصد توفير كلفة السفر. وعلى الرغم من هذه "الصدمة" السياسية، فإنني كنت على امتداد كامل المرحلة الثانوية أحفظ الخطاب السياسية الليبية بانتباه فائق؛ وكانت أتابع كذلك بانتباه بالغ كل تفاصيل الحياة السياسية والثقافية الليبية وأقرأ كل

7 - Moncef Ouannès, *ibid.*, pp. 170-175.

ما يقع بين يديّ من روايات وأقصاص وكتب تاريخ؛ وكنت أحفظ هذه النصوص حفظاً في انتظار أن يحصل اللقاء المرتقب.

تجربة الميدان الليبي : التلمسات الأولى والصعوبات

وصلت مطار طرابلس العالمي أول مرّة في 20 سبتمبر 1986 قادماً من المغرب الأقصى، ممنّيا النفس بـ "الجنة الأرضية"؛ ولم أكن أملك يومها سوى ثلاثمائة دولار أعلمته بها الجمارك الليبية. وفوجئت حينما قمت بالصرف في أحد المصارف، بأنني لم أحصل إلا على 30 ديناراً عن المئة دولار الأولى. أجرّت سيارةأجرة بـ 10 دنانير ودفعت قيمة الغرفة بفندق البحر المتوسط 10 دنانير أيضاً. أحسست يومها بقدرٍ كبيرٍ وحيرةً أكبرَ تجاه الوضعية الغريبة التي وجدت نفسي فيها. صعدت مساءً إلى الطابق السادس خاصةً وأنني لم أتناول الطعامَ منذ وجبة الطائرة صباحاً. وجدت في المطعم كهلاً في عقده الخامس ما انفك ينظر إلى باهتمام ثم عرض عليّ أن أجالسه على الطعام خاصةً وأننا كنا الوحيدين في المطعم. قبلت اقتراحه على مضض. عرّفني (ف.ب) بنفسه على أنه مصرّيٌ وقال إنه يعمل مقاولاً في قطاع النحاس وأنه جمع ثروةً طائلةً من العراق من مقاولات النحاس استطاع تهريبها عن طريق نائب محافظ البنك المركزي العراقي ليقسمها بين بنوك فرنسا والأردن خاصةً وأنه يستعمل اللغة الفرنسية. وأعلمني أيضاً بأنه جاء إلى ليبيا ليجرّب حظه خاصةً وأنه على معرفةٍ متينة بالرائد عبد السلام أحمد جلّود مثمناً كفاءته السياسية وقدرته الإدارية.

فوجئت بكل هذه التدخلات الغربية بين السياسة والمنفعة من جهة والموقع والمال من جهة أخرى، ولكنني فضلت الصمت احتياطاً. في نهاية تناول وجبة العشاء، عبّرت له عن قلقِي الشديد إزاء قيمة صرف الدولار

في ليبيا الأمر الذي سيسبب لي ضيقاً مالياً حاداً خاصة وأنني أعتزم البقاء أسبوعاً كاملاً. فعرض عليّ بتيسماً أن أقوم بالصرف في السوق السوداء الموازية؛ فأصبحت بذهول وصدمـة شديدة؟ وسألته سؤالـين متاليـن: «هل ثمة في المجتمع «الثوري» تجارة عملة صعبـة؟ وإن وجدـت، فمن يتوـلاـها إذن؟» ضحكـك مجالـسي المصريـي إلى أن استلقـى على ظهرـه، وقالـ لي وهو يقهـقـه: «واضحـ أنـكـ منـ بـقاـياـ الـديـنـاـصـورـاتـ الـقـومـيـةـ؛ فـفيـ هـذـاـ الـبـلـدـ سـوقـ سـوـدـاءـ مـتـطـوـرـةـ فيـ مـجـالـ الـعـمـلـةـ الصـعـبـةـ. وـهـذـاـ النـزـلـ مـرـكـزـ مـنـ مـراـكـزـ هـذـهـ التـجـارـةـ الـتـيـ يـتوـلـاـهـاـ مـسـؤـولـ هـنـاـ». ثمـ صـمـتـ قـليـلاـ قـبـلـ أـنـ يـنـطقـ باـسـمـهـ.

دفعـتـيـ هـذـهـ الصـدـمـةـ الإـيجـابـيـةـ إـلـىـ اـتـخـاذـ قـرـارـ بـالـفـهـمـ مـهـمـاـ تـكـنـ درـجـةـ التـضـحـيـةـ التـيـ يـتـوجـبـ أـنـ أـدـفـعـهـاـ. لـقـدـ اـتـخـذـتـ لـيـلـتـهاـ قـرـارـاـ بـأـنـ أـنـتـصـرـ أـوـ أـنـكـسـرـ، وـمـنـ أـجـلـ مـعـرـكـةـ الـبـحـثـ وـالـفـهـمـ وـالـسـيـطـرـةـ عـلـىـ الـعـنـىـ، اـتـخـذـتـ الـقـرـارـ بـالـذـهـابـ إـلـىـ الـحـربـ مـنـ أـجـلـ الـوـصـولـ إـلـىـ الـمـعـلـوـمـةـ وـإـلـىـ كـشـفـ الـتـقـاءـ هـذـهـ الـعـنـاـصـرـ وـفـهـمـهـاـ: سـوقـ سـوـدـاءـ مـسـتـشـرـيـةـ وـعـمـلـةـ صـعـبـةـ مـهـرـبـةـ وـقـدـارـةـ مـتـشـرـرـةـ فيـ كـلـ أـرـجـاءـ الـمـدـيـنـةـ. كـنـتـ فيـ حـاجـةـ مـاـسـةـ إـلـىـ الإـجـابـةـ عنـ السـؤـالـ التـالـيـ: هلـ هـذـاـ هوـ «ـالـجـمـعـ الـثـورـيـ»ـ؟ـ

دفعـتـيـ كلـ هـذـهـ الـحـيرـاتـ وـالـتـسـاؤـلـاتـ إـلـىـ مـحاـوـلـةـ الـفـهـمـ إـلـاـ أـنـ الصـعـوبـةـ الـأـوـلـىـ كـانـتـ تـكـمـنـ فيـ تـعـذـرـ الـوـصـولـ إـلـىـ الـمـعـلـوـمـةـ.

عـدـتـ إـلـىـ غـرـفـتيـ وـإـذـاـ بـالـنـادـلـ المـصـرـيـ يـطـرـقـ بـاـيـ وـيـعـرـضـ عـلـىـ مـئـةـ دـيـنـارـ لـيـبـيـةـ مـقـابـلـ مـئـةـ دـولـارـ: «ـحـوـسـ تـفـهـمـ»⁸ كـمـاـ يـقـولـ الـلـيـبـيـوـنـ أـنـفـسـهـمـ. اـزـدـادـتـ صـدـمـتـيـ جـرـاءـ هـذـاـ الشـعـورـ بـالـفـجـوةـ الـعـمـيقـةـ بـيـنـ الـخـطـابـ

8 - يقول المثل الشعبي الليبي في بلاغة نادرة «بي تفهم اتدوخ»؛ وهو ما يعني القدرة والقبول بالأمر الواقع من جهة وحجم الصعوبات من جهة أخرى.

والمارسة من جهة وبين الشعار والعيش اليومي من جهة أخرى.

كنت أخرج صباحاً من فندق البحر الأبيض المتوسط ولا أعود إليه إلا مساءً؛ فأتحرّك في كل الاتجاهاتِ؛ ألاحظ؛ وأتأمل؛ وأحاور؛ وأسجل ملاحظاتي ومعلوماتي حتى أخرج ببعض الاستنتاجاتِ.

كنت حريصاً في زيارتي الأولى على أن أتعرّف إلى الليبيين، شعراً ونخبةً وأن أستمع إلى خليفة التليسي وأحمد إبراهيم الفقيه ومصطفى بعيّو ومصطفى التير وعلى الحوّات وغيرهم. تمكّنت، بعد عددٍ من الزيارات، من بناء شبكة من العلاقات مع الباحثين والأساتذة الجامعيين. استضافني الليبيون في منازلهم وفتحوا لي مكتباتهم وأرشدوني وأمدّوني بالمعلومات والوثائق التي ما كنت قادراً على الوصول إليها؛ فما كنت أقدر على إنجاز بحوثي والتنقل من أقصى ليبيا إلى أقصاها لولا دعمهم وكرمهم.

اشتغلت أكثر من 26 سنة حول المجتمع الليبي تمكّنت خلالها من زيارة جُلّ مدنٍ Libya وبلداتها وقرابها في الوسط والصحراء والشريط الساحلي؛ وجمعتني الصدفةُ بعديد الليبيين الخدومين الذين قدّموا لي شتّى أنواع المساعدة.

ولكنني مع ذلك عوّلتُ على إمكانياتي الذاتية. لقد تنقلتُ في كامل أرجاء ليبيا بناءً على مواردي الذاتية؛ ودفعتُ في سبيل ذلك كل الأجرور والمنح التي تحصلت عليها خلال عقود ثلاثة من عمر بحوثي. لقد مولت مئات الزيارات العلمية التي أجزتها خلال الفترة الفاصلة بين 1986 و2011 من جيبي الخاص؛ ولم أعتمد على أي كان؛ وتنقلت خلال كُل هذه الفترة بالطائرة والحافلة وسيارة الأجرة والسيارة الخاصة، واستطعت

أن أنجز، مثلما سبق أن أشرتُ، 35 مقابلة علمية مع أبرز شخصيات ليبيا السياسية والعلمية والثقافية والاقتصادية والتي مكّنتني من كنزٍ من المعلومات والإرشاداتِ التي ساعدتني على توضيح ما التبسَ من سبل البحث أمامي خاصة وأن الدراساتَ الميدانية الإحصائية غير متاحةٍ لغير الليبيين.

وأذكر أيضاً أنني لم أفوّت فرصةً واحدةٍ إلّا زرت مركزَ جهاد الليبيين للدراساتِ التاريخية، ومع ذلك لم أحصل على أية مساعدة تذكر من قبل مديره في حين كانت المساعداتُ تقدّم سخية للباحثين الإيطاليين والإنجليز والفرنسيين بل إنَّ في الفترة الفاصلة بين 2002 و2009 صار يمتنع حتى عن مقابلتي على الرغم من وجوده في مكتبه. ولكتني أميل إلى القولِ إنَّ مثل هذا السلوكٍ متولّد عن الفتن الظاهرة منها والمُسترة.

إنني أذكر ما حصل لي في صائفة 1995 من قبل مدير مركزَ الجهاد على إثر حصولي على وثيقة مهمة حول الحركة السنوية، فإذا به يرسل أحد الموظفين ليترزعها غاضبًا من يديّ في قلبِ شارع أوّل سبتمبر. صدمني مثل هذا السلوك، وهو الذي كان بإمكانه أن يمنع تداولَ هذه الوثيقة نهائياً. كنت حينها أزورُ مركزَ جهاد الليبيين أسأل نفسي : ما الذي يمنعني من أن أكتّع بالمعاملة ذاتها التي يحظى بها الباحث الإيطالي أو الفرنسي؟

ولكتني كنت أكظم غيضي عندما أتذكر المثل الشعبي التونسي : "قنديل باب منارة لا يضوي (لا يضيء) إلا على البراني". نعم تمرّ لحظاتٌ عابرةً من المرارة ومن الحزن الخفيف، ولكنها لا تفتُّ في عضدي. لقد كنت من قبل قد اتخذت قراري بالشخصي في ليبيا؛ ولن أتراجع عن ذلك مهما تكون المعوقاتُ. إنه قرار حرب أو موت لأنَّ البحثَ الميداني الأنثروبولوجي

ليس ميسورا في كل الحالات.

حينما أتذكّر هذا القرار يمتلأ جسدي حيويةً واندفعاً وأستمتع إلى من يصرخ في داخلي: ”قم وأنهض وواصل المسيرة“ . هذه هي الحقيقة التي استحضرها باستمرار حتى أوصل البحث في ميدان عصيٌّ وصعب المراس من الناحيتين الأنثروبولوجية والسوسيولوجية.

وَسَافِرْ فَفِي الْأَسْفَارِ حَمْسُ فَوَائِدٍ
وَعِلْمٌ وَآدَابٌ وَصُحْبَةُ مَا جَدَ
فِي أَرَضِهِ مُرْمِيٌّ عَلَى الْطُرُقِ
فَصَارَ يُحْمَلُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْحَدِيقِ
وَانْصَبَ فَإِنَّ لَذِيَّ الْعِيشِ فِي النَّصْبِ
إِنْ سَاحَ طَابَ وَإِنْ لَمْ يَجِرْ لَمْ يَطِبِ
وَالسَّهْمُ لَوْلَا فِرَاقُ الْقَوْسِ لَمْ يُصِبِ
لِلَّهَا النَّاسُ مِنْ عُبْجِمَ وَمِنْ عَرَبِ
وَالْعُودُ فِي أَرْضِهِ نَوْعٌ مِنَ الْحَطَبِ
وَإِنْ تَغَرَّبَ ذَاكَ عَزَّ كَالْذَّهَبِ

تَغَرَّبُ عَنِ الْأَوَّطَانِ فِي طَلَبِ الْعُلُوِّ
تَفَرِّجُ هُمْ وَأَكْتَسَابُ مَعِيشَةٍ
وَالْكُحْلُ نَوْعٌ مِنَ الْأَحْجَارِ تَتَظَرُّهُ
فَلَمَّا تَغَرَّبَ حَازَ الْفَضْلَ أَجْمَعَهُ
سَافِرٌ تَجِدُ عِوْضًا عَمَّنْ تُفَارِقُهُ
إِنِّي رَأَيْتُ وُقُوفَ الْمَاءِ يُفْسِدُهُ
وَالْأَسْدُ لَوْلَا فِرَاقُ الْأَرْضِ مَا افْتَرَسَتْ
وَالشَّمْسُ لَوْلَا وَقَفَتْ فِي الْفَلْكِ دَائِمَةً
وَالْتِبْرُ كَالثُّرَابِ مُلْقَىٰ فِي أَمَاكِينِهِ
فَإِنْ تَغَرَّبَ هَذَا عَزَّ مَطْلَبُهُ

الإمام الشافعي، قصيدة فوائد السفر

ممارسة البحث الأنثروبولوجي في مجتمع منغلق: المفارقة الدائمة

عشت في الفترة الفاصلة بين 1992 و 2002 تجربة التنقل بـراً باتجاه ليبيا إما اعتقاداً على الحافلة ولكن في الغالب اعتقاداً على التاكسي الجماعي.

كانت التجربة مرهقة بدنيا في البداية واحتاجت إلى بعض الأشهر حتى أتدربَ على هذه الرحلة البرية الشاقة (حوالي 800 كم²) من تونس إلى طرابلس ثم من طرابلس إلى بنغازي أو سبها أو مصراتة وأتأقلم مع إرهاقها ومفاجآتها. ولكن التجربة تحولت بفعل الزّمن والسنوات إلى لذة كبيرة : إنها لذة التعرّف إلى الآخر واستكشاف ليبيا من خلال روايات الليبيين عن ليبيا وعن مُدُنِهم وقراهم وبلداتهم وحتى عن أنفسهم. فخلال عشرات الرحلات، تعرفت إلى مئات الليبيين والتونسيين من تجار "الشنطة" ومن المهرّبين الصغار وعمال الزراعة والبناء والعاطلين عن العمل والباحثين عن العلاج في تونس. لقد ارتحت إلى كل هذه الفئات وصادقتُها واستمعت إليها بكل انتباه وتمتعت أيّاً تمتّع برواياتها.

فخلال مئات الرحلات حيث كنت أزور ليبيا مرتين في الشهر، اكتشفتُ ليبيا أخرى غير تلك التي رأيتها ودرستُها ميدانياً، ذلك أنَّ السنة الليبيين تنطلق بمجرد أن يتجاوزوا الجانب الليبي من معبر رأس جدير؛ فتستمع إلى معاناتهم مرويّةً بصدق وحرقة في الأحياء الفقيرة (أبو سليم، حي الأكواخ والمضبة ...) وشكواهم المّرة من الفقر والعزوز وقلة ذات اليد في بلد الذهب الأسود وانعدام الإمكانيات المالية للعلاج في تونس وفي مصر. لقد تحورت الروايات التي استمعت إليها على امتداد أكثر من عقدٍ من الزمن حول الشعور العميق بعدم العدالة وجود بونٍ شاسع بين من يستفيد من الثروات الوطنية ومن يكتفي بمجرد الفرجة، دون أيّة فروضية، على تدفق الثروات باتجاه أفرادٍ قلائل. وبما أنَّ مستعملي التاكسي الجماعي هم أغلبُهم من الشباب المتممِّن إلى الفئات المتوسطة وخاصة الفقيرة منها، فإنَّ رواياتهم كانت تكشف أساساً حول الغبن الذاتي - وما

أكثر روایاته - والشعور بالدونية لعدم القدرة على الزواج وعلى توفير تكاليف علاج الوالدة أو الوالد في تونس.

فبقدر ما كنت متعاطفًا مع معاناة الليبيين الشباب في بلد تصل نسبة الشباب فيه إلى أكثر من 55 %، كنت أستمع إلى ليبيا أخرى لا أكاد أعرفها ولا أكاد أصدق ما يقال حولها. لقد جمعت خلال عقدٍ من الزمن روایاتٍ تحتاج إلى خمس سنوات لتنظيمها وتأهيلها علمياً وإعدادها للنشر. إنها أنثروبولوجيا المجتمع الليبي في عقوده الأخيرة مرويّة من قبل شبابه وكهوله. لقد تعلّمت هذه الأنثروبولوجيا المروية oral anthropology العميقه من خلال السفر المتكرّر على امتداد سنوات عديدة. وحينما أقارن بين ما تعلّمته من خلال الأنثروبولوجيا الميدانية التي مارستها فعلياً وبين ما تعلّمته من الأنثروبولوجيا المترّحة والمروية nomadic anthropology أكتشف الفوارق الإبستيمولوجية والمعرفية. وليس أدلّ على ذلك مما سمعته من أفواه الليبيين والتونسيين. فقد علمتني هذه الرحلات الطويلة التي كانت تستغرق ما بين ساحة رمضان السويملي بطرابلس ومدينة صفاقس أكثر من 12 ساعة، أن الحياة عبارةٌ عن مساحة شاسعة من المعاناة والماسي لا نعلم منها إلّا النّزّر القليل. فيكفي أن ندقق النظر وأن نصيغ السّمع حتى تطفو هذه المأساة على السطح؛ وحينما يشعر التونسي والليبي بالأمان، فإنه يكشف خفايا ما كانت لتخطر ببال أحد؛ وما كنت تعتقد أن أحداً يمكن أن يتجرّأ ذات مرّة وأن يكشفها. فعلى الرغم من دراستي الجامعية، فما كنت أدرك بما فيه الكفاية أن الرواية الشفوية المترّحة⁹ هي

9 - كنت مرتّباً، على امتداد سنوات، من النواحي الإبستيمولوجية والمعرفية في قيمة الأنثروبولوجيا الشفوية؛ وكانت أفضل دائماً الأنثروبولوجيا الميدانية لأنها تسمح بالتعامل المباشر مع الجماعات والمجتمعات والظواهر إلى أن أجريت تجربتي الميدانية في ليبيا حيث افتنت بأدب الرواية الشفوية ركناً مكيناً من تاريخ المجتمع الليبي.

كنزٌ من المعلومات النادرة وأن الممارسة الأنثربولوجية الميدانية لا تكون في المكاتب والمكتبات وحدها، وإنما في الهواء الطلق من خلال معايشة الأفراد وملاحظاتهم والاستماع إليهم. إنه لا يمكن أن أنسى قصة تلك السيدة الصفاقسية التي ترافقت معها في سيارة "الواج" من طرابلس إلى غاية تونس العاصمة. فهذه السيدة التي نشأت في قلب مدينة صفاقس؛ زوجها أهلُها في متصرف سبعينيات القرن الـ 20 من رجل ليبي أرمل تركت له زوجته الأولى أطفالاً ستة. فقادمت بتربيتهم إلى أن أنهوا دراستهم وبدؤوا في التوظيف والعمل. فمأساة هذه السيدة مضاعفة؛ فلم يكن كافياً أن أهلَها في صفاقس تناسوها تماماً، وكأنهم أزاحوا عبأ ثقيلاً عن أكتافهم، ولكنها كانت أيضاً تتعرض إلى صنوفٍ عديدةٍ من الإهانة والإذلال ومن الإذية الجسدية. كان الأبناءُ الستة يتقاسمون الأدوار في مجال تعذيبها، إلى أن قام الأب ذات مرّة، في شتاء 1999 بطردها نهائياً والزواج مرة ثالثة من شابةٍ صغيرةٍ بحجّة أن المنزل لا يتسع لضررتين في الآن نفسه. فغادرت طرابلس، وهي نصفٌ معتوهةٍ، جراء الإذية النفسية والجسدية؛ ولم تُحصل من هذه الرحلة المضنية حتى طفلاً أو طفلة تحميها زمن الشيخوخة ولا حتى موارد قليلةٍ تقيها الحجّوع. فحينما ركبت سيارة الأجراة، لم تكن تملك حتى ثمن مقعدها؛ فطلب السائق مِنّا التعاون من أجل جمع مبلغ 30 ديناراً ليبياً، بل إنها لم تكن تملك حتى ثمن الغذاء في الطريق أو حتى ثمن قارورة مياه. فحينما تخلقنا حول الطاولة لتناول الطعام، عرضت عليها سيدة في مقتبل الستينياتِ من العمر مساعدتها في شؤون المنزل في تونس؛ فوافقت رفيقتنا في الرحلة على ذلك. فارتَأيتُ من باب الواجد

فجزء من هذا التاريخ مروي بالأساس.

الأخلاقي والمسؤولية توجيه بعض الأسئلة إلى السيدة الستينية صاحبة مقترن استضافتها في بيتها في مدينة تونس؛ فكانت المفاجأة العجيبة حينما علمت بأن هذه السيدة تاجرّة «شنطة» بين ليبيا وتونس؛ وهي والدة زميل وصديق كان خير سند لي في مراحل بحثي العلمي¹⁰.

حينما أغادر البوابات الأمنية الليبية وأتأكد من عدم وجود خطٍّ أمني، أستخرج من جيبي أوراقاً وجذاراً صغيراً لتدوين المعلومات التي تمكنت من جمعها والمقابلات التي استطعت بناءاً عليها خوفاً عليها من الضياع؛ فقد كنت دائمًا حريصاً على أن تكون معلوماتي دقيقةً وموضوعيةً ومحينةً.

وفجأة سمعت السيدة الستينية الحالسة على يسارِي «باللواج» تصرخ بأعلى صوتها: «هو انت افقيه وأني موش داري... خيرك وين كنت الخبى؟». شعرتُ بكثير من الحرج لأنَّ كلمة فقيه تعني أساساً، في اللهجة الليبية، المؤدب الذي يكتب الرقيات لتحسين الناس من العين الملاحة ومن الأمراض؛ تمسكت وقلت لها مازحاً: «وكيف عرفت بأنِّي افقيه؟» فرددت على بكل جدية: «أني شبحتك وإنْت تكتب في الحرزوْز، فالنبي ديري حرز لُولْدي».

قلت لها: «وما هي مشكلة إبنك؟» فرددت في نبرة حزينة وباكية: «ابني يا افقيه امشي يحضر مقابلة كرة قدم بين الأهلي والاتحاد، وهو ما تحت إشراف الأبناء. فأطلق الحرس النار على الجمهور وبعيد ذلك، نظرَّ ابني من فوق أسوار ملعب طرابلس، فانكسرت حلقات من سلسلته (العمود الفقري)؛ وبهذا أني ما عنديشي أفلوس، ما ارفعتاشي لتونس وارفعته

10 - (ي. ن) هو زميل وصديق لقيت منه كل الدعم في مختلف محطّات حياتي الدراسية والعلمية.

لصفاقس. بالنبي دير له حرز لعله يبرا على ايديك. الله يرحم والديك.“. وما كادت تكمل طلبها حتى صرخ سائق “اللّواج“ بأعلى صوته :”يا افقيه حتى أني نبّي حرز، هاك شايف، أني نجري يوميا في الطرقات وناسى أولادي. فبأنبي ديري حرز حتى أني“.

حاولت إقناعهما بأنّي لا أكتب الحروز ولا أعرف حتى كيف تُصنَع، ولكنّهما أصرّا على ذلك إلى غاية استراحة بلدة كوتين بمدينة مدنين، حيث تناولنا الغذاء. وبمجرد أن تحرّكت سيارة اللّواج باتجاه مدينة مدنين، اتخذت قرارا بالنزول على الرغم من كل التوسّلات والاستعطافات بشأن قضية ”الحرز“. نزلت في مركز المدينة مدنين لأبحث عن وسيلة نقل أخرى باتجاه تونس أو صفاقس. غادرت ”اللّواج“ وقلبي يقطر حزنا على السيدة وإبنها، ولكنّي كنت أقول في قراره نفسي إن المشكلة تكمن في عدم وضوح منزلة الباحث في مجتمعنا. فما تزال هذه المنزلة غير واضحة بها فيه الكفاية، وما يزال البحث الأنثروبولوجي غير مفهوم في مجتمعنا، مثلما يؤكّد ذلك هذا التداخل المفارق بين هوية الققيه وهوية الباحث الأنثروبولوجي. فمثل هذا التداخل في الهويات هو ظهورٌ من مظاهر الأزمة في مجتمعاتنا؛ وهو دليل آخر على الصعوبة التي يواجهها الباحث من أجل النّفاذ إلى الميدان والوصول إلى المعلومة الأمر الذي يؤكّد أن مجتمعاتنا صعبةٌ من حيث الدراسة الميدانية. فالصعوبات لا تأتي فقط من قساوة أجهزة النظم السياسية وإنما أيضاً من تمثّلات الأفراد للمباحث. فواحدةٌ من المفارقات تكمن في أن المجتمعات تتّبع الوهم ثم تصدّقه. وتلك كانت الصعوبة الثانية.

وأمّا الصعوبة الثالثة فهي معاقبةٌ من يريد الوصول إلى المعلومة. وبعد

صدر كتاب الأول عن ليبيا سنة 2000 والعنون : ”السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا“ عن جمعية التلار بتونس، دعاني موظف (ص-ش) بالمندوبيّة الليبية قصد تبادل الحديث، وإذا به يوجّه إلى الكلام بلهجّة حادّة ويتهمني بأنّ كتاباتي ”حاذقة“ على منجزات الثورة الليبية وبأنّي أريد النيل منها. ولم يكتف بهذا بل عبر عن استعداده لخاطبَة الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي شخصياً زاعماً امتلاكه هاتفه الخاص. فأجبته بأنّي لا أعمل في بيت بن علي ولا في مزرعته الخاصة واقتصرت عليه أنّ يخاطب بن علي الآن أمامي وسأرّد عليه بالطريقة ذاتها. كما قلت له إنني أدرّس بالجامعة ولا أخشى البّة بن علي؛ وانتهى اللقاء بيني وبينه متّرا¹¹. ولمزيد التوضيح، أُشير إلى أن كلّ هذا حصل في عهد (م. ن) المندوب الدائم السابق المقرب من بن علي. ولا أكاد أشك في أنّ الأمر قد رفع برمّته إلى الأجهزة الأمنية الليبية. وهذا ما يفسّر المراقبة الأمنية التي بدأت أحّس بها انطلاقاً من سنة 2002 إلى غاية 2010. فحيثما حللت في ليبيا، براً أو جواً، يصدر جواز سفرٍ على امتدادِ ساعة ونصف وأحياناً ساعتين. لقد فهمت فيما فهمت أنّ مصادرة الجواز تأتي في إطار إعداد الفريق الأمني الذي يتولّ مراقبتي وتجهيزه بصورة عنّي. واستعلن هذا الفريق

11 - لقد استشرعت الرغبة في إنتاج كتاب ”السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا“ بعد سنوات من الملاحظة المباشرة ومن التقييم العلمي لما عايشته يومياً. ذلك أنّي لاحظت خللاً بارزاً في آداء النظام السياسي القائم آنذاك يتمثل في غياب المجتمع المدني باعتباره قوة مؤسساتية منظمة تراقب آداء الدولة وتقوم وتعدّل وتشغل قوة اقتراح ناجحة وبناءة تحدّ من التجاوزات وخاصة من العنف السياسي. وهذا المظهر الأول من الخلل الآدائي يتعاضد مع خلل آخر لا يقل خطورة ألا وهو غياب نسيج جمعيّاتي يغطي الجغرافيا الليبية الصحراوية الشاسعة ويخلق وسائل مدنية متحضّرة بين النظام السياسي والمجتمع العميق البعيد عن الحكم ويشكّل، هو أيضاً، قوة تشخيص للحاجيات المحليّة في مجال الخدمات والتنمية واقتراح نزية بدل اللجوء إلى طلب ”خدمات“ القيادات الشعبيّة والاجتماعيّة؛ وهو هيكل قبليٌّ محليٌّ مكوّنٌ من وجاهات المناطق يعيد إنتاج السلوك القبلي والزيوني...

الأمني الذي يُراقبني، سواء في طرابلس أو في مصراته أو بنغازي، بعنصرٍ من شركات حماية المؤسسات الخاصة لمراقبة الغرفة. ففي أحد الليالي، فتحت باب غرفتي في أحد نزل مدينة بنغازي صدفة، فإذا بهذا العون يتضمن على، فبمجرد أن رأني بادر بالانصراف راكضا.

خلال هذه السنوات الطويلة، كنت شبه متيقّن من أنه بمجرد وصولي إلى أي منفذٍ بريٍ أو جوي قادماً من تونس أو الجزائر أو مصر، يتم إعلام هياكل الأمن الداخلي بوصولي. أذكر أنه في سنة 2004، دخلتُ ليبيا عبر معبر مرسي مطروح من جهة مصر؛ فصادر الأمن الداخلي الليبي جوازي على امتداد ساعة ونصف إلى أن أوشكَت الحافلة المصرية على المغادرة؛ فلحقت بها راكضاً. لقد فهمتُ، دون كبير اجتهاد، أن التأخير يعود إلى ضرورة إعلام المركبة الأمنية في طرابلس واستشارة قيادتها وتجهيز فريق أمني للمراقبة وإمداده بالتعليمات وكيفية التصرف إزاء¹².

فعلى الرغم من كل هذه المحاذير الأمنية وعلى الرغم مما واجهته من خطر الإيقاف، واصلتُ البحث إلى غاية ديسمبر 2010 غير عابع بالمخاطر وبالكلفة التي يمكن أن تدفعها بها في ذلك إمكانية إيقافي. واصلتُ البحث على الرغم من معرفتي بأن الدولة التونسية لن تتدخل أبداً لحمايتي لو حصل مكروه.

كنت أقول لنفسي وأنا أهتم بزيارة ليبيا: «إما أن أنتصر على الصعوبات، وإما أن أنكسر». نعم لقد أعطيت هذا البلد أكثر من 26 سنة؛ حتى تأخر زوادي سنوات طوال؛ وكان ذلك بغاية الفهم المحسن.

12 - لقد تكونت لدى قناعة رسميتها سنوات البحث الطويلة أن تمكّني من إنجاز الدراسة دون أن يتم إيقافي وسجيوني ضرب من «المعجزة» العلمية في مجتمع لا أرى فيه ضرورة لكل هذه الدرجات القصوى من الانغلاق السياسي والارتكاب طالما أن النّظام السياسي يسيطر على كل الهياكل العسكرية والأمنية وعلى كل الموارد الاقتصادية وخاصة على الثروة والمال.

سألني زملاء وأصدقاء: "ما سر هذا الاهتمام بليبيا وقد كان بإمكانك أن تشتعل على أية مدينة أو بلدة أو ظاهرة في بلدك؟" أجبتهم صادقاً: "لقد عشقت هذا المجتمع إلى حدّ الهياج به؛ وقبلت من أجله عزوّية قاسية؛ فأرجو من الله أن لا يكون عشقاً قاتلاً".

لقد كانت هذه المغامرة البحثية من أجل الفهم صدمةً وجوديةً وفكريّة تحولت إلى عشقٍ جارفٍ ملأ سنوات عديدة من عمري.

وحينما تناولت في شهر مارس 2011 الأحزاب الوطنية والقومية لتأسيس "جبهة مناهضة العدوان على ليبيا ودعم الحوار"، دعتني لتنسيق أعمالها بحكم استقلاليتي عن الأحزاب؛ فلم أمانع : فأنا أنتمي أصلاً إلى ثقافة سياسيٍ تُجرِّم التدخلُ الخارجي بل إنني اعتبره جريمةً أخلاقيةً وقانونيةً في حق البشرية؛ وهي مناسبةٌ لرد الجميل للمعشوقة. كنت على قناعةٍ فكريّةٍ عميقَةٍ في داخلي أن كل تغيير يأتي من الخارج أي باستعمال القوة الخارجية هو فوقٌ وسطحيٌّ واصطناعيٌّ ولا يفضي إلا إلى الدمار والفوضى العارمة مثلما هو الشأن الحالي في ليبيا منذ سنوات. فالضغوطُ الخارجية لا تُغذّي إلا الاختلالات ولا تفضي في نهاية السباق إلا إلى تدمير توازن المجتمع حتى وإن كان توازناً هشاً وضعيفاً.

لقد عرّى التدخلُ الأطلسيُّ الخارجيُّ اختلالات المجتمع الليبي ونفع في روح جغرافيا الأحقاد وأيقظها من تحت الرمال وأحيا تاريخ الضّيغينة والثار بين القبائل والجهات والفئات خاصةً في الغرب الليبي واستثمر بسخاء في بعثرة مفاصل المجتمع وفي تبديد الروح الجامحة بين الليبيين، على وَهْنِها؛ واستباح حرمة الدولة بغضّ النظر عن هويتها وجرّأ

مجموعات وجماعات و”طوائف“ أيدلوجية وmafiovية محلية على ”غزو“ مخازن السلاح وعلى إقحام البلاد في العنف المسلح في حين تتفق العلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية على أن العنف المشروع هو من احتكار الدولة وحدها. فالمفارقة التي لم تدرس إلى حد الآن هي أن الحلف الأطلسي متحالفاً مع بعض الدول العربية وغير العربية أهدر أية فرصة للحل السياسي السلمي للأزمة في حين أن أي تدخل خارجي لا يولد إلا الانفجار الاجتماعي.

ذلك أنه حينما تصطدم المجتمعات بجسم خارجي، فإنها تقاوم في البدء ولكنها ما تثبت أن تنفجر مولدةً بذلك كلفةً مجتمعيةً باهظة الشمن ليس أقلّها العنف المسلح وتفتت الوحدة الوطنية وتلاشي الروح الجامعية؛ فينشأ بفعل ذلك مجتمع مفككٌ ومتشتتٌ¹³ حتى وإن كان هذا التشظي في حالة كُمُونٍ.

لقد تعمَّدَ الغرب تدمير الدولة الليبية الواهنة والمندغمة في شخص ”الحاكم“ لأسباب عديدةٍ وذلك حتى يُفتح الباب على مصارعيه أمام شريحة المعارضين الوافدين من وراء البحر؛ وهو يعلم جيداً نَهْمَها للغائم الذي تراكم على امتداد أربعين سنة؛ وهو يعلم كذلك حرصها على تعويض حرمان الهجرات والشتات. ولعل هذا ما يفسّر هذا النّهم غير المعهود لأكل الموارد والثروات بدليل هذا الشلال الهائل من التّهم المتبادلة بين مختلف الأطراف.

13 - كنت أسأل نفسي على امتداد سنوات عديدة السؤال الوجودي الدائم : هل إن الموقف الرأفض للتدخل الخارجي سليم فكريًا وسياسيًا وأخلاقيًا؟ وهل كان ضروريًا أن أتخذ مثل هذا الموقف الفكري؟ إني لا أخفي أبداً أنه ساوري، بكل صدق، قلق عميق منذ شهر مارس 2011 حول مآلاته هذا التدخل؛ فكلما غفت قليلاً يتراهى لي مشهد متكرر؛ وهو مشهد شباب من ذوي الـلّاحي الطويلة يركضون في شوارع مدينة طرابلس ويقطّعون النار في كل الاتجاهات؛ يوقفون الناس ويعدموهون تحت الحائط.

كان الغربُ وخاصة حلفَ الناتو يعرف مثل هذا النهم حتى وإن أدى الأمر إلى تدمير المؤسسات على وهنها وضعفها؛ فهو الذي استمر قصداً في التدمير للحيلولة دون أن يولد من جديد مجتمع قويٍّ؛ وهو الذي عمّ الفوضى دون أية بدائل لأنه لا يُفكّرُ أصلاً في البدائل.

فليس الباحث من يحسن إنجاز الدراسة الميدانية ويتقن تطبيق المنهجيات وإعداد الدراساتٍ ووضع المؤلفاتٍ ويصل إلى مستوياتٍ مهمةٍ من الفهم فقط بل هو أيضاً مناضلاً في سبيل الإنسان ومدافع عن الشأن العام. ولذلك بداعي ضروريًا أن أرفع صوتي متذمّراً بقصصِ الشعب الليبي من قبل منظمة شمال الأطلسي. لقد اعتبرتُ وقتئذ مثل هذا الموقف طبيعياً باعتباره الحدّ الفكري والأخلاقي الأدنى تجاه الإنسان؛ ولذلك لم أحتسبه لا يمنةً ولا يسراً. كان موقفاً خالصاً من أجل المبدأ، ولو تعرض الشعب الفنزويلي للقصف ذاته، لانحرّختُ للمبدأ ذاته ولا تخدّتُ الموقف ذاته...

من أجل المعلومة: إما أن تنتصر وإما أن تكسـر: جهاد الحصول على المعلومة

كنت دائمًا مهوسًا بجمع أقصى ما يمكن من المعلومات عن فئة رجال الأعمال والصناعيين والمقاولين الليبيين خاصة في العهدين الإيطالي (1911-1943) والملكي (1943-1951) وعن أصولهم الاجتماعية والجغرافية وعن مساراتهم الأسرية والشخصية والتعلمية. وكانت مسيرة رجل الأعمال الراحل محمد بن ساسي ساحرةً ومغريّةً بالنسبة إلي؛ وهي امتدادٌ لسحر المجتمع الليبي وجاذبيته. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت، فما استطعت الوصول إليها إلى أن دلّني الصديق القصاصي الليبي عمر أبو القاسم الككلي إلى بيته ورافقني لزيارته. طرقْتُ الباب

الحديدي الضّخم على الساعة 12 ظهراً؛ ففتح لي الحارسُ المغربي البابَ الخارجي وأعلمته بهويتي ورغبي في لقاء محمد بن ساسي. ترك الحارسُ البابَ موارباً، فلحقتُ به غير عابئ بامكانية وجود كلامُ الحراسة و حتى باحتمال إطلاق النار باتجاهي. لقد اتخذت قراراً لحظتها بعدم إهدار هذه الفرصة التاريخية للقاءه: لقد عزمت على أمرتين إثنين: إما أن أجري الحوارَ معه وإما أن أموت.

التفت الحارس فوجدني وراءه مباشرةً، حاول أن يمنعني من مزيد التقدّم، ولكنني تجنبته ودخلت إلى الصالة. كان الشيخ محمد بن ساسي مُددداً على الأريكة بادي الإرهاق والتعب وقليل الحركة. سلمت عليه وعرفته بنفسي وعندها دخل صديقي عمر الككلي الصالة وجلس. حاول الرجل على امتداد أكثر من عشرين دقيقة أن يتملص من فكرة المقابلة¹⁴، ولكنني كنت مصرّاً على ذلك حتى ولو أدى الأمر إلى انتزاعها بالقوة. قال لي محاولاً إقناعي: «إن محبأ القذافي النّووي يوجد خلف بيتي بالضبط ويقال حتى إنه مرتب بشاطئ زواره». قاوم بشدة ولكنه اقتنع في النهاية بإطلاع الشباب على مسيرته. فالمفارقة العجيبة أن الحوار استمر أكثر من ساعتين أتى فيها الرّاحل على كل شاردة وواردة. إن تلك اللحظة ما تزال راسخة في ذهني بكل تفاصيلها وجزئياتها؛ وهي دون مبالغة، من أجمل لحظات العمر العلمي وواحدة من أثمن مكاسب هذه المسيرة البحثية الليبية. حدّثني مخاطبي عن تاريخ نشأة النّخبة الاقتصادية العاصمية ودورها في النهوض بالمجتمع وتأمين صموده في مواجهة الاحتلال. كما

14 - أجريت المقابلة مع الرّاحل محمد بن ساسي بتاريخ 5/8/1999 بمدينة طرابلس على الساعة الثانية عشرة ظهراً. وقد حرصت على إجراء الحوار إصراراً متنّى على كتابة تاريخ النّخبة الاقتصادية الليبية حتى لا يضيع؛ وقد كنت من قبل حريصاً على كتابة تاريخ انبعاث عام طلبة ليبيا. وأكاد أزعّم بأنّي توفّقت في كتابة بعض مفاصل هذا التاريخ.

تحدّث بإسهاب عن دور النّظام الملكي في دعم المبادرة الخاصة إلى غاية 1969. سألتني الزميلة الأستاذة أمال سليمان محمود العبيدي أستاذة العلوم السياسية بجامعة بنغازي: «ماذا لو أطلق عليك أحد النار وهو أمر ممارس في ليبيا؟»

قلت لها: «أصدقك القول حينما وقفت أمام الباب الحديدِي الأسود، اتخذت قراراً بعدم التراجع عن إجراء المقابلة حتى ولو أدى الأمر إلى إطلاق النار أو حتى إطلاق الكلاب. أشهد الله أني وضعْت فرضية الموت أمامي...»¹⁵.

ولكنني بعد ذلك التقيت عدداً من رجال الأعمال؛ وتوصلت إلى صياغة دراسة هي الأولى وربما تكون الأهم، دون تبجيح، حول النّخبة الاقتصادية الليبية، تولّت مؤسسة التمييم نشرها. فلولا مثل هذه المغامرة وغيرها ما استطعت بناء كل هذه المعلومات ووضع هذه المؤلفات.

حضرت ندواتٍ علمية من أقصى ليبيا إلى أقصاها، في العاصمة وفي الوسط والجنوب والشرق الليبي وتنقلت بين الجامعات الليبية. حزنت لظاهرة ترديّ أوضاع الجامعات وتخلّفها عن مواكبة الإنتاج العلمي في العصر؛ ورأيت جامعات لم تشتهر كتبها لمكتباتها على امتداد عقود من الزمن؛ وهو انغلاقٌ علميٌّ غير مبرر ينضاف إلى أزمة الانغلاق السياسي.

كانت لدى قناعةً راسخةً بأنه بمقدور ليبيا أن تتوفر على أفضل الجامعات الليبية عربياً وأفريقياً؛ وكان بإمكانها أن تكون قدوة ومرجعاً في مجال بناء الكفاءات والموارد البشرية، ولكن الغائب الأكبر هو إرادة النجاح على الرغم من توفر كل فرص النجاح وموارده.

15 - كنت أود أن أقول لها: «حتى لو أطلقوا الكلاب أو النار، كنت سأزحف على منكبِي وركبتي لأصل إلى الرجل»، ولكنني عدلُت عن ذلك خشيةً أن يفهم قولي هذا على أنه ضرب من التبجيح أو عبر نفسي في غنى عنه تماماً.

مفارقة التغير المجتمعي : الظاهرة الملتبسة

كنت عائداً لتوّي من بيت الهادي المشيرقي بعد إتمام مقابلة علمية معه¹⁶؛ وهو رجل مال وأعمال وسياسة في عهد الاحتلال الإيطالي وفي عهد النظام الملكي؛ وكان كذلك صاحب نزل ومصانع؛ وكان نقيب الأعراف الليبيين ورئيس لجنة مساندة كفاح الشعب الجزائري¹⁷. ولذلك كنت أصنفه دائمًا على أنه أبُ الاقتصاد الخدماتي في ليبيا المعاصرة. كنت أتصبّب عرقاً جراء الرطوبة خاصة.

فحينما كنت أسير محاذياً للكورنيش وفجأة التقى به؛ وهو أحد وجهاء إحدى القبائل المهمة في الغرب الليبي (منطقة جبل نفوسه). سلم عليَّ الشيخ بحرارة سائلاً عن أخباري وأخبار تونس؛ كان حريصاً كعادته على أن يبدي كل مظاهر التودّد والكرم وعلى أن يمارس وجاهته الرمزية والفعالية. كان يرتدي جرداً صوفياً متحملاً الحرارة الشديدة والرطوبة خاصة ونحن التقينا في يوم قائمٍ ورطب¹⁸. كان الجرد الصوفي يخفي ملابس رثِّةٍ تتمُّ عن حالة العوز على الرغم من كل الإمكانيات المتاحة أمامه لو أنه انخرط في منطق الولاء والزبونية ولو احتج قليلاً وقدّم بعض التنازلات. وَدَعْتُهُ وَعُدْتُ إلى غرفتي في فندق "قصر ليبيا" شديد الكدر والغمّ لاعتقادي أن الأمور يمكن أن تكون أفضل وأن المجتمع الليبي يملك موارد كثيرة تساعده على العدالة في التوزيع وتجنب عملية تسييس دوران الموارد والثروات.

16 - أجريت مقابلة الأولى معه بتاريخ 20/1/1998، في حين نظمت مقابلة الثانية بتاريخ 30/7/2000، وذلك بمدينة طرابلس.

17 - Moncef Ouannès, *Militaires, élites et modernisation dans la Libye contemporaine*, Paris, l'Harmattan, 2009, pp. 235 -236.

18 - كان ذلك يوم 30 جويلية 2000 بمدينة طرابلس.

وتوصلتُ إلى الصعوبة الرابعة وهي صعوبة بناء علاقة متوازنة مع السلطة القائمة. ففي مجتمع تكاد تنتهي فيه الهوامش، فإن الاستقلالية، بغض النظر إن كانت، جزئية أو كليلة، يمكن أن تؤول على أنها استخفاف بالحاكم خاصة إذا ما كان يقدم نفسه على أنه قائدٌ أممي والعداوة غالباً ما يكون ثمنها باهظاً. إنه من شأن هاتين الحالتين أن تفضيا إلى صعوبة عویصية. ولذلك لا بد من أن تكون الاستقلالية، في ظلّ غياب الهوامش، مراقبةً ومدروسةً وغير مولدةٍ لعلامات التحدّي وأمارات المعاداة.

نعم لم تكن لعبة الهوامش والاستقلالية سهلةً ولا ميسورةً بل هي مغامرةً وجوديةً وسياسية بالغة الدقة وشديدةً الحساسية وقدرةً على أن تفضي إلى عواقبَ وخيمة واحتمالاتٍ غير مرجوة. فقد كانت السيطرة على الهوامش وحقنها تقنيةً من تقنيات الحكم وأسلوب إدارة للمجتمع عامة وللمجتمع القبلي خاصةً وحتى للنخب. فإذا ما كان المرءُ ذا وجاهة قبلية، فإنه يضع نفسه في خانةٍ حرجةٍ ويسلط عليه أصواتٍ كثيفةٍ ويملي عليه ضرورة تقديم التنازلات حتى وإن لم يكن يرغب في ذلك.

إنها مشكلةٌ عويصةٌ أن يصل المرءُ إلى مرحلة ما يمكن أن نسميهُ الاعتقاد بامتلاك الفكر الأوحد والحق المطلق؛ وهي أيضاً ورطةً وجوديةً وفلسفيةً وحياتيةً خالصةً بل قل قاتلةً للجميع : الحاكمُ والمحكوم، الشعبُ والنّخبة.

لقد وقعت ليبيا في محنَة الحق المطلق؛ وهي محنَةٌ وأية محنَةٍ. فالحياة أعمق وأعظمُ من أن تختزل في صوتٍ واحدٍ؛ وذاك هو القانون التاريخي الذي لم يتتبه إليه النّظامُ السّابق. فعلاً فقد كانت القوانين والخطب السياسية والنّصوص الفكريّة صوتاً واحداً ورؤياً واحدةً.

فالحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية كانت صوتاً واحداً، وذلك ما أسميه بمحنة الصوت الواحد. فقد كان بالإمكان قبول الاختلاف في بلد لا توجد فيه تناقضات سياسية وإثنية وطبقية كبيرة تستدعي التيقظ والحذر الشديدين. ولذلك لم يكن هذا التوجّس مبرّراً أمنياً وسياسياً.

إن المتكلّم نيابة عن كل الناس الآخرين يحرص على أن يكون صوته جهوريّاً وقوياً بل قل هادراً حتى تخرس الأصوات الأخرى في حين كان بالإمكان الاستماع إليها على ما فيها من خطأ وصواب. لقد كان أفضل أن تتعالى الأصوات والأفكار بدلاً أن يعلو صوت واحد وتخرس بقية الأصوات.

فالحياة هي تناغمٌ بين الأصوات والحركات والألوان والأفعال. فلا توجد مجتمعات بكماء بالكامل، ولا يمكن البتة توهّم إمكانية الوصول إلى مجتمعات خرساء تماماً. *The dump societies*

هذه المحنة ولّدت محنة ثانية وهي الكلام نيابة عن كُل الناس وفي ظلّ غياب الناس، في حين أن الحكم هو فن الإصغاء للآخرين؛ وهو أيضاً القدرة على خفض الصوت وإفساح المجال للآخرين حتى يكون صوتهم الأعلى والأقوى. فالحكم هو هذه القدرة الاستثنائية على السيطرة على الذات وعلى أن يقبل الحاكم بأن يكون صوته صوتاً كبقية الأصوات. فالعقل الجماعي هو القادر على بناء التوافق والتفاهم من أجل العيش المشترك في حين أن العقل المتردد والمتسليط على كل تفاصيل الحياة لا يصنع إلا الفراغ لأنّه لا يؤمن بالاختلاف في حين أن القاعدة البديهية تقول إن روح الحياة هو الاختلاف. ولذلك تكلّم، طيلة عقود أربعة، صوت واحد وصمتت كل

الأصوات في حين كان بالإمكان القبول بوجود قوة اقتراح. وتلك كانت الصعوبة الخامسة.

كان بعض الأصدقاء من نخبة ليبيا يؤكدون لي أن الفقر ظاهرة نادرة ولكن، في مقابل ذلك، عرفت عن طريق أصدقاء ليبيين آخرين أن عائلات طرابلسية وبنغازية تسكن تخوم المدينتين تبیت على الطوى¹⁹. ورأيت أيضا فقرا متفاوتا في مسلاطته وبسبها والبيضاء.

فالسؤال الكبير الذي كنت أطرحه على نفسي باستمرار هو التالي : كيف يبیت الليّبيون على الجوع في بلد النفط والغاز، في بلد يقدر فيه متصرّف البنك المركزي الأسبق فرحت بن قدارة الودائع الخارجية بـ 153 مليار دولار.

فقر الموظفين وتدني أوضاعهم المعيشية: محنة الطبقة الوسطى في ليبيا

أنهيّت الامتحانات في الكلية يوم 7 جويلية 1998 وامتنطيت حافلة التقل السريع الليبية ووصلت الساعة السادسة صباحا إلى مركز الظهرة العالمي للنقل. فوجئت بشخص كهل في الخامسة والخمسين من العمر تقريبا أنيق المظهر يرتدي بدلة خضراء باهتة اللون يراقبني. قلت لنفسي إذا ما تعلق الأمر بعون أمن، فليس لدى ما أخفيه أو ما أخشاه، وإذا كان مواطناً عادياً، فهو حرّ في سلوكه.

اقتراح علي الرجل الخمسيني أن يوصلني إلى الفندق. فأجبته بكل

19 - أشير إلى هذه الملاحظة على الرغم من التقارير والدراسات التي اطلعت عليها والتي تؤكد انعدام الجوع في ليبيا. وقد بدت لي هذه التقارير مسيسة إلى حد ما، تسعى أساسا إلى تجنب الصدام مع السلطة.

حضر: «إني أعرف جيدا طريقي إلى فندق «قصر ليبيا» ولا أحتاج إلى سيارة أجراة». وأمام إلحاحه وإصراره، قبلت، عن مضض، المقترح وصعدت معه إلى السيارة واضعا الحقيبة الصغيرة تحت إبطي من باب الاحتياط. حينما وصلنا إلى الفندق طلب مبلغ 15 دينارا وسألني: «أنت بالتأكيد مندهش مما يحصل أمامك» صمت قليلا ثم واصل: «إني أعمل موظفا وأشرف على دائرة في وزارة سيادية، وحينما يتأخر المرتب 5 أو 6 أشهر، فإني أخرج باحثا عن رزقي في هذه المحطة وأحصل من كل راكب على 15 دينارا تساعدني على إدارة شؤوني وشؤون ستة أطفال وأمههم. إني آتي كل صباح إلى هذه المحطة، وألتقي عددا من الحرفاء الهادين والناضجين وأقوم بإيصالهم إلى العناوين التي يريدون الوصول إليها بمقابل زهيد». بدت علي ملامح الصدمة، فأبرز لي بطاقته الشخصية التي تؤكد تماما ما يزعمه، بل إنه زاد في طمأنتي حين دعاني لزيارتة في مكتبه مضيفا القول: «قد تبدو لكم مثل هذه الأوضاع في تونس غير عادية وغير مقبولة، ولكنها في ليبيا عادية وسائدة دون أدنى اكتراث من قبل الجهات الرسمية». فليبيا بلد غنيٌ ولكن شعبه فقير».

أصابني هذا الكلام بكثير من الكدر والحزن على طبقة الموظفين وما آل أوضاعهم واهتزاء قدراتهم المادية والمعيشية في بلد النفط والغاز. كنت أسأل نفسي على امتداد أشهر، ماذا لو وقع هذا الكنز الثمين بين أيدي دبلوماسيي السفارات الغربية الباحثين عن المعلومة منها غالاً ثمنها ومها كان مصدرها. أديت له في إحدى تنقلاتي إلى طرابلس زيارة مجاملة؛ كانت قصيرة جداً لأن روحي كانت تغلي قلقاً وحزناً على مالات موظفي الدولة في ليبيا. فلا يجب أن نختلف في أن واقع الموظفين سواء أكانوا من القياديين

أم من العاديين كان صعباً في العقود الثلاثة الأخيرة. فقد تدحرجت أوضاعهم وتدنّت إلى أن وصلت مستويات لا تُطاق انعكست سلباً على آدائهم، مثلما ساءت أوضاع الطبقة الوسطى التي ساعدت النظام الجديد في 1969، وحتى فيما بعد وعلى الرغم من ذلك كانت المكافأة صعبة.

فواحدة من أعراض مشاكل Libya الراهنة هي غياب الشفافية في مجال توزيع الثروة وخاصة تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيعية. فسوء توزيع الثروة والشعور بالمحسوبيّة في مجال تقاسم موارد المجتمع أدّيا إلى غضبٍ نفسي وسياسي ضد النظام السياسي وضد كل أهل النفوذ (الباور حسب النطق الشعبي الليبي)؛ وهو ما يرافق بالإنجليزية (the power). فقد سمعنا مئات الليبيين يشكون، في رواياتٍ شبه متطابقة، مما يمكن أن نسميه الثروة المهرّبة أي تكدّسها عند أقلية قليلة معروفة بالإسم ومقرّبة من دوائر الحكم في حين تعيش شرائحٌ واسعةٌ من المجتمع الليبي تفتقر مادياً وضنكًا اقتصاديًّا وضيقًا معيشيًّا²⁰.

يزورني في بلدي كتابٌ وصحافيون وجامعيون ومثقفون ليبيون؛ فأقوم بما يجب أن أقوم به من واجب الضيافة والمرافقة دون الشعور بفضل على أحد؛ فيعلقون التعليق ذاته «لا تبالغ في إكرامنا في تونس لأننا لا نستطيع أن نرد لك ذلك في طرابلس».

نعم لقد التقيتُ في حياتي عديد الكتاب والقصاصين والروائين العاجزين حتى عن دعوتي لتناول الغذاء في مطعم «البرعي» الشعبي في قلب المدينة القديمة بطرابلس. هذا المجتمع المقصى والمفتر هو الذي

20 - لا شك لدى في أنه حصل تعاضد بين الاحتقان المكبوت والشعور بالتفقير غير المبرر أدّى إلى انفجار المجتمع المعطل في فيفري 2011.

شكل وقودا، وفق المعنى الرّمزي للمفردة، لانفجار 17 فيفري 2011 على الرغم من كل ما تولّد من تدخلات إقليمية ودولية ومن مآس نتجت عن تدخل الحلف الأطلسي. فسواء توزيع الثروة ليس أمرا خاصا بليبيا وإنما هو موجود في كل المجتمعات العربية، ولكنـه كان فيها يبدو لي أكثر حدةً في ليبيا.

فعلى الرغم من شعارات الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والاقتصاد الجماهيري” وشركاء لا أجـراء والميزانيات الضخمة المرصودة، كان ثمة انحباس في الثروة وتعطل في مستوى دوران الموارد الاقتصادية؛ وثمة مستوياتٌ من الفقر التي لا تحسن خادعة العين العادـية.

جُلـت في Libya شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، واختلطـت بأغلب فئات المجتمع؛ واستـمعت إلى آرائهم وقراءاتهم؛ ودققت التأـمل المـيداني؛ ومارست الملاحظة بنوعيها المباشرة وبالمشاركة؛ وتوصلـت إلى أن الأـزمة العميقـة في المجتمع الليـبي تـكمن في غيـاب العـدالـة الـاجـتمـاعـية والـشعـور بالـغـبن الـاـقـتصـادي وـعدـم التـمـتـع بالـثـروـات الـوطـنـية الـلـذـينـ كانـتـ تـعيـشـهـا منـطـقةـ بـرـقةـ وـخـاصـةـ عـاصـمـتهاـ بـنـغـازـيـ. إنـهاـ باـختـصارـ أـزـمـةـ الـلامـساـواـةـ.

إن التـفـقـيرـ لا يـسـمحـ فقطـ بـالتـحـكـمـ فيـ الشـعـوبـ وـالـسـيـطـرـةـ عـلـيـهـاـ، وإنـهاـ يـضـيـ خـاصـةـ إـلـىـ مـرـاكـمـ الـاحـقادـ وـإـلـىـ مـزـيدـ تـدـعـيمـ جـغـرافـياـ الـضـغـائـنـ الـمـوـجـودـةـ أـصـلـاـ عـلـىـ اـمـتدـادـ مـرـاحـلـ تـارـيـخـيـةـ عـدـيدـةـ.

وـاعـتـهـادـاـ عـلـىـ كـلـ هـذـهـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـإـشـارـاتـ، يـمـكـنـ أـنـ بـنـيـ استـتـاجـينـ بـارـزـينـ:

أـوـلاـ: لمـ يـكـنـ التـفـقـيرـ مـبـرـراـ فيـ ظـلـ توـفـرـ الـموـارـدـ الطـاقـوـيـةـ وـالـمـالـيـةـ الـاهـائـلـةـ

حتى في ظل انهيار أسعار النفط في ثمانينيات القرن الـ 20، فقد بدا لي هذا التفجير مزاجياً ومتعمداً، وكان بالإمكان تلافيه. ولعل خير دليل على هذه المزاجية التنمية الإهمال الاستثماري والتفسير لمناطق بعينها.

ثانياً: إن ما استطعت استنتاجه أيضاً بعد تأمل عميق في تطورات المجتمع الليبي هو أن الفقر محسوبٌ ومفتعلٌ؛ وهو تعبيرٌ في غالب الظن عن سلوكٍ سياسي متواتر من جهة وعن حرص على توجيه رسائل ومضامين بعينها إلى الشعب الليبي من جهة أخرى.

فالنقد رسالةٌ متبادلةٌ بين النظام والليبيين؛ فكلما زرت بنغازي - وقد زرتها ما لا يقل عن عشر مرات - أدقق النظر في مظاهر الإهمال والتسيب الإداري وعلامات الفقر والقدرة وانهيار المرافق الخدمية وعدم تجديد معالم المدينة العتيقة، أشعر بأن مثل هذه الحالة رسالةٌ رمزيةٌ وسياسيةٌ مركبةٌ وعميقةٌ في الآن نفسه، ولكنها واضحةٌ في مدلولاتها بالنسبة إلى الباث والمتلقّي على حد سواء.

الفقر والجوع، على العكس مما يقال، كانا موجودين في المجتمع الليبي. وكانت نسبة الفقر عالية، ومع ذلك وقف مع القذافي إبان المحنّة الفقراء والمهمشون والمقصيون من "راقي الريح"²¹ من أبناء القبائل الليبية. فقد تكونت في وقت قصير جحافل عسكرية من أبناء ورفلة وتاوراغاء والريانية والرحيبات والمشاشية والمغارحة والقواليش والقذاذفة. فأنصار النظام كانوا أساساً من شباب متطلعين بآلاف من فقراء المجتمع وبلا عمل ومهتمسين، بالإضافة إلى عناصر الجيش والكتائب، في حين أن الفئة التي استفادت من النظام وصفقاته ومن قروضه البنكية انقسمت في

21 - تعني عبارة "راقي الريح" كل من تقطعت بهم سبل الحياة وكل عديمي الإمكانيات والموارد.

العمق إلى فئات ثلاثة صغرى:

- أ - فئة صامدة ولا مبالية ومنتظرة لنتيجة المواجهة العارمة بين النظام السياسي ومعارضيه،
- ب - فئة أكثر أهمية عددياً فضلت الهجرة واللجوء إلى تونس والقاهرة والجزائر العاصمة ونيامي بالنيجر مثلما شهدنا ذلك. فمن المفارقات السوسيولوجية أن الفئة الأكثر استفادـة من موارد الشعب الليبي تجمـدت في موقعها؛ ولم تعمل على خلق فرص الحوار وعلى درء مخاطر الخراب²² القادم رويداً رويداً مع طوفان القصف والنار المنسكـين من السماء.
- ت - فئة ثالثة قاتلت إلى جانب النـظام السياسي مع إدراـكـها المسبق بالنتـيـجة.

فلا يمكن أن نختلف في أن انفجار 17 فيفري 2011 هو محصلة التقاء عاملين قاتلين لم ينتبه النظام السياسي القائم آنذاك إليهما :

- أ - شعور لدى شرائح واسعة من المجتمع الليبي بغياب العـدـالـة وبالضـيم الـاـقـتصـادي،
- ب - شعور النـخبـة على محدوديتها - العـدـدية والـدـيمـغـرافـية - بالانـغـلاق السياسي القاسي الذي لم يكن يـوـفـر أـيـة فـرـصـة للـتـعـبـيرـ.
- فقد عـرـفـتـ ليـبـياـ ماـ أـسـمـيـهـ بـنـظـرـيـةـ الضـيـمـ المـتـعـاـضـدـ أوـ المـتـشـارـكـ،
- وـهـوـ ضـيـمـ مـرـكـبـ وـمـتـعـدـدـ الـأـبعـادـ يـجـمـعـ The cumulative injustice

22 - أفادتنا مـصـادـرـ سـيـاسـيـةـ مـطـلـعـةـ أـنـ الدـائـرـةـ الـمـقـرـبـةـ مـنـ الـقـدـافـيـ؛ـ وـهـيـ دـائـرـةـ قـبـلـيـةـ بـالـأـسـاسـ،ـ كـانـتـ تـعـمـدـ "ـبـيعـ"ـ الـمـقـابـلاتـ مـعـ الـقـدـافـيـ وـخـاصـةـ تـلـكـ الـمـتـصـلـلـ بـالـاستـثـمـارـاتـ وـالـصـفـقـاتـ دـاخـلـ ليـبـياـ وـخـارـجـهاـ خـاصـةـ فـيـ أـفـرـيـقاـ بـأـيـانـ باـهـظـةـ تـصـلـ إـلـيـ حدـ 10ـ مـلـيـونـ دـولـارـ.ـ فـقـدـ اـسـتـمـرـتـ هـذـهـ الدـائـرـةـ الـقـرـبـ السـيـاسـيـ وـالـقـبـلـيـ مـنـ أـجـلـ التـرـبـيـةـ الـلـادـيـ.ـ وـتـلـكـ كـانـتـ وـاحـدـةـ مـنـ أـعـوـصـ مـشـاـكـلـ ليـبـياـ.

بين الاقتصادي والاجتماعي من جهة والسياسي من جهة أخرى. فحينما تشعر الطبقات الاجتماعية وفي مقدمتها الطبقة الوسطى بأنها تواجه المشكلة ذاتها التي تواجهُها النّخبة أي التّفّيير والانغلاق السياسي ؟ فإنّها تلجم إلى الانفجار.

فنظريّة الضّيْم المتعاضد التي تحدّثنا عنها تبني على أصلع أربعة متكمّلة:

أ - شعورٌ بالتفّيير وعدم التساوي في الوصول إلى الثروات في حين ثمة فئات مستفيدة،

ب - شعورٌ النّخبة العميق بالانغلاق السياسي وباستشراءِ الفساد والعجز عن مقاومته وعدم القدرة على إصلاح حال البلد،

ت - شعورُ الشباب بالإقصاء وعدم الاعتراف الاجتماعي،

ث - اشتدادُ أزمة الطبقة الوسطى سياسياً واجتماعياً وخاصة اقتصادياً.

إن كل هذه العوامل تحت، تدريجياً، بيئة ذات قابلية عالية للانفجار حتى وإن كانت العلامات تدلّ على الوهن والضعف. ذلك أن نظرية الضّيْم المتعاضد تبيّن أن الطبقة الوسطى والنّخبة والشباب يمكن أن تكون، في ظلّ ظروفٍ معينة، مصدر انتفاضٍ ثورة لا يستهان بها. فقد تتقبّل هذه الفئات الثلاثة الأوضاع الصعبة مددًا طويلاً، ولكنها حينما تحيّن الظروفُ، تصبح عناصر قائد للانتفاض.

فلم تفعل هذه الطبقة الوسطى ما فعلته البورجوازية الفرنسية من تنوير وتبصّير وتنبيه إلى المخاطر والدفع إلى خلق فرص الحوار. كما إن فئة أصحاب المال المنحازين إلى حرائق فبراير 2011 والذين شكّلوا غطاءه السياسي والمالي والاجتماعي لم يؤدوا دور التنبيه إلى المخاطر المحدّقة

بالمجتمع الليبي جراء التدخل الخارجي وضرورة التوقي منها.

ولكن، في مقابل ذلك، حظيت الانتفاضة بحماية مالية من موارد البنوك الليبية بدليل ما قدّمه عدد من رجال الأعمال البارزين الذين تمتّعوا بقروضٍ حكومية سخّية²³. فالمفارقة السوسيولوجية اللاافتة للانتباه أن المال العام هو الذي موّل جزءاً من انتفاضة 2011. وتلك مفارقة سياسيةٌ نفسيةٌ وأنتروبيولوجية لم تُدرس بما فيه الكفاية.

فمثيل هذا الاصطفاف الاجتماعي والطبيعي يدلّ فيما يدلّ على حجم الشروخ والانشطارات العديدة في المجتمع الليبي ويدلّ على أنه متشرّط في عمقه من جهة وأنه مفكّك في داخله من جهة أخرى.

فأزمة المجتمع الليبي العميق ليست تعبيراً عن صراع فقط بين السلطة والمجتمع وإنما هي تأكيد لتعارض عنصريين بنويين : جغرافية الأحقاد بين الفئات والجهازات والقبائل من جهة والانشطارات الثقافية الاجتماعية والنفسية من جهة أخرى. ولذلك فالانتشار المذهل للسلاح بكل أصنافه جاء للاحتياء من كل هذه الشروخ والانشطارات وتحصين الذات من عودة جغرافيا الأحقاد خاصة وأنّ تعمّد إحياء هذه الجغرافيا واستثمارها في إعادة تشكيل الحياة السياسية بعد 2011 كان يسعى أساساً للغلبة والثأر وإقصاء من يريد إقصاءه. فبعد متابعة يومية لحركة المجتمع القبلي من 2011 إلى 2016، تأكّد لي وجود إرادة لإقصاء قبائل مهمة مثل ورفلة وورشفانة وتاورغاء والمشاشية والصيعان والمغارحة والقذاذفة.

ولكن الأخطر من كل هذا هو أن التدخلات والتدخلات الإقليمية

23 - يمكن أن نذكر من بينهم على سبيل الإشارة وليس الحصر كلاً من محمد الرعيض وعلى دببه وحسونة تاتانكي وجلال الديرة.

استشرمت المعطى القبلي وأقحمته في التوترات السياسية المسلحة، مثل علاقه تركيا بمصراته وعلاقة قطر بالزنزان في مرحلة من المراحل، الأمر الذي يؤكّد الاشتغال بعمقٍ على تطهير الذاكرة. ولعل ذلك ما يخوّل لنا بناء نظرية التاريخ والجغرافيا المتعاضدين. ويقوم هذا التعارض على انشطارات عديدة يصعب رتقها اعتماداً على الجهود المحلية مالم يحصل تدخلٌ خارجيٌّ.

ولكون الجغرافيا الليبية صحراويةً أساساً (أكثر من 95%) وشاسعةً وغير مأهولةً وغير مراقبةً في أغلب العصور، فإن التاريخ تأثر بهذا وخصوصاً، في أغلب تحيّياته إلى التدخل الخارجي. وليس ذلك بغرير، فالجغرافيا الخاوية تلزم التاريخ بالبحث عن سندٍ خارجي في مواجهة أزمات الداخل بدليل أن طلب التدخل الخارجي كان دائماً داخلياً في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر.

المجتمع الليبي ومعضلة غياب المراجعة

لم يتبّه الحكام أن جزءاً من المعارضات مستعدٌ، دون أي تردد، لاستجلاب منظمة حلف شمال الأطلسي بكل ما يتربّ عن ذلك من قصفٍ وتدمير وتمزيق لأوصال المجتمع. ذلك أن المهم هو الوصول إلى التغيير السياسي دون الانتباه إلى أنه تغيير ملغوم وقدّر على إنتاج هزّاتٍ مجتمعية لا يمكن التكهّن بما لا لها ونتائجها. فعقريّة العقل السياسي تكمن في هذه القدرة الاستباقية والتبنّية الاستثنائية لتوقي الأزمات.

فعلى الرغم من أهمية المعارضات الوطنية الصادقة صاحبة المشروع التغييري الحقيقي، فإن عدید المعارضات كانت تعلم أنه من المستحيل أن تصل إلى سدة الحكم اعتماداً على إرادة الناخبين وقرار صناديق الاقتراع. ولذلك تعوّل أساساً على التدخل الخارجي

و خاصة الأوروبي -الأمريكي منه. وحتى نضرب مثلاً عربياً صرفاً، يمكن أن نشير إلى أنه عندما اجتمعت المعارضة العراقية بكل مكوناتها، يمينها ويسارها، سنة 2003، في مدينة أربيل عاصمة كردستان، أشهرًا قليلة قبل غزو العراق واحتلاله، فإن الطلب الرئيسي كان آنذاك استدعاء التدخل الخارجي الأمريكي باعتباره الأداة الرئيسية للتغيير السياسي.

وعلى الرغم من كل المزّارات والإخفاقات التي وقعت في الفترة الفاصلة بين 1969 - 2010 لم تحصل أية مراجعة عميقه في 40 سنة من الحكم المطلق؛ وتلك هي الصعوبة الخامسة التي لا يتوجب إنكارها. حاورت سنة 2008 عدداً من مثقفي النظام وأيديولوجيه حول ظاهرة الدولة القطرية؛ وكان رأيي أنه لا بدّ من الحفاظ على هذه الدولة، على قطريتها وعلى عيوبها وتعقيداتها لأنها ضمانة ضدّ الفوضى والتسيب؛ وهو ما حصل تماماً بعد اتفاقية 2011. وكانوا يجيبوني دائمًا «نحن نعدّك مناضلاً قومياً، فكيف تدافع عن الدولة القطرية؟ إن الدولة القطرية يجب أن تدار تحت الأقدام». كنت أجيبهم : «في انتظار أن تقوم الدولة القومية حافظة على الدولة القطرية».

فاختلتنا أيّها اختلاف حول هذه الظاهرة. ولعل هذا ما يفسّر حالة الترّحّل المؤسّسي في مستوى القرارات والاختيارات وحتى في مستوى تمركز المؤسسات، ذلك أن الإدارة يمكن أن تنتقل بشكل فجئي من مكان إلى آخر دون إعلام أو حتى بجرّد إشارة. فخلال شهرين، يمكن أن تنتقل المؤسّسة أو حتى الجمعيّة من زاوية الدهمني إلى الفرناج أو المنشية دون أي إعلام. فمن الصعب أن تنجز التنمية الاقتصادية إذا كانت الإدارة غير مستقرّةٍ والموارد البشرية مرتبكة أو غير مؤهّلة تكوينياً وفنّياً.

النظام وضرورة الإدارة المدكمة للشهوة البيولوجية الجماعية

في الفترة الفاصلة بين 1997 و 2002 انتبهت إلى ظاهرة لافتة للاهتمام واشتغلت على تحليلها. فقد تم استجلابآلاف الفتيات من قطر مغاربي تراوح أعمارهن بين 17 و 35 سنة؛ واكتظت بهن التزل الشعبيه وتکاثر عدد المریدين وطالبي اللذة العشوائية؛ وقيل لنا من بعض المسؤولين وحتى من بعض الأمنيين إن حمايتهن تأتي من مستويات عليا.

فسارع مسؤولون في مختلف هيكل الحكم وأجهزة الأمن خاصة الحساسة منها إلى مساكنة الفتيات وإلإغداق عليهن بل وإلى الزواج من بعضهن مدد محددة. وهو أمر عايناه يومياً اعتماداً على تقنية الملاحظة المباشرة.

كنت أتردّد على مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية سابقاً (مركز المحفوظات حالياً)؛ وكانت أتفصّد المروّر أمام فندق شعبي ذي الطوابق الخمسة؛ وكانت أتفصّد كذلك الوقوف للحظات؛ وكانت أرى بعيني سوقاً لمفاوضات اللذة المنهوبة والعشوائية؛ وكانت أرى وجوهاً مشربة للكنوز البشرية ووجوهاً متعنةً وأخرى معنفةً في التهيج والإثارة. وكانت أرى الأيدي ترسل إشارات متلهفة حول المدى والأثمان والأماكن.

كنت أسأل نفسي السؤال ذاته : إن هذا المجتمع غني بثرواته الطائلة وبطبيعته الخلابة وكان بإمكانه أن يلغى هذه السوق العشوائية للذة وأن يشجّع الإشباع المشروع وأن يساعد الشباب على بناء مؤسساتٍ أسرية ولودة في مجتمع هو في أمس الحاجة إلى التكاثر الديمغرافي لإعمار هذه الجغرافيا الصحراوية الممتدة على حوالي 1.760.000 كيلومتر مربع. فلماذا مثل هذه الاختيارات المهرّبة وغير الموقفة والتي كنت

أراها وأمسها في نُزل مديتها طرابلس وبنغازي. فقد كان بالإمكان تعديل الاختيارات خاصة وأن المجتمع الليبي شابٌ بنسبة 55 %. فما لم أفهمه، وأنا أراقب يانتباه مسيرة المجتمع، هي عقدة التمسك بعدم النجاح ورفض تقويم الإخفاق. إن هذا المجتمع الغني بثرواته الطاقوية وحتى بإمكانياته الطبيعية قادر على تحقيق إشباع عقلاني²⁴

وإنسانی the rationalization of biological satisfaction

وأخلاقي للبيولوجيا الجماعية خاصة وأن المرجعية المستلهمة رسميا هي مرجعية دينية وأن النظام القيمي القبلي المرجعي المتبنى يبني على الستر والحياء وتنظيم البيولوجيا وتخليقها.

الجدول رقم 1 : تطور عدد سكان ليبيا (1954-2014)

السنة	العدد بال مليون نسمة
1954	1.088.872
1964	1.564.369
1973	2.249.237
1984	3.637.488
2006	5.330
2010	5.750
2014	6 مليون نسمة (تقديرات البنك الدولي)

المصدر : محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبية، جامعة بنغازي 1998، وموسوعة Universalis ودراسات البنك الدولي عن ليبيا (2006 - 2014).

24 لقد أوردت مثل هذه المسألة ليس من باب التجريح والتشهير؛ فما من مرء يشهد بعشوقته، ولكنني أردت من وراء كل ذلك أن أرسّخ استنتاجي الذي يقول إن المجتمع المتوازن يستثمر بسخاء في كرامة شبابه حين يقيمه من مخاطر الأمراض. ولذلك تسأّلتُ: ما هو الداعي لمثل هذه السوق؛ سوق اللذة العشوائية ؟

محمود صبي والقذافي : شهادة قيادي في الدولة الليبية

كنت لا أتردد، كلما كانت الفرصة متاحة، في أن أزور الشيخ محمود صبحي في بيته في شارع ميزران. كنت أحبه لبساطته وتواضعه على الرغم من أنه كان يشغل أمين عام جمعية الدعوة الإسلامية. كان محباً لأشرطة ترتيل القرآن الكريم؛ و كنت حريصاً على أن أزوّده بها.

كان يستقبلني في بيته على امتداد ساعتين لتبادل الحديث والأفكار ولتقييم الأوضاع في ليبيا؛ وكان يعلمني بزيارات القذافي إلى بيته؛ وكان يقول لي : «لقد جلس الرجل أي القذافي في نفس مكانك... لقد جاءني منذ يومين باكراً وذهبنا سوياً لإنارة زاوية ميزران وإقامة صلاة الفجر والصبح فيها وتلاوة القرآن». فبقدر ما وجدته مرتاحاً لزياراتِ الرجل، كما يقول هو، وجدته قلقاً أيضاً ويردّد العبارة ذاتها في كل زيارة : «مشكلة ليبيا تكمن في عبادة السلطة».

اقترح عليّ في مناسبتين أن أؤدي زيارة إلى الشيخ الصادق الغرياني، ولكن لأسباب أجهلها، ما أحسست برغبة في ذلك. كان الشيخ صبحي محارراً حقيقياً لمعرفة واقع ليبيا. فإذا ما أحسست صوته منكسرًا ومكدرًا، أدركت أن الأوضاع متآزمة، وأماماً إذا ما كانت نبرة الصوت متفائلة، أدركت أن الأمل ما يزال باقياً. كان كلما التقى به يرسل إلى إشاراتٍ خفيفة، ولكنها واضحةٌ المدلول حول المزاج العام في البلاد؛ كما كان يلمّح لي حول ضرورة توعيّي الحذر والحيطة؛ وكانتأخذ نصائحه الضمنية على أنها توجيهات تنير دربي وتهدي طريقي. كان الرجل محظوظاً ثقة بالنسبة إليّ؛ وكانت أعتبره واحداً من أصدق مسؤولي النّظام السابق وأنزههم. فقد

كان شخصاً معتدلاً ووسطياً وداعياً للتسامح وتجنب العنف بكل أشكاله ونابذاً للقمع الذي لم يكن يراه مفيداً في شيء. ولعل ذلك ما يفسّر أنه ظل طوال حياته هامشياً في صلب معمار النّظام السّابق.

حينما كنت أغادر بيته، كانت تسكنني أمنية عميقـة. كنت أتمنى أن يكون كل رجالات الدولة الليبية، دون استثناء، بمثـل هذه العقلانية في رؤية العالم والنظر إلى الحياة وبمثـل هذه المساحة في التعامل مع الآخر حتى وإن كان مختلفـاً. فمثل هذه الرؤية كانت ستجـب لـبيـا أزمـات عـديدة وإـهـارات كثـيرة للموارـد ولـلـجهـود ولـلـأعـمار؛ فقد كان كل ذلك قابـلاً للـتـلاـفي...

ولـكـنـي على الرـغم من تـقـدـيرـي العـالـي لـأـخـلاقـه السـيـاسـيـة، كنت اـسـتـشـعـرـ في دـاخـلي أـسـفـاـ خـفـيفـاـ، ذـلـكـ أنـ الشـيـخـ مـحـمـودـ صـبـحـيـ نـادـرـ الـكتـابـةـ. فـقـدـ كانـ بـمـقـدـورـهـ أـنـ يـبـلـيـ بـلـاءـ جـيدـاـ، بـحـكـمـ تـكـوـيـنـهـ الفـقـهـيـ الـأـزـهـريـ، فـي بـنـاءـ قـرـاءـةـ اـعـتـدـالـيـةـ وـوـسـطـيـةـ لـلـإـسـلـامـ تـسـاـهـمـ فيـ صـدـ العنـفـ التـكـفـيـريـ الـذـيـ بدـأـ فيـ الزـحـفـ مـنـذـ تـسـعـينـياتـ القرـنـ العـشـرـينـ عـلـىـ المـنـطـقـةـ الـعـرـبـيـةـ.

فبراير 2011 : أية قراءة وأية دلالة؟

لم تلد الإـخفـاقـاتـ وـاهـزـاتـ الـعـمـيقـةـ صـدـفةـ وـلـمـ تـصـلـ لـبـيـاـ إـلـىـ ماـ وـصـلـتـ إـلـيـهـ بـشـكـلـ عـفـويـ وـإـنـماـ حـصـلـ نوعـ مـنـ التـكـامـلـ وـالتـعاـضـدـ بـيـنـ النـظـامـ السـيـاسـيـ وـالـلـيـبيـيـنـ الـذـيـنـ "ـتوـاطـئـ"ـ مـعـ المـقـرـحـ عـلـيـهـمـ مـنـ دونـ مـقاـوـمـةـ تـذـكـرـ. فـعـدـيـدـ مـنـ الـلـيـبيـيـنـ شـارـكـواـ فـيـ تـزـكـيـةـ الـاختـيـارـاتـ السـيـاسـيـةـ وـالـاقـتصـاديـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ، عـنـ اـقـتـنـاعـ أـوـ عـنـ غـيرـ اـقـتـنـاعـ؛ فـخـرـجـواـ إـلـىـ الشـوـارـعـ وـهـنـفـواـ وـوـقـعـواـ الـبـيـانـاتـ تـلـوـ الـبـيـانـاتـ بـدـمـائـهـمـ وـأـنـجـزـواـ الـبـيـعـاتـ وـالـمـبـاـيعـاتـ وـنـظـمـواـ مـهـرجـانـاتـ الـمـدـيـحـ لـلـحاـكـمـ؛ وـانـخـرـطـواـ بـكـثـافـةـ فـيـ هـيـاـكـلـ الـدـوـلـةـ

المختلفة من إدارات وشركات وبنوك وجيش وأمن ومخابرات وغيرها من المؤسسات. فالإخفاق لا يتحمل النظام مسؤوليته بمفرده؛ فشلة أيضاً نسبةً معتبرة من الليبيين شاركت في "صناعة" الإخفاق وهيئات له الأرضية الخصبة.

فإذا لم ندرك هذه الشراكة في الخطأ والإخفاق، فإنه يصعب أن نفهم تطورات المجتمع الليبي خلال العقود الخمسة الأخيرة من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ذلك أن المجتمع الليبي عاش على امتداد 48 سنة على إيقاع ما أسميه المحن الولودة أي إن المحن تولد أخرى.

لقد توالدت هذه المحن من بعضها البعض إلى أن جاءت انتفاضة 17 فيفري 2011 التي تُعد بحق زلزالاً مجتمعياً. The social earthquake وليس ذلك بغريب طالما أنها حصيلة الصّعوبات والمحن السابقة التي أنتجت محنَّةً أعمق؛ وهي تحالف منظمة تعاون شمال الحلف الأطلسي والجماعات الإسلامية لتدمير كل المؤسسات على هشاشتها وتمزيق أو صالح المجتمع وخاصة المجتمع القبلي²⁵ على ضعف تجانسه؛ وهي التي أنتجت كذلك نشر السلاح في كل ركن من أركان الجغرافيا الليبية الصحراوية وتشجيعاً على تكون الميليشيات الرافضة لكل سلطة أو حكومة والتمردة على دول الجوار وعلى الغرب ذاته الذي كان مصدر تكوينها.

فمن الواضح تاريجياً وسياسيًا أن الحلف الأطلسي هو الذي حول ليبيا إلى موطن جغرافي لتنظيم القاعدة وتجارة المخدرات والسلاح وتهريب

25 من باب الموضوعية التاريخية والعلمية، تجدر بنا الإشارة إلى أن انهيار النظام الليبي السابق لم يكن ناتجاً بصفة حصرية عن التدخل الخارجي، وإنما يعود ذلك إلى عنصرتين آخرتين :

أ - نفكك النظام من الداخل وسائل الإنشقاقات خلال شهري أفريل وماي 2011 ،
ب - تناقض التصورات بين القذافي وسيف الإسلام، فانعكس على آداء الحكومة.

البشر لأنّه تعمّد تدمير كلّ ما هو قائمٌ دون التفكير في أية بدائل؛ وهو الذي أوصل ليبيا إلى ما أسمّيه الوطن المهدور. فالحروب لا تقوم فقط من أجل الحروب وإنما من أجل خلق البدائل وفرض إعادة البناء. فالمفارقة في ليبيا تكمن في أن الحرب قامت من أجل الحرب دون بدائل.

ففي مثل هذا السياق، ولدت المحنّة أو الصّعوبة السادسة، إنها محنّة إهارِ الوطن وإضاعة روح «فبراير 2011» وتدمير المجتمع وتسليمه لل مليشيات الإسلامية المسلحة والدموية وإجهاض محاولات إعادة البناء من جديد.

فانفجر في فبراير 2011، بغضّ النظر عن الجذور وعن التدخلات الخارجية، الإقليمية منها والدولية، هو متولّد عن الشعور بالضيّم الاقتصادي وعدم العدالة الاجتماعية وعدم الإنصاف في مجال توزيع الثروات الوطنية. فقد انتشر لدى الليبيين شعور عميقٌ ومؤلم بالإحباط والقهقري والنفسي جراء تراكم الثروات لدى فئات قليلة من المتفّذين دون كفاءة واقتدار وجماعات «الباور²⁶ (النفوذ)» المدعومة من الأجهزة الأيديولوجية والأمنية والاستخباراتية التي توفر الغنيمة والحماية والخصانة والإفلات من العقاب.

كان الليبيون يستشعرون الفقر والإقصاء من ثرواتهم وعدم الإشباع النفسي والذهني ساد شعور بالفقر النفسي والمعنوي. فثمة اعتبارات كثيرةً وعديدة تبرّر مثل هذه المحن :

أ - تفاوت كبير في الوصول إلى الثروة الوطنية،

(26) تعني مفردة «الباور» في المعيش اليومي الليبي الامساواة ومراة الشعور بتفاوت الحظوظ وبالضيّم.

ب - عدم تكافؤ في الفرص الاقتصادية والاجتماعية،
ت - وجود جماعاتٍ متنفذة داخل مفاسيل الحكم وخارجها.

فليست الأهمية في المبادئ الكبرى وإنما في كيفية التطبيق. فالمؤشرات واللجان الشعبية كانت بدويةً في جذورها، وكانت محدودةً التكوين والتعليم، فجاء التنفيذ هزيلاً في أغلب مستوياته. فالمشكلة في ليبيا لا تكمن فقط في انغلاق السياسي ولكن خاصةً في غياب العدالة الاجتماعية وجود الفقر في المجتمع الليبي. فقد كانت الاشتراكية التي طبّقت على امتداد عقود من الزّمن لا تعني حسن توزيع الثروة الوطنية. فالاشتراكية²⁷ نبلة من حيث مبادئها، ولكنها مُورست في ليبيا مع كثير من الأخطاء. وليس أدلًّ على ذلك من فقر الشباب²⁸ وإقباله على استهلاك المخدرات هروباً من الواقع الصعب.

ضعف الخبرة بعد 2011 وتعقيدات إدارة المرحلة الانتقالية

لقد أتّسم الأداء السياسي أثناء وبعد 2011 بنوع من الضعف والهزّال بدليل أن المستشار مصطفى عبد الجليل هو الذي مكّن العناصر الإسلامية وخاصة الإخوان من السيطرة على المجلس الوطني الانتقالي وساعدها على الهيمنة على مفاسيل “الدولة” حين تغاضى عن مقتل اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي؛ وهو ما يمثل مفصلاً مهمًا في تاريخ الانتفاضة الليبية؛ وكان قادرًا على كشف العديد من المعطيات الخطيرة. ورفض جمع السلاح في الوقت الذي بدأ فيه الليبيون يتخلّصون، منذ أكتوبر 2011،

27 - يعود إخفاق ممارسة “الاشراكية” في المجتمع الليبي فيما يبدو إلى عدم حماس العناصر التي أشرفَت على الإنجاز الميداني للتجربة برمتها وغياب المحاسبة.

28 - على الرغم من ضخامة الميزانيات التي تم رصدها، ولكن ذلك لم يؤدّ عمليًا إلى استئصال الفقر مما يشير إلى وجود سوء تصرف وغياب الإرادة.

من الأسلحة بـاللقاءها في الشارع والساحات العامة ويطالبون بـجمعها، وفي الوقت الذي كان فيه الليبيون مستعدين أيضاً للتـوحد السياسي؛ وهو الذي فتح الأبواب على مصراعيها للتدخل الإقليمي الخارجي؛ فهو الذي يتحمل جزءاً بارزاً من هذه الأزمة ومن التـائج التي ترتبـت عنها. فقد كان بإمكانه العمل على إعادة بناء الدولة²⁹ وجمع السلاح.

فمنذ 2011 ارتبطت الأزمة الليبية بالتدخلات الإقليمية؛ ولا حلّ لهذه الأزمة دون الأخذ بالاعتبار هذه التـدخلات والتي كان مصطفى عبد الجليل عنصراً مساعداً على تحقيقها ميدانياً.

فمن يعتقد أنه بمقدوره حل مشاكل ليبيا دون تحـيـيد تـدرـيجـي للتدخلات الإقليمية والدولية فهو واهم؛ ومن يعتقد أنه يمكن أن يحل مشاكل ليبيا دون موافقة الدول الإقليمية ودون مساعدة منها، فهو أشدّ وهمـاً. فـثـمة، بلا مراء، تـرابـط جـدـلي بين الدـاخـل والـخـارـج في لـيـبـيا بل إنـنا نـمـيل إلى القـول إنـ الدـاخـل هو مجرـد مـكـمل لـما هو خـارـجي. فـمعـضـلة لـيـبـيا الـراـهـنة تـكـمـن في أنـ المـكـوـنـات المـدنـية والـدـينـية والـمـسـلـحة هـيـ، في أـغـلـبـهاـ، أدـوـات سـيـاسـية وـعـسـكـرـية عـامـلـة لـدىـ أـطـرـافـ إـقـلـيمـية أوـ هيـ مـتـحـالـفةـ معـهاـ عـلـىـ الأـقـلـ.

لقد أبقى مصطفى عبد الجليل على السلاح عند الليبيين تـهـيـداً لـمرـحلةـ جـدـيدةـ أـسـمـيـهاـ مرـحـلةـ سـطـوةـ السـلاـحـ عـلـىـ الجـغـرـافـياـ الـلـيـبـيـةـ الشـاسـعـةـ. وـحتـىـ لـأـنـسـىـ، فإنـ عبدـ الجـلـيلـ تـغـاضـىـ عـنـ التـحـقـيقـ فـيـ اـغـتـيـالـ اللـوـاءـ عبدـ الفتـاحـ يـونـسـ، عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ مـعـرـفـتـهـ الدـقـيقـةـ بـهـوـيـةـ الـفـاعـلـينـ وـمـرـجـعـيـتـهـمـ الـأـيـديـوـلـوـجـيـةـ وـإـطـلاـعـهـ الـكـامـلـ عـلـىـ مـلـاـبـسـاتـ الـقـتـلـ يومـ 28ـ جـوـيلـيةـ

29 - لا يتعلـقـ الـأـمـرـ فـيـمـاـ يـدـوـ بـضـعـفـ سـلـطـةـ الـمـلـجـسـ الـانتـقـاليـ الـأـبـيـةـ وـالـفـعـلـيـةـ إـغـماـ بـقـرـابـةـ فـكـرـيـةـ وـأـيـديـوـلـوـجـيـةـ بـيـنـ رـئـيـسـ الـمـلـجـسـ وـبـعـضـ الـأـحـزـابـ وـالـمـلـلـيـشـيـاتـ ذـاتـ الـمـرـجـعـيـةـ الـدـينـيـةـ الواـضـحةـ.

2011 بصحراء إجدابيا (حوالي 165 كيلوميرا عن بنغازي). فمن الواضح أنه لم يقرأ جيدا ما كتبه الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر عن احتكار الدولة لاستعمال العنف المشروع، وإلا لكان سارع، منذ أكتوبر 2011، إلى جمع السلاح وتحفيز الليبيين، مادياً ومعنوياً، من أجل إرجاعه إلى الحكومة، ولكان أوجد الحلول الملائمة لإدماج الكيانات الميليشوية المسلحة في القطاع المدني أو حتى إن لزم الأمر في المؤسستين الأمنية والعسكرية. فهو، على النقيض من ذلك، طلب منها أن تبقى سلاحها لحماية الحدود البرية والبحرية. ولأنه كان قريبا - فيما يبدو - فكريًا وأيديولوجيًا من هذه الكيانات، فقد فضل أن يختارها بدل أن يختار الدولة وأن يلتجأ إلى غير المتنظم وغير المهيكل بدل الاعتماد على المؤسسات. وقد سبق لعالم الاجتماع الأمريكي الشهير C. Right Mills الدعوة إلى أن تتحلى النخب بالخيال السياسي. فمن يملك اليوم إذن إمكانية حل كل هذه الكيانات الميليشوية؟

فالخطأ الاستراتيجي من كل هذا هو أنه أوصى، بضغط إقليمي، الأبواب في وجه كل حل سياسي سلمي ويُسر للميليشيات بأن تستأسد أمام بقايا مؤسسات الدولة؛ وهو ما سمح عملياً بفتح الأبواب مشرعة أمام نهب المال العام الذي سُجل حسب وزير المالية الأسبق حسن زقلام أرقاماً قياسية³⁰.

ولمزيد هذه الفكرة توضيحاً، نشير إلى أنه إذا ما أخذنا خطابه في 23 أكتوبر 2011 إلى منهجه تحليل المضمون لاكتشافنا هُرَّال ثقافة الدولة.

30 - لقد أدلى حسن زقلام بتصریحات إلى الصحافة العالمية أكد فيها خطورة ظاهرة نهب المال العام بطريقه غير مسبوقة؛ فكما حصلت الحكومة وقتئذ وبالغ مالية إلاً وعاودت الخروج براً وبحراً وجواً.

سؤال إعادة البناء والخروج من التعطيل

ولكن كيف يمكن أن نعيد البناء؟

بدعا يتوجب أن نشير إلى أن تاريخ ليبيا لم يكن تاريخ قطيعة فقط ولكنّه كان كذلك تاريخ هَدْرٍ وإهادارٍ.

ولعل ذلك ما يؤكّد أن إعادة البناء والانطلاق من جديد يقتضيأن أساساً تدبّراً عميقاً للتاريخ الحديث والمعاصر والراهن وتأمّلاً علمياً في مساراته قصد التشخيص واستخراج العبر ومراسيم التجارب الضرورية لعدم تكرار الخطأ وإعادة الإخفاق.

لقد تابعت بانتباه كبير وعلى امتداد عقودٍ تطور حركة اللجان الثورية - الحزب غير المعلن رسمياً - وأمعنت القراءة في مرجعياتها السياسية؛ وحلّلت مضموناً بياناتها السياسية المتعاقبة وحاورت حتى بعض قيادات هذه الحركة؛ وناقشتني بعض المثقفين الليبيين في مالاتها خاصة بعد 2004، وبناء على كل هذه المراكمات، توصلت إلى أن الغاية من خلق هذه الحركة في نوفمبر 1977 هو بناء مجتمع مصغر يدين بالولاء المطلق ويشكّل درعاً بشرياً شاباً زمان الأزمات. ولذلك كان المجتمع المفضل لدى "الحاكم". فإذا كان ولاء المجتمع الشامل غير متأكّد، وإذا كانت المؤسّسات وفي مقدمتها المؤسّسة العسكرية غير مضمونة، فإنه لا بد من إيجاد مثل هذا المجتمع. ولكن تاريخ المجتمعات يعلّمنا أنه ليس بمقدور أي "حاكم" أن يقرّب جزءاً واحداً من المجتمع وأن يقصي أجزاء أخرى بحجّة أنها تخالف الرأي أو تمارس المعارضة؛ فالمجتمعات غير قابلة للقسمة. ولذلك من الصعب الزعم بأنه يمكن خلق مجتمع آخر بالكامل أو تحويله إلى

فمثل كل صيرورة، فإن السلوك (Verhalten) الإنساني (“الخارجي”) منه أو (“الداخلي”) يُبُرِّزُ خلال تطوره ترابطات وانظمات مُعيّنة. وهو، ما يُعدُّ في الحد الأدنى ووفق المعنى المكتمل، أمراً خاصاً فقط بالسلوك الإنساني، ذلك أن الترابطات والانظمات يكون تطورها ذا قابلية للفهم. فتفهم السلوك الإنساني المتحصل عليه اعتماداً على التأويل يتضمن منذ البدء “بديهية” خصوصية كيفية ومتغيرة الدرجة...

إن “تفهم” علاقة ما يقتضي دائماً أن تكون مُراقبة أكثر مما هو مُمكن من قبل المناهج العادية المتصلة بالتفسير السببي قبل أن يصبح التأويل تفسيراً تفهمياً. فالتأويل العقلي حسب الغاية هو الذي يملك أعلى درجات البداهة.

ماكس فيبر، محاولات في نظرية العلم.

[ترجمة المؤلف]

مجتمع “هتيبة” بالكامل، ذلك أن الإنسان كائنٌ ناطقٌ³¹ أساساً أو هو كما قال الفيلسوف بسكال “قصبة مفكرة”.

اللقاء مع الدبلوماسيين الأوروبيين أو دبلوماسية الحرب (شهادة للتاريخ)

كان ثمة قلق أوروبي كبير من المأزق الليبي على الرغم من كل مظاهر الصّلابة والصّرامة الظاهرتين؛ وكانت ثمة خشية من انعكاسات هذه الأزمة على أوروبا من حيث إمكانية انتشار الجماعات الإسلامية المتشدّدة

31 - تم في مستهل الثمانينيات من القرن 20 منع استعمال الكراسي في المقاهي ومنع المراقيع الليبية. ولكن هذا شُكّل، على النقيض من ذلك، بيئه حاضنة للإشعاعات والتّنكّت السياسية التي كونت نوعاً من المقاومة السلبية.

والتسرب الهائل للسلاح وتمدد المafيات المختلفة وخاصة المafيا الأفريقية واستشراط الهجرة غير الشرعية. فطلب لقائي عدد من الدبلوماسيين الأوروبيين؛ وكنا كلما التقينا تحدّثنا مطولاً في فرص الحل السياسي وإمكانياته. كان الخطاب الطاغي أذاك هو خطاب الحرب بلا هواة؛ وكان التوجّه الرئيسي هو تعتمد استئصال النظام السياسي القائم مهما كانت الكلفة المادية والبشرية، ومهمها كانت الانعكاسات على المدنيين. فقد كانت هذه الدبلوماسية دبليوماسية حرب؛ ولم تكن تكترث بأي حلّ سياسي أو سلمي آخر. قاليئة الإقليمية رافضة للحلّ السلمي. حاولت أن أقنع بأن الحلّ السلمي هو الأفضل أخذًا في الاعتبار المعطيات التالية :

- وجود 35 مليون قطعة سلاح،
 - وجود قبائل متصارعةٍ ومتخاربةٍ وحاذدة على بعضها.
- كانوا يقولون لي ” علينا أن نستشير المسؤولين“. ولكن النتيجة كانت تأتي دائمًا سلبية : ” إنه يتوجب على أوروبا أن تنهي هذا النظام الذي يقتل المدنيين، ويجب أن نسع في ذلك“. سألهم بكل بساطة ” ولكن ما هي إذن البديل لمنع الفوضى العارمة؟“
- كانت إجابتهم واضحةً : ” إن البديل يصنعه الليبيون أنفسهم؛ ولسنا معنيين بذلك“.

لقد ذكرتني هذه اللقاءات بالعبارة الشهيرة للرئيس الراحل ميتان Mitterand حين قال في آخر سنة 1990 من أعلى منبر الأمم المتحدة: ”نحن في منطق حرب“. كانت ثمة إرادة واضحةً لتدمير النظام الليبي

برمّته خاصة بعد خطاب القذافي في الأمم المتحدة وتمزيقه لميثاقها.

بعد جلسات حوار أربعة، توصلت إلى استنتاج أنه لا توجد رغبة حقيقية في السلم في ليبيا؛ تأكّدت من كل ذلك حينما هاتفني دبلوماسي أوروبي في الأسبوع الثاني من شهر ماي 2011 قائلاً : «إننا لم نستمع بالبنة لنصائحك. فالمؤسف أن الملف انتقل من أيدي Alain Juppé وصار بين أيدي الفيلسوف اليميني Bernard Henri Lévy». صدمتني المعلومة أية صدمة لأنني مواكبٌ لمسيرته منذ عقود.

كانت الرسالة واضحةً ولا تتحمّل أي لبس؛ وأقنعتني مرّة أخرى بأننا إزاء خطأ استراتيجي لا يمكن أن يفضي البنة إلى حلّ سياسي.

وقد ازدادت الوضعيّة سوءاً حينما دخلت كميات هائلة من السلاح الفرنسي المتتطور الذي اشتراه قطر وساهم في السيطرة على الغرب الليبي وخاصة على العاصمة طرابلس وإسقاط النظام السياسي. ولكن هذا السلاح إرتدّ وعاد إلى تونس من جديد الأمر الذي جعل هذا الكائن الغريب تماماً عن المجتمع التونسي يشكّل تهديداً جدياً لاستقرار البلاد³².

نظريّة المجتمع المغفل ودورها في تحليل الأزمة

لقد أوردتُ في هذا الكتاب حزمة من العلامات والأمارات والمهارات حتى وإن كانت بسيطة وانتقاء ومحدودة في دلالاتها التي حين تتأملها تأملاً عميقاً، تكتشف أنها إزاء أزمةٍ عميقة قد لا تكون خاصة بالمجتمع الليبي وحده، ولكنها تشمل أغلب المجتمعات العربية. ولذلك

32 - على الرغم من الخبرة الميدانية، ما سألتني الدولة التونسية في يوم من الأيام معلومةً أو مشورةً أو نصيحةً الأمر الذي يؤكد الهوة الشديدة بين الباحث وصانع القرار.

ابنَت منهجهية هذا الكتاب على تفكير مستويات التعقيد الأزموي the crises of sophification بعضها ببعض وعلى إعادة تركيبها من أجل الوصول إلى بناء ثنائية الفهم والمعنى. فمثل هذه الأزمة لا يمكن أن تفهم في شمولها فقط دون التعرّف إلى الأجزاء المكونة لها. ولذلك انتقينا عمداً هذه الأمارات الأزموية حتى نبيّن منهاجيّاً أن الأجزاء، على بساطتها، دالّة على الأزمة في كلّيتها³³. وهي تندرج تماماً في إطار نظرية المجتمع المعطل the stranded society التي تقتضي أساساً السيطرة على مستويات التعقيد وتشخيصها بدقة واكتشاف مختلف مكوناته التي نراها تتكشف في :

أ - كثافة المظاهر والممارسات الدالّة على الأزمة،

ب - تنوّع هويّات الفاعلين المشاركين في صناعة الإخفاق،

ت - تعدد النتائج وتناقض الملاّت المترتبة عن هذه الأزمة العميقه.

وتستند نظرية المجتمع المعطل أيضاً إلى منهجهية مكمّلة؛ وهي منهجهية تجنب الشخصية الحصرية للأزمة establishment of exclusive liability خشية عدم الالتزام بال موضوعية والوقوع في القراءة المؤدلجة التي تكتفي بعنصري الأيديولوجيا والذاتية عند التحليل والفهم.

فمنهجهية الشخصية الحصرية تبدو لنا محدودة من الناحية النظرية وقاصرةً عن فهم مستويات التعقيد العديدة والكيفية. فالآزمات العميقه لا تختزل في مستوى تأويلي واحد، وإنما هي تعرّف على أنها شراكته فكرية وسياسية وأخلاقية وسلوكية جامعه لعدد من الفاعلين؛ وهي لا يمكن

33 - فعلاً هو معلوم، فلا توجد في العلوم الإنسانية والاجتماعية عيّنة مكتملة التمثيلية؛ فجميع التمثيليات هي محدودة ونسبة.

أن تكون كذلك صناعة فاعل واحد بل هي محصلة شراكةٍ بين فاعلين متعددين يتقاسمون المسؤولية في مستوى التنفيذ.

ويمكن أن نعرف الشراكة في الأزمة والإخفاق أيضاً على أنها حالات متنوعة من التفاعل والتواصل السياسيين بين فاعلٍ مركزيٍّ يتبع التصورات والأفكار وبين فاعلين ثانويين متشارلين في الجغرافيا ومفاصل المجتمع يشاركون في عملية التنفيذ.

وحتى نزيد هذه المنهجية تدقيقاً في الفهم، نشير إلى أنها لا تستهدف تبرئة أي طرفٍ سياسي أو اجتماعي؛ فتلك ليست مهمة الباحث ولا غاية مسعاها. ولكنها منهجيةٌ مبنيةٌ على ملاحظة ومتابعة مستمرتين أنتجتا ما توصلنا إليه من استنتاجات. فالشراكة التي نقصد لا تعني تساويًا في المنزلة السياسية والاجتماعية والرمزية بين الفاعل المركزي والرئيسي وبقية الفاعلين التكميليين؛ فالفاعل الرئيسيُّ هو بالضرورة روح المركز السياسي والمحكمُ في كل قوانينه وأالياته في حين أن بقية الفاعلين هم أدوات التنفيذ دون التمتع بمنزلة الشريك السياسي في التخطيط وصناعة القرار بغض النظر عن هوية هذا القرار.

فمنزلة الشريك، مثلما نفهمها، تقتضي من الفاعل المركزي القبول منذ البداية بفكرة الشريك الفعلي وكذلك بمتطلباتِ هذه المنزلة وتقديم التنازلات السياسية والمؤسساتية التي تتطلبها. فالفاعل التكميليُّ شريك في صناعة الأزمة وخاصة في إدارة الإخفاق وإعادة إنتاج الانغلاق السياسي وسوء توزيع الثروة، ولكن دون الارقاء إلى مرتبة الشراكة الفعلية في وضع التصورات والتمثيلات وصياغة القرارات؛ وذلك هو مظهُرٌ أساسيٌّ من مظاهيرِ الأزمة السياسية والمجتمعية في ليبيا.

في غياب الشراكة شكل ظاهرة ولا دة لمشاكل أخرى عديدة كان بالإمكان تلافيها لو تم القبول بفكري المشاركة و الشراكة الحقيقيتين . وهي ، إذن ، عناصر تضافرت جميعها من أجل إنتاج ما هو أخطر من الأزمة التي فكّرنا بعض مستوياتها و نعمل منهاجيًا على إعادة تركيبها حتى نصل إلى الفهم المتكامل ؛ إنه المجتمع المعطل الذي تواصل تعطّله على امتداد 48 سنة ؛ وهي ميزانية وقت كفيلة في تقديرنا ، بإنجاز العجزات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية في ظل توفر الموارد المالية والطاقة و محدودية السكان الديمغرافية (6 مليون نسمة سنة 2014) .

فما هي إذن خصائص المجتمع المعطل ؟

وما هي النتائج التي ترتب عن مثل هذا التّعطيل ؟

نظريّة المجتمع المعطل ودورها في الفهم العلمي

يمكن القول إن المجتمع الليبي مرّ ، تقربياً ، بمراحلٍ تشكّل ثلاثة بارزة :

أ - بدايات توحيد المجتمع وإخضاعه لسلطةٍ مركزية واحدة ،

ب - مرحلة المجتمع المعطل ،

ت - مرحلة المجتمع المفكّك والمتشرطي .

أ - مرحلة بدايات التوحيد :

كانت ليبيا بلد الأقاليم الثلاثة (طرابلس وبرقة وفزان) المتبعدة اجتماعياً وثقافياً وإثنياً ، ولكنها ذات قابلية للتّوّحد على الرغم من الاختلافات³⁴ الدينية والإثنية بين المالكية والأباضية .

34 - مجید خدّوري ، ليبيا الحديثة ، دراسة في تطورها السياسي ، ترجمة نقولا زيادة ومراجعة ناصر الدين الأسد ، بيروت ، دار الثقافة 1963 ، ص 161-164؛ أنتُ أيضًا : محمد فؤاد شكري ، ميلاد دولة : ليبيا الحديثة : وثائق تحريرها واستقلالها ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة 1957.

فبضغطٍ من الشركات البترولية العاملة في ليبيا ورغبة من الملك في تقاسم عائدات الريع النفطي من قبل الأقاليم الثلاثة خاصة في سنوات الفقر المدقع، قبل إدريس السنوسي بإيجاد ديناميكية توحيد سياسي ومجتمعي تستند إلى خلفية دينية مرتبطة بالحركة السنوسية. فالدولة الليبية الناشئة بعد 1951 كانت دولة ضعيفة البنية المؤسساتية ومحدودة الشرعية السياسية والتمثيلية الجغرافية وشديدة التوجّس من المجتمع المدني بدليل أنها حظرت الأحزاب السياسية وانتزعت سنة 1953 الجنسية من الزعيم بشير السعداوي وطردته إلى المنفى وحاكمت البعضين ولاحقت النقابيين وفي مقدمتهم سالم شيته سنة 1961³⁵ ثم القوميين الليبيين سنة 1968 المرتبطين بالقوميين العرب ومنعت جمعية عمر المختار لأسباب سياسية.

ولا غرابة في ذلك، فهي دولة متحالفة مع شيوخ القبائل في الجهات والبوادي ومع أعيان المدن والمحواص³⁶ الأمر الذي جعلها تقليدية الهوية والبنية ومرتبة من كل توجّه مدني وتحديسي³⁷.

ب - المجتمع المعطل ودوره في إنتاج الأزمة

إن المجتمع المعطل الذي نعتمد عليه في إجراء حفريات تحليلية في عمق كيان الأزمة الليبية هو محصلة عمليات تفكيرية سريعة وفجئية³⁸ ولكنها ناجعة بدليل أن الكفاءات والمؤسسات التي تكونت في العهد الملكي

35 - Yolande Martin, «Les débuts du syndicalisme en Libye», in *Annuaires de l'Afrique du Nord*, No. VI, 1967, pp.285-293.

36 - علي عبد اللطيف احمدية، ليبيا التي لا نعرفها، دراسات في المجتمع الليبي، طرابلس، هيئة تشجيع ودعم الصحافة، 2014.

37 - Moncef Ouannès, *Militaires, élites et modernisation dans la Libye*, pp. 259-260.

38 - وليس أقل على سياسة الهجمومات المبالغة من خطاب زوارة في 15 أبريل 1973 الذي أعلن الثورة الشعبية والثقافية أي إلغاء كل ما تراكم في الفترة الفاصلة بين 1951 و1969.

تلاشت بسرعة دون مقاومة تذكر في حين كان البعض يتوقع حرباً أهلية مثلما حصل في كاتانغا. وليس ذلك بغريبٍ من الناحية السوسيولوجية طالما أن النظام الملكي كان مسيطرًا عليه من قبل نخبةٍ شيوخ القبائل ووجهاء المناطق الريفية وأعيانها الذين هيمنوا على أغلب مفاصل الدولة الوليدة وراكموا الثروات جراء التربع من استغلال نفوذ الواقع الإدارية والسياسية. وقد تأكّدت فكرة المجتمع المعطل في سنة 1977 حيث تم إثناء، دون مبررات مقنعة، تجربة مجلس قيادة الثورة الذي كان يرمي أساساً إلى تسيير شبه جماعي³⁹ شديد التوتّر وتم "اغتيال" المشروع المعلن عنه في سبتمبر 1969 وفتح الباب أمام الشرائح الموالية من الطبقة الوسطى التي لم تكن مشاركة سياسياً في العهد الملكي؛ وهي أساساً من أصولٍ ريفية وبدوية وواحية. وقد استند النظام السياسي الوليدي بعد 1969 إلى الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى المنتمية إلى المناطق الريفية والصحراوية في الغرب والوسط والجنوب لبني شرعية سياسية يزعم أنها كاملة وليتكلم باسم كل الليبيين ولبيداً عملية معقدة وعنيفة وطويلة النفس لتفكيك كل ما هو قائم من جهة وليعمل على تركيب مجتمع معطلٍ ضعيف الحركة لا يتوفّر على مقومات الاحتجاج ناهيك عن المقاومة من جهة أخرى. فما هو إذن المجتمع المعطل؟

يتسم المجتمع المعطل حسب النظريّة التي توصلنا إلى بنائها بصفات ستة رئيسية متعاضدة ومترادفة إلى حدّ كبير:

- أ - غياب العقد الاجتماعي والأخلاقي المنظم لشأن المجتمع،
- ب - غياب سياسة توافقية تبني على المشاركة الجماعية،

39 - لقد بدأ هذا الهيكل في التفكّك تدريجيًّا سنة 1975 إلى أن توقف نهائياً في سنة 1977.

ت - بنية سياسية مشخصنة ومركزة في يد واحدة تعزل القوى المجتمعية الاقتصادية والسياسية عن المشاركة بدليل غياب هوامش خاصة بالفاعل النّبوي والقبلي الاقتصادي، في صلب معمار النّظام السياسي،

ث - قرار سياسي استفرادي وغير تشاركي وغامض المبررات،

ج - توزيع ضعيف للثروات الوطنية وانحباسها في الفئات الموالية ومنع لتوسيعها ودور أنها العادلين،

ح - تعطيل مسيرة تحديث المجتمع سياسياً ومؤسساتياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإلزامه بها يمكن أن تسمى البدونية بكل تجلّياتها وممارساتها ومتطلباتها للحياة والوجود،

خ - الاعتماد الكلي على الاقتصاد السياسي للبترون في تعميق التعطيل.

وبناء على كل هذا تعطلت ديناميكية المجتمع الليبي جراء أسلوب الهجمات الخاطفة وشديدة النجاعة والقوة. فقد كان هذا الأسلوب على درجة من القسوة السياسية مولداً جراء ذلك تأثيرات سالبة في بنية المجتمع. ويمكن أن نذكر هنا عينة من هذه الهجمات السّريعة وشديدة التأثير في المجتمع الليبي :

- إعلان قانون حماية الثورة في 11 ديسمبر 1969،
- إيقاف الكتاب والأدباء والثقافيين المختلفين فكريًا بعد مؤتمر الفكر الثوري في 06 ماي 1970،
- إعلان الثورة الشعبية والثقافية في 15 أفريل 1973 بشكل فجئي وما تولّد عنها من «شخصيات» وهزّات أنتجت آثاراً نفسية واجتماعية

عاشتها شرائح من المجتمع الليبي وكأنها زلزالٌ حقيقي،

• فشل ما سمي بالمحاولة الانقلابية في صائفة 1975 وما تولد عن ذلك من توتر شديد بين القذافي ومصراته وما أدى إليه من إقصاء للضباط المسراتيين ومن هزّات في صلب الجيش وما رافقها من اختلافٍ في القراءة والفهم،

• إعلان الزحف على جامعة بنغازي في 7 فبراير 1976 لافتتاح اتحاد عام طلبة ليبيا من القوى اليسارية والليبرالية والوطنية وإخضاعه تماماً لسلطة النظام الحاكم وقمع كل الرموز الطلابية بلا هوادة⁴⁰،

• تطبيق القرارات الاشتراكية في بدايات عام 1977 ، على أهمية الاقتصاد الاشتراكي وبنائه، بطريقة متسرعة وغير إقناعية الأمر الذي أدى إلى نتائج عكسية مثل تدمير التجارة الداخلية والخارجية والقضاء على المقاولات والصناعات الصغرى الضورية للمجتمع وتهريب رجال الأعمال لأموالهم باتجاه الخارج ونسف روح المبادرة والخلق والابتكار في مجتمع هو في أشد الحاجة إلى المبادرة الخلاقة جراء تعطل الاقتصاد الخدمي والاستثمار الاقتصادي الخاص.

• مرحلة المداهمات الليلية والزحف على رأس المال ومؤسسات الإنتاج الخاصة في سنتي 1980 و1981 وإجبار أصحاب الأعمال والمال

40 - لقد أنتج التدريب العسكري الإجباري في المعاهد الثانوية وعسکرة الكليات والجامعات وفي مقدمتها جامعة بنغازي حالة من التوتر أتجهت هي بدورها المواجهة التي حصلت سنة 1976 بين النظام السياسي والطلبة. فقد أتجهت عسکرة الجامعات ببيئة حاضنة للصدام السياسي. وقد توصلنا إلى كل هذه المعلومات حينما استغلنا على إعادة كتابة تاريخ إتحاد طلبة ليبيا من خلال شهادات كل من نوري الماقني (مسؤول الاتحاد قبل الانقلاب عليه) وأحمد بلو (عضو) ورضا بن موسى (عضو): وقد أجرينا معهم مقابلات معتمدة خلال سنوات 1996 و1999.

”على المشاركة في مصادر مؤسّساتهم والقيام ب مجرد الممتلكات، مثلما فعل بن ساسي وبين دخيل وبين كانوا الذين خضعوا تماماً لضغط اتحاد عام المتجمين واللجان الثورية“⁴¹

• إعدام السجل العقاري في طرابلس حرقاً سنة 1985،

• تشكيل لجان التطهير سنة 1996 بحجّة مكافحة الكسب غير المشروع ومحاربة الإثراء الفاحش⁴² وإن كان ذلك يعني أن الأمر يتعلق بمراقبة أمينة واستخباراتية⁴³ وسياسية لتشكل الشروط وتحرّكها ودورانها بين شرائح المجتمع؛ فقد كان المبدأ العام الذي يتبنّاه النّظام السياسي السابق هو عدم وصول الثروة إلى أيدي من لم يكونوا من أهل الثقة⁴⁴. وقد تولّدت عن كل هذه الهجومات والهزّات، مثلما شاهدنا ذلك، حالات عميقة من الإحباط والاحتقان النفسي وخاصة الاستعداد للثأر والعنف⁴⁵.

إذن فالمجتمع المعطل هو مجتمعٌ يعتمد على اقتصاد سياسي خصوصي. ولذلك فهو لا يملك زمام تطوره التاريخي والاجتماعي والثقافي؛ وهو ملزم بنمط تغيير غير تارخي وما قبل حداثي الأمر الذي يدلّ على أن الأزمة في صلب المجتمع الليبي ليست سياسية فقط، وإنما هي أيضاً ثقافية. ولذلك تبني نظرية المجتمع المعطل على ضرورة إدماج المتغيّر

41 - مقابلة معّمة مع رجل الأعمال وأمين غرفة طرابلس للتجارة جمعة الأسطى بتاريخ 28 جويلية 2004 بمدينة طرابلس.

42 - أنظر قانون رقم “10” لسنة 1423 ميلادية بشأن التطهير الصادر سنة 1996.

43 - جمعة الأسطى، المقابلة ذاتها و بنفس التاريخ.

44 - إن الاشتراكية التي نرى ونفهم يُسر وليست عَسْراً، ورخاء وليست عوزاً؛ وهو ما كان ممكناً فعلياً في ليبيا. ولكن المفارقة السوسيولوجية اللافتة للانتباه هي أنه بعد موجة الزحف على رأس المال والمداهمات للمنازل والمنشآت، تم تكليف العقيد حسن اشكارا، مثلما روى لنا رجال أعمال من بنغازي بأن يعرض عليهم تعويضات

مجازية مقابل تقديم مشاريع حتى وإن كانت وهمية. فما هو الداعي لمثل هذه الإزدواجية؟

45 - مثلما تشهد بذلك مقابلاتنا المعمقة مع رجل اعمال والأعمال الهايدي المشيري.

الثقافي عند تحليل ظاهرة التعطل هذه؛ فهو ليس مجرد ظاهرة سياسية فقط، وإنما هي ظاهرة ثقافية في جوهرها. ذلك أنه ثمة إرادة قوية في أن ينحبس تطور المجتمع في مرحلة البداوة التي تم الإعلاء من منزلتها لتصبح نظاما اجتماعيا وثقافيا وأخلاقيا وقيميَا مرجعيا. وهكذا تحولت البداوة جراء هذه السياسة إلى مرجعية ثقافية ضاغطة تعيق التحديث بكل مستوياته المادية والسياسية وتستدعي قيم الماضي والأجداد والأصالة وـ“الصفاء البدوي” لمنع التحدث السياسي ولتستتر على تغييب ممارسات التوافق والتشارك في صناعة القرار وتقسيم العمل السياسي بين “الحاكم” والنخبة وإنجاز الإنصاف والعدالة في توزيع الثروة. فمما اختلفت القراءات، فإنه لا يمكن من باب الموضوعية العلمية إنكار أن قيم البداوة والبدونية تستتر على تغييب الديمقراطية في شكلها الحداثي المعاصر واستعملت إمكانياتها في قمع الاختلاف وفي إنتاج الديمقراطية الشعبية المباشرة المعلنة سنة 1977 والتي كانت، بشكل أو باخر، امتداداً لروح خطاب زواره في 1973 في حين كان بالإمكان أن يتّخذ تطور المجتمع الليبي توجّهات سياسية أكثر شفافية ومشاركة في الحكم وتوطينا للاختلاف وقبولا بالتعايش. لقد شكّلت ثقافة البدونية أداة سياسية وثقافية عنيفة لتعطيل المجتمع الليبي وإيقاف مسيرته التحديثية واستفادته من موارد الحداثة السياسية في توسيع دوائر صناعة القرار والتعايش من أجل المصير المشترك. وقد ترجمت ثقافة التعطيل في هيمنة الشرائح المتوسطة والفقيرة من الطبقة الوسطى على مفاصل الحكم مع أنها طبقة، مثلما تعرّفها الأديبيات الماركسية، رجراجة اقتصاديًا واجتماعيًا ومتطلعة دائمًا إلى موقع البورجوازية بدليل أنها انحازت إلى الانتفاضة حرضا على توقعها الظبيقي

المستقبلية. وينضاف إلى ذلك أنها غلبت البدو على الحضر؛ وخلقت نتيجة لذلك «فِتَنَا» ثقافية بين المكونين الأساسيين في صلب المجتمع؛ فانعدمت بمحضها ذلك عناصر الصلابة والتحصين الداخليين في صلب المجتمع؛ وتفوّلت تدريجياً بل وتعددت مظاهر الانكسارية الاجتماعية؛ فانضافت إلى جغرافيا الأحقاد التي كنا فَكَنَا أبعادها⁴⁶ أحقاد جديدة بين البدو والحضر التي وجدت في فرصة 17 فيفري 2011 مساحة سياسية وثقافية خالية للتعبير عن نفسها من خلال البيانات والتصريحات الإعلامية العديدة⁴⁷ والمواقف السياسية التي يطول الحديث عنها.

إذن، فالمجتمع المعطل هو حصيلة إرادة صريحة بفرض ضرورة المؤسسة أي أشكال الوساطة السياسية والتتمثلية بين الحاكم والمحكوم من جهة ومنع لوجود أية هيكل مدنية تقوم بدور التوسط في هذه العلاقة مثل الأحزاب السياسية والجمعيات والمنابر الثقافية التي من شأنها أن تستدعي في آدائها جرعات من الحداثة والتحديث السياسي⁴⁸ من جهة أخرى. ولذلك جاء قرار تعطيل التطور المجتمعي قراراً مبرجاً ومدروساً بدقة لمنع تأثيرات التحديث السياسي في ديناميكية المجتمع الليبي «والتحايل» على مطلب دمقرطة الحياة السياسية.

فكيف يمكن تعطيل مسيرة تحدث المجتمع الليبي إذا كان الريع البروللي قد أوجد تغيراتٍ مهمة في البنية الاجتماعية والطبقية والقبلية والثقافية للمجتمع الليبي؟ وما هو إذن مدلول التحديث السياسي؟

46 - الشخصية الليبية، ثالوث القبيلة والغنية والغلبة، الدار المتوسطية للنشر، تونس 2014، ص. 112.

47 - جمعنا خلال بحوثنا شهادات عديدة حول تدمير رجال الأعمال والجامعيين أيضاً من الدور السالب للمسؤولين من أصول بدوية.

48 - Georges Balandier, *Le détour Pouvoir et modernité*, Paris, Fayard, 1985, pp.140-150.

إن مفهوم الحداثة السياسية من المفاهيم الغامضة ومتعددة المعانٍ؛ ولم يستقر حقلها الدلالي على الرغم من انتصارات أكثر من قرنين ونصف القرن على بداية ظهورها العلمي. ولكن على الرغم من هذا اللبس التعريفي والدلالي، فإن مفهوم الحداثة السياسية يعني قطبيّة عميقةً مع كل أنماط التفكير القديمة التي تغيب الفرد ولا تعرف بمنزلة المواطن؛ وهي تعني كذلك طلاقاً مع القيم الرافضة لحق الأفراد في التعبير والتنظيم؛ وهي دالة كذلك على معنى إعادة التأسيس لقيم جديدة أساسها الحق في حرية الفكر وفي ضمان الكرامة البشرية. ويمكن أن نعرف الحداثة السياسية على أنها ضربٌ من «الثورة الثقافية والفكريّة» التي أطاحت بكل موروثِ القرون الوسطى وخاصة الإقطاع وسمحت بتكوين ما يمكن أن نسميه بمنزلة المواطن الحديثة حيث خرج الفرد من رقبة العبودية والكنيسة والإقطاع؛ واستطاع أن يثبت ذاته إلى أن أصبح تدريجياً يتمتع بصفة المواطن⁴⁹. ولكن ما تتوجّب الإشارة إليه هو أن الفرد لم يصبح ممتعاً بمثل هذه المنزلة إلا حينما اجتاز مسيرةً طويلةً من النضال ومن محاولات إثبات الذات. فلم يكن تكريس مشروع المواطن ميسوراً البتة بل هو حصيلة تاريخٍ طويلٍ من الصراع بين القوى المجتمعية المتضادة والمتصارعة في آن واحدٍ.

ومهما تختلف القراءات في هذا المفهوم، فإنّه يعني في الواقع الفعلي فلسفة ترقية الإنسان من مجرّد فرد إلى مواطن مكتمل الحقوق. ولذلك فالفضيلةُ الأبرزُ في الحداثة السياسية هي أنها تقىي البلاد من هذا الاندغام الخطير بين الدولة والمجتمع وتحول دون تغول أجهزة الحكم على حساب المواطنين لأنّها تكرّسُ روحَ التوزيع العقلاني للمسؤوليات داخل المجال

49 - Maurice Barbier, *La modernité politique*, Paris, P.U.F., 2000, pp.187-193.

العمومي. إضافة إلى أنها تبني في فلسفتها العميقه على تأكيد مبدأ مأسسة الحياة السياسية ومنع سلوكيات الاستفراد واحتكار الحكم وشخصنته؛ وهي فضائل منشودة قد يراها في المجتمعات العربية التي عانت وتعانى من ظاهرة الاندغام السياسي بين الدولة والمجتمع من جهة وبين شخص الحاكم وجهاز الدولة من جهة أخرى. وتلك هي أم المشاكل في المجتمعات العربية الأمر الذي ولد كل هذه الانفجارات الشعبية العنيفة وحتى المسلحه. فالحداثة السياسية هي حالة فكرية من التدريب اليومي الجماعي على القطيعة مع الممارسة الاندغامية بين الحكم والمجتمع الأمر الذي يضعف روح المواطن ويربك المواطن. وهي أيضا خير مدافع عن مأسسة الحياة السياسية ومنع الاعتباطية؛ وهي كذلك خير محارب للفساد.

فالحداثة السياسية التي تستهدف هي تطوير للأداء السياسي وترسييد للسياسات العمومية وعقلنة عملية إدارة الثروات والموارد الوطنية؛ وهي لا يمكن أن تكون معادية للدين ولا دعوة لعلمانية طاردة للتدين ولا محرضة على المتدينين. إنها، على النقيض من ذلك، انشغال بالشأن الدنوي المدني وحرص خصوص على عقلنة حياة المواطن وعمل دؤوب يستهدف استبعاد الاعتباطية والمزاجية في التخطيط والتصرّف من جهة وفي الاقتصاد والسياسة من جهة أخرى.

فمن الواضح أن السلطة لم تستثمر بسخاء في بناء الإنسان وتدعم ثقافته المدنية وحداثته السياسية وفي تطوير الموارد البشرية تكويناً وتدريبها؛ فحصل نتاجاً لذلك كل هذا التعطل. وبناء على كل هذا، نستنتج أن الموارد كانت متوفّرة لمنع مثل هذا التعطل من خلال إنتاج نمط ليبيي خصوصي في مجال التّحديث السياسي والاجتماعي.

تــ المجتمع المفكك والمتشظي ومآلاتـه

لقد ولد المجتمع المعطل تدريجياً وعلى امتداد عقودٍ أربعة مجتمعاً آخر يبدو، في الظاهر، وفي ظل غياب التدقيق العلمي، منقطعاً عنه ومنفصلاً كلية عن مضمونه ولكنه، في الواقع العملي، امتداد له واستمرار لنتائجـهـ إنـهـ المجتمع المفكـكـ والمـتشـظـيـ فـكـيفـ يـتـمـظـهـرـ مـثـلـ هـذـاـ المـجـتمـعـ؟ـ وـمـاـهـيـ آـلـيـاتـهـ فـيـ التـعـبـيرـ؟ـ

لقد عمق التدخل الخارجي تفكـكـاتـ المجتمع الليـبيـ وانـسـطـارـاتـهـ؛ـ وهيـ شـروـخـ ثـقـافـيـةـ وـمـجـتمـعـيـةـ قـائـمـةـ مـنـذـ العـهـودـ العـشـانـيـةـ وـالـقـرـمـوـنـيـةــ

أــ بــ دــوـ /ـ حــضــرــ،ـ

بــ مــدــيــنــةـ /ـ رــيفــ،ـ

تــ قــبــائــلــ الــمــواــلــاــةــ لــلــنــظــامــ الســابــقــ وــأــخــرــ مــعــادــيــهــ لــهــ وــمــتــمــرــدــةــ عــلــيــهــ،ـ

ثــ مــيــلــيــشــيــاتــ دــيــنــيــةــ وــمــيــلــيــشــيــاتــ مــاــفــيــوــيــةــ وــأــخــرــ مــنــاطــقــيــةــ وــمــحــلــيــةــ،ـ

جــ مــكــوــنــاتــ ســيــاســيــةــ لــيــبــرـ~ـاــلـ~ـيـ~ـ وــعــلـ~ـمـ~ـيـ~ـ وــأــخــرـ~ـ إــسـ~ـلـ~ـا~ـمـ~ـوـ~ـيـ~ـ،ـ

حــ أــنــصــارــ النــظــامــ الســابــقــ وــمــعــارــضــوــهــ،ـ

إنـهاـ شــروـخــ وــتــفــكــكــاتــ عــمــيقــةــ مــتــأــتــيــةــ أــســاســاــ مــنــ أــنــ المــجــتمــعــ غــيرــ مــحــصــنــ مــنــ الدــاخــلــ بــهــاــ فــيــهــ الــكــفــاــيــةــ وــيــتــمــيــزــ بــهــشــاشــةــ وــانــكــســارــيــةــ جــلــيــتــيــنــ تــؤــثــرــانــ بــالــضــرــورــةــ فــيــ آــدــائــهــ.

وبــهــاــ أــنــ الــحــصــانــةــ وــالــتــحــصــيــنــ غــيرــ مــتــوــفــرــينــ،ـ فإنــهــ يــتــمــ اللــجوــءــ فــيــ الــأــزــمــاتــ الــكــبــرــىــ وــالــإــســتــشــانــيــةــ إــلــىــ اــســتــدــعــاءــ الــخــارــجــ؛ـ وــهــوــ لــجــوــءــ نــاتــجــ عــنــ شــعــورــ الــمــجــتمــعــ بــحــجمــ التــفــكــكــاتــ وــالــشــروــخــ وــعــدــمــ توــفــرــ الــصــلــاــبــةــ الدــاخــلــيــةــ لــلــمــوــاجــهــةــ

وال الحاجة إلى المؤازرة دون الانتباه بطبيعة الحال إلى الكلفة الداخلية التي غالباً ما تكون صعبة وباهظة مثلما نلمس ذلك منذ 2011 إلى حدّ الآن.⁵⁰

فمهما كانت المبررات، فالاستعانة بالخارج هي سمة الكيانات المجتمعية الضعيفة التي لا تتوفر على المناعة الداخلية. لقد كان الحكام المتعاقبون يدركون هذه الانشطارات والتفكّكات؛ وكانوا يعرفونها جيداً؛ فعملوا على السيطرة عليها حسب تصوّراتهم وما ربهم.

فقد عمل النّظام الملكي على لحم التفكّكات من خلال العامل الديني رغم أن الأيديولوجيا السنوسية لم تكن تحكم مباشرة، ولكنها كانت تؤازر الحكم القائم. وأما النّظام العسكري فقد عمد إلى السيطرة على التفكّكات من خلال أيديولوجيا ثورية وعروبية لم تمنع استمرارية هذه التفكّكات الأمر الذي يفسّر الفجوة العميقَة بين الخطاب السياسي وبين الواقع بدليل أن المجتمع الليبي بقي قبلياً ومفكّكاً إلى حدّ الآن. فعلى الرغم من كل شيء، فإنه لم يتشكّل مشروع صاهر ودامج في الآن نفسه.

فالاستعانة بالخارج ليست ظاهرة سياسية وإنما هي حالة ثقافية وتاريخيةٌ وشعورٌ بمحدودية التّحصين والبحث عن حمايةٍ من الخارج تعوّض انشطارات الداخل. ولذلك ازدادت مظاهر التفكّك والتشرذمي الداخليين جراء مصدريْن رئيسيْن للعنف في المجتمع الليبي:

50 - انظر تصريح باراك أوباما لمجلة The Atlantic بعنوان "The Obama doctrine by Jeffrey Goldberg" وهو حوار استاء فيه من أسلوب تدخل أوروبا في ليبيا وما أفضى إليه من نتائج يقدّرها هو على أنها كارثية؛ واعتبر ذلك خطأً سياسياً قاتلاً حيث يقول: "لأن إيماني كان قوياً نحو الأوروبيين نظراً لقربهم من ليبيا في أن ينكروا على متبايعة الوضع في ليبيا... فالانقسام القبلي في ليبيا كان أكبر مما حددّه محللونا. وبسرعة فشلت كل مساعدينا لوضع أي نظام يُمكّنا التحاور معه وتدريبه وتمكينه من الموارد". <http://www.theatlantic.com/magazine/> /the-obama-doc 04/archive/2016 وتحميل مسؤولية تكوين داعش هناك لرئيس الحكومة الذي تنصل تماماً من المسؤولية.

أ - أدوار أمراء الحرب ومقاتلي السلاح والقتل وشبكات المافيا،
ب - انفجارات الأحقاد البينية بين الليبيين أنفسهم جراء غياب الدولة.

لقد عمد أمراء الحرب إلى ممارسة اقتطاع أجزاء، كبيرة أو صغيرة، من الجغرافيا الليبية وغزوها قصد بسط سلطتهم المطلقة عليها وإلغاء كل أشكال السلطة الأخرى بقوة السلاح وابتلعوا وظائف الدولة التقليدية. فبغض النظر إن كانوا أيديولوجيين أو مافيوين، فإنهم يشكلون مانعاً مهماً أمام تشكيل الدولة الليبية. ولذلك لا تغفل نظرية المجتمع المعطل أن الأحقاد الليبية البينية هي ظاهرة ثقافية بالأساس باعتبارها مزيجاً من التمثلات الذهنية والثقافية والتاريخ والأساطير.

لقد خرّن الفرد الليبي مقايد عالية من العنف ومن الشعور بالإحباط جراء سوء الخدمات الصحية والتربوية والتعليمية والإدارية وجرائم البدونة المفروضة والقسرية وأعاد إنتاجها أثناء فبراير 2011 وكرّسها نظاماً من التعاملات ومن العلاقات في مرحلة ما بعد أكتوبر 2011.

لقد أنتج تردي الخدمات المختلفة وتسيّب المؤسسات واهترائها وتفاوت الطبقات الاجتماعية مادياً واقتصادياً تكونا تدريجياً لشخصية قاعدية قليلة القبول بالحوار والاختلاف وبالآخر المتباهي.

إنه مجتمع فقدان المانعة الداخلية والصلابة السياسية والاجتماعية؛ وهو مجتمع غير قادر على ضمان سيادته على الأجزاء الأساسية المكونة لكيانه التاريخي والجغرافي؛ وهو لا يقدر خاصة على قمع الكيانات الميليشوية التي تشتعل على الاستباحة والتفكيك والتجزئة دون أي إعادة تركيب لأنها لا تملك أصلاً هذه الفكرَة.

فالمجتمع المفكك والمشظي لا يملك بالضرورة دولة قوية ولا حتى مؤسسات تمثيلية وإلا لما وصل إلى مثل هذه الحالة الصعبية؛ وهو لا يسيطر على الجغرافيا الشاسعة والمعقدة من حيث أبعادها الجغرافية والمتلازمة مع دول ستة؛ وهو لا يملك موارد تنظيمية كافية لمقاومة أمراء الحرب ومقاتلي العنف والقتل؛ وهو غير قادر على مواجهة الجريمة المنظمة والعاشرة للحدود وما في السلاح وتجار البشر والأعضاء ورعاية شبكات الهجرة السرية عابرة الحدود. وليس أدلة على هذا التفكك والتشظي مما يتعرض له الجنوب الليبي وتحديداً إقليم فزان من محاولات متكررة تقوم بها قوى محلية داخلية متحالفة مع قوى خارجية لاقطاع الإقليم من حاضنته العربية وانتهائه الليبي وإلحاقه بالبلدان الأفريقية.

فقد يقول قائل إن مثل هذا الأمر ليس بجديد خاصة وأن الإقليم تعرض للاحتلال من طرف فرنسا في الفترة الفاصلة بين 1943 و 1956 وعرف محاولات، حتى وإن كانت محدودة من أجل إبعاده عن حاضنته الليبية. ولكن المحاولات التي تحصل بعد سنة 2011 تعد الأكثر خطورة علىعروبة الإقليم بدليل التصريحات السياسية والعسكرية الفرنسية المتكررة من أجل الهجوم على منطقة فزان لأنها صارت - على حد قوله - وكراً للجريمة المنظمة ومعبراً للهجرة غير الشرعية ومنطلقاً للمafia المتاجرة بالسلاح مع علم فرنسا بأن فزان هو أكبر خزان للمياه الجوفية والغاز في العالم.

فلو كان المجتمع الليبي محمياً من الشrox والانشطارات⁵¹ ومصانًا

51 - نتابع يومياً باهتمام تطور أوضاع إقليم فزان وصراع القبائل فيه وخاصة صراع أولاد سليمان والتبو، وذلك عن طريق بعض الوجهاء. وبنينا هذه المواقف اعتماداً على معلومات محيّنة استقينناها من بعض وجهاء المنطقة.

من التفكّك من قبل دولةٍ صاهرةٍ لكل المكونات وداجحةٍ لكل القوى لما وصل إلى مثل هذه الأزمة العميقة وما وصلت الأمورُ إلى هذه الفوضى العارمة.

لقد بدأ التفكّك والتشظي في التمظهر منذ بدايات سبعينيات القرن العشرين واستمرّاً في التعمّق في الثمانينيات مثلما رصّدنا ذلك، إلى أن جاءت فرصة 2011 ليجدا المناسبة سانحةً للتعبير بقوّةٍ عن وجودهما. ولذلك لم تفلح موارد الرّبيع النّفطي وممارساتُ الولاء القبلي والزّبونية السياسية والغنائية وإمكانيات القوة السياسية العنفية في ردم الشّروخ والانشقاطات. ذلك أنه لا يجب أن ننسى الحساسيات التاريخية والاجتماعية بين الشرق والغرب الليبيين.

إذاً ما اعتمدنا نظرية المجتمع المعطل، فإننا نلاحظ أن هذا الصنف من المجتمعات يُهادنُ ويتحمّلُ، ويتنازلُ ويُفاوضُ من أجل مكاسب محدودة في سوق الغنية، ولكنه ينفجر في لحظة من اللحظات؛ ولكنه حين يتوج الانفجار فلا أحد يمكن أن يتکهن بما لديه ولا بالنتائج التي بمقدورها أن تَحصلَ.

وليس أدلةً على ذلك من أن جماعاتِ راديكاليةً بعينها أعلنت التخلّي عن العنف بكل أنواعه وتَمَّت بتعويضاتٍ مجزية عن سنوات المعاناة والسّجن؛ وأعطت إشارات قوية من أجل الانخراط في مشروع ليبيا الغد (2006)، ولكنه بمجرد أن ارتفعت شعاراتُ المواجهة، انقلبت على الاتفاق وامتنشت سلاح الكلاشينكوف وهاجمت مقراتَ الحكم والأمن.

لقد كانت هذه الجماعات الدينية تعتقد أن هذا الانفجار فرصةٌ تاريخية لا يجب أن تُهدر في سبيل قيام المجتمع البديل وبدارت إلى إطلاق النار منذ 16 فبراير 2011؛ وهو ما يؤكد أن المشكلة العويصة تكمن في أن ثقافة الدولة والعيش المشترك والقبول بالاختلاف وتغليب الحوار على قوة القوة غير مستبطةٍ بها فيه الكفاية بل هي ربما تكون غائبة لدى عدد من الجماعات المتشدّدة والمسلحة. ولعل هذا ما يؤكد مرة أخرى ما تدعمه نظرية المجتمع المعطل من أنَّ الأزمة هي في عمقها ثقافية.

لقد تم استثمار شعور الليبيين بالاحتقان والضيّم الاقتصادي من أجل إعلان التّفكير والتّدمير. وتأكد هذه النّظرية أيضاً أنَّ التعطل هو إنتاج اجتماعي مبرمجٌ ومقصود يتحول إلى تعبيرات ثقافية؛ فهو حصيلةٌ ما تم استثماره في بناء الإنسان والمجتمع. فإذا كان البناء متيناً وحداثياً وخلافاً، كانت النّتيجة إيجابيةً وحلاّقة، وأما إذا ما كان البناء مرتبكاً وسالباً، كانت النّتيجة من فصيل البناء وجنسه. وبناء عليه، فنظرية المجتمع المعطل هي كاشفةُ التعطّلات؛ وهي مشخصةُ الإخفاقات الاجتماعية.

لقد كانت ميزانية الوقت السياسي (42 سنة) تكفي وترزيد لبناء الحداةة السياسية الليبية مجسدة في المؤسسة وثقافة الدولة والمؤسسات ومنع هذا الاندغام المؤذى بين "الحاكم" والدولة من جهة وبين الدولة والمجتمع من جهة أخرى بما يؤدي إلى ما يمكن أن نسميه بدولنة المجتمع. فجميع تجارب دولنة المجتمعات واحتكار التعبير عنها أفضت، مثلما رأينا ذلك اعتماداً على الملاحظة المباشرة، إلى ممارسات ديكتاتورية وتسليطية فاسية ولّدت تدريجياً انفجاراتٍ اجتماعية.

ولهذا نخلص في الفصل الأول إلى أن هذا الإخفاق الشاسع هو ثمرة
شراكة بين عدد من الفاعلين :

أ - الفاعل السياسي العسكري،

ب - الفاعل النّحوي،

ت - الفاعل القبلي،

ث - الفاعل الديني المتشدد.

II - شراكة في صناعة الأزمة

شراكة في الإخفاق

1 - العسكري في ليبيا : التواريخ والأدوار والمنجزات
(محاولة في إرهادات الأزمة وسوسيولوجيا القطيعة)

” بما أن كل الأشياء هي سببٌ ونتيجةٌ، ومعانٌةٌ ومستعاناً؛ وأجلةٌ
وعاجلةٌ، وهي كلها متصلةٌ بواسطة رابطة طبيعية وغير محسوسة تربط
بين أكثرها بعضاً وأشدّها اختلافاً، فأنما أقربُ باستحالة معرفة الكلِّ
أو معرفة الكلِّ دون معرفة الأجزاءِ بشكلٍ خاصٍ“

الفيلسوف بلاز بسكال

” إنَّ الحالةَ الاجتماعيةَ والسياسيَّةَ لأيةَ أمَّةٍ كانتَ
هي دائِمًا متوافقةً مع طبيعةَ جيشها وتركيبيتها ”

Le vieux Fustel الفيلسوف

” إن دورَ العسكري في التحديث لا جدال فيه؛ فالتأريخ يعلّمنا وينبئنا أنَّ
جسمَ الضبّاط هو الأول من حيث التحديث؛ وهو الأول من حيث
المهنة... ويعلّمنا التاريـخ أيضاً أن جسمَ الضبّاط هو الأكثر استقراراً
ووسطاً عدداً كبيراً من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية،
وهو الأول في امتلاك معنى الدولة والتنمية والأمة.“

الباحث جون ميار Jean Meyer

”إن الجيش هو أنقى صور الدولة“

الجنرال فون سيكت Général Von Seeckt

الجيش الليبي : أزمات العسكر أم أزمات المجتمع؟

من المشاريع التي يجدر بالباحثين الليبيين وحتى غير الليبيين الاشتغال عليها هو مشروع كتابة تاريخ الجيش الليبي؛ ففي ذلك كتابةٌ لتاريخ المجتمع الليبي في حد ذاته. فهما تاريان مترابطان؛ وهما مجتمعان متكملان إلى حدٍ كبير. فمثل هذا المشروع الفكري والعلمي يكتسي مشروعية أكيدة لأنّه يعبر عن مفصل مهم من مفاصل تاريخ المجتمع الليبي من جهة وأنّه يساعد خاصة على حفظ ذاكرة الشعب الليبي باعتبارها جزءاً أساسياً من تاريخه المعاصر والراهن ومن هويته وشخصيته الثقافية من جهة أخرى؛ وهي كذلك حقاً من حقوقه الثقافية الأساسية. فطالما أن باحثين أكفاء أنجزوا في مجتمعات أخرى هذا المشروع العلمي وخصصوا له عقوداً من الزمن ومن العمر قصد إتمامه⁵²، فمن باب أولى وأحرى أن يتم إنجازه في المجتمع الليبي الذي يحتاج اليوم إلى إجراء مراجعاتٍ

52 - Anouar Abdel-Malek, *L'Egypte société militaire*, éditions du Seuil, 1962; Anouar Abdel-Malek, *L'armée dans la Nation*, Alger, SNED, 1975, 436 pages; J.J. Regnier-J.C. Santucci, «Armée, pouvoir et légitimité au Maroc », in A.A.N. N° 9, 1972, pp.141-182; Louis de Villefosse, «Armée nationale ou armée de guerre civile?» in *Esprit*, Dix-huitième année, Mai 1950, pp.732-748; Jean Boulègue, «L'officier dans la société française» in *Revue française de sociologie*, N° 44 Octobre-Décembre, 2004, pp.694-697 ; François Gèze, «Armée et nation en Algérie : l'irrémissible divorce», *Hérodote* N° 116, 1er trimestre, 2005 ; Jean Joana, «L'Etat militaire en Amérique latine», *Revue internationale de politique comparée* N° 1, (vol.15), 2008, pp. 151-162.

أنظر وخاصة العدد المتميز الخاص بالمؤسسات العسكرية في أمريكا اللاتينية Critique nos 363 - 364, Août-Septembre 1977, Numéro spécial : «L'Amérique latine».

تاريجيةٍ وعلميةٍ عميقة متعددة الأبعاد توضح ما التبس وتقوم ما اعوج وتعيد إطلاق ما تعطل وتبني ما تهدم من ذاكرة المجتمع وروحه.

فالهم هو القيام بهذه "المغامرة البحثية" بغض النظر عن النتائج؛ فالباحث ليس طيباً أو محاماً أو فلاحاً حتى يطالب بتنتائج عملية وملموسة. فيكتفيه شرفاً أن يحاول الفهم وأن يسعى إلى الاستكشاف العلمي دون التزام بالنتائج. فالبحوث تتواتر فعلياً بعضها البعض وتطور من خلال تراكماتها.

محاذير منهجية وتاريجية لا محيّد عنها

لأنه علمياً إن قلنا إن تاريخ المؤسسة العسكرية الليبية هو كتلة من اللبس والغموض اللذين لم يتم توضيحهما بما فيه الكفاية. وهو تاريخ مكون كذلك من العقد التي لم يتم فكّها إلى حد الآن. ولذلك لا يمكن الزعم علمياً بينما قراءةٌ متكاملةٌ و شاملةٌ للمؤسسة العسكرية؛ إضافة إلى أنه لم يتم من الناحية الإبستيمولوجية والمعروفة استكمال بناء كل مفاصيل التاريخ العسكري الليبي. فما تزال مفاصيل علمية عديدة مجهلة من هذا التاريخ؛ وما تزال الأطوار التاريجية المهمة غير مستكشفة وما تزال الشخصيات العسكرية التي أسّست الجيش الليبي بعد الاستقلال في 24 ديسمبر 1951 غير معروفة بما فيه الكفاية من حيث مساراتها وتراثها الذاتية. فأغلبية هذه الشخصيات المؤسسة غادرت إلى الحياة المدنية وإلى عالم التجارة والشراكات التجارية مع الأجانب وخاصة مع الإيطاليين أصحاب الخبرة التجارية والصناعية. وقد أدى بعض الضباط أدواراً اقتصادية من نوع رجال الخفاء أي إنهم يؤجّرون أسماءهم وتاريخهم

وصفاتهم الاعتبارية لفائدة إيطاليين وإنجليز وحتى مصريين⁵³ مقابل مبالغ مالية مهمة قياساً بمقاييس العصر آنذاك. فلا نجد لدى الباحثين الليبيين اشتغالاً كافياً على تطور هذه المؤسسة على الرغم من أهميتها السياسية في تاريخ ليبيا المعاصر والراهن مثلما تدلّ على ذلك الفترة الفاصلة بين 1969 و1977.

فأغلبُ تواريخ المؤسسة العسكرية لم ترَ ولم تكتب ولم تدون مذكراتها؛ وفضلتُ أغلبُ القياداتِ العسكرية المهمة أن ترحل في صمت لأنها، ربما لم تكن تدرك قيمة التوثيق؛ وهذا عائقٌ أرشيفي ومعرفي مهمٌ⁵⁴ في مجتمع تؤدي فيه الرواية وظيفة ثقافية واجتماعية مهمة مثلما أسلفنا القول. ولعل هذا ما يشجّعنا على بناء ملاحظتين تشكيلاً القاعدة - المركز لهذا البحث :

53 - Moncef Ouannès, *Militaires, Elites et modernisation dans la Libye contemporaine*, Paris, L'Harmattan, 2009, pp. 86-90.

54 - إن هذا الاستنتاج العلمي والسوسيولوجي ينطبق أيضاً على أعضاء مجلس قيادة الثورة (12 عضواً)؛ فلم يكتبوا مذكراتهم على الرغم من أن العديد منهم غادروا الحياة؛ ولم نسمع منهم أي رد فعل على "قصة الثورة" أي الرواية الرسمية التي وضعها القذافي طرحة الإعداد للفاتح من سبتمبر 1969. فلم نسمع من الضباط الأحرار أعضاء مجلس قيادة الثورة أي تفاعل (تأكيداً أو معارضة) مع هذه الرواية التي كانت تتغيّر من سنة إلى أخرى حسب الخلافات الشخصية والمزاجية مع هذا الشخص أو ذاك. فحتى المذكريات التي أنتجهها الرائد عبد المنعم الهوني كانت هزيلة بدليل أنها لم تتضمّن أية معلومات ذات قيمة؛ ولم تبد أي تقويم لـ "قصة الثورة"، بل إننا أميل إلى القول إن عبد المنعم الهوني أخفى مذكرياته إلى كثير من الرقابة الذاتية تحاشياً للصدام مع السلطة القائمة؛ على الرغم من أن عبد المنعم الهوني أخضع مذكرياته إلى كثير من الرقابة الذاتية تحاشياً للصدام مع السلطة الأحرار وعضو مجلس قيادة الثورة ورئيساً لجهاز المخابرات العامة ووزير خارجية ومندووباً في جامعة الدول العربية؛ وكان الهوني شاهداً مهماً ومطلعاً على مرحلة ما بعد 1969 وعارفاً بكل تفاصيل كيفية إدارة "الدولة" وتسخير المسائل الكبرى وخاصة جرائم تصدام الشخصيات والأمزجة والطابع بين أعضاء مجلس قيادة الثورة؛ وهو معطى حاسم فيما آل إليه هذا الهيكل من إخفاق وتلاش تدريجي؛ أنظر عبد المنعم الهوني، مذكريات، مجلة الوسط عدد 187، بتاريخ 28/8/1995، ص 12-15. فمن اللافت للانتباه أيضاً أن شخصاً في مثل أهمية الرائد الركن عبد السلام أحمد جلود أحد أبرز الذين أعدوا لعملية الإطاحة بالحكم الملكي في الفترة الفاصلة بين 1964-1969 وعضو في مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء (1972-1977) ومستشار، بتكليف من القذافي، على جهاز اللجان الثورية، لم يكتب مذكرياته بالتأكيد على أهميتها. وعلى النقيض من هذا، وضع مسؤولون سابقون في النظام الملكي مثل مصطفى بن حليم وعثمان الصيد مذكرياتهم التي تعدّ على درجة من الأهمية التاريخية.

أ - الملاحظة الأولى التي يجدر بنا أن نستهلّ بها هذه الفقرة هي ابستيمية ومعرفية بالدرجة الأولى، ذلك أن تاريخ المؤسسة العسكرية في ليبيا لا يجب أن يُقرأ على أنه كتلة تاريخية شاملة ومتجانسة بل هو تاريخ منقوص incomplete history ؛ فهو يتضمن في ثناياه فجوات في المعلومات ونقائص توثيقية وزوايا حيرةٌ تاريخية ومواطنٌ غموضٌ لافتة للانتباه؛ وهو موضوعٌ حظي بقراءاتٍ شحيحة ونادرة وشديدة التناقض الأمر الذي يربك فعلياً الباحثين.

ب - الملاحظة الثانية تكمن في انشغال الليبيين على امتداد عقود من الزمن بالريع النفطي الأمر الذي أنساهم واجباتٍ كثيرة وفي مقدمتها كتابة التاريخ العسكري وإنصاف العسكريين وتوضيح ما التبس من مسائل.

ولذلك حريٌّ بنا أن لا نعتمد قراءةً سلسةً ومرتاحةً وفرحةً "بما عندهم"؛ وإنما ثمة حيرةٌ وقلقٌ معرفيين إزاء ندرة المعلومات وسطوة التاريخ المسيس وهيمنة القراءة الواحدة. ولذلك يستحسن أن يكون التقدّم في بناء تاريخ المؤسسة العسكرية من الناحية المنهجية بتؤدة وتروّ وتجنب للأحكام العجولة؛ ولذلك يكون مفيداً، توخيًّا، إضافة إلى الحذر المنهجي، الاعتماد على اليقظة الإبستيمولوجية وتنسيب الفهم والاستنتاج وعدم الميل إلى السرعة في الحكم والجسم في بناء النتيجة.

وبناءً عليه يتوجب العمل على تجنب تجسّر الفجوات وتحفيزية النقائص في مجال المعلومات اعتماداً على معطيات وهمية. وبناءً على تعمّق في فهم الملاحظتين السابقتين، نستنتج أن تاريخ الجيش الليبي - مثلما سعمل على تبيانه اعتماداً على معطيات ذات صدقية - هو تاريخٌ قطبيعٌ

وليس تاريخ مراكمةٍ؛ فهو مكوّنٌ من مفاصلٍ "مبعثرة" بل قل منعزلة عن بعضها البعض.

إن مثل هذا التحقيق قد يكون مختصرًا ومفقراً لثراء هذا التاريخ؛ فجميع التصنيفات هي مُغفلةٌ، منهجياً وعملياً⁵⁵ ، لكثير من التفاصيل والجزئيات، ولكنه، مع ذلك، ضروريٌ لإيجاد ترتيبٍ وتنظيمٍ معينٍ لتراثية الأحداث التاريخية التي سنعمل على تفكيرها وإعادة تركيبها منهجياً وتاريخياً وسوسيولوجياً في إطار المقاربة التفهمية.

هي إذن حزمة من المحاذير المنهجية المتعلقة بالموضوع. وبناء على ذلك، ارتأينا في هذه التوطئة المعرفية والتقديمية، حرصاً على الدقة العلمية الإشارة إلى مسألة مهمة وهي ما نسميه حزمة المحاذير الملازمة لهذا البحث⁵⁶.

فالفارقـة السوسيولوجـية اللافـة للانتـباـه هي أن تارـيخ المؤـسـسة العسكريـة الليـبية، على الرـغم من الفـجوـاتـ والـثـغـراتـ وزـواـياـ الـغمـوضـ، متـاخـلـ عمـليـاـ مع تارـيخـ المجتمعـ الليـبيـ بـدلـيلـ أنـ العـسـكـريـ الليـبيـ كان

55 - Samuel Huntington, *The Soldier and the state*, Cambridge, Harvard University Press, 1959, pp.4- 10.

56 - يشير الباحث الليبي صلاح عبد الكريـم إلى أن الجيش تأسـس تاريخـياـ سنة 1711 أيـ مع بدـايـة العـهـد القـرـمونـيـ على إـثـرـ الـانتـضاـةـ الشـعـبـيـةـ ضـدـ العـثمـانـيـنـ. وهوـ يـعـتـبرـ علىـ مـسـؤـلـيـتـهـ الـعـلـمـيـةـ أنـ الأـسـرـةـ القـرـموـنـيـةـ هيـ التـيـ أـسـسـتـ الـجـيـشـ الجـديـدـ المـكـونـ منـ فـرـقـةـ بـرـيةـ وأـخـرـىـ بـحـرـيةـ وـحتـىـ منـ شـرـطةـ محلـيـةـ. كماـ يـعـتـبرـ الـبـاحـثـ صـلاحـ عـبدـ الـكريـمـ أنـ الـخـلـافـ بـيـنـ الشـقـيقـيـنـ أـحـمـدـ وـيوـسـفـ قـرـموـنـيـ أـدـىـ إـلـىـ إـضـاعـفـ الـجـيـشـ الـولـيدـ وـإـلـىـ التـدـخلـ الـأـمـريـكيـ وـالـسـيـطـرـةـ عـلـىـ دـرـنـةـ، الـأـمـرـ الـذـيـ أـفـضـىـ إـلـىـ أـسـرـ الـبـاـخـرـةـ الـأـمـريـكـيـةـ فـيـلـادـلـفـيـاـ. (أنـظـرـ الـحـوارـ فيـ قـناـةـ ليـبـياـ أـولـاـ بـتـارـيخـ 16ـ مـارـسـ 2015ـ). وـلـكـ مـثـلـ هـذـهـ الـقـرـاءـةـ، عـلـىـ أـهـمـيـتـهـ بـالـتـأـكـيدـ، لاـ تـجـيـبـ عـنـ مـسـؤـلـيـتـهـ الـتـارـيخـيـ. كـيـفـ يـمـكـنـ أـنـ نـفـهـمـ تـارـيخـياـ وـسـيـاسـيـاـ هـذـهـ الـفـجـوةـ الـعـمـيقـةـ بـيـنـ التـأـسـيـسـ الـأـوـلـ الـمـفـتـرـضـ (1711ـ) وـالـتـأـسـيـسـ السـنـوـسـيـ الثـانـيـ (أـوـتـ 1940ـ). وـكـيـفـ يـمـكـنـ أـنـ نـبـرـرـهـ مـنـهـجـيـاـ وـعـلـمـيـاـ؟ـ هـلـ إـنـ الـهـيـكـلـ الـذـيـ تـأـسـسـ سـنةـ 1711ـ يـمـكـنـ أـنـ نـسـمـيـهـ، اـعـتمـادـاـ عـلـىـ الـعـلـومـ الـعـسـكـرـيـةـ الـحـدـيـثـةـ، جـيـشاـ نـاظـماـ وـحـرـفيـاـ أوـ هـوـ مـجـدـ كـتـيـةـ دـفـاعـ أـهـلـيـ وـمـحـلـيـ؟ـ إـنـاـ أـمـيـلـ إـلـىـ القـوـلـ، بـنـاءـ عـلـىـ وـثـائقـ وـمـعـلـومـاتـ تـرجـيـحـيـةـ إـنـ الـأـمـرـ يـتـعـلـقـ بـهـيـكـلـ أـهـلـيـ أـثـرـ مـنـهـ جـيـشاـ نـاظـماـ...ـ

فاعلاً مهّماً في التاريخ المعاصر (1969-2011) وفي المرحلة الممتدة من 2012 إلى 2016⁵⁷ مثلما يدلّ على ذلك الدورُ الاستثنائي للضابط خليفة حفتر.

ولكن المعضلة التي لا يتوجب نسيانها عند قراءة هذا التاريخ هي أن العسكري كانوا، في الفترة الفاصلة بين 1969 و2011 جزءاً من الأزمة المجتمعية العميقية التي هزّت مفاصل المجتمع الليبي وقاطعاً من قواطع الزلزال السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تولّد عن انفجار 17 فيفري 2011. ولكن مثل هذه الأزمة ليست خاصة بليبيا⁵⁸. فقد شاهدناها في مجتمعاتٍ عربيةٍ أخرى مثلما يتوجب التوضيح.

فحينما وضعنا التوطئة الإبستمية والتاريخية الخاصة بالجوانب السوسيولوجية المتصلة بالجيش الليبي، أكدنا مبادئ ثلاثة لا يحيد عنها معرفيًا:

أ - هيمنة القطيعة التاريخية على تاريخ الجيش الليبي،

ب - ضرورة تنسيب القراءة والاستنتاج،

ت - خصوصية تجربة الجيش الليبي والتصاقها بالمعطيات السياسية

57 - نيكولاي بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة وتقديم عماد حاتم، مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1991، ص 462-464.

58 - يمكن العودة، من أجل فهم سوسيولوجيا الجيوش العربية في علاقتها بمجتمعاتها إلى كتاب مهم : فؤاد اسحق الخوري، العسكر والحكم في البلدان العربية، لندن، دار الساقى، 117 صفحة، أنظر أيضاً الدراسة المهمة حول عمق أزمة الجيوش:

François Gèze, «Armée et nation en Algérie : l'irrémissible divorce» in *Hérodote*,

N° 116, 1er trimestre, 2005, pp. 175 - 202.

انظر أيضاً، عبد الحميد قنديل، هل كان أبو غالة هو الجنرال الأخير الذي حلم بحكم مصر؟ القدس العربي، عدد 574، بتاريخ 22 أكتوبر 2007، ص 18.

إذا ما قورنَ هذا التاريخ معرفياً بتاريخ الجيش المصري على سبيل المثال⁵⁹ أو الجيش الجزائري ذي التاريخ الاستثنائي وإن كنا لا نروم الخوض في التفاصيل والجزئيات العديدة.

ولمزيد تدقيق هذه المعلومات، نشير إلى تاريخ التاسع من أغسطس / أوت 1940 الذي تأسّس فيه الجيش السنوسي تحت إشراف الأمير محمد إدريس السنوسي، ولذلك سُمي بجيش 9 أغسطس. فقد تأسّس هذا الجيش خارج الديار الليبية وتحديداً في مصر في ظروف ليبية ودولية على غاية من الصعوبة والتعقيد. فقد كان هذا التأسيس توثيقاً لل المجتمعات التي انعقدت بمصر تحت إشراف إدريس السنوسي؛ وكان ذلك بتاريخ 20 أكتوبر 1939. وقد حضر هذا الاجتماع عدُّ من زعماء ليبيا ووجهائها الذين فوّضوا الأمير عملية مفاوضة بريطانيا قصد الحصول على الموافقة لتأسيس جيش تكون مهمته الأساسية: "المشاركة في تحرير البلاد".⁶⁰ وبناء على الموافقة الإنجليزية التي كانت سريعة، تكونت فصائل من الليبيين تعمل على تحرير ليبيا من براثن الاستعمار وخاصة "استخلاص بلادهم من أيدي الإيطاليين".⁶¹

والأهمّ من كلّ هذا هو أنه صدر عن اجتماع القاهرة بتاريخ 12 أوت 1940 قرارٌ بخوض غمار الحرب ضد إيطاليا إلى جانب الجيش البريطاني وتحت الإشراف الشخصي للأمير إدريس السنوسي. وعلى الرغم من قلة العتاد وشح الإمكانيات المادية وانعدام الخبرة بوسائل الحرب الحديثة،

59 - أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، مصر وال العسكريون، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء 1، 1984؛ أحمد حمروش: قصة ثورة 23 يوليو: الجيش في السلطة، دار الموقف العربي، القاهرة، ط 2 [د.ت].

60 - <http://archive.libya-al-mostakbal.org/Maqalat/ibrahim-sahd-assono...>

61 - نفس الموقع.

فإن مشاركة الجيش الناشئ في الحرب العالمية الثانية وخلال السنوات الفاصلة بين 1940-1943 كانت لافتة للانتباه. فقد كانت هذه الحرب ضاربة ومت渥حة، ومع ذلك استطاع جيش التحرير السنوسي، ضعيف العدة والعتاد والديمغرافياً أن يتموقع داخلها وأن يبلي بلاء معقولاً وأن يتحول إلى مُعطى سياسي وعسكري غير قابل للتجاوز آنذاك.

وعلى إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، تكونت فرقة "قوة دفاع برقة"، وما لبث أن تحول الجيش السنوسي إلى كتيبة تسمى الحرس الملكي التي تحولت هي أيضاً بدورها بعد فترة من الزمان إلى نواة للجيش الليبي الذي صدر قرار تشكيله الفعلي في 9 أوت 1952. ولعل ذلك ما يدعونا إلى الانتباه إلى الدلالات السياسية وراء الإبقاء على نفس التاريخ؛ ففي ذلك إشارةً بمعنى الاستمرارية والتواصل حتى وإن كان شكلياً.

فابلجيش الليبي في مرحلتيه الأولى (1940) والثانية (1952) كان تحت الإشراف الإنجليزي، تدريباً وتسلیحاً وتأطيراً للأمر الذي ولد الخصوصية والتبعية. فمهما اختلفت القراءات وتناقضت القراء، فإنه لا يمكن اعتبار جيش أغسطس 1952 امتداداً للجيش السنوسي (1940)؛ فهذا الأخير تأسّس بناءً على المعطى المزدوج ألا وهو الولاء للسنوسية عامة وللأمير السنوسي خاصة. ولذلك تلاشى تدريجياً بحكم أنَّ أغلب ضباطه غادروا إلى وظائف مدنية؛ وانخرطوا في السوق؛ وتحالفوا مع الرأسمال الأجنبي وخاصة الإيطالي والإنجليزي مثلما أسلفنا التوضيح؛ وانغمسو في غنية مشاريع دولة الاستقلال⁶² التي وجدت المجتمع الليبي عبارة عن "ورشة

62 - انظر الدليل التجاري لطرابلس الغرب 1969/68، غرفة التجارة والصناعة، طرابلس الغرب-ليبيا، 961 صفحة وفيه قوائم إسمية للتجار ورجال الأعمال. انظر أيضاً :

Annuario Della Tripolitania 1969, Tripolitania, edito a cura della di commercio, industria e

صحراوية” متراوحة الأطراف وضعيّة البنية التحتية جراء الاحتلالات المتعاقبة من 1911 إلى غاية 1956. كما انخرط بعضهم في محاربة الإيطاليين تحت قيادة المجاهد عمر المختار.

لقد كانَ جيش 1952 ضعيفَ البنية الديمغرافية (لا يتجاوز تعداده 9 آلف ضابط وجندي) وقليلَ التدريب والخبرة قياساً بقوّة دفاع برقة. فهذه الأخيرة كانت عددياً مهمّة (12 ألف فرداً) ومتمتّعة بعدة وعتاد قويّين؛ وكانت - وهذا الأهم - مدعومّةً مادياً وسياسيّاً ومعنوياً من الملك⁶³ شخصياً بدليل أنه عيّن على رأسها قياداتٍ موالية للعائلة السنوسيّة وله شخصيّاً. فقد كان شرط الانتماء للقبائل الموالية للملك مفتاح الدخول إلى هذه “النخبة” العسكريّة والأمنيّة في آن معاً.

وبناءً على كل هذه المعطيات، نبني الفرضية الرئيسيّة في هذا البحث وهي أن هذا التاريخ، مما أسلفنا الإشارة، ليس تاريخ امتدادات وتراثات وإنما تاريخ القطبيّات. وهو ما سيتواصل في مراحل تاريخية أخرى. فليس بالغة القول إن القطبيّة ستتصبّح معطى بنّويّا في التاريخ العسكري الليبي حتى وإن ارتدتْ أبواباً تاريخيّة مختلفة.

فالتبّعيةُ التي كان يعيشها الجيش الليبي في مرحلتيه 1940-1952 وحتى مع قوّة دفاع برقة لم تكن إزاء بريطانيا فقط وإنما كانت مضاعفةً ذلك أن هذا الجيش كان خاضعاً للسلطة الروحية والسياسيّة والقياديّة للملك إدريس السنوسي. وحتى في سنوات مرض الملك وضعفه، فقد

agricultura della Tripolitania, 1961, Maggi - Tripoli 1961, 341p.

63 - Moncef Ouannès, *Militaires, Elites et modernisation dans la Libye contemporaine*, Paris, l'Harmattan, 2009, pp.86-99.

تولّت عائلة الشلحي المتحكم بكل قوة في الناظرة الملكية المراقبة الإدارية والسياسية وحتى الأمنية للجيش والسيطرة بقوة على الترقيات والتعيينات والحرص على إقصاء العناصر المنافسة والمزاحمة مثلما تدلّ على ذلك قصة تصفية العقيد إدريس العيساوي المقرب من ولی العهد آنذاك والذي كان يعدّ متّحمساً للافتتاح على التسلیح الأميركي⁶⁴. إذن ما يمكن استنتاجه هو أن الجيش كان مزدوج الوضعية ومزدوج التبعية ومزدوج المراقبة⁶⁵. ولعل هذا ما يفسّر محدودية تطويره التاريجي والعسكري.

ثورة العسكر ضد الأنوميا السياسية في ليبيا: الثكنة والملکية أو أزمة النموذج الاجتماعي

إن وصول العسكريين الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة والعشرين والخامس والثلاثين إلى السلطة أراد طمأنة المجتمع من قلقه وحمايته من خوفه خاصة أن صحة الملك كانت معتلةً ووضعية البلاد غير مؤمنة بها فيه الكفاية والتأثيرات الأيديولوجية الناصرية كانت شديدة الوقع في المجتمع عامة وفي الشباب خاصة.

فقد تأسّس التنظيم العسكري في الفترة الفاصلة بين 1964 و1969 بصفة سرية من طرف الضباط الوحدويين الأحرار الذين نجحوا في الإطاحة بالحكم السنوسي الذي كان يعبر عملياً مرحلة ضعف سياسي واضحٍ وعدم تلاقي فكري وسياسي مع الجارة مصر.

ولذلك يمكن أن نعتبر أن تصفية النظام الملكي والإطاحة به نهائياً دون إراقة دماءٍ هما دليلٌ على الأزمة العميقـة التي كان يعيشها فعليـاً. إن

64 - Moncef Ouannès, *ibid*, p.62.

65 - سامي الحكيم، هذه ليبيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو-المصرية، 1970 ، ص60-65.

العسكريين الذين بلغ عددهم إثنى عشر عضواً تحركوا ضده؛ فقدموا الدليل على الرغبة في القطع نهائياً مع النظام الملكي والنظر بطريقة أخرى إلى المستقبل والاقتداء لاحقاً بالتجربة في مصر واستلهامها. وبالعودة إلى الماضي، يمكن القول إن أزمة النظام الملكي العميقة وهرم الملك قدماً للجيش الفتى النشأة والقليل العدد مبرر التحرك الميداني.

ذلك أن العسكريين يعتبرون الاستقلال «وهما» لأن الدولة كانت تحت سيطرة المصالح الأنجلو-سكسونية بالكامل. ففي كتابه الشهير «تنظيم المسلاح في السياسة العربية والمجتمع»، يوضح إليزير بيري أن ظاهرة الانقلابات العسكرية على الدولة اعتماداً على متغير «عجز النخبة القديمة الحاكمة على المحافظة على السلطة، خاصة وأن الطبقة الوسطى عاجزة بحكم ضعفها عن التحكم في السلطة وأن الطبقة الشغيلة هي أيضاً في وضعية غير ناضجة. وقد جاء الجيش ليملأ الفراغ الحاصل في هذا الاتجاه»⁶⁶.

فلم يكن الملك راغباً في التعامل العسكري والسياسي والاقتصادي مع الولايات المتحدة بدليل أنه رفض صفقة التسلیح التي أبرمها وزير دفاعه آنذاك وامتنع عن استلامها. ولكنـه كان، في مقابل ذلك، شديد الحماس للتعاون مع بريطانيا؛ وهو أمرٌ لافتٌ للانتباه في السياسة الخارجية الملكية. كما تشير الباحثة جنوب افريقيـة روث فـرست إلى الانقلابات العسكرية في بلدان العالم الثالث معتمدة نفس منطق التحليل؛ فهي تعتبر أنه «حينما تكون الحكومة غير قادرة على الحكم وحينما تكون المجموعات

66 - Eliezer Beri, *Army officer in Arab politics and society* cited by Ruth First, *The Barrel of the gun*, London, 1970, p. 60 - 62.

الراديكالية الطالبة للحكم لا تستطيع عملياً الوصول إليه، فيتدخل الجيش في هذه اللحظة المناسبة لاستلامه⁶⁷.

وهكذا، فإن الوضع السياسي في ليبيا في ستينيات القرن العشرين اتسم بعجز الحكم الملكي عن إصلاح ذاته وبالصراع المحتد بين النّظام من جهة وبين مكونات النّخبة المقصّاة التي لم تستطع الوصول إلى الحكم من جهة أخرى. وأمّا المجتمع الليبي، فقد اهتز بعمق جراء التغييرات الاجتماعية البنوية الناتجة عن انهيار بعض أجزاء المجتمع التقليدي وخاصة عن التحوّلات في أوضاع الحياة اليومية المتاثرة بدورها بظهور الذهب الأسود بدءاً من سنة 1959، ولذلك كان في حاجة عميقة إلى التغيير. إن غياب نخبة متّحدة ومنسجمة ومستقلة عن النظام المركزي سهل عملية الصّعود السياسي للجيش من جهة، وأبانَ وجود مفارقة سوسيولوجية وأنثروبولوجية لافتة للانتباه وهي أن موارد تغيير النظام من الداخل بأساليب سلمية ضعيفة جراء سيطرة فئة شيوخ القبائل والوجاهة المناطقين والأعيان الحضريين على كل مفاصل الدولة الناشئة من جهة أخرى.

وفي ظلّ غياب نخبة حيوية قادرة على أخذ قرار التغيير، يبقى الجيش الهيكل الأكثـر تنظيماً والأكثـر استعداداً والأكثـر قدرة على الالتزام بالتغيير نظراً لاستعماله القوة المسلّحة من جهة وقدرتـه على أن يكون متحرـكاً ميدانياً من جهة أخرى. ولكن تجارب الحكم العسكرية كانت في جملتها تسلطية؛ فكرست، بأشكالٍ مختلفة، تعطيل تجديد النـخب وضمان نجاعتها في ليبيا وفي غيرها من

67 - Ruth First, *Libya, The elusive Revolution*, London, Penguin Africana Library, 1974, pp.59-61.

بلدان العالم الثالث خاصة. فالتداول السياسي إبان الحكم الملكي في ليبيا لم يؤدّ عملياً إلى تداول المجموعات السياسية والأيديولوجية أو مشاريع الإصلاحات والتحديث، ولكنه تداول وقع اختياره حسب الأصول الجغرافية والاجتماعية والقبلية والعائلية وحسب معطيات ومقاييس وطنية خاصة. فحتى مبادرة رئيس الوزراء الأسبق عبد الحميد البكوش، ورغم أنها مدرستهُ بصفة جيدة لأنها ساهمت في ضخ دماءٍ جديدة من خلال إدماج التقنوocrates في مفاصل الحكم، لم تنجح عملياً في تأصيل حركة النخبة الليبية ودورانها حسب عبارة "باريتو" على الرغم من أهمية الاستئثار التحديسي في التربية والتعليم والصحة. إن وضع الانسداد السياسي الموجود يترجم بالتأكيد حسب بعض القراءات من خلال وصول الجيش إلى الحكم وحركة النخبة المعطلة؛ ولذلك استمد الجيش من هذا الانسداد السياسي الشرعية للتحرك جراء انغلاق الملكية فكريًا وسياسيًا. وفي المقابل، فالدراسات المهمة بالنخبة تؤكد ضرورة منهجهية، وهي الأخذ بعين الاعتبار نوعية النظام السياسي وتعطيلاته وإخفاقاته من جهة وتطور المجتمع وتطلعاته من جهة أخرى، وذلك من أجل فهم طبيعة الفجوة بين الحكم القائم والمجتمع العميق⁶⁸.

التغيير السياسي في أول سبتمبر بين المفاجأة والتطبيع

لم يكن التغيير السياسي في أول سبتمبر مفاجأة بالنسبة إلى أغلبية الليبيين وخاصة بالنسبة إلى مجمل مكونات الحياة السياسية والثقافية الليبية. فقد كانت هناك حالة من عدم الارتياح وعدم الاستقرار في صلب المجتمع لأنه كان

68 - Moncef Ouannès, *Militaires, élites et modernisation dans la Libye contemporaine*, L'Harmattan, 2009, pp.91-92.

يُطمح إلى التغيير ويتعلّق إلى "ملك جديد" بغضّ النظر عن هويته السياسية والقبلية وأطروحةه الفكرية. فقد بلغ الخوفُ من المستقبل لدى الليبيين مداه الأمر الذي ولد تطلّعاً للأمان والتغيير.

إن النظام الملكي لم يكن باستطاعته المواصلة في الحكم؛ فقد كان يجتاز مرحلةً صعبةً خاصةً وأنه مُوال للغرب في نظر الشعب بحكم أنه تابع للإنجليز والأمريكيين؛ وهو مسكونٌ في عمقه بعدّة قوى متضاربةٌ المصالح الغنائمية ومتصارعة سياسياً في الداخل ومستعدية للتدخل الخارجي حسب الظروف والمعطيات⁶⁹.

ويعتبر الكاتب منصور أبو شناف كاتباً بارزاً وروائياً متيناً وواحداً من أوائل قيادات حركة الطلبة الليبيين ما بين 1975 و1976 والذي سجن لمدة اثنية عشرة سنة قال لنا "إن التغيير السياسي في ليبيا كان متضرراً؛ فكل المجتمع كان يُطمح إلى التغيير وينتظره. فقط الجيش النظامي الذي أسس حسب القواعد الحديثة يستطيع القيام بذلك"⁷⁰. وهي قراءة يتقاسمها مع عديد المثقفين والمبدعين والجامعيين الليبيين؛ وقد استمعنا إليها من أفواهٍ عديدة.

وعليه، فإن الجيشَ وجد نفسه في مواجهةٍ سلطنةٍ عاجزةٍ عن مجابهة التحدّيات. ولذلك استفادَ العسكرُ الشبان من تآكل العلاقات السياسية في المجتمع الليبي الأمر الذي ولد فراغاً يصعب ملؤه. وهو ما سمح لهم بأن يكونوا قوة اجتماعية تبرّر تدخلها بضرورة إنقاذ ليبيا. ورغم تباعد

69 - علي عبد اللطيف احمدية، ليبيا التي لا نعرفها، دراسات منهجية في التاريخ والثقافة والمجتمع الأهلي، هيئة دعم وتشجيع الصحافة، طرابلس، 2014، ص 123 - 124.

70 - حوار معّمق أجريناه مع الكاتب والروائي منصور أبو شناف بتاريخ 26 سبتمبر 1996 بمدينة طرابلس، على الساعة الثالثة ظهراً.

المقاربات، فإن الجيش الليبي ليس جزيرة معزولة عن محیطها. ولذلك حاول العسكر التأكيد أنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع وأنهم قادرون على مساعدته على أن يحقق اختياراته وتطليعاته وأن يعرضوا أنفسهم باعتبارهم حداثيين (مثل مصر والبرتغال والبيرو وأيضاً العراق وسوريا) بما أنهم - حسب تصريحاتهم - ضد هيمنة المصالح الأنجلو - أمريكية. إن هذا التنظيم كان الأكثر استقراراً؛ فاستطاع في بضع ساعات أن يُسقط الملكية وأن يتحقق التغيير المتضرر من قبل مكونات المجتمع. ولا غرابة في ذلك، فسلبية الحكومة الليبية أثناء حرب الستة أيام في سنة 1967 أنتجت معارضين، بلا شك، وشكلت خاصة صدمة نفسية وسياسية لأغلب الليبيين وفرصة استثنائية بالنسبة إلى العسكر للتحرك وتنظيم صفوفهم وإعادة تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار. فقد شكل هذا التراخي السياسي الملكي مناسبةً للتحريض والتعبئة⁷¹ المقصودين ضده.

وبناءً عليه تولّد شعور لدى الليبيين بأن الدولة ضعيفة التمثيلية الجغرافية والسياسية وبأن الطبقة السياسية التي كانت تسيّر جهاز الدولة هي أيضاً ضعيفة الكفاءة ولا تمانع في إبداء ولائها للغرب بدليل توقيع اتفاقيات القواعد الأجنبية مقابل الحصول على مبالغ زهيدة. ويمكن أن نشير إلى أنه كانت تطال هذه الطبقة شبّهات فسادٍ وعدم صيانة المال العام؛ وهي كلها عوامل أدّكت هذه الرغبة في التغيير وجعل المجال السياسي متاحاً أمام العسكر؛ فالضعف السياسي كان متداولاً بين الدولة والنخبة الحاكمة.

71 - تقول نشرة الأخبار في الإذاعة الرسمية الليبية يوم 6 جوان 1967 إن رياحاً عاتيةً جرفت الطائرات الحربية باتجاه الصحراء البعيدة وأن البحث جار عنها.

ولذلك ترکز مشروع العسكر الشّيّان على تدمير "المركز السنوسي" وأيضاً على إعادة تشكيل المجتمع الليبي في إطار التطبيق لجدلية الهدم والبناء بحجّة "الشرعية الثوريّة" حتى وإن كانت هذه الشرعية هي محل قراءاتٍ متضاربة.

ومثل هذه الملاحظات الأولى، تسمح لنا بالقول إن العسكرية شكلوا العمود الفقري للحياة السياسيّة في العالم العربي منذ خمسينيات القرن العشرين؛ وهو عنصرٌ بنوي مهمٌّ لفهم هيمنة العسكرية على المسار السياسي وعلى المؤسسات في ليبيا في مرحلة ما بعد سنة 1969. ويتوّجّب أيضًا، من الناحية المنهجية، قراءة تاريخ العسكري من الداخل والأخذ بعين الاعتبار البنية الاجتماعيّة والسياسيّة التي تسهّل لهم الإمساك بالسلطة، ذلك أنه يبدو أن صعودهم جاء نتيجةً طبيعية لضعف الدول والنّخب الحاكمة ولعدم الاستقرار السياسي من جهة وانتشار الفساد من جهة أخرى. فقد كان التقليد السائد في خمسينيات القرن العشرين وستينياته أن يأتي التغيير من صلب الجيوش، ولذلك لم تكن ليبيا نشازاً ولا استثناءً.

فقد كان العسكري يتممون إلى الشّرائح الوسطى المتدنية الفقيرة من الطبقة المتوسطة الليبية ذات الأصول الريفية والواحية وحتى الحضريّة التي، على الرغم من استفادتها من التعليم في العهد الملكي، كانت تتطلع إلى أدوار سياسية قياديّة من خلال إنجاز التغيير.

العسكر الشّيّان في ليبيا ومنطق الانتقام

يكون مفيدها أن يتمركز البحث في تجربة العسكرية الشّيّان في ليبيا أساساً حول تحليل ظاهرة التبعية للغرب وتفقير الشعب خاصة حول سوء توزيع

الثروات المتّائية من العائدات النفطية. فقد كان ثمة في الأرياف والمجتمعات البدوية إحساس بالعزلة والإقصاء من الاستفادة من خيرات المجتمع. ذلك أن الفئات الشعبية كانت تستشعر عملياً أن خيرات الريع النفطي والتنمية لا تفيد إلاّ أقلية من العائلات المُؤسّرة التي تعيش في بيوت فخمةٍ وتحتكر مجمل الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية. إن العسّكر من ذوي الأصول الريفية والبدوية في أغلبّيّتهم أعلنوا انتصارهم، بل وانحازّهم حسب خطابهم، ومنذ اللحظات الأولى، لسكان الأرياف والبواقي الذين يعيشون عملياً العزلة الجغرافية والهامشية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يجب إغفال تأثير الأيديولوجيا الناصرية من خلال إذاعة "صوت العرب" المنادية بالكرامة ووحدة الأمة العربية والتحرّر من الاستعمار والتي كان يصغي إليها العسكريون بانتباه شديد ويستبطّنون خطابها ويعدّون العدة للهجوم؛ بحكم أنّهم متأثرون بقوّة أفكارها ودعایاتها.

الثكنة الوارثة للملكية : أصول القطيعة وجذور التمرد على نظام الحكم

على الرغم من حماية الإنجليز والأمريكيين للمصالح الملكية وعلى الرغم من جهود الأجهزة الاستخباراتية الغربية التي كانت تراقب طموحات الأمراء السنوسيين، فقد نجح العسكر الشبان، خلال ساعتين من الزمن، في إسقاط المؤسسة الملكية وفي الاستجابة إلى تطلّعات الشعب الذي كان يبحث عن فكرة قوية وعن أيديولوجيا جديدة بإمكانها تحريكه وتبهّة النخبة⁷² وإيجاد "الملك المتّظر" خاصة بعد مرض الملك - الأب في مرحلة تاريخية ملتبسة عملياً وصعبه سياسياً.

72 - Guy Georgey, *Kadhafi le berger des Syrtes*, Paris, Flammarion, 1996, p.55.

إن الجيش الليبي كان مسيّساً على شاكلة الجيش المصري على الرغم من الفوارق؛ وكان معهًأً أيضاً من قبل الأفكار التي كانت تروجها تيارات حركة القوميين العرب⁷³ الذين يقودهم سياسياً جورج حبش أو من قبل ذلك حزب البعث العراقي (فرع ليبيا). ويدرك الرائد عبد المنعم الهوني في "مذكراته" أن شباب الأول من سبتمبر عندما كانوا في معهد سبها (معقل البعشين) أو في إقليم فزان وحتى في مصراته تم تأطيرهم وتشجيعهم على الاندماج في الكلية العسكرية في بنغازي تمهيداً للتغيير السياسي المرتقب؛ وبعضهم مثل معمر القذافي وعبد المنعم الهوني وأبو بكر يونس جابر عاشوا مروراً سريعاً وعرضياً بمنظّمات البعشين أو الإسلاميين؛ وأقاموا علاقات صداقة أو صراع مع عائلات القوميين العرب المختلفة.

وبالعودة إلى الكثير من الشهادات، يمكننا التأكيد أن هؤلاء العسكري الانقلابيين تم تشجيعهم على الالتحاق بالأكاديمية العسكرية في بنغازي من قبل العسكريين القوميين. فالقذافي نفسه، مثلما تشير إلى ذلك، "قصة الثورة" كان مؤطراً من قبل البعشي المعروف محمد علي تبو⁷⁴ الذي شغل فيما بعد وزيراً لل فلاحة لأكثر من سنة. كما يجب القول أيضاً إن البعشين في ليبيا بقيادة سعدون حمادي الذي كان يعمل مستشاراً في البنك المركزي الليبي في طرابلس، رغم أيديولوجيتهم العلمانية والمحترمة للدولة يعتقدون أن الانقلابات العسكرية أدّاء ناجحةً للتغيير السياسي. فعلى الرغم من المحاكمة السياسية التي انتظمت سنة 1961 التي استهدفت أساساً التوجّه البعشي في ليبيا، فقد واصل التنظيم السري تحت الأرض

.73 - عبد المنعم الهوني ، مذكرات، منشورات مجلة الوسط رقم 187، بتاريخ 28/8/1995، ص 12-13-15.

.74 - معمر القذافي، قصة الثورة، مركز دراسات جهاد الليبيين، 1992، ص 24.

حركته المعارضة من جهة وتأطير الشّيّان الليّبين من أجل "اعتناق" أفكاره من جهة أخرى.

ففي سنة 1968 كان التنظيم غير معروف على الرغم من أنه كان الأكثر تحريكاً للجماهير والأكثر تنظيماً مقارنة بالنّاصريين الذين يعولون على وجودهم العسكري. لقد كان البعثيون أكثر تجدّراً في كامل ليبيا خاصة في سبها عاصمة إقليم فزان في الجنوب الليبي؛ تلك المدينة التي كانت في العهود القديمة الطريق الإجبارية للتجارة الصحراوية؛ فأغرت العديد من الفقهاء والأئمّة والسياسيين والثقافيين الذي حبّذوا الاستقرار فيها على العودة إلى ذويهم بحكم هدوء المدينة وبساطة نمط العيش فيها، الأمر الذي ساعد على تشكّل نخبة محلية حتى وإن كانت محدودة عددياً. لقد كانت سبها تشجّع نخبتها النشطة في بداية القرن العشرين التي ستعمل على الاستثمار مستقبلاً في معارضة الملك⁷⁵؛ ولذلك، فهي مفصل مهمٌ في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر. ولذلك يكون مفيداً أن نشير أيضاً إلى أن البعثيين كانوا متطرّفين في الجيش وفي الأجهزة المخابراتية وفي الحياة المدنية على الرغم من قلة عددهم. وباستثناء البعثيين، كانت هناك منظمتان ناصريتان وأيضاً حركات أخرى أقلية جدّاً كانت تتنافس فعلياً في صلب الجيش خلال سنة 1968⁷⁶ من أجل تغيير النظام. ويبعدو أن الضباط الوحدويين الأحرار كانوا يبحثون عن تنسيق تحركات تنظيمهم مع الحركات المسيّسة والمؤدبجة الأخرى التي تعمل "تحت الأرض" في صلب الجيش. ومن أجل إنجاز هذا الهدف، اتّصل التنظيم

75 - Ali Abdellatif Ahmida, *The making of modern Libya*, State University of New York, 1994, p. 55.

76 - عبد المنعم الهوني، مذكّرات، ص 12.

بمكي أبو زيد وعبد المطلب عزوز (من الناصريين) وخليل جعفور (من البعشين)، ولكن هذه الاتصالات لم تفض إلى أي تحالفٍ بين الناصريين أنفسهم⁷⁷. ولذلك قرر تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار الاعتماد فقط على موارده الذاتية والتمهيد لبناء دولته بما أن الجيش كان الأداة الوحيدة تقريباً القادرة على إنجاز التغيير السياسي.

ولكن مثل هذا الرفض للشراكة السياسية كان إشارة واضحة إلى أيديولوجياً العسكر الشبان الذين ظهروا ليس فقط باعتبارهم مناصرين لجمال عبد الناصر ولكن باعتبارهم كذلك غير قادرين خاصة على التوافق مع بقية المكونات العسكرية الأخرى؛ وهو عامل مهم دال على فكرهم وسلوكهم مستقبلاً. ولكن ما هي أصواتهم الاجتماعية والقبلية وخاصة الجغرافية؟

الضباط الوحدويون الأحرار: الأصول الجغرافية والاجتماعية والقبلية ومفارقة الاستراتيجيات المتباينة

لقد تم الشروع في الإعداد لبرنامج التغيير السياسي آنذاك في سنة 1964، وذلك من طرف طلبة الدفعة السابعة للكلية العسكرية وفي مقدمتهم خاصة عمر القذافي وعبد السلام جلود وعبد المنعم الهوني وعمر المحيشي وأبو بكر يونس جابر والخويلدي الحميدي وعواض حمزة الشلوبي ومحمد نجم وبشير صغير هوادي ومحتر القروي وأحمد المcriف ومصطفى الخروبي (وهو من الدفعة الثامنة). ولكن العقيد آدم

77 - بعد التغيير السياسي في سبتمبر 1969، وقع إيقاف البعشين وأيضاً القوميين العرب في الجيش؛ ولم ينته ايقافهم إلا يوم 3/2/1988 عندما هدم معمر القذافي، بحركة رمزية، سجن طرابلس وحرر 400 سجيناً سياسياً. وقد استطعنا الحصول على هذه المعلومات بعد محادثات طويلة مع العسكريين القدماء في إطار بحثنا. وفي المقابل، فالضابط أحمد منداس زبير السنوسي حفيد أحمد الشريف ابن عم الملك؛ وهو واحد من أفضل الضباط في الجيش الليبي المتكئن في العراق؛ بقي في السجن منذ 1971 إلى غاية سنة 2002 لأنّه كان موضع شك بأنه يسعى إلى الإطاحة بالدولة.

حواز ورغم أمانته وهيبته في الجيش والعقيد موسى أحمد لم يستطعوا - على الرغم من كل المحاولات - أن يكونوا جزءاً من مجموعة مجلس قيادة الثورة؛ وهو أمرٌ مثير للانتباه والبحث⁷⁸، بل إنه تم اتهامها بالإعداد للانقلاب العسكري في 24 ديسمبر 1969. فهؤلاء الشبان العسكري كانوا محبطين من الأحزاب السياسية (القومية العربية والبعث) ومن تحركات الإخوان المسلمين (القذافي مثلاً)؛ ولذلك كونوا تنظيمهم الخاص بدأية من سنة 1964؛ وهو ما يبرر نجاح المنظمة السرية التي كانت تؤكد أنه يجب أن يكون الضباط الوحدويون الأحرار، حسب مبادئهم واعتقاداتهم، مقتنعين بالقومية العربية ومؤيدین لجمال عبد الناصر وقادرين على تحمل النتائج المترتبة عن التحرك العسكري.

ولمزيد التوضيح، نشير أساساً إلى رفض القذافي اندماج العسكر من أصول بورجوازية "نحن نتوجه للعسكر المنتدين للطبقة المتوسطة"⁷⁹. ومن أجل ذلك تأسّس تنظيم الضباط الأحرار في أوت 1964 والتزم الشباب المتتدبون من الكلية العسكرية في بنغازي بالتنسيق والتمهيد سياسياً ومادياً للانقلاب السياسي لسنة 1969. فتنظيم الضباط الأحرار الذي كان مهيكلًاً ومنظمًاً وخاصة ملتحماً داخلياً استطاع تجاوز بقية الأحزاب المناهضة للملك⁸⁰ واستباقها. وقد كانت له الكثير من الفرص لإسقاط الملكية مثلما يؤكّد ذلك الرائد عبد المنعم الهوني: "فهذه الأحزاب العسكرية كانت في منافسةٍ حقيقةٍ في الزمان وفي الفضاء خاصة أنه يوجد الكثير من التنافس داخل النظام".

78 - تتعي الدibe، عبد الناصر وثورة Libya، ص.40.

79 - عبد المنعم الهوني، مذكرات، ص.13.

80 - هذا التفسير لا يظهر لنا الأكثر معقولية في الواقع؛ فالأنحراف الأخرى جراء الخطأ في الحساب السياسي تركت الساحة فارغةً لمجموعة القذافي لأن خسارتها بدت لها وشيكة الوقوع. وهو ما سمح لها بعد ذلك بمراجعة نفسها واستراتيجياتها. وفي الواقع كانت الشرارة مستحبةً ذلك أن تنظيم الضباط الأحرار بدا في الواقع أكثر انضباطاً وإصراراً على تغيير النظام.

الأصول الاجتماعية للضباط الأحرار

بعد بحث مطول ودقيق في الأدبيات المكتوبة حول الضباط الأحرار وخاصة حول سير حياتهم، نعتقد أننا نجحنا في محاصرتها إحصائياً وطبقياً واجتماعياً. ففي مارس 1969 بعد المحاولة الأولى (ألغيت بسبب حفلة أم كلثوم وأجللت إلى 24 من الشهر نفسه)⁸¹، كان التنظيم واثقاً من نفسه وواثقاً خاصة من وسائله البشرية والمادية؛ وكان متكوناً من 90 ضابطاً حرّاً ومن مجموعة قيادية مركزية تتكون من 12 فرداً، أصبحوا يُعرفون لاحقاً بأعضاء مجلس قيادة الثورة.

وفد كان التنظيم السري متكوناً أيضاً من تشكيلٍ مدنيٍّ صغيرٍ مُؤازرٍ متكون من 10 أشخاص هم بالأساس من أصدقاء القذافي في مدینتي سبها ومصراته. ولكن كان هناك أيضاً بعض الشرطة: "أنا كنت في صف القذافي والعقيد آدم حواز عندما استهدفنا في الفجر إذاعة بنغازي؛ ولم يكن هناك إلا شرطياً واحداً في العمل في ليلة 31 أوت 1969"⁸²؛ مثلما أوضح لنا ذلك العقيد أحمد الطيب الخويلي الذي غادر الجيش إلى التقاعد⁸³. وأضاف قائلاً أيضاً " كانوا يعتبرونني ضابطاً حرّاً؛ وكانت كذلك لأنّه انطلاقاً من 1969 اندمجت في الجيش أين بقيت 30 سنة في الخدمة. وأما بقية الحراس فقد كانوا من بنى عم القذافي^{*}؛ وكانوا مستقررين في فزان

81 - عمر القذافي، قصة الثورة، ص 16.

82 - مقابلة بتاريخ 31/7/1999 بمدينة طرابلس.

*مسعود عبد الحفيظ التحق مثلكما هو الشأن بالنسبة إلى حسن والبراني إشكال بأكاديمية الشرطة. وفي المقابل، فإن القذافي التحق بالكلية العسكرية لأنّه كان يحمل في فكره التغيير السياسي. وأماماً بعد 1969 فإن مسعود عبد الحفيظ سمي حاكماً في سبها إلى درجة أن صار يلقب بملك سبها لطول فترة حكمه. وفي المقابل، فإن حسن إشكال استمر في الحكم إلى حدّ تصفيته جسدياً في ليلة 24/11/1985 لأنّه أصبح متكبراً وعنيفاً ولأنّه كانت له خبرته في ملفات البترول. ولكن الرواية شبه المتأكدة كانت تقول إنه كان يتوق إلى السلطة.

التي كانت تحميهم. كما أن السيد قذاف الدم⁸³ تحرّك أيضاً كحام للتغيير السياسي الجديد وأدى حسن إشغاله دوراً نفسه. ولكن الشرطة كانت منوعةً من المشاركة في الأنشطة السياسية».

ولذلك ربما كان مفيداً أن نذكر هنا أنه وبعد تحليل إحصائي للأصول الجغرافية والاجتماعية لبنيّة تنظيم الضبّاط بشقيّه العسكري والمدني (112 ضابطاً ومدنياً مكونين لتنظيم الضبّاط الأحرار) أمكننا استخراج العادات التالية :

الجدول رقم 2 : الأصول الاجتماعية لتنظيم الضبّاط الأحرار

النسبة %	الأصول الريفيّة أو شبه الواحية	الأصول الحضريّة والواحية	الأصول البدويّة	الأصول	العدد
					عدد الضبّاط والمدنيين
% 100	% 5	% 75	% 20		112

المصدر : معلومات ميدانية

ويتّضح لنا بعد تحليل الجذور الجغرافية والمنابت الاجتماعية أن الضبّاط الأحرار يتّمّون في جمّو عهم إلى الطبقة المتوسطة وخاصة الشرائح الأكثر تدنّياً وفقرًا فيها؛ وكانوا يتّمّون أيضًا إلى قبائل فلاجية فقيرة اقتصاديًا ومحدودة ديمغرافيًا وعدديًا إذا ما استثنينا عضويين ينحدران من قبيلتين كبيرتين (المغاربة والعواقير)⁸⁴ وعضو ثالث من مدينة مصراتة. ولا غرابة في ذلك، فالمؤسسة العسكرية خاصة والجيش عامّة هما مصدرًا للحرّاك الاجتماعي لأبناء الطبقة الوسطى. ونلاحظ أيضًا، على الصعيد الجغرافي، هيمنة الشرق الليبي. وأما بقية النسب، فتؤكّد الانتهاء التقريري للعسكر

83 - كان، إضافة إلى صفتة السياسية، مولعاً بالأدب والكتابية الصحفية.

84 علي عبد اللطيف احمدية، ليبيا التي لا نعرفها ، ص141.

الشبان إلى منطقة سبها المعروفة تاريخياً ب موقفها من السُّلطة المركبة. إنها منبع الثورات المنتجة للأحلام والملاحم مثلما هو الشأن في زمن العثمانيين. وكما أمكننا من ناحية أخرى اكتشاف وجود الخصائص ذاتها عند تحليلنا لتركيبة الجهاز المركزي لمنظمة الضباط الأحرار.

**جدول رقم 3 : الأصول الجغرافية والقبيلية لأعضاء مجلس قيادة الثورة
(عينة البحث)**

الرقم	الإسم	البلد الأصلي	الأصل القبلي
1	معمر القذافي	قرية وادي تلال في ريف سرت	من قبيلة القذافة / عشيرة الفحوص
2	عبد السلام جلود	وادي الشاطئ في سبها	مقارحة / سبها
3	بشير الصغير الهوادي	عاصمة فزان	أشراف ودان / فزان
4	خويلدي الحميدي	مطرد بالزاوية	المحاميد
5	مصطفى الخروبي	مطرد / الزاوية	أولاد الصقر من قبيلة البلاعزة
6	محمد نجم	ملينة بنغازي	العواقير
7	عوض حمزة الشلوبي	قرية قمينيس في مدخل بنغازي	الشلاوية
8	عمر المحيشي	مصراته	كولوغلي شركسي من أصل تركي
9	عبد المنعم الهوني	جنتзор أو زنзор بمدينة طرابلس	الهوانة من بلدة هون
10	احمد المقرif	إدلبية	قبيلة المغاربة في قبائل الجبارنة / السعادي
11	أبو بكر يونس جابر	واحة الغويلة	قبيلة المجابرة / السعادي *
12	خختار القروري	سوق الجمعة بطرابلس	من أسرة حضرية

المصدر: معلومات مستقة من مقابلات الدراسة الميدانية ومن شخصيات عسكرية معروفة.

* المغاربة والمجابرة ينتميان إلى أصل واحد أي الجبارنة أي السعادي.

الجيش بعد 1969 : ليس في المعلومة وتناقض في القراءة وغموض في المصير :

فمثلكما أسلفنا القول، ثمة تناقضٌ علمي حادٌ في قراءة تطور الجيش الليبي؛ وثمة أيضاً صراغٌ جلي من أجل السيطرة على المعلومة وبناء الموقف الفكري أو السياسي المتلائم معه. ذلك أنه ثمة من يؤكّد رواية التفكيك المعتمد والتدرّيجي للجيش الليبي؛ وثمة من يتحدّث عن تدمير واضح، اعتقاداً على آلياتٍ معينة مثل تشجيع الجيش على المغادرة المبكرة أو ما يمكن أن يسمى بتسريح العسكريين؛ فيتقاضى كل عسكري مغادرٍ حوالي 5آلاف دينار ليبي أنداك ويتم، في مقابل ذلك، تشجيع العسكريين على تعاطي مهن مدنية مثل التجارة وسيادة التاكسيرات وتجارة التفصيل والتقسيط واقتصاد الخدمات مثلما التقينا عدداً منهم في مناسبات مختلفة عديدة في داخل ليبيا وخارجها. ولكن مع ذلك استمرّ أكثر من 9آلاف من الضباط والجنود في العمل أي المداومة المحدودة والمراقبة في الثكنات والمعسكرات بناءً على الروايات التي قمنا بجمعها من داخل Libya وخارجها⁸⁵.

إننا لا نميل، من باب الأمانة العلمية، إلى الرأي القائل بأنه تم في الفترة الفاصلة بين 1984 و2000 تدمير الجيش الليبي على إثر الهزيمة الحادة في معارك التشاد⁸⁶ وخاصة بعد المقالة الشهيرة «الجيش حشيش وطيش»؛ فقد يكون مثل هذا الرأي غير دقيق من الناحيتين السياسية والعلمية. ولكن، في مقابل هذا، نحن أميل إلى القراءة التي تؤكّد حصول عمليات

85 - مقابلة حصرية مع العقيد (ع.ج) الذي أصر على عدم ذكر اسمه بمدينة طرابلس بتاريخ 27/12/2000.

86 - إذا ما استثنينا الدراسات الأمريكية والفرنسية المهمة، فلا نكاد نجد دراسات عربية مهمة حول حرب التشاد.

ثلاثة متكاملة ومتعاوضة :

أولاً : تم العمل بدءاً من سنة 1972 على تشجيع تسيير الضيّاط والجنود الذين انتدبوا وتكونوا في العهد الملكي استناداً إلى مبرر - حقيقي أو وهمي - أنهم غير مضمونون الولاء مقابل مبالغ مالية زهيدة. وترافق ذلك عملية التسيير الواسعة هذه التي جمعنا حولها معلومات مهمة، مع حملة إعداماتٍ وتصفياتٍ جمعنا حولها أيضاً معلوماتٍ عديدة⁸⁷. فكانت النتيجة أن ساعد كل ذلك على خلخلة الجيش الليبي من الداخل وإعاقة تحركه العملي وتأثيره في الحياة السياسية؛ فتولّد عن مثل هذه الاختيارات واقعٌ عسكريٌّ مفارقٌ لم يدرس بما فيه الكفاية إلى حدّ الآن :

أ - جيشٌ هزيلٌ ديمغرافياً وعددياً وبلا روح جامعة وبلا عقيدة قتالية متينة وضعيف في مستوى الخبرة الحربية على الرغم من أهمية السلاح الفرنسي والسوفياتي المشترى في النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين⁸⁸،

ب - تحول المعسكرات والشكنات إلى ضيّاطٍ بلا جنود جراء عدم تجديد الانتداب،

ثانياً : تسبيس الجيش وإقصام اللّجان الثورية - حزب السلطة - في

87 - مقابلة مع المهندس المختص في الطيران العسكري حسني مامي بمدينة سوسة بتاريخ 21/5/2016 على الساعة الثامنة ليلًا.

88 - تشير المعطيات المحيّنة التي استطعنا جمعها من ضيّاط عارفين بالشأن العسكري الليبي يعيشون في داخل ليبيا وخارجها أن عدد الجنود والضيّاط لم يكن يتجاوز سنة 1969 أكثر من 9 آلاف عنصر؛ ووصل الرقم إلى حوالي 110 ألف ضيّاط وجندي سنة 1980 مثلما تشير إلى ذلك سجلات الجرایات والمعاشات. وكان الجيش مزوّداً بأكثر من ألفي دبابة ومدفع وبحوالي 400 طائرة عسكرية من بينها 110 طائرات ميراج فرنسيّة الصنع؛ وكان الجيش الليبي يعُد خطة تدريبية كانت مستحدثة نقلة حرفية ومهنية نوعية. ويشير الضيّاط أيضًا إلى أن دوائر قبلية وقرابية متقدّدة - نحتفظ بذكر الأسماء إلى بحث لاحق - دفعت بقوة باتجاه التفكّيك والتدمير...

مفاوضات وتشريحها في حرب التشاد الأمر الذي أدى إلى هزيمة وادي الدوم، حتى وإن تناقضت القراءات في استنطاق هذه الهزيمة التي كانت نتائجها كارثيةً اجتماعياً وسياسياً⁸⁹ ونفسياً بدليل الروايات المؤلمة التي جمعناها حول هذه الحرب؛ فالعسكرية هي قبل كل شيء مهنة وخبرة قتالية ومعرفةٌ دقيقة بفنون القتال وال الحرب وبطبيعة الأسلحة التي يتوجب استعمالهاً وليس مجردٌ ولا غير مشروط؛ وهي عناصرٌ مهنية وخبراتية كانت اللجان الثورية العسكرية تفتقد لها؛ وهو مبحث حساس ودقيق نعترم الخوض فيه لاحقاً. فجاءت هزيمة التشاد لنكتشف سوء التخطيط وهزال القيادة وضعف الاستعداد⁹⁰ وغياب ثقافة الدولة على الرغم من أهمية الإمكانيات التي وُضعت على ذمة الحرب.

ثالثاً : إخضاع الجيش لعملية انتقاء عميقه ودقيقة للضيّاط وضيّاط الصف وتكوين جهاز الكتائب الأمنية وخوصصته⁹¹ قياداتها العسكرية وتعيين أبناء القذافي مسؤولين عنها⁹². فقد كانت الكتائب الأمنية تمثل في الواقع الأمر "جيش نخبة" من حيث مقاييس انتدابها ومعايير بنائها وخاصة قدراتها التسليلية والتدريبية زيادةً على معطى الولاء السياسي غير القابل للتشكيك.

إنه يمكن أن نعبر عن هذه المرحلة الدقيقة بما يسميه الفيلسوف

89 - ثمة من يرجع الهزيمة إلى خلافٍ عميق بين قطبين قيادة النظام آنذاك القذافي وجلوه حول هذه الحرب بدليل تعمّد اتهام الرائد جلود رسمياً بالتقدير. وثمة من يتحدث عن غيابٍ خطأً جوئي لتأمين تحرك الجيش ميدانياً.

90 - محمد الشحات، موقف النظرية العالمية الثالثة من المؤسسة العسكرية، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، طرابلس 1983، ص 102 - 107.

91 - نقصد بالخصوصية هذا التداخل "العجب" الذي حصل بين العائلة وقيادة الكتائب الأمنية.

92 - بدليل أن الاشراف الإداري والسياسي كان موكولاً لأبناء القذافي (خمسين والساعدي والمعتصم بالله بالإضافة إلى عسكريين آخرين يتصفون بالولاء الشديد).

الفرنسي جاك دريدا Derrida بثنائية التفكيك وإعادة التركيب اعتماداً على عنصري: الولاء الزبوني الحاسم والخبرة التدريبية. فلو لا هذين العنصرين لما تمكّنت الكتائب من الاستمرار في الحرب في وجه تدخل الحلف الأطلسي لمدة ثانية أشهر. وهذه الاستمرارية هي دليلٌ خبرة قتالية، حتى وإن اختلفنا في التأويل.

العسكر والفرص التاريخية الثمانية المهدورة

فالفارقـة السياسية والسوسيولوجـية الأولى تكمن في أن العسكريـين لم يسعوا عمليـاً إلى إيجـاد شـرـكـاء سـيـاسـيـين لهم في صـلـبـ المـجـتمـعـ الليـبيـ يـقـاسـمـونـهـمـ فيـ الفـترةـ الفـاـصـلـةـ بيـنـ سـبـتمـبرـ 1969ـ وـ مـارـسـ 1977ـ مـفـاـصـلـ الحـكـمـ وـ يـمـدـوـنـهـمـ بـالـخـبـرـةـ الإـادـرـيـةـ فيـ مجـالـ إـدـارـةـ المؤـسـسـاتـ خـاصـةـ إـنـجـاحـ مـشـارـيعـ التـنـمـيـةـ⁹³ـ وـ يـسـاعـدـونـهـمـ عـلـىـ تـدـعـيمـ شـرـعـيـتـهـمـ السـيـاسـيـةـ وـ المـجـتمـعـيـةـ.ـ فـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ استـدـعـاءـ مـسـؤـولـيـنـ وـ بـعـضـ الـوزـرـاءـ مـنـ منـابـتـ وـ مـرـجـعـيـاتـ قـومـيـةـ إـسـلـامـوـيـةـ وـ نـاـصـرـيـةـ وـ بـعـثـيـةـ (ـسـعـدـ مجـبـرـ وـ سـالـمـ وـالـيـ وـجـمـعـةـ الفـزـانـيـ وـأـبـوـ زـيـدـ دـورـدـ وـمـحـمـدـ أـحـمـدـ الشـرـيفـ)،ـ إـلاـ أـنـ ذـلـكـ لـمـ يـوـلـدـ تـحـالـفـاـ حـقـيقـيـاـ وـلـمـ يـفـضـ إـلـىـ تـشـكـلـ كـتـلـةـ تـارـيـخـيـةـ ذاتـ ثـقـلـ وـذـاتـ تـأـثـيرـ فـيـ بـحـرـياتـ الـأـمـورـ مـثـلـهاـ سـنـوـضـحـهـ فـيـ الـفـقـرـةـ الـموـالـيـةـ.ـ فـمـثـلـ هـذـهـ الـفـكـرـةـ لـمـ تـكـنـ مـطـرـوـحـةـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـهـمـيـتـهـاـ الـعـمـلـيـةـ لـتـجـنـبـ الـاستـفـرـادـ السـيـاسـيـ.ـ لـقـدـ كـانـ الـاستـدـعـاءـ اـعـتـهـادـاـ عـلـىـ عـنـصـرـ الـموـالـاـ وـكـانـ الـمـشارـكـةـ بـصـفـةـ شـخـصـيـةـ وـمـعـ شـرـطـ التـخـلـيـ عـنـ آـيـةـ مـرـجـعـيـةـ سـابـقـةـ بـحـكـمـ أـنـ تـغـيـرـ الـأـوـلـ

93 - فـلـوـ عـدـنـاـ عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ إـلـىـ مـشـرـوعـ اـسـتصـلاحـ أـرـاضـيـ تـاـوـرـغـاءـ سـنـةـ 1971ـ 1972ـ لـتـوـصـلـنـاـ إـلـىـ اـسـتـنـتـاجـاتـ مـهـمـةـ حـولـ غـيـابـ الـخـبـرـةـ فـيـ إـدـارـةـ الـمـشـارـيعـ؛ـ وـكـادـ الـمـشـرـوعـ أـنـ يـفـشـلـ لـوـلـ الـاستـعـانـةـ بـالـخـبـرـةـ الـمـصـرـيـةـ فـيـ مجـالـ الـاستـصـلاحـ وـالـرـيـ.

من سبتمبر “يجبّ ما قبله”. ولئن كنا لا نروم الدخول في تحليلات شائكة وحساسة، ولا نريد الإسراف في التفاصيل واستباق الفقرة القادمة، فإن مشاركة كل هؤلاء على اختلاف مرجعياتهم لم تكن في المحصلة، مؤثرة في بنية الأداء السياسي (1969 - 2011)؛ ولم تكن مساهمة بجدية في بناء القرار الفعلي؛ ولم تكن قادرة خاصة على أن تنبئ إلى مخاطر الحكم المطلق. فحتى المسؤولون المدنيون الذين ثمت الاستعانة بهم، بما في ذلك عناصر المجموعة العصامية الذين، كانوا مجرد صدى لأصوات العسكريين بل كانوا يحتمون بالعسكر في وقت الصعوبات وعند حصول أخطاء تسخيرية.

فـ“صناعة القرار” السياسي والاقتصادي والأمني كانت مغلقةً لأنها فرديةٌ في جوهرها ومتمحورة عملياً على دائرتين أساسيتين : القيادات الأمنية الموثوقة ورجال الخيمة من ذوي الولاء القبلي الشديد⁹⁴.

فليس مبالغة القول إن المجتمع المدني كان شبه ميت ولا تكاد تسكه الروح جراء غياب الأحزاب غياباً تاماً وانعدام نشاط جمعياتي ناجع ومتشرٍ جغرافياً وجراًء غياب الشراكة بين السلطة والمجتمع المدني⁹⁵ وانعدام العقد الاجتماعي السياسي الرابط بين الدولة والمجتمع⁹⁶ من

94 - Moncef Ouannès, *Militaires, Elites et modernisation dans la Libye contemporaine*, Paris, L'Harmattan 2009, pp.86-92.

95 - المنصف وناس، الحياة الجمعياتية في ليبيا ، دراسة المعهد العربي لحقوق الإنسان ، تونس 2002.

96 - كتاب الجمعيات في ليبيا دراسة توثيقية وميدانية، ألتادر، دار الوفاء للنشر، تونس 2000، 110 ص.

من المفارقات التاريخية السياسية التي لم تدرس بما فيه الكفاية هو أن الملك ادريس والقذافي يلتقيان في هذا الرفض الحاسم لنشاط الأحزاب والجمعيات السياسية وفي هذا الاحتراز من النخب السياسية. ولعل هذا ما يؤكده خطاب الأمير ادريس في 7 ديسمبر 1947، وما يؤكد ذلك قانون ”من تحرب خان“. فقد استمر منع النشاط الحزبي من 1947 إلى غاية 2011؛ وهو ما يعني أن ديمومة الممنوع استمرت حوالي 164 سنة دون توقف.

وقد اشتغلنا على تحليل هذه القطعة في كتابنا، ”السلطة والمجتمع والجمعيات“، منظمة ألتادر، دار الوفاء، تونس 2000؛ ونشرنا كذلك إلى دراستنا (بالاشراك مع عبد إمينة وزيه التري)، واقع جمعيات حقوق الإنسان في ليبيا: معوقات النشاط ومتطلبات العمل (المعهد العربي لحقوق الإنسان)، تونس، 2015.

جهة وبين المجتمع السياسي والمجتمع المدني من جهة أخرى. فواحدة من إخفاقات الحكم بعد 1969 تكمن في غياب الاقتناع بأهمية المجتمع المدني والمجتمع السياسي في تحصين البلاد من الخطأ والإخفاق ومن "التفوّل" الميداني لنظام الحكم.

فلو حكم العسكر في ليبيا بجدية ووفق برنامج تحديسي توافقي، لأمكن عندئذ بناءً مجتمع منضبطٍ ومؤطرٍ ومنتجٍ، ولكن الذين حكموا بعد 1969 لم يكونوا متجانسينَ فكريًا وطبقياً واجتماعياً ولا أصحاباً مشروع تحديسي حقيقي للمجتمع الليبي. ولذلك جاءت هذه المطالبة بالعودة إلى التكנות بناءً على فشل التجربة. فقد كان بإمكان العسكر الدخول في كتلة تاريخية أو تحديداً جبهةً تاريخية مع قوى سياسية ونقابية وحزبية وسياسية قريبة أيديولوجياً منهم أو قابلاً لأن تتحالف معهم. ولكن هذا ما لم يحصل بل تمت الاستعانة بأفرادٍ مستقلين بناءً على معطى الولاء السياسي أو من يمكن أن نسمّيه حسب التعبير القرآني "المؤلّفة قلوبهم". فلم تكن توجد قوى سياسية وحزبية ونقابية قادرة على المنافسة الأيديولوجية وعلى معارضة العسكر وتشكيل عنصر خطر بالنسبة إليهم. وإضافة إلى ذلك لم تكن توجد قوى سياسية وحزبية ونقابية تنشط تحت الأرض وتحظى بدعم إقليمي خارجي قادر على إدارة الصراع. ولكن ذلك يعود فيها يbedo لنا، إلى الشخصية البدوية دائمة التوجّس من كل ما يتحرّك ودائمة الخرس على استدامة امتلاك الأشياء وخاصة امتلاك السلطان والريع والغنيمة⁹⁷، ولكن التاريخ يعلّمنا أن كل استدامة في مجال الاحتفاظ بالحكم تولّد المعارضة والانفجار.

97 - المنصف وناس، الشخصية الليبية، ثالوث القبيلة والغنية والغلبة، دار المتوسطية للنشر، تونس 2014، ص 57-60.

فالشخصية البدوية غالباً ما تتحرّك وسطَ مجالٍ جغرافيٍ واسعٍ ومتنقلٍ يَتّسم بحكم طابِعه الصحراوي وبقلة الموارد وشحِ الإمكانياتِ وعدم سخاءِ الطبيعة الأمر الذي ينبع بنيةً نفسيةً وذهنيةً وشخصيةً دائمةً التوجس والارتياح وحرىصةً أيّها حرص على عدم إفشاء الموارد القليلة وغير القابلة للتجدد. فالسلطة موردةً نادر وفق كل المقاييس والأصعب من كل ذلك أنه غير قابل للتجدد. وتلك كانت المفارقة السياسية الثانية، ذلك أنه كان بالإمكان الإبقاء على هامشِ استقلاليةٍ وحركة بالنسبة إلى الوزراء المدنيين.

إن الحوار الذي دار في صلب مجلس قيادة الثورة خاصة خلال سنتي 1972-1974 والذي تخلله مواجهاتٌ شخصية بين القذافي والمحishi حول ضرورة تسليم السلطة للمدنيين لم يفض، في المحصلة النهائية إلى نتائج إيجابية. فقد كان بإمكان هذا الحوار الحاد أن يفضي إلى اختيارات مهمة بالنسبة إلى المجتمع الليبي يمكن فعلياً أن تترتب كالتالي :

أ - عودةُ العسكريين في صلب مجلس قيادة الثورة (12 عضواً) وفي مختلف مفاصل الدولة إلى ثكناتهم وابتعادهم عن الحياة المدنية وتسليم السلطة للمدنيين؛ وهذا أمر إيجابي في حد ذاته بالنسبة إلى المجتمع الليبي لأنَّه يمثل ضرباً من الدرابة على التداول على السلطة وخاصة على دوران النُّخب.

ب - أو السماحُ للعسكر بالسيطرة على كل مفاصل الدولة والحكم وعسكرة المجتمع قصد فرض قدر أعلى من الجدية والانضباط في العمل والسلوك تجنّباً للارتباك والاضطراب اللذين حصلا بدءاً سنة 1986، على الرغم من أن تجربةَ العسكر في الحكم خاصة في البلاد العربية

وأفريقيا أفضت، في المحصلة النهائية، إلى نتائج صعبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا⁹⁸ لسنا بحاجة للتذكير بها⁹⁹.

لقد حرم خطاب زواره في 15 أفريل 1973 الذي أعلن قيام الثورة الشعبية والثقافية المجتمع الليبي من كل هذه الإمكانيات؛ وألغى كل هذه التطورات المحتملة والممكنة؛ وسمح فعليا بانتصار "إرادة" مجموعة واحدة في صلب مجلس قيادة الثورة، وهي مجموعة (القذافي وأبو بكر جابر ومصطفى الخروبي وعبد السلام جلود والخويلدي الحميدي) ذات الأصول البدوية والريفية؛ ولم يتوّلد عن هذه التجربة حوارٌ وطني عميق حول الاختيارات الكبرى الملائمة لتطور المجتمع الليبي. والأخطر من كل هذا أنه لم يتّج أي حوارٍ جدي بين مختلف المكونات العسكرية والسياسية. وهو الذي أنتج تدريجيا ولكن بشكل ناجع، ما أسميهما المجتمع المعطل؛ وتلك كانت واحدةً من أبرز مشاكل المجتمع الليبي في مرحلة ما بعد 2011 نتيجة التخلّي عن المسؤولية التاريخية والاستقالة من وظيفتي الاقتراح والضغط الضّروريتين.

وتعرّض في السياق ذاته مجلس قيادة الثورة إلى الاستنزاف التدريجي؛ فاختفى احمد المقرif في ظرف غامض؛ وانعزل أو استقال تحديدا كل من مختار القروي وعوض حمزة ومحمد نجم؛ وفَرَّ عمر عبد الله المحيشي إلى خارج الوطن وتعرّض بعدها للتصفية الجسدية. ولكن الفرصة الثانية اللافتة للانتباه هي أن المجموعة المتبقية (6) عاشت بدءا من مارس 1977 حالةً غير مسبوقةٍ من التهميش لم تقع دراستها من الناحيتين النفسية والسياسية.

98 - Anouar Abdel-Malek, «L'armée dans la Révolution nationale égyptienne (1952-1967)» in L'Armée dans la nation, Alger, S.N.E.D. 1975, pp.168-170.

99 - لقد أخطأ العسكري حينما قاموا بتجييش المعاهد الثانوية والكليات الأمر الذي أنتج توّراً غير عادي.

فالفرصة السياسية الثالثة تكمن في أنه على الرغم من سطوة العسكر في الفترة الفاصلة بين 1969 و 1977 وسيطرتهم على الحياة السياسية والاقتصادية وخاصة على أهم مفاصل الدولة، إلا أن المجتمع الليبي لم يتحول إلى مجتمع عسكري على شاكلة المجتمع المصري الذي حلّله عميق الباحث المصري أنور عبد الملك¹⁰⁰؛ وهو ما يجب أن يحسب إيجاباً لصالحهم. فالمجتمع المصري يتمتع بخصوصيات تاريخية وسياسية ومجتمعية لم تتوفر في التاريخ الليبي الحديث والمعاصر. وينضاف إلى ذلك أن تاريخ المؤسسة العسكرية في مصر لا يقارن بنظيرتها¹⁰¹ في ليبيا بحكم عدد من الفوارق المجتمعية؛ وهو أمر كنا أسلفنا تحليله.

ولذلك جاء إعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977 لتحقيق غaiات ثلاثة نراها متكاملة:

أ - الحيلولة دون تشكيل مركز ثقل عسكري وسياسي قادر على المنافسة وعلى الضغط والحدّ من الحكم الفردي وعلى "انتزاع" بعض المكاسب حتى وإن كانت قليلة،

ب - التخلص من عبارة الشخصية الثانية في النّظام والمتداولة في الإعلام العالمي وـ"بناء" طبقة سياسية موالية مطلق الولاء أو ما نسميه بمجتمع الموالاة المصغر،

ت - العمل على انتقال العسكر من موقع مهمٍّ وحساسٍ في مفاصل الدولة (رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة التخطيط، وزارة الإسكان والمخابرات المدنية والعسكرية) إلى موقع أقلّ

100 - Anouar Abdel-Malek, *L'Egypte, une société militaire*, Paris, éditions du Seuil, 1962, 376 pages.

101 - هي معلومات مبنية على شهادات روایات تاريخية مؤثرة.

تأثيراً قصد مراقبة أدائهم وال Giulola دون تحوّلهم إلى مراكز نفوذ وضغط سياسيين أي الحيلولة دون التمتع بصفة شريك في الحكم، على ما تقتضيه هذه المنزلة من تنازلات.

ث - الحرص على أن لا يجد الحكم الفردي أية معارضات حتى نتجنب الحديث عن مقاومات؛ وهو ما يعني نقلهم من موقع النفوذ على الرغم من أن أبا بكر يونس جابر كان ماسكا بوزارة الدفاع على امتداد عقود وإن كان بشكل جزئي وشكلي، وعلى الرغم كذلك من أن مصطفى الخروبي كان مشرفا على جهاز المخابرات العسكرية في المنطقة الشرقية. إنهم لم يكونوا، في ما يبدو أصحاب مشروع حضاري وثقافي ولا حتى أصحاب سلطة فعلية، بل كانوا مجرّد مظهر خارجي “مصنوع” يعطي انطباعاً بأن “القيادة التاريخية”¹⁰² موجودة في صلب الحكم ومشاركة في القرار حتى إن لم تكن موجودة فعلياً ومحرومة من التمتع بنفوذ فعلي. وإضافة إلى ذلك كان العسكريون بلا قاعدةٍ شعبية؛ وكان حضورهم فوقياً؛ وهذا ما يفسّر، ولو جزئياً، هذا اللجوء المفرط إلى القوة في إدارة الشأن العام وكأنها قوة تريد أن تخفي مكان التوتر والتفكير.

فالفرصة التاريخية الرابعة المهدرة تكمن في أنه كان بإمكان العسكري كذلك أن يوحّدوا إرادة الليبيين حول مشروع سياسي وثقافي وطني يعبّئ الطاقات المختلفة؛ وكانوا قادرين على أن يكونوا بناة الإرادة الوطنية على الرغم من الاختلافات الإثنية والت الثقافية والاجتماعية في المجتمع الليبي ومتربجين للإرادة العامة للمجتمع حسب تعبير F. Tönnies¹⁰³. ولكنهم

102 - إن “القيادة التاريخية” عبارة فضفاضة كانت تعني أساساً شخصاً معيناً مثلما أصرّ هو بنفسه على تأكيد ذلك سنة 1986 في خطابه أمام مؤتمر حركة اللجان الثورية.

103 - Ferdinand Tönnies, *Communauté et société*, Paris, éditions P.U.F., collection «Le lien social», p.57.

فضّلوا معاملة المجتمع على أنه أرض مسطحة بلا فوارق ولا نتواءات وبلا اختلافات. وفضّلوا النظر إلى تاريخ المجتمع الليبي على أنه أرض يباب أو ما تسميه اللغة اللاتينية *Tabula rasa*. فكل المجتمعات هي ورثة تاريخ خصوصي ومنتجة لقوها ومكوناتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية؛ فلا توجد مجتمعات هي عبارة عن صحراء متراصة الأطراف بلا حياة ولا إرادات أو اختلافات أو هي خرساء بالكامل على الرغم من كل الاحتفاء بتاريخ الجهاد الليبي.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان بإمكانهم أيضًا أن يكونوا بناة الوطن من جديد بعد استقلال هشّ وانكساري وحكم ملكيّ ضعيف الشرعية ومحدود التمثيلية السياسية وخاصة التغلغل الجغرافي في صلب المجتمع مثلما يجمع على ذلك أغلب الباحثين.

لقد كان بإمكان العسكر أن يكونوا فاعلًا تحديًا مهمًا وقاطرةً تطوير مجتمعي واقتصادي وتنموي أساسي¹⁰⁴ وأداةً دامجة وصاهرة للمجتمع القبلي في صلب المجتمع الشامل. وكان بمقدورهم، وهم الحائزون على شرعية القوة الإلزامية، جعل الإمكانيات التاريخية الكثيرة فرصة لإعادة بناء المجتمع الليبي من جديد. ولعله يكون مفيداً، من الناحية المعرفية، العمل على إيجاد تحليل انتروبولوجي لظاهرة الغنيمة وكيفية تقاسمها في المجتمع الليبي. وهكذا نصل إلى استنتاج سوسيولوجي مفارق وهو أن العسكر في ليبيا لم يهدروا فقط فرصة الريع البترولي الهائل (أكثر من ألف تريليون دولار ما بين 1969 و2002) الذي كان بالإمكان استثماره في التنمية المجتمعية وإعادة بناء الإنسان الليبي، ولكنهم أضاعوا ما هو أهم

104 - Jean Meyer, «Technocrates en uniformes, L'Etat symbiotique», in Revue Critique, Nos 363 / 364, Aout-septembre 1997, p.709.

من كل ذلك، وهو قيادة عملية التحديث المجتمعي العميق¹⁰⁵ وصهر البنية القبلية المتنافرة وخلق مجتمع حديث تتحقق فيه المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. وتواصلا مع فكرة الفرص التاريخية المهدورة، كان بإمكانهم العمل من أجل بناء القدوة الإيجابية للأجيال الجديدة وتشكيل أنموذج مرجعي مُغِّرٍ بالنسبة إليها؛ وتلك هي الفرصة الخامسة المهدورة.

فعلاً كان بإمكان العسكري في الفترة الفاصلة بين 1969 و1977 بناء دولة وطنية داجمة - دون لجوء إلى الإقصاء - لكل مكونات المجتمع الليبي من عرب وأمازيغ وطوارق وتبو ومن مالكين وأبااضيين؛ وهم الذين كانوا قادرين، دون معوقاتٍ تذكر أيضاً، على بناء وحدة مجتمعية ثقافية صاهرة ولكنها غير نابذة لاختلاف بل هي، على النقيض من ذلك، منمية له خاصة وأن ليبيا تحيا في سياق جغرافي صعب¹⁰⁶ وتعيش مواجهات إقليمية عديدة.

وليس مبالغةً القول إنه كان بإمكانهم أيضاً بناء وحدة داجمة تقر الاختلاف الثقافي والاجتماعي والإثنى؛ فقد كانت المرحلة تسمح بذلك؛ وكان الزمن السياسي المتأخر يسمح بذلك أيضاً، ولكن هذا الأمر لم يحصل الأمر الذي يُدَلِّلُ على عينةٍ من الإخفاقات لعل أوّلها الإخفاق في حسن استئثار ميزانية الوقت وتحويلها إلى عنصر قوة ومصدر ريع بناء.

105 - نشير إلى هذه الملاحظة على الرغم من أهمية الاستثمار في التحديث الاجتماعي والمادي المسجل في الفترة الفاصلة بين 1970 و1976. فقد عرفت المرحلة استثماراً واضحاً في إنهاء أحياء الأتوخ والمساكن العشوائية وتدعم إلزامية التعليم ومجانيته وبناء المحاهد والجامعات وتوفير البنية التحتية الاستشفائية ومقاومة الفقر والعوز ومحاولة إيجاد الصناعات الثقيلة بدءاً من 1975، فإذا ما كان هذا التوقف في البرامج التحديثية مرتبطاً بأزمة الرائد عمر المحيشي في صائفة 1975، فإن ذلك يدلّ على معطين مهمين:

أ - انكسارنة النظام وهشاشته في مواجهة الأزمات،
ب - مزاجية الممارسة التحديثية في حين أن التحديث يقتضي الديمومة والمراءكة.

106 - Yves Lacoste, *L'espace humain : Une invitation à la géographie*, Paris, éditions du Seuil, 1996, pp.40-47.

نعم كان العسكر حريصين على السيادة الجغرافية الليبية وعلى وحدة التراب، ولكنهم كانوا، في مقابل هذا، غير حريصين على سيادة الشعب؛ وهم الذين كانوا قادرين على حماية المجتمع وضمان وحدته¹⁰⁷. ولكنها وحدة لا تلغي حق الاختلاف ولا تنسف التعايش المتغير¹⁰⁸ والقبول بالاختلاف؛ وكانوا قادرين، في السياق ذاته، على أن ينجحوا قبل أن تنجح مجتمعاتٌ ريعية أخرى.

ولا يُبالغ البُتة إذا أكدنا أن العسكر كانوا يملكونَ ميزانية وقت سياسي كافية وموارِد ريعية مهمة من أجل إنتاج مجتمع جديد يصهر القبيلة في المجتمع الشامل ويقدس المدرسة ويقدر العمل والجهد ويختار الإنتاج على الريع السريع والخلق على الاستهلاك «القاتل»، وتلك هي الخسارة الخامسة.

فالمجتمعات تنتج ذاتها إنتاجاً وتبني نفسها لبنةً لبنةً وحجراً حجراً وتكون هي في المستوى الذي يُرادُ لها أن تكون فيه؛ وهي إنتاج إرادة الفاعلين الحريصين على التقدّم. فالمجتمعات لا تولد مكتملةً وجاهزةً؛ لا تنشأ مكتفيةً بذاتها، وإنما هي تتطور وفق من يريد لها أن تتطور سلباً أو إيجاباً؛ وهي ترقي إلى المنزلة التي يريد الفاعلون أن تتبوأها مثلما كان الشأن في المجتمعات الغربية على خصوصية مسارتها التاريخية.

إن هذا الإنتاج كان ميسوراً تماماً خاصة وأن المجتمع الليبي قبل

107 - مهما تضاربت القراءات وتخاصم القراء بشأنه، فقد كان القذافي مدافعاً بقوةٍ عن وحدة ليبيا الترابية والجغرافية وعن سيادتها السياسية.

108 - كان بإمكان العسكر السماح لمجموعات الأمازيغ والطوارق والتبو والأباظين التعبير عن حقوقهم الثقافية وخصوصياتهم الحضارية والدينية والاجتماعية حتى تكون مساهماتهم مثيرة للكيان والمجتمع الليبيين. فمهما اختلفت القراءات، فالتنوع الثقافي والاجتماعي يثير الوحدة الوطنية ويدعم أواصر الترابط بل هو خيرٌ ضمانة ضد الروح الانفصالية. وأما الإقصاء فهو خيرٌ مولٍ للانفصال والفرقة.

في فبراير 2011 كان فاقداً لكل المقومات : فلا مقاومة تذكر ولا أحزاب ولا نقابات ولا جمعيات قوية ولا معارضات سياسية سلمية أو مسلحة ولا صدامات إثنية.

فلم يعرف المجتمع الليبي - مثلما أسلفنا القول - على امتداد 164 سنة تجربة حزبية وجمعياتية متکاملة جديرة بالقرن العشرين وجديرة أيضاً بالمواطنة المطلوبة في المجتمع الليبي¹⁰⁹ مع أن القيم البدوية ليست مانعاً أمام تحقيق المدينة وعلى الرغم كذلك من تجربة بعض الأحزاب والجمعيات سريعة الظهور وسريعة الاختفاء.

فالفرصة السادسة الضائعة تكمن في أن العسكري تقاعسوا في مرحلة ما بعد 1969 عن أدوارهم التاريخية وساعدوا على تعبيد الطريق أمام الحكم الفردي ، ولكن الأخطر من كل ذلك أنهم أهدروا فرصة تاريخية بالنسبة إلى المجتمع الليبي للتدريب على الحياة السياسية وعلى المشاركة في الشأن العام، شأن المدينة حسب التعبير الإغريقي *Polis* واكتساب المواطنة الإيجابية. فهل كانت المقاومة السلمية منسددة فعلاً؟ وهل كانوا عاجزين إلى هذا الحد؟

فقد كان من شأن هذه الدرة - لو تمت فعلاً - أن تكون سداً منيعاً في وجه الاستبداد وأن تجنب الليبيين كلفة الفوضى العارمة الراهنة وأن تغلب لديهم قوة الفكر والمحاججة على عنف القوة وسطوة السلاح . فليس من المبالغة في شيء القول إن كلفة تخلي العسكريين عن دورهم الريادي كانت باهضة تاريخياً وسياسياً واجتماعياً مثلما نراها من سطوة الميليشيات والسلاح في الفترة الفاصلة بين 2011 و 2017 وهيمنة

109 - لا نميل إلى القول بوجود مجتمع مدني قبل 2011 على الرغم من بعض القراءات التي تؤكد وجوده.

الممارسة التكفيرية والعنف السلفي المسلح ومن تعقد الأزمة¹¹⁰.

فالخسارة السابعة تكمن في أن أغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة (عبد السلام أحمد جلود ومصطفى الخروبي والخواليدي الحميدي وأبو بكر يونس جابر وعوض حمزة الشلوبي ومحمد نجم وامحمد المقرif وبشير الصغير الهوادي وعبد المنعم الهوني) كانوا يعتقدون مرجعية عروبية ناصرية؛ وكانوا مفتَّتين بكاريزما عبد الناصر وبنجاحات الناصرية في بناء الصناعات الحربية وتحقيق الإصلاح الزراعي ومحاربة الإقطاع وإقامة العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق الطبقية وتعظيم المدرسة والتعليم على كل مواطن والأرياف المعدمة في الصعيد وغيره من المناطق وتوفير الخدمات الصحية لحل طالبيها وتشجيع المرأة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية¹¹¹، ولكنهم قبلوا، طواعية أو إكراها، الحكم الفردي؛ ”وتواطئاً“، بحكم الصمت، مع ظاهرة الفساد التي نخرت مقاطع الدولة والنظام السياسي وفتكت بتفاصيل المجتمع. وقبلوا صنوفاً من الإقصاء والتهميش في حين كان بإمكانهم اختيار ما اختاره مختار القروي وعوض حمزة وعمر عبد الله المحشيشي أي فك الارتباط مع التجربة السياسية برمتها والقطع مع أركان النظام. ولكنهم فضّلوا البقاء في تخوم النظام وهوامشه؛ ولم يكونوا، نتيجة لذلك، صُناع قرار¹¹²، وإنما مجرد مظهر شكلي يوحى إلى القارئ الخارجي باستمرار ”القيادة التاريخية“ التي أنجزت تغيير الأول من سبتمبر 1969. فالإهدار السابع يكمن في أنهم لم يكونوا قوة اقتراح ولم يشكلوا مركز ضغط من أجل إنجاز الاقتراح.

110 - Edgar Morin, «Sociologie de la crise» in *Communication*, vol.12, N°1, 1968, pp.216-217.

111 - Bernard Vernier, *Armée et politique au Moyen-Orient*; Paris, éditions Payot, 1966, p.118.

112 - Moncef Ouannès, *Militaires, élites et modernisation dans la Libye contemporaine*, Paris, L'Harmattan, 2009, pp. 102-109.

وبما أن العسكري تخلّوا عن أدوارهم التاريخية، فإنهم لم ينجزوا ما كان أنجزه العسكري في مصر¹¹³؛ ولم يارسو وظائف النقد والتعديل والتجریح حسب التعبير الخلدوني، وكانوا، في المحصلة، عنصر توّر مجتمعي؛ فهم الذين وقّروا سباد تربة 17 فیفري 2011؛ وهم الذين غرسوا بذرة هذا الانفجار الشعبي المتوج للفوضى العارمة حينما لم يقاوموا الفساد ونهب المال العام¹¹⁴ والتدمير الممنهج والتّدريجي لمفاصل الدولة. فإذاً إخفاقات العسكري عديدة وليس أقلّها عدم الضّغط الجدي من أجل إيجاد دستور ليبي يحدّ من الحكم الفردي ويقتنن الشأن السياسي العام خاصة وأن الإعلان الدستوري المنشور في 14 سبتمبر 1969 (الموافق 2 من شوال 1389هـ) ولد ميتا. فالشرعية الثورية لا تغنى البتة عن شرعية الدستور بل هما لا تتناقضان.

وهكذا نصل إلى الفرصة الثامنة المهدورة ذلك أن المتأمّل بعمق في هذه المسيرة السياسية، يستتّج، من الناحية التاريخية والسوسيولوجية أن هؤلاء العسكري لم يتمكّنوا من أن يكونوا فاعلاً تحدّثياً تاريخياً؛ ولم يكتسب آداؤهم، على الرغم من طول المسيرة، أية تاريخانية أي هذه القدرة على الفعل والتغيير التاريخيين¹¹⁵ في صلب المجتمع الليبي. باختصار ونظراً لكونهم لم يشكّلوا كتلة تاريخية فاعلة، تفرّقت ريحهم في كل الاتّجاهات وانتقل المجتمع الليبي من السكونية اللافتة للانتباه إلى حالة انفجارية

113 - Anouar Abdel-Malek, *L'Egypte société militaire*, Paris, éditions du Seuil, 1962.

114 - Moncef Ouannès, *Révolte et reconstruction en Libye, le Roi et le Rebelle*, L'Harmattan, Paris, 2014, p.42.

115 - ألم يكن بمقدور العسكري منع حرب التشاد (1973 - 1989) ذات الكلفة النفيسة والاجتماعية والبشرية والمادية الباهضة؟ فقد سبق وأن قدرنا الكلفة المادية في إياتها بحوالي 10 مليار دولار، ولكن بعد التدقّيق والثّثبيت، تأكّد لدينا بأن هذه الكلفة - ما ظهر منها وما بطن - من الأدقّ أن تكون في حدود 5 مليارات دولار إلا أن الكلفة النفيسة والبشرية أشدّ صعوبة وتعقيداً. فيكفي أن نشير هنا إلى أن ليبيا خسرت في هذه الحرب جزءاً أساسياً من وحدات النخبة.

عنيفة غير مسبوقة في تاريخ البلاد المعاصر. فنظرية المجتمع المعطل التي نتبناها في التحليل تشير إلى أن هذا الصنف من المجتمعات يتقبل ويهدان، ولكنه يتنهى بانفجارٍ غير محسوب التتائج. لقد كان بإمكان العسكر أن يجعلوا من ليبيا جمهورية أفكار تحديدية.

إن تجربة العسكر في صُلب مجلس قيادة الثورة لم تُخضع لدراسةٍ نفسية وسياسية وتاريخية عميقه على الرغم من توفر بعض المعلومات الدقيقة والشهادات المحيّنة حولها. فمثل هذه الدراسة قابلةً للإنجاز دون عناء ويمكن أن تعطي درساً جامعياً مهماً في علم الاجتماع العسكري¹¹⁶ المهم بكيفية إدارة العسكر للشعوب والمجتمعات على الرغم من اختفاء محاضر الاجتماعات - عمداً أو إهمالاً.

ففي هذه التجربة خصوصيات عديدة. فلم يكن تعايش الأجياد والأفكار ممكناً؛ ولم يكن العسكر يتقبلون بعضهم البعض، لا من الناحية الشخصية ولا من الناحية الفكرية؛ ولم يكن العيش العسكري المشترك قابلاً للتحقيق. فقد كانت الأجراءات متواترةً جراء معطيات كثيرة :

أ - كانت الأُمزجةُ حادّةً والطّبائع متباعدةً جراءً أصولٍ جغرافية وقبلية مختلفة تحمل بصمات التاريخ والتشكلات الأسرية والاجتماعية والنفسية المتباعدة،

ب - تباين الآراء حول مسألة تسليم السلطة إلى المدنيين والعودة إلى الثكنات¹¹⁷ التي كانت محلاً خلافاً عميقاً بين من كان يميل إلى الحكم المدني ومن كان يتوق إلى تأييد الحكم عند العسكريين. رؤيتان

116 - احسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1990، 210 صفحة.

117 - Moncef Ouannès, *ibid.*, pp. 86 - 92.

تصارعتا وتقاتلتا وتحاربتا على امتداد سنواتٍ، وانتهتى بهما الصراع إلى غلبة الرؤية الثانية لأنها كانت تمثّل، عملياً، الطريق المعبدة لحكم الفرد مثلما يدلّ على ذلك خطاب زوارة 1973 ؟ هذا الخطاب الذي لم يدرس دراسة موضوعية بما فيه الكفاية إلى حدّ اليوم.

ت - كان مجلسُ قيادة الثورة يعيش تماماً الشّرخ ذاته الذي يعيشه المجتمع الليبي المتمثّل في هذه الفجوة التاريجية والثقافية بين البدو والحضر. ولذلك كان مجلس قيادة الثورة منشطراً في داخله هو أيضاً إلى رؤيتين متناقضتين من جهة، ولكن أيضاً بين مجموعتين متبaitتين من حيث أصواتهما الاجتماعية والجغرافية من جهة أخرى. ولكن اللافت للانتباه أن المجموعة الريفية - البدوية هي التي حظيت، في نهاية المواجهة السياسية، بالغلبة ل ذلك يعود، فيما يبدو، إلى كاريزما القذافي وقوته السياسية. ولكن المفارقة تكمن أيضاً في أن المجموعة التي تمتّعت بالغلبة لم تحرص على مтанة جهاز الدولة وقوتها هياكلها¹¹⁸، ومناعتھا وعلى مقاومة الفساد الذي فتك بالمؤسسات وأفسدَ النظام الاجتماعي والمنظومة القيمية الليبية وحال دون تشكيل مواطنة إيجابية معنية بالشأن العام وحربيّة على توسيع دوائر المشاركة السياسية و مجالاتها أمام الليبيين وتقاسم صناعة القرار وعلى شفافية توزيع الثورة على كل الأفراد وعلى بناء الفرد - المواطن الفاعل في مجتمعه. نعم لقد كان في مقدور المجموعة الغالبة، من باب الواجب الأخلاقي والسياسي، بناء قوة اقتراح فكري وخلق "روح" التعديل والتجریح والتقويم وحتى تشکیل المعارضة من داخل النظام في نسختيه ما قبل 1977 وما بعده. ومثلما أن هذه المجموعة لم تؤد دورها مثلما يجب، حصلت "خيانة"¹¹⁹

118 - Moncef Ouannès, *ibid.*, p.92.

119 - انظر المرجع السابق، ص 40-20.

للوعود العديدة التي قطعها العسكريون على أنفسهم¹²⁰ بل لقد تم التخلّي عن الطبقة الوسطى التي أنتجت العسكريين و”التواطئ” مع إفقارها.

فما هي الاستنتاجات التاريخية والسوسيولوجية التي يمكن أن نخرج بها؟

ودون إسراف في التركيز على الطابع الأزموي لتجربة العسكر في ليبيا، يمكن القول إنهم لم يشكّلوا ما يمكن أن نسمّيه قوة ضغطٍ واقتراحٍ فسهلت عملية احتوائهم سياسياً.

أزمة المجتمع من أزمة العسكر: محاولة في أنتروبولوجية التوتر

بناء على كل المعطيات المتقدّمة، يمكن القول إن العسكر في مجلس قيادة الثورة أورثوا المجتمع الليبي توّرهم وإخفاقةٌ؛ ونقلوا إليه أيضًا صراعهم الذي كان بالأساس مزاجياً وشخصياً وأعطوه المثال في عدم قدرتهم على إدارة الخلاف والاختلاف وعلى التعايش السياسي الهداء بينهم على الرغم من كل الاختلافات وحتى التناقضات. فلم يكن يوحّدهم سوى هذه الرّغبة الجامحة في الإطاحة بالنظام الملكي بحجّة أنه غير ”ثوري“ وغير موافق للعصرِ ومعادٍ خاصةً للتجربة الناصرية في مصر؛ وكانوا، في مقابل ذلك، مختلفينً فيما بينهم في مسائل كثيرة بعضها شخصي وبعضها الآخر سياسي؛ وكانوا كذلك ”مشتتين“ حول العلاقة بين الوطني والعربي من جهة والمحلّي والقومي من جهة أخرى. فاللافت للانتباه أن العسكريّ قاوموا ما هو غير ثوري وتعارضوا للإطاحة به، ولكنهم عملوا

120 - يقول النقيب (آنذاك) عبد السلام أحمد جلود: ”في العهد السابق كان الحكم ضعيفاً، ووجود دولة قوية أمر مهم جداً حتى تسير الأمور، وجهاز إداري كفاء وقوى، وكل ذلك مصاحب لبرنامج توعية للقبائل. كما أن الزمن يساعد على حل هذه المشاكل. فأبناء القبائل أصبحوا في الجيش.“.

أنظر كتاب مجلة المصوّر، ليبيا والثورة، سلسلة التاريخ الحي، تأليف مصطفى نبيل، دار الهلال، القاهرة 1969، ص 40. وهو كتاب حافل بالوعود السخية التي لم تطبّق في أغلبها.

جاهدين على إعادة إحياء المظومة القيمية التقليدية وعلى جعل البداوة بكل ما تعنيه من وسائل إنتاج وقيم قبلية صحراوية نظاماً اجتماعياً بديلاً لكل ما هو تحديدي. ولكنهم لم يتبعوا، في مقابل ذلك، إلى أن البترول مولد بطبيعته لمجتمع ونظام قيمي جديدين. ولذلك يجوز القول إن البترول هدم توازن أجزاء واسعة من المجتمع التقليدي الليبي وألغى أجزاء أخرى من المظومة القيمية القديمة الأمر الذي عَسَرَ فعليّاً إعادة إحياء ما هو تقليدي دون أن يكون قابلاً للإنتاج. فالماضي لا يعيش إلا وسط الخيال؛ وهو حتى وإن عاد فهو يتّخذ صيغة جديدة ويتقى تعابير مستخدمة وملائمة للعصر. ذلك أن التماهي التام مع الماضي ضرب من الوهم.

صحيح أن ليبيا عرفت، في الفترة الفاصلة بين 1970 و 1975 تحديداً¹²¹ مادياً من حيث شقّ الطرقات وبناء الجسور والجامعات والمستشفيات¹²²، ولكن المجتمع، كي يتطور يحتاج إلى تحديث ثقافي وقيمي وأخلاقي عميق. فالقيم المتطورة أهم بالنسبة إلى المجتمع من كل مشاريع البنية التحتية ذلك أن التحديث المادي ليس مولداً بالضرورة لثقافة اجتماعية جديدة.

لقد كان العسكر متّيمين، في أغلبهم بشخصية عبد الناصر وحربيين على تقليده في كل خطاه وعلى استلهام ما هو ظاهرٌ من تجربته دون توفر مقوّمات إعادة إنتاج التجربة لفوارق بنوية عميقة بين المجتمعين. فالمشكلة لا تكمن فقط في ولع العسكر بشخصية عبد الناصر، ولكن في أنهم وصلوا إلى السلطة (1969) وقد دخلت الناصرية مرحلة أزمتها

121 - Moncef Ouannès, *ibid.*, pp.90 - 91.

122 - نشير إلى ذلك على الرغم من أن تجربة بناء الصناعات الثقيلة التي أعلنت سنة 1976 (21 منشأة) تعثرت ولم تتمكّن من النجاح لاعتبارين إثنين:

1/ عدم توفر الإرادة السياسية والإدارية الحازمة،

2/ استشراء الفساد وغياب المراجعة والمحاسبة مثلما تدل على ذلك أمثلة كثيرة.

السياسية والعسكرية والتنمية¹²³ خاصة بعد هزيمة 1967.

فقد كان من حقهم اختيار القيادة بالناصرية، ولكن شريطة التوافق على بناء مشروع سياسي متكامل تنموي وتحديسي. فالشعوب لا تقدر إلا المشاريع المنجزة. ولذلك، حينما تعطل المشاريع والبرامج، فإن الشعوب تتفضّل بغض النظر عن كلفة الانتفاض.

يكشف النقد الذاتي الذي قام به جمال عبد الناصر يوم 16 أكتوبر 1961 بجلاء أن السلطة واعية بالخطر الذي يمثله الفراغ السياسي. فهل بمقدور الجيش أن يحكم باسم الأمة بمفرده؟ يجيب عبد الناصر سلباً. فمن الأكيد أن الجيش بقي في قلب كل شيء، ووسط جهاز الدولة وكان السارية الماسكة بالسلطة. ولكن مشكلة مزدوجة تطرح : وهي مشكلة الهياكل بدءاً، ولكن أيضاً مشكلة الإطارات والفرق المسيرة القادرة على ضمان مسؤولية تطبيق التوجه الاقتصادي والاجتماعي الجديد، ولكن سلطة القرار، على الرغم من الشعارات والصيغ الواعدة بقيت حكراً محتكراً من قبل النواة الحاكمة التي كان يرأسها عبد الناصر (...).

لقد قاد بمجموع هذه العوامل القادة العسكريين المصريين إلى مضاعفة سطوة الدولة على محمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية أكثر فأكثر، في بلد يسير فيه التقليد الأنفي باتجاه توليفة توافقية بين الدولة والاقتصاد والدين، ولذلك فالجيش يظهر باعتباره الأداة المختارة لهذا الجمع بين السياسة والاقتصاد.

أنور عبد الملك، مصر مجتمع عسكري
[ترجمة المؤلف]

123 - Anouar Abdel-Malek, *L'Egypte une société militaire*, pp.341-343.

محاولة في سوسيولوجيا القبلية والتحديث

فحينما تكون القبيلة قوية من حيث العدد والنفوذ، فإنه ليس بمقدور العسكري أن يكونوا فاعلاً تارينها تحدياً، فإنها باعتبارها مكوناً اجتماعياً قادرًا على التعبئة وعلى التحكم في أفرادها، تجتذب أبناءها وتفرض عليهم الولاء لها قبل الولاء للدولة والوطن. وهو ولاءٌ يستلزم ممارسات وسلوكيات مثل الطاعة والمحسوبية وتغليب عقلية الغلبة والغنية السياسية والمادية وتقديم الولاء للم المحلي على حساب ما هو وطني وشامل.

فالعسكري لا يمكنه أن يكون فاعلاً تغييرياً إذا كانت الدولة ضعيفة والمؤسسات القائمة واهنةً والقبيلة قويةً. ولعل هذا ما يفسّر أن الدولة تعرف على أنها ممثلة لسيادة الشعب والضامنة للشرعية واحتكار العنف المروع، ولكن أساساً على أنها صاحرة للولايات المحلية والانتهاءات ما “قبل الحداثية” في مصهر المجتمع.

فالعسكري مرتبٌ بالدولة وفعله يكون ناجعاً عندما تتمّع الدولة بهذه القدرة على صهر البنيات الأولى وخاصة القبلية منها. فالمجتمعات التي تكون فيها الدولة واهنة the weak state والقبيلة قوية، فإن المؤسسة العسكرية تكون ضعيفة التأثير في المجتمع. فالقبيلة والمؤسسة العسكرية تتنافيان مثلما تؤكّد ذلك المجتمعات عديدة مثل الصومال وجيبوتي وجزر القمر واليمن وال السعودية وقطر الخ... فإذا ما استعمل العسكرُ القبلية أو العكس، فإن النتيجة تكون سلبية؛ فهما تخضعان إلى منطقين متناقضين¹²⁴.

124 - تشير معلومات مؤكدة في الشهادتين من القرن العشرين إلى أن بعض دفعات الضباط المتخرّجين كانت موزعة بالتساوي بين القبيلتين الرئيسيتين الكوتين للتحالف القبلي الحاكم.

لقد عاشت القبائل الليبية قرونا من الزّمن إما متمرّدةً على السلطة المركزية في طرابلس وإما موالية لها. فقد شكلّ الحضور العثماني في مرحلتيه الأولى (1551 - 1711) والثانية (1835 - 1911) مناسبةً تاريخيةً استثنائيةً للتدرب على معارضته الدولة والاستقلال عنها وبناء كيانات دولانية وقبلية مستقلة عن سلطة دايات طرابلس مثل حالة دولة أولاد احمد (بداية القرن 16 - 1813)¹²⁵.

لقد أغرق العثمانيون المجتمع الليبي في كثير من العنف والقتل والدم واستباحة الجغرافيا المحلية والقبلية¹²⁶؛ فترسّخت جرّاء ذلك قناعة عميقـة لدى الليبيـن أن لا أمان ولا حماية وقت الضـيق إلا مع القـبيلـة. فهي الحـاميـ والمـاضـيـ الأمـنـ زـمـنـ الأـرمـاتـ والمـاجـاعـاتـ. ومن أـجلـ حـماـيـةـ أـبـنـائـهـ، فإنـ القـبـائـلـ تـحـالـفـ معـ السـلـطـةـ المـرـكـزـيـةـ بـحـثـاـ عـنـ الغـيـرـةـ الإـدـارـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ وـالـمـكـسـبـ المـادـيـ، ولـكـنـ بـحـثـاـ خـاصـةـ عـنـ الـآـمـانـ وـالـحـمـاـيـةـ وـكـفـ الأـذـىـ السـيـاسـيـ وـالـجـبـائـيـ.

وأـمـاـ إـذـاـ ماـ بـلـغـ الجـوـرـ العـسـكـريـ وـالـضـيـقـ الـاقـتصـاديـ وـالـاجـتمـاعـيـ مـدـاهـ، فإنـ القـبـائـلـ المـتـضـرـرـةـ تـحـارـبـ وـتـلـجـأـ إـلـىـ السـيفـ وـحتـىـ إـلـىـ الـبـنـدقـيـةـ لـحـماـيـةـ الذـاتـ وـصـونـ جـغـرـافـيـتـهاـ وـعـرـضـهاـ وـتـأـمـينـ وـجـودـهاـ فيـ وـجـهـ الضـيـقـ العـشـانـيـ العـنـيفـ وـالـمـسـلـحـ.

وفي مرحلة تاريخية أخرى، حاول النظام الملكي، على قصر عمره السياسي (17 سنة و7 أيام)، أن يعدل هذه القاعدة التاريخية والمجتمعية

125 - حبيب وداعـةـ الحـسـنـاويـ (ـجـمـعـ وـتـحـقـيقـ)، وـثـائقـ دـوـلـةـ أـوـلـادـ مـحـمـدـ، المـجـلـدـ الـأـوـلـ، نـشـرـ مـرـكـزـ جـهـادـ الـلـبـيـيـنـ للـدـرـاسـاتـ التـارـيخـيـةـ، طـرـابـلـسـ، 1994ـ، صـ9ـ.

126 - إنـاـ لـاـ نـؤـمـنـ عـمـلـيـاـ بـوـجـودـ جـوـهـرـيـةـ ثـقـافـيـةـ رـاسـخـةـ لـاـ تـتـغـيـرـ. فـداـخـلـ كـلـ حـرـكـةـ تـغـيـرـ فيـ الـجـمـعـ ظـهـرـةـ عـنـاصـرـ ثـابـتـةـ. فـهـيـ مـقـارـبـةـ غـيرـ مـوـضـوعـيـةـ، وـلـكـنـ ظـهـرـةـ، فـيـ مـقـابـلـ هـذـاـ، مـسـتـوـيـاتـ اـسـتـمـرـارـيـةـ وـقـطـيعـةـ.

وأن يصهر القبيلة في صلب المجتمع وأن يبني - ولو شكليا - مجتمعا متجانسا، ولكنه كان صهرا سطحيا وظيفيا؛ فعادت القبيلة، منذ مستهل سبعينيات القرن العشرين، تفاوض وتناور وتحالف وتغنم ولكن تآمر أيضا مثلما كان الأمر في العهدين العثمانيين الأول والثاني.

وذلك هو مظهر من مظاهر الأزمة الليبية العميقة دون وقوع في الجوهرانية الثقافية والجمود المقاربي. فلا وجود لمجتمع لا يتغير البتة؛ فثمة أيضا في كل مجتمع حالات من القطيعة والاستمرارية ومن الثبات والتغيير. ولكن ثمة ممارسات ثقافية واجتماعية يتم توارثها من جيل إلى آخر وتتصف بالديمومة في الزمن.

لقد خلق العثمانيون خلال 236 سنة من وجودهم في ليبيا وضعوا صعبا بالنسبة إلى المجتمع القبلي المحلي، فإما الولاء والطاعة والقبول بمحاربة القبائل الأخرى المتمردة والقيام بدور الشرطة التأدية وحتى الاقتصادية، وإما التمرد والمعارضة ودفع مجاب باهظة الكلفة ممثلة في العزل والإقصاء والقمع الدموي.

ومهما اختلفت القراءات، فإن ما حصل بعد 1969 هو إعادة إنتاج -جزئي أو كلي - لمثل هذا التاريخ السياسي الخصوصي واندماجه في نفس المصهر الثقافي والاجتماعي ومواصلة لثقافة مجتمعية ترسخت عبر قرون من التاريخ الحديث والمعاصر. فالعهود العثمانية الطويلة هي التي بذررت الجذور الأولى للأزمة الليبية العميقية الراهنة. فقد كان النظام السابق (1969 - 2011) عارفا جيدا بهذا التاريخ ومدركا لخصائص هذه الثقافة المتجردة ودارسا ذكيا لأعراف القبيلة وتقاليدها؛ فعمد إلى استئثار هذا العقد الاجتماعي والقبلي غير المكتوب وإعادة إنتاجه وفق صيغ جديدة بدليل إحياء فكرة خوت الجد - الحقيقة أو المتخيلة - وتشبيك القبائل

فيما بينها وإحياء الصفواف القبلية والنوادي القبلية والقيادات الشعبية الاجتماعية وتوريط الشيوخ والأعيان فيما كان يسمى الإدارة الشعبية.

لقد حافظت السلطة القائمة آنذاك والمجتمع القبلي على هذا العقد الاجتماعي والسياسي الضمني، ولم تغير مضمونه طيلة عقود من الزمن واستعملته كلما اقتضت السياقات ذلك¹²⁷. صحيح أن الاستعانا بالقبيلة جنّبت النظام السياسي “إكراهات” التحدث السياسي وتنازلاته، ولكنها ولدت عديد التعقيدات المجتمعية. ألم يكن “قانون” العقوبة الجماعية امتداداً لمثل هذا العقد غير المكتوب؟

وللتذليل على استمرارية قوانين المجتمع القبلي، نشير إلى أن السلطات العثمانية المتعاقبة تعمّدت تضييق فرص الاختيار أمام المجتمع المحلي الليبي حتى تُسهل عملية الفرز؛ فاما الموالاة والقيام بكل الأعمال التي يطلبها العثمانيون مقابل مكافئات هزيلة مثل التّعيينات في الإدارة العثمانية وغنائم سياسية ومادية متواضعة؛ وإما المواجهة بكل ما تعنيه من قطعٍ للرّزق وكلفةٍ دموية.

ولعل هذا ما يفسّر أن هذا القانون غير المكتوب أنتج ثقافة مجتمعية راسخة تاريجياً وسياسياً تتغيّر أشكالها وتعبيراتها من سياق إلى آخر، ولكنها تحافظ على بعض مستويات استمراريتها. وبناء على هذه المعطيات المجتمعية، فإنه يمكن أن نصوغ استنتاجين مؤقتين في انتظار أن نعملَ لاحقاً على تثمين مصداقيتها :

127 - Libya مجتمع محكوم عبر تاريخه بتحالفٍ قبلي ثلاثيٍّ المكونات : ورفلة ومصراته وأولاد سليمان. فقد تحالف الملك مع ورفلة وأولاد سليمان وهمش مصراطة، في حين تحالف القذافي مع ورفلة و مصراته، وهمش أولاد سليمان بسبب تاريخ عائقي معين...

أولاً : إن الولاء للقبيلة، على الرغم من طابعه الأولي والتحتي، يغلب بالضرورة على الولاء للوطن والدولة،

ثانياً : يصعب عملياً أن تقوم في المجتمعات القبلية مؤسساتٌ حديثة ونظامية مثل المؤسسة العسكرية. ولهذا أخفق العسكر في ليبيا؛ وذلك يعود، في تقاديرنا، إلى أن تعايش العسكر والقبيلة أمر صعب التحقق. ولعل هذا ما يفسّر إصرارنا العلمي على ضرورة صهر القبيلة.

ولمواجهة كل هذه الأزمات والمازق التاريخية، يحتاج المجتمع الليبي إلى إعادة بناء الدولة التوافقية القوية المبنية على الكتلة التاريخية وذات المشروع التحديي الصاherent للقبيلة. فما لم يحصل هذا الصهر الثقافي والحضاري للقبيلة، فإن هذه المازق الثقافية ستستمرّ.

ولعل هذا ما يفسّر الصعوبة التي لقيها الفاعل التّخبوi والمدنى والجمعياتي والاقتصادي في التموقع مجتمعياً بعد 1969 الأمر الذي يؤكّد مرة أخرى نظرية المجتمع المعطل.

وحتى نختّم هذه الحزمة من الملاحظات الأولى، يمكن أن نشير إلى إن أزمة العسكر هي مناسبةٌ تاريخية مهمة لإنجاز برنامج وطني في مجال المراجعات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومن أجل بناء حياة مدنية ديمقراطية ومراجعةٍ مركزةٍ العيش المشترك الليبي وتغليب فلسفةِ الحوار على القوة والعملِ خاصة على بناء المواطنـة الإيجابية.

إن ما أشرنا إليه في هذه الفقرة الأخيرة من ضرورة إيجاد ورش ثقافية وسياسية وديمقراطية وقيمـية شاملة لا تعيد البناء في المجتمع الليبي فقط وإنما تعمل على ما هو أهمـ من كل هذا؛ وهو إحياءُ الذات الليبية وجعلها

قوية منيعة في القرن الواحد والعشرين. وذلك، فيما يبدو لنا، هو مستقبلٌ ليبيٌّ ومستقبلٌ أجيالها. وبناءً على كل هذه المعطيات، يمكن الاستنتاجُ أنَّ العسكريَّ، جراء قلة الخبرة التنفيذية، أقحموا المجتمعَ في صراعاتٍ عديدة، ولكنها غير مولدةٌ لمعانٍ إيجابيةٍ¹²⁸ ولعناصر القوة المجتمعية.

إن دور العسكري في التحديث غير قابل للنقاش؛ فال التاريخ يعلّمنا أنَّ جسم الضبّاط هو الأكثر تحديثاً، وهو الأول مهنةً (فليس أشدّ من خطأ علماء الاجتماع الذين يساوون بين المهنة وعدم التسيّس أي عدم التدخل)؛ فال التاريخ يعلّمنا كذلك أنَّ جسم الضبّاط الراسخ وسط عدد كبير من التغييرات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وهو الأول في اكتساب معنى الدولة والتنمية والأمة...

فهل إن العسكري مفكرون؟ نعم إنهم مفكرون يرتدون بزّات عسكريّة اكتسبوا على مرّ السنوات تربية حديثة؛ وهم أول من علم الرياضيات وأسس الطب إلخ.

فكل واحد منا يعرف دور الضبّاط في روسيا وإسبانيا والبرتغال ومصر وأمريكا الإسبانية الإيبيرية في القرن الأخير في بلدان العالم الثالث اليوم.

فالمهنة العسكريّة هي واحدة من المهن الضروريّة لدولة في مرحلة تحديث. فييار الكبير وعبد الحميد محمد علي... والقائمة تطول هؤلاء المؤسسين الذين كان الفن العسكري يتمتع بالمرتبة الأولى بالنسبة إليهم.

الباحث جون مايار Jean Meyer

تقنوقراط بيزّات عسكريّة

[ترجمة المؤلّف]

128 - Georg Simmel, *Le conflit*, Paris, éditions Circé, 1995.

2 - الفاعل النبوي في ليبيا والشراكة في الأزمة والإخفاق

سنحاول في هذه الجزء من الكتاب أن نحلل مسألةً متعلقةً بسياق إدماج النّخبة في التجارب السياسية العربية. وستتخدّل من المثال الليبي إطاراً تحليلياً ومثلاً تطبيقياً. ولهذا الشأن سيمتدّ تحليلنا إلى الفترة الفاصلة بين 1969 و1999، وهو ما يعني ثلاثة سنّة من الزمن، في محاولة لتحليل المسائل التالية:

- هل كانت النّخبة الليبية مشاركةً فعلاً في السلطة السياسية؟

- وما هي آليات "إدماجها" في العمل السياسي؟

- وإذا جاز الحديثُ عن الإدماج فهل يجوز الحديث أيضاً عن "نخبة" مشاركة فعلاً في السلطة؟

- وهل تصحّ عليها الأطروحة المركزية التي نحاول العمل عليها وهي أنها كانت شريكة، جزئياً أو كلياً، في الأزمة المجتمعية ذلك أن الشراكة متعددة الأوجه؟

ولعلنا نروم من وراء كل ذلك أن نفهم استراتيجيات السلطة وآلياتها في مجال الانتشار وإعادة إنتاج ذاتها والسيطرة على القوى السياسية والثقافية، وامتلاكِ برامجها وإعادة صياغتها وفقَ برامج ومضامين جديدة. ولكن قبل ذلك ما هو تعريف النّخبة والمثقف؟

وقد اعتمدنا على عملية إعادة بناء مسارات النّخبة التنفيذية في ليبيا من خلال الترجم الذاتية والجماعية وتحليل المعلومات الصادرة عن الجريدة الرسمية الليبية في الفترة الفاصلة بين 1969 و1999، مع استقراء كل

ذلك في إطار حركية المجتمع الشامل¹²⁹ اي ضمن ما كنا أسميناه بنظرية المجتمع المعطل، وذلك من أجل بناء سوسيولوجيا المعانى.

لقد كانت ولادة المفهوم عسيرةً فلسفياً وطويلة زمنياً، بل إن هذا المفهوم كان مجال تعريفات متناقضة صادرة عن حقول ثقافية متباعدة تماماً وعن مرجعيات معرفية مختلفة. فالمعنى الأول الذي يتجلّى هو أن النخبة هي نقىض العامة والعموم والشعب أيضاً؛ وهي أيضاً نقىض الجماهير غير الممتازة وغير المتGANسة وغير المنظمة¹³⁰. ولذلك، فالقيادات والزعامات وحتى النّخب، مثلما يؤكّد ذلك المؤرّخ والسياسي الفرنسي Jacques Mallet du Pan والكاتب Alexis de Tocqueville والكاتب الانجليزي Edmond Burke هي الأقدر على ضمان الحرّيات في مواجهة المساواة المطلقة التي تطالب بها الجماهير أي العامّة¹³¹. وقد كان هذا التناقض أساس نظرية الفيلسوف والمؤرّخ Hippolyte Taine حول النّخب. هذا هو إذن التعريف الأول؛ وأمّا التعريف الثاني فينطلق من أن النّخبة هي أقلية عدديّة تتمتّع بقدراتٍ ومهاراتٍ وكفاءاتٍ فكريّة موروثة من العائلة والبيئة أو هي مكتسبةٌ تؤهّلها لممارسة الحكم والوصول إلى أعلى المراكز القياديّة والتّسييريّة. وتستند هذه القراءة إلى عدم وجود مساواةٍ فعليةٍ في الوصول إلى موقع القيادة، على النقىض مما تروج له بعض المقاربات¹³². وأمّا التعريف الثالث فقد وضعه الاقتصادي وعالم الاجتماع

129 - Pierre Bourdieu, *La noblesse d'Etat*, Paris, éditions Minuit, 1989, pp.472-479.

130 - Alexis de Tocqueville, *De la démocratie en Amérique*, 2 Tomes, Paris, Flammarion, 1981.

131 - Cf. aussi ; Jacques Lautman, *Elites et grandes écoles*, Encyclopaedia Universalis, 1988, pp.668- 669.

132 - Cf. également, Richard Bellamy, *Modern Italian social theory*, Polity press, Cambridge, 1987, pp.34-53.

الفرنسي Frédéric Le Play (1806-1882)، حين اعتبر النّخبة مجموعة مختارة ومجرّدة من كل النوازع المصلحية والأنانية الضيقه والمترغبة لتحقيق الصالح العام وتعظيم الخير على الجميع، على النّقيض من العامة المهيأة بطبعها للشر. ويالتقى مثل هذا التعريف، في بعض مناصيه ومعانيه، مع التعريف الفيبرى للنّخبة.

ونلمس نفس هذه المعاني تقريبا عند عالم الاجتماع الإيطالي المعروف Gaetano Mosca (1858-1914) عندما حلّ النّخبة البرلمانية في الدولة الإيطالية الناشئة. فقد توصل إلى أن الديمocrاطية يمكن أن تغير نظام انتقاء الحكام، ولكن الحكم يظل رغم ذلك، من اختصاص الأقلية - النّخبة. فالتأريخ هو إنجاز الأقلية، كما أن الحكم هو هيمنة على الأغلبية؛ وهي قادرة بحكم تكوينها على التأثير في المجتمع بغض النظر إن كان هذا التأثير في الأغلبية سليما أم إيجابيا.

ولكن ذلك مشروع بتحقيق هذه الأقلية نوعاً من الاجتماع حولها وتحصيلها على الشرعية. وهكذا يكون G. Mosca قد حدد أبرز خصائص الديمocratie الغربية وشرط وصول النّخب إلى السلطة ومارستها. ولذلك اشتغل على نختين : البرلمانية والحكومية.

ولكن المتأمل في الخطاب السياسي الليبي بدءاً من سنة 1972 يلاحظ رفضاً لمفهوم النّخبة وتركيزها على مصطلح الجماهير وأحياناً على مفردة الشعب¹³³. فكيف يمكن إذن أن نستعمل مفهوم النّخبة؟

ولكن رغم هذه الصعوبة النظرية والمفاهيمية، يمكن أن نستعمل

133 - حينما طبقنا تقنية تحليل المضمون على الخطاب الرسمي الليبي (1969 - 2005) اكتشفنا أن المفردة الأكثر تكرارا هي مفردة الشعب.

مفهوم النخبة للتدليل على عدد من المستويات:

- أ - الفئة التي تتوفر على كفاءات سياسية وأيديولوجية واجتماعية وعلمية تؤهلها للتسيير والقيادة القادرة على التأثير في مجريات الأمور،
ب - الفئة المحدودة عددياً التي تمارس الحكم باسم الأغلبية حتى وإن كانت ثورية الهوية.

ت - الفئة التي تحظّط وتبني البرامج وتصور المشاريع وتشرف على تنفيذها أي الفئة التي تشغّل بالتشريع أو التنفيذ اعتماداً على قدرات خاصة موروثة أسرية واجتماعياً أو مكتسبة، حقيقة أو متوهّمة. إذن فهي نخبة النّفوذ¹³⁴ C. Right Mills على حدّ تعبير the power .

تعريف المثقف : الصعوبات والسياقات

لا نروم في هذا الجزء من الكتاب أن نخوض في تعريفات المثقف، ولا أن نقدم تعريفاً نهائياً له على وأنه لا يوجد تعريف حاسم بل إننا سنتبني تعريفاً عاماً نراه نافعاً في سياق البحث أو القراءة التي نحن الآن بصددها. فالمثقف، كما نروم تعريفه، ليس مجرّد متعلّم، وإنما هو حامل لمضامين وأطروحات ثقافية وسياسية وفكّرية؛ إنه منتج المعرفة والتصورات والمنظومات السياسية والثقافية؛ وهو أيضاً صاحب الخبرة المعرفية والتقنية المتخصصة والدرائية الدقيقة والمتمكنة من القضايا. ولذلك يرمي المثقف إلى أنماط رئيسية ثلاثة:

فإما أن يكون مُتّسجاً للمعرفة وبنائياً للتصورات ومُطّوراً لحقول

134 - C. Right Mills, *The power elite*, Oxford University Press, New York 1956, pp. 269-286; cf, aussi Ezra Souleiman, *Les élites en France*, Paris, éditions du Seuil, 1979, 282 pages.

الفكر؛ وإنما أن يكون مثقفًا سيسا يحمل أطروحتات أيديدلوجية وداعية إلى أفكار سياسية جديدة. وقد يكون أيضا تقنوقراطيا مزودا بخبرة فنية محددةً ودرأية تكنولوجية معينة وإماماً دقيق بقطاع من القطاعات العديدة.

فهذه هي الدّوائر الثلاث التي يمكن اعتبارها عند تعريف المثقف والنظر في أنماط مشاركته في السلطة، وإن كان تعريف المثقف والثقافة من أصعب الأمور علمياً، بحكم تعدد التعريفات وتنوعها، بل تناقضها في أغلب الأحيان. ولهذا اكتفي هنا بهذه التعريفات البسيطة عند تحليل "النخبة الحكومية" في ليبيا أي عينة المثقفين المشاركين في السلطة (التقنوقراط - الأيديدلوجيون - العسكري) ابتداءً من سنة 1969 إلى 1999، وهو ما يغطي ثلاثين سنة من الزمن، أي الفترة التي تميزت بأوج نشاط النظام السياسي الليبي من الناحية الأيديدلوجية.

وبناء على ما تقدم من المعطيات، يمكن أن نصوغ الفرضيات التالية :

أ - إن حركة المثقفين في السلطة السياسية الليبية كانت حركة تصاعدية، مثلما تدلّ على ذلك الإحصائيات اللاحقة. إلا أن هذا الإدماج متساوٍ كذلك مع حركة واسعة من الإقصاء شملت النخب التي تكونت في المرحلة الملكية وكأننا إزاء ظاهرة الاختفاء والظهور أو تلك التي اتخذت موقفاً نقدياً أو معارضياً.

ب - قمت الاستعانتة خلال ثلاثين سنة من عمر التجربة السياسية الليبية بالمثال الثاني والثالث من المثقفين أي الأيديدلوجي والتكنوقرافي مثلما سنبين ذلك لاحقاً.

ت - تتّصف الفئات الثلاثة بأنها قليلة التأثير في بنية الأداء السياسي.

صعوبات معرفية ومنهجية مرافقة

إن المتتبع لتطور التاريخ السياسي الليبي الحالي يلاحظ غموض هذا التاريخ وانعدام الوثائق خاصة صعوبة التمييز العلمي بين الفترات وخاصة صعوبة تدقيق هويّات الأشخاص الأيديولوجية. لذلك فالفترة الفاصلة بين سبتمبر 1969 وسبتمبر 1970 لم تدرس من الناحيتين السياسية والسوسيولوجية بما فيه الكفاية على الرغم من أهميتها.

فقد تمت الاستعانة خلاها بفئة محدودة من النخبة الليبية التي تكونت في المرحلة الملكية. ومثل هذه النخبة المصغرة متعددة في هوياتها الأيديولوجية وفي مشاربها السياسية وأصولها الطبقية والاجتماعية والجغرافية¹³⁵. فقد تمت الاستعانة بخبرات محمود سليمان المغربي (يساري ماركسي) ومصطفى بن عامر (وطني إسلاموي) ومحمد علي تبو (بعشي قديم) وأنيس الشتيوي (ماركسي) وعيسى القبلاوي (ماركسي) وعز الدين الغدامسي (قومي عربي ثم يساري ماركسي متأثر بتجربة جورج حبش الماركسية) وعلى عميش (ماركسي) ومفتاح مبارك الشريف (يساري ماركسي) ومسعود بويصير (قومي إسلامي).

فكيف يمكن أن نحدّد هوية المرحلة؟ فهل كانت محاولة جنينية لبناء وحدةٍ وطنية؟ أم لتأسيس تعايش سياسي بين العسكريين والمدنيين؟ أم هي محاولة لإكساب التغيير السياسي مشروعية ضرورية هو بأشد الحاجة إليها لممارسة الحكم؟ أم هي توظيف ظري لل المدنيين قبل استفراد العسكريين

135 - نشير إلى هذه المعلومات على الرغم من وعينا بالصعوبة المنهجية والفعالية لإيجاد تصنيفات أيديولوجية دقيقة؛ وإنما هي تعريفات قابلة للمراجعة العلمية. فالمجتمع الليبي قابل للمراجعة والتدقّيق باستمرار. ولذلك نعتبر هذه التصنيفات غير حاسمة.

بالحكم بدءاً من سنة 1970 والتمهيد للهجومات المباغطة والسريعة على المجتمع في سنوات 1973 و1976 و1977 و1980 و1981 و1996.

إن كل هذه التساؤلات الفكرية والسوسيولوجية مشروعة بل جديرة بكل تحليل، ولكن كيف السبيل إلى ذلك، إذا كانت الوثائق إما منعدمة وإما مدمّرة، وإذا كانت الأطراف السياسية لا ترغب في الإدلاء بشهاداتها خوفاً أو استقالة؟

إن هذه المرحلة مفتاحية ومفصلية في الآن نفسه لفهم التطورات اللاحقة وما رافقها من توظيفٍ وإقصاءٍ حسب السياقات والمراحل، بل يمكن اعتبارها من أهمّ المراحل لما تولّد عنها من اختيارات لاحقة¹³⁶ على درجة من الأهمية السياسية. فقد كانت هذه المرحلة فرصةً ليباً المهدورة لبناء نخبة حكومية متنوعة المشارب والهويات ولتأسيس تقاليد التعايش الفكري والسياسي وحتى التكامل بين العسكري من جهة و مختلف قوى المجتمع الثقافية والأيديولوجية من جهة أخرى. وقد تولّدت عن هذا الإهادار نتائج سلبية أثرت في مسار تطور البلاد خاصة في الفترة الفاصلة بين 1977 و2011.

وسنعتمد هنا بيانات مدققة شملت ما يفوق ثلاثين سنة من العمل السياسي لتحديد هوية النخب المشاركة.

أ - المرحلة الأولى : وهي مرحلة الاستعانة بالثقف المناضل أثناء التغيير السياسي في الأول من سبتمبر 1969، فعتمدت المجموعة الحاكمة

136 - انظر في هذا السياق، فتحي الدّبيب، عبد الناصر وثورة ليبيا، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986. وقد تضمن هذا الكتاب شهادة شخصية زاخرة بالمعلومات عن المرحلة ورموزها وخصائص بنائها الشخصية والنفسية والاجتماعية وخاصة السياسية.

من خلال مجلس قيادة الثورة¹³⁷ أن تستعين بخبرات عينة محدودة من النخب شريطةً أن تكون قد عارضت النظام الملكي السنوسي؛ وقاومت فساد حاشيته وتبعيته للغرب حرصاً منها على اكتساب مشروعية الانتهاء إلى هذا التاريخ النضالي وعلى الاستفادة من هذه الخبرات. فتم تكليف محمود سليمان المغربي بتكوين الحكومة (وهو معارض بارز للنظام الملكي ومحكوم عليه بأربع سنوات سجناً؛ ويعتبر قريباً جداً من الطرح الماركسي؛ وقد كان فاعلاً في الاتحاد العام لعمال ليبيا وخاصة في نقابة عمال البترول). ولعل هذا الاختيار هو الذي سمح بالاستعانة بجزء من النخبة الليبية المعارضة في العهد الملكي والتي كانت في حالة جمود سياسي، خاصة من معتنقي التيار القومي الناصري، وأبناء المناضلين الوطنيين البارزين وقادة «الأحزاب السياسية الليبية». إلا أن هذه الاستعانة لم تدم طويلاً. ولهذا انتهت حالة التعايش بين مجلس قيادة الثورة والحكومة برئاسة محمود المغربي إلى الطلاق السياسي البائن، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل مجلس الوزراء من جديد وتركيز السلطة الفعلية في أيدي أعضاء مجلس قيادة الثورة من العسكريين¹³⁸ مثلما سبق وأن حلّلنا ذلك في الفقرة السابقة من الكتاب.

فهل هي بداية قطيعة شاملة مع النخبة الليبية؟ ولماذا كانت هذه الاستعانة محدودةً وضيقةً؟

137 - كان مجلس قيادة الثورة في ليبيا يعتبر أعلى هيئة قيادية سياسية، تقوم بالتوجيه ودمج الوظيفتين التشريعية والتنفيذية وتبني علاقات مباشرة مع المواطن. وقد تم تفكيرك هذا المجلس في صائفة 1975 وتلاشى تماماً في مارس 1977 بطلب من أعضائه -حسب الزعم الرسمي- الذين تفرّغوا لمهام تأطيرية وسياسية.

138 - يوضح القذافي للضابط الاستخباراتي المصري وممثل عبد الناصر فتحي الديب بأننا بحثنا عن عائلة محمود المغربي في الجبل الغربي؛ فلم نعثر لها على أي أثر؛ فهو إذن ليس ليبيا حسب رأيه.

ولماذا هذا الإخفاق في التعايش بين العسكر (أعضاء مجلس قيادة الثورة) وبين المدنيين وخاصة الوزراء المناضلين منهم؟

ولعل ذلك يعود إلى أسباب سياسية ومؤسساتية ودستورية : فبعد أن تم إلغاء الدستور الليبي الذي وقع إقراره سنة 1951 واستبداله "بالوثيقة الدستورية" (1969) أصبح مجلس قيادة الثورة عملياً المؤسسة الدستورية والسياسية العليا في الدولة؛ لذلك فهو يجمع بين وظائف ثلاث : التوجيه السياسي والأيديولوجي لجهاز الدولة ومهمة التشريع والتنفيذ في نفس الوقت¹³⁹ الأمر الذي جعله يتضخم عملياً على حساب كل المؤسسات الأخرى على الرغم من هشاشته من الداخل، مثلما سبق أن أوضحناه.

وبما أن المجلس هيكلٌ يجمع بين التشريعي والتنفيذي في الآن نفسه، فقد كان من مشمولاته أن يعين الوزراء وأن يشرف على عمل الحكومة مباشرة وأن يعزلها في حالة الخلاف، إضافة إلى سن قوانين الطوارئ ومراقبة الجيش وإعلان حالي الحرب والسلم. فمن خصائص هذا المجلس جمعه بصفة لا متكافئة بين التشريعي والتنفيذي.

فيجاءت التشكيلة الحكومية المعلن عنها في 8 سبتمبر 1970 تعبراً عن حالة الطلق هذه وخاصة عن صعوبة التعايش بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ونموذج المثقف المناضل. فقد كان اللقاء مستحيلاً، بل كان هذا الطلق البداية الأولى لقطيعةٍ أشمل بين العسكر والمثقف ستترجمها العقود الزمنية اللاحقة.

لذلك كان لزاماً إعادة تشكيل المشهد السياسي الليبي سنة 1970 بما يتلاءم مع حاجة العسكر إلى الحكم المباشر والكامل، ونسج علاقات

139 - انظر الوثيقة الدستورية الصادرة في 11 سبتمبر والتي ولدت بلا مستقبل وبلا تنفيذ .

فبماشة مع الجماهير في الأرياف والتّخوم عن طريق رئيسه وأعضائه، مما أدى إلى تداخل كبير في صلاحيات المجلس والحكومة مردّه رغبة العسكريين في السيطرة على جهاز الحكم ومركزة السلطة بين أيديهم¹⁴⁰. فقد أبدى العسكريون في تلك الفترة رغبة كبيرة في ممارسة الحكم وإزاحة المدنيين. ولعل هذا ما يفسّر أن الوزراء المدنيين كانوا يبحثون عن دعم العسكريين لتأمين استمرارتهم في الحكم.

فقد كان هاجس أعضاء المجلس في السنة الأولى والثانية من الحكم ابتداع “أنموذج” حكم يقطع مع الماضي ويخلق علاقات جديدة تتسم بال المباشرة والشفافية. وكان اهتمامهم متوجّها أساساً إلى البحث في أدلة الحكم الأمثل “لتجسيّر” الفجوة بين القيادة والشعب¹⁴¹. فقد كانت هناك رغبة في أسلوب حكم يلغى المؤسسات المتعارفة وينفي كل أشكال الوساطة التقليدية بين العسكريين ومجتمع الأعماق حسب تعبير عالم الاجتماع الفرنسي ذي الأصول الروسية Georges Gurvitch.

أ. مرحلة الاستعانة بالتقنوقراط

لئن شهدت هذه المرحلة ابتداء من سنة 1970 إقصاء عنصرين بارزين من النّظام السياسي، وهما آدم حواز وأحمد موسى، وسيطرة العسكريين الشبان على الواقع العسكرية والسياسية الحساسة، خاصة في مستوى رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية والحكم المحلي ووزارة التربية والإرشاد القومي وزارة الخارجية والتعاون، فإنها ستعكس كذلك بدايةً

140 - Hervé Bleuchot, *Chroniques et documents libyens*, 1969-1980, éditions du CNRS, Paris, 1983, pp.163-259; cf. aussi, *La Libye nouvelle : rupture et continuité*, éditions du CREM, 1975, pp.69-82.

141 - وهي عبارة مستعارة من كتاب عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم، *تجسيّر الفجوة بين صانعي القرار والمفكّرين العرب*، منتدى الفكر العربي، عمان، مطبع الجمعية العلمية الملكية، 1984، 113 صفحة.

فعليّة لمشاركة المدنيين وخاصة التقنوقراط مع محاولة الاستعانة بمدنيين من ذوي الماضي النضالي. وشهدت هذه المرحلة اتجاهها تصاعدياً في توظيف المثقفين التقنوقراطيين لقلة خبرة أعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة وال الحاجة المتزايدة إلى الخبرة الدقيقة والمعارف القطاعية المتينة بحكم الحاجة إلى البناء والتنمية في كل الاتجاهات والمستويات من جهة أخرى خاصة وأن البلاد شهدت تحديداً مادياً قوياً بدليل الاستشارات الضخمة بين 1970 و 1976.

بـ- مرحلة التعايش بين التقنوقراطي والأيديولوجي

لقد كان قيام سلطة الشعب وإعلان النظام الجديد المسمى بالديمقراطية الشعبية المباشرة في 2 مارس 1977¹⁴² إثر اجتماع مؤتمر الشعب العام في "سبها" باليبيا، بمثابة إلغاء لنظام "الحكم التقليدي" ممثلاً في النظام الجمهوري واستبداله بنموذج شعبي جديداً؛ يقوم على "تعايش" استثنائي بين التقñoقراط الذين شهد حضورهم ازدياداً وبين الأيديولوجيين الذين تم إعدادهم غالباً بعد سنة 1969 وتم اختيارهم من خريجي الجامعات الليبية، ومن أطر التكوين الأيديولوجي الثوري مع تقليل مشاركة مناضلي المرحلة الملكية، في حين تولى العسكر مراكز مثل الإشراف على الهياكل الأمنية والاستخباراتية وتأثير حركة اللجان الثورية والإشراف على المثابات الثورية، خاصة وأن عددهم تقلّص من 12 إلى 5 أعضاء سنة 1977 بحكم اختلاف التصورات وتباين الاتجاهات.

142 - فمهما تكون أسباب إعلان قيام سلطة الشعب والديمقراطية الشعبية في سنة 1977، فإنها أفضت إلى انغلاقات كثيرة :

أ - إقصاء تجربة مجلس قيادة الثورة وإبعاد عناصرها عن الحياة السياسية.

ب - ترسیخ سطوة اللجان الثورية على الحياة السياسية بدءاً من 1977 ومنع أي صوت معارض دون اعتراض بأن الحركة هي عملياً حزب سياسي غير معلن بكل ما تولّد عن ذلك من انغلاق وعنف سياسيين.

ومن ثمة، فإن هذا «التعايش» سيكون مؤثراً في أسلوب عملهم وارتفاع نسق الحاجة إلى التنمية، بل سيتحول إلى نوع من الهيمنة المستساغة؛ وهي هيمنة العسكريين على فتني الأيديولوجيين والتقنوقراط في الآن نفسه.

اتجاهات مجلس قيادة الثورة: سعي نحو التشخيص

ولعله يكون مفيداً في مثل هذا المستوى أن نقوم بعملية تحديد الاتجاهات التي ميّزت عناصر مجلس قيادة الثورة سبتمبر 1969، ذلك أنه يبدو أن المؤسسة العسكرية كانت أكثر حرّصاً على الحكم في ليبيا بحكم إمكانياتها المادية والبشرية وانضباطها وقدرتها على الحركة، قياساً ببقية التيارات السياسية الأخرى (من بعثيين وناصريين وقوميين وماركسيين وإسلاميين) التي كانت تناضل في السرّ والعلانية، داخل البرلمان المراقب بانتباه وخارجـه، ضدّ النظام الملكي قصد تغييره.

ولئن كنا نميل إلى أن المؤسسة العسكرية لم تكن تمثّل نخبة وفق شروط إنتاج النخبة، إلا أنها تمثّل، في الحد الأدنى، وعيَا وطنياً معادياً لتوجهات الملك تطور، تدرّيجياً، ليصبح وعيَا عروبياً انْخَذ ذروته في تنظيم الضبّاط الوحدويين الأحرار الذين نقلوا آلياً تجربة الضبّاط الأحرار في مصر¹⁴³، دون تغيير أو تنقية، إلاّ أن هذا التنظيم كان يمتلك امتداداً مدنياً محدوداً، الأمر الذي قد يفسّر عدم توفر خبرات كافية لتسخير دواليب الدولة وهيأكل الحكم والّجوء إلى المدنيين المعارضين للحكم الملكي.

ويمكن أن نذهب، هكذا، إلى أن هذا التنظيم استبق كل التيارات السياسية المعلن منها والسرى ليوجـد مثل هذا التغيير السياسي، رغم السيطرة الأمريكية والإنجليزية خاصة على نظام الحكم في ليبيا ومؤسساته

143 - Anouar Abdel-Malek, *Egypte société militaire*, Editions du Seuil, 1962, 376 pages.

ورموزه¹⁴⁴ ووجود قاعدتين عسكريتين أجنبيتين في ويلس والعدم. ولا تزوم في هذا الجزء بالذات أن نحلّ هذه المشكلة. فما هي أهم التوجّهات التي سادت أعضاء مجلس قيادة الثورة؟

نودّ أن نشير منذ البداية إلى أن المجلس لم يكن متجانساً سياسياً وأيديولوجيّاً في وقت كانت القوى ممنوعةً من المشاركة في الحياة السياسيّة والخوض في الشأن العام. وكان أفراده يفتقرُون إلى خبرة كبيرة في مجال تسيير جهاز الدولة؛ وهم اختراعون لِتوهُم من الثكنات العسكريّة التي كانت معزولة عن الحياة المدنيّة؛ وهم الذين يفتقرُون أيضاً إلى المعرفة الدقيقة بتعقييدات الحياة السياسيّة وضغوطات الأوضاع الدوليّة. ولذلك اختلفت تصوّرَاتهم عند اصطدامهم بصعوبات التسيير اليومي لجهاز الدولة. فما هي إذن هذه الاتجاهات الأساسية؟

بعد إقصاء العقidiين آدم حواز¹⁴⁵ وأحمد موسى الحاسي¹⁴⁶ اضحت أبرز معالم التوجّهات الكبرى داخل مجلس قيادة الثورة التي يمكن تلخيصها في اتجاهات رئيسية ثلاثة:

أ - التوجّه العروبي الإسلامي التقليدي الذي كان يطرح الإسلام والوحدة العربيّة طرحاً سلفيّاً ويدعو إلى الاستفادة العربيّة من الثروات الليبية وإلى اتباع نفس خطوات المثال الناصري. ويمثّل هذا التوجّه خاصة العقيد القذافي، الشخص الفاعل داخل مجلس قيادة الثورة والبعض من

144 - André Martel, *La Libye 1835-1990, Essai de géopolitique historique*, édition P.U.F., Paris, 1990, pp.170-173.

145 - مات آدم حواز في السجن جراء إهمال العناية الصحّية به خاصة وأنه يعاني من مرض الربو المزمن.

146 - وأما موسى أحمد فقد مات في مزرعته بينغازي سنوات قليلة بعد مغادرته السجن سنة 1988.

”المؤلفة قلوبهم“¹⁴⁷ مثل الخويلي الحميدي (بحكم أصوله القبلية المخزنية) ومصطفى الخروبي وأبو بكر يونس جابر.

بـ- التوجّه الوطني ذو الميل الاشتراكي الذي يدعو إلى تمنع الليبين بثرواتهم وإقامة دولة حديثة وقوية والاستفادة من عائدات النفط لتنمية البلاد وإقامة تحالف استراتيجي مع الاتحاد السوفيافي سابقاً والفتح على الدول ذات التوجه الاشتراكي مثل الجزائر والعراق وسوريا وأوروبا الشرقية قبل تفكّكها. ويدعو هذا التوجّه إلى إقامة تحالف مضاد للتحالف المصري - الأميركي. ويمثل هذا التوجّه خاصة الرائد عبد السلام أحمد جلود الرجل الثاني داخل حركة الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء على امتداد ما يقارب ست سنوات (1971 - 1977) إضافة إلى عدد من أعضاء الحكومة آنذاك مثل الرائد عمر عبد الله المحيشي.

تـ- التوجّه الوطني ذو النفس ”الليبرالي“ : لقد كانت تجربة بناء الدولة العصرية تستهوي جزءاً من أعضاء مجلس قيادة الثورة، لذلك عبرَ هذا الاتجاه عن رغبته في الاقتداء بالتجارب المجاورةتين (تونس ومصر) من خلال بناء المؤسسات الحديثة وتنظيم القوانين وإرجاع الحياة إلى الدستور الليبي (دستور 1951) الذي تم إلغاؤه في سبتمبر 1969، خاصة وأن النية كانت متّجهة إلى الرجوع إلى الحياة البرلمانية مع إلغاء الحزبية.

ويمثل هذا التوجّه الرائد عبد المنعم الهوني¹⁴⁸ وبدرجة أقل الرائد

147 - وهو تعبير قرآنٍ يعني التعاطف والولاء.

148 - غادر عبد المنعم الهوني وزارة الخارجية والتعاون واعتكف في القاهرة دون أن ينشق؛ حاول الرعيم الراحل عرفات أن يعيد إليه إلى مغاربه بينه وبين القذافي، ولكن الخلافات الذاتية وحتى الموضوعية كانت غير قابلة للرتق والإصلاح. ولكن المفارقة اللافتة للانتباه أن الهوني قبل في النصف الثاني من التسعينيات وظيفة مندوب ليبي الدائم لدى الجامعة العربية قبل أن يعاود امغادرة مرّة ثانية في بداية أحداث 2011. رفضت الجامعة

البشير الصغير الهوادي وكل من مختار القروي ومحمد نجم وعوض حمزة.

ولئن سعى مجلس قيادة الثورة عن طريق رئيسه وأعضائه إلى علاقة مباشرة بالشعب، إلا أن المجلس كان محدوداً فلسفياً وأدأه. فقد كان أعضاؤه مثليّن أساساً لقبائلهم ومناطقهم ومتأثرين بمطالبهما، غير قادرٍين على تأسيس تصور مدني لجهاز الحكم. فكان أداؤه محدوداً. قياساً بما كان متوقعاً خلال الأشهر الأولى لقيام الفاتح من سبتمبر.

ولقد كانت مشكلة الحكم وأدواته حاضرة عند القذافي حضوراً قوياً. ومع أواخر سنة 1972 ابتدأت مرحلة التأمل والتفكير وصولاً إلى صياغة النموذج النظري الذي اعتبر "الحل النهائي لمشاكل البشرية".

فيبدء من سنة 1974 تفرّغ للعمل الأيديولوجي وإعداد الكتاب الأخضر بأجزائه الثلاثة وتكوين "النخبة الجديدة" من المثقفين الأيديولوجيين التي ستبدأ مشاركتهم في السلطة سنة 1977 على إثر إعلان قيام سلطة الشعب.

وهكذا سلّجـا السلطة إلى خلق "نخبتها" وإعدادها وفق معايير تعتبرها "ثوروية"؛ وهو ما يصطـلح على تسميتها في ليبيا بـ"المنهجية الثورية" حسب عبارة أحمد إبراهيم منظر تجربة اللـجان الثورية.

وقد شملت هذه "المنهجية الثورية" المعاهـد والكليـات والجـامعـات من أجل تطهـيرـها من المـراجعـ غيرـ الثـوريـة وـتـدعـيمـ "الـوعـيـ الثـوريـ" عندـ

العربية، تماماً مـلـأـ هذا الفراغـ في مقـعدـ لـبيـاـ. وقدـ استـثـمرـتـ جـامـعـةـ الدـولـ الـعـرـبـيـةـ هـذـاـ الفـرـاغـ لـتـدـشـنـ تقـليـداـ سيـاسـيـاـ غـرـبيـاـ فـيـ العـلـاقـاتـ الدـولـيـةـ يـتـمـثـلـ فـيـ إـحـالـةـ مـلـفـ الـأـزـمـاتـ إـلـىـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ تـهـيـداـ لـاستـصـارـ قـرـارـ الإـعدـامـ السـيـاسـيـ. ولـعـلـ ذـلـكـ ماـ يـذـكـرـناـ معـ بـعـضـ الـفـوـارـقـ بـطـبـيـعـةـ الـحـالـ -ـ بـالتـقـليـدـ الـمـصـرـيـ الشـهـيرـ "ـيـاحـالـةـ أـورـاقـ الـمـتهمـ إـلـىـ فـضـيـلـةـ الـمـفـتـيـ". فـيـ الـحـالـتـيـنـ نـزـعـ لـلـحـيـاةـ وـفـرـصـ الـسـلـمـ. ولـعـلـ خـيـرـ دـلـيلـ عـلـ ذـلـكـ أـنـ الطـائـرـاتـ الـفـرـنـسـيـةـ الـمـنـطـلـقـةـ مـنـ الـقـاعـدـةـ الـعـسـكـرـيـةـ فـيـ جـزـيـرـةـ La Corseـ شـرـعـتـ فـيـ الـقـصـفـ مـنـذـ 17ـ مـارـسـ 2011ـ أـيـ حـتـىـ قـبـلـ صـدـورـ الـقـرـارـ 1973ـ مـثـلـماـ أـكـدـتـ لـنـاـ ذـلـكـ مـصـادـرـ فـرـنـسـيـةـ مـطـلـعـةـ.

طلبتها مثلما حصل مع الحركة الطلابية الليبية سنة 1976 التي تعرضت للملaque والقمع والاستحواذ التام من قبل الطلبة المؤيدون للنظام.

ولئن كان انتقاء «النخبة الثورية» الجديدة سيعتمد أساساً على عنصر الولاء الشوري، إلا أن السلطة السياسية كانت مفتوحة إلى حد ما على بعض القوى الثورية التي كان القذافي يقوم بانتدابها من الجامعات والمعاهد الليبية وتأطيرها أيديولوجياً لتبنيه فيما بعد على الولاء المطلق ومحاربة المعارضة ومطاردة الإسلاميين على وجه الخصوص.

وليس أدل على ذلك من تجربة اللجان الثورية التي يتم انتداب عناصرها خاصة من التحالف القبلي الأساسي أي من قبائل القذاذفة والمغارحة وورفلة : فيتم ابعاث أبنائها من أعضاء اللجان الثورية إلى الجامعات الفرنسية والأمريكية والإنجليزية لإنهاء دراستها¹⁴⁹. وما كان بإمكان السلطة السياسية أن تعدّ هذه القوى الثورية لو لا دور الثورة الثقافية سنة 1973 التي حيدت النخبة الليبية غير المتحمسة للأول من سبتمبر وسجنت أسماء بارزة من القوميين والماركسيين. فتهيأت بذلك ظروفٌ جديدة بحكم غياب التأثيرات السياسية والأيديولوجية الأخرى، لتكوين «النخبة السياسية الثورية»، التي ستتصبح المصدر الأساسي للانتداب في مفاصل الحكم وخاصة في الأجهزة الحساسة. ولعله من المثير للانتباه، هو أن تخلق السلطة ذاتها «نخبتها» من المثقفين وأن تعيد استثمارها من جديد في أجهزة «الدولة» وفي مرافقتها الأساسية،

149 - Moncef Ouannès, «Les Comités Révolutionnaires : Mouvement social ou expression clientélique», R.T.S.S. N° 116, année 1994, pp.134-155.

أنظر أيضاً أحمد إبراهيم، التنظيم الثوري، اللجان الثورية أداة الثورة الشعبية، المنشأة العامة للنشر والإعلان والتوزيع، طرابلس 1982.

و خاصة تلك المتصلة بالإعداد الثقافي والذهني والتعليمي للأجيال، مثل تجربة أحمد إبراهيم والمهندس معتوق محمد معتوق والمهدي أمبيرش في التربية والتعليم ورجب أبو دبّوس ومحمد شرف الدين الفيتوري وفوزية شلبي في الثقافة والإعلام¹⁵⁰.

الجدول رقم 4 : تحليل نسب الاستعانة بالتقنوقراط والأيديولوجيين من سنة 1969 إلى غاية سنة 1999 اعتماداً على تركيبات الحكومات واللجان الشعبية العامة¹⁵¹

السنة	المثقفون %	العسكر	التقنوقراط	العسكر	التقنوقراط	المثقفون %
-	16.7	83.3	2	10	-	1969
-	42.9	57.1	9	12	-	1970
-	50	50	7	7	-	1971
-	12.5	5.87	2	14	-	1973
-	19	81	4	17	-	1974
24.3	17.4	78.3	4	18	1	1975
1.2	24.9	80	4	20	1	1976
% 12	% 24.9	% 73.9		معدل		

المصدر : الجريدة الرسمية الليبية وحواليات شمال أفريقيا من 1976 إلى 1979.

150 - Moncef Djaziri, «La dynamique des institutions et la structure du pouvoir en Libye (1978-1987)», A.A.N. N° XXVI, 1987, pp.451-475.

151 - إن اللجان الشعبية العامة هي مرادفة تماماً للحكومة من حيث تركيبتها وأسلوبها.

الجدول رقم 5 : تركيبة اللجان الشعبية العامة من 1977 إلى 1999

السنة	العسكري	تقنوقراط	أيديولوجيون	% عسكري	% تقنوقراط	% أيديولوجيون	
18.5	77.8	3.7	-	5	21	1	1977
27.8	72.2	-	-	5	13	-	1979
11.1	88.9	-	-	2	16	-	1980
23.5	76.5	-	-	4	13	-	1982
35	60	5	-	7	12	1	1984
36.9	63.1	-	-	7	12	-	1985
37.5	72.7	-	-	3	8	-	1986
76.9	23.1	-	-	10	3	-	1987
71.4	28.6	-	-	10	4	-	1988
68.4	31.6	-	-	13	6	-	1989
68.2	31	-	-	15	7	-	1990
56.2	42.8	-	-	12	9	-	1991
53.9	46.1	-	-	7	6	-	1992
-	-	-	-	-	-	-	1993
-	-	-	-	-	-	-	1994
47.82	52.17	%	-	11	12	-	1995
50	44.44	5.56	-	9	8	1	1996
47.70	52.3	% 0	-	10	11	-	1997
47.60	52.4	-	-	10	11	-	1998
50	45.5	4.5	-	11	10	1	1999
% 44.8	% 54	% 1.2	-			المجموع العام	

المصدر : أعداد الجريدة الرسمية الليبية وحواليات شمال أفريقيا من 1976 إلى 1999.

ولعل ما يجدر الاهتمام به هو هذا التداخل السوسيولوجي والسياسي بين دور المثقف وأصوله الاجتماعية والقبلية. وهو أمر واضح من خلال التشكييلات “الحكومية” المتعاقبة وعضووية اللجان الشعبية العامة والسلوك اليومي للمثقفين أنفسهم الذين يحرصون على تأكيد هوياتهم القبلية الجهوية¹⁵² قبل إبراز هوياتهم الوطنية والسياسية والأيديولوجية والمهنية.

فهل يجوز الحديث إذن عن المثقف القبلي؟ وهل يجوز الحديث كذلك عن توجيهه قبلي لأطروحت المثقفين أنفسهم؟ ذلك أننا نميل إلى الاعتقاد أن فئة التقنوocrates والأيديولوجيين إضافة إلى ولائهما المطلق للحاكم؛ هي ممثلة لقبائلها داخل السلطة؛ وهي لذلك قد تؤدي دور الوسيط في الحوار السري والعلني بين الحكم والقبائل الموالية. ولعل هذا ما يؤكّد فرضيتنا بوجود توزيع قبلي ومناطقي “للنخبة الليبية”.

ولعل السؤال الأشمل من كل هذا، يتصل بمدى تأثير هذه النخب، على محدوديتها، في الحياة السياسية والثقافية. فما هو تأثير الصادق النيهوم في ضبط علاقة السلطة بالمسألة الدينية؟ وما هو تأثير عمر التومي الشيباني وجمعية الفزانى وإبراهيم غويل وعلى فهمي خشيم ومهدى أميرش فى ضبط اختيارات الدولة إزاء المسألة التربوية والثقافية؟ ولكن نظام الحكم لم ير ضرورةً في الإجابة عن حزمةٍ هذه الأسئلة المتعاضدة والمترابطة لأنَّه كان مزهواً بما يعيش من تجربة :

أ - هل يمكن إلغاء كل النّخب اليسارية والليبرالية والقومية والتكنوocraticية وحتى الإسلامية والإبقاء على فئة واحدة؟

152 - من الآلاف للانتباه أن الطالب الجامعي الذي يمتهن المجتمع للدراسة في كندا أو في بريطانيا على نفقته يعود وهو يعرف نفسه بقبيلته. أليس ذلك مداعاة للتّحليل الثقافي والأنثروبولوجي؟

بـ- هل يمكن أن يكون المجتمع أي كان عبارة عن صحراء خالية من النخب المعارضة؟

تـ- لماذا بقيت "نخبة" الأيديولوجيين على الرغم من الاستئثار السخي مادياً ومعنوياً وسياسياً في إعدادها، معزولةً و"موصومة" بالمشاركة في الانغلاق والقمع؟

ثـ - ألم تكن هذه التجربة الأيديولوجية مساهمةً جلية في صناعة ما أسميناه بنظرية المجتمع المعطل؟ فحين يتعطل دور النخبة، يتعطل بالضرورة المجتمع وحين يغيب النقد والتقويم، يغيب كذلك التقدم.

قراءة تحليلية في الإحصائيات والداول: أية معانٍ وأية دلالات؟

ما هي آليات تداول الفئات الثلاث على السلطة في ليبيا؟ وما هي "أشكال التكامل" في ما بينها؟ وما هو معدلُ سنوات استمرار الوزراء والأمناء في مواقعهم؟ وما هي النخبة الأكثر استقراراً؟

لعل أول ما يمكن أن نلاحظه هو تراجعُ نسبةِ مشاركة العسكري في الحكم خاصة ابتداءً من سنة 1975 (ونعني بهم أعضاء مجلس قيادة الثورة) وتكرّس ذلك بعد سنة 1977 في مقابل ارتفاع نسبة التقنيقراط (الموالين للسلطة)، وبروز ظاهرةٍ جديدة وهي ظاهرة الأيديولوجيين الذين تم إعدادهم في سياق تكوين أعضاء اللجان الثورية.

وقد ازدادت نسبة الاستعانة بالأيديولوجيين خاصة خلال الفترة الفاصلة بين 1984 و2000¹⁵³. وقد اهتم هذا الصنف من "المثقفين

153 - Raymond Hinnebusch, «Libya : Personnalistic Leadership of a populist revolution», in *Political elite*, Longman, New York, London, 1982.

الأيديولوجيين” بقطاعات الثقافة والإعلام والتربية والشباب والرياضة والتكوين المهني والعدل والتعليم والبحث العلمي. وهكذا يمكن أن نلاحظ أن اللّجنة الشعبية العامة (الحكومة) أصبحت تقوم على نوع من التعايش المتلازم بين فئتي التقنوقراط والأيديولوجيين؛ وهو عنصرٌ مميزٌ لتركبيات اللّجان الشعبية العامة (الحكومات) إلى غاية 2000 بدليل أننا نلاحظ وجود ظاهرتين اثنتين :

أولاً : تزايد الاستعانة بالأيديولوجيين الذين ينهضون بأعباء أيدلوجية وأخرى فنية بحكم خبراتهم الجامعية؛ وهم حين يغادرون الحكومة، فإنهم يتّخذون موقع داخل مؤتمر الشعب العام (البرلمان). إن مثل هذا التعايش بين التقñoقراط والأيديولوجيين يؤكّد فعلاً أن ”النّخبة“ الحاكمة هي مؤلّفة أساساً من نمط واحد؛ وهو نمط التقñoقراط المتّقبلين للتجربة السياسية سواء تعلق الأمر بالتقñoقراط أو بالأيديولوجيين، إلا أن ما يلاحظ هو أن عمر الأيديولوجيين قصيرٌ جداً قياساً بالمناضلين الوطنيين أو بالتقñoقراط مثلما تدلّ على ذلك الإحصائيات. فهل هي قلة الخبرة أم هي الحاجة إلى التقñoقراط بحكم ضخامة حجم المشاريع التنموية والاقتصادية؟ أم لأنها فئة مستأنسةٌ ومطواعةٌ ومقلوعةٌ للأظافر؟

ثانياً : ولعل هذا ما يفسّر ظاهرة استمرار نخبة من التقñoقراط المستقرّة من سنة 1969 إلى غاية 2004 ولا تتجاوز هذه النخبة أكثر من سبعة أشخاص. فرغم الشعارات الأيدلوجية وخيارات النظام ”الثورية“، فإن الفتّة الأكثر استقراراً وديمومة هي فئة التقñoقراط؛ وهي الماسكة بدواليب اللّجنة الشعبية العامة ومؤتمر الشعب العام¹⁵⁴. فكلما

154 - اللّجنة الشعبية العامة هي مرادف للحكومة في حين أن مؤتمر الشعب العام هو مرادف البرلمان في المجتمعات الأخرى.

غادر أحدهم اللّجنة الشعبية العامة إلا وانتقل إلى مؤتمر الشعب العام. وهذا دليل آخر على الحاجة الماسة والدائمة إلى فئة التقنوقراط. ويدلّ هذا الوضع أيضاً على أن فئة التقنوقراط هي مدخل نظري ومنهجي لقراءة أسلوب التسيير السياسي والتنموي في ليبيا، وفهم العلاقة القائمة بين الخطاب السياسي وواقع المعيش اليومي؛ فهي تملك الخبرة المطلوبة، ولكنها ليست، في مقابل ذلك احتجاجية ونقدية و”مشاكسة”.

وقد استمر هذا الوضع واضحاً إلى حدّ سنة 1986، حيث بدأت الاستعانة بفئة الأيديولوجيين واضحة في مستويات عديدة¹⁵⁵. فهي مثل مشاركة التقنوقراط في الحكومات المتعاقبة في الفترة الفاصلة بين 1969 و1977 تقدر بحوالي 74 % تقريباً، في حين لم تتجاوز نسبة الجيش 25 %. وهي بطبيعة الحال، أضعفت نسب المشاركة. فحتى بعد تغيير تسمية الحكومة التي أصبحت تسمى ”اللجنة الشعبية العامة“، انسجاماً مع ”الديمقراطية الشعبية المباشرة“، حافظت ”نخبة“ التقنوقراط على نسبة مشاركة مرتفعة تقدر بـ 54 %. وهي نسبة مقاربة تماماً لنسبة المشاركة في الفترة الفاصلة بين 1977-1999، في حين لم تتجاوز مشاركة الإيديولوجيين نسبة 44.8 %، في حين تقدر مشاركة العسكر بحوالي 4.5 % فقط. ولعل ذلك ما يمكن أن يفسّر بصدام صائفة 1975¹⁵⁶، على الرغم من اختلاف القراءات وتناقضها في هذا الصدام.

ولكن المفارقة الجديرة بكل دراسة سوسيولوجية هي أن التقنوقراط

155 - وقد اتسمت هذه النّخبة بإنتاج أيديولوجي كثيف (كتب وبحوث ودراسات وندوات فكرية) حول الفكر الجماهيري احتضنه في أغليه الساحق المركز العالمي للدراسات الكتاب الأخضر في طرابلس؛ وقد هيمن هذا الإنتاج الأيديولوجي على كامل فترة الثمانينيات وكامل التسعينيات من القرن العشرين.

156 - لا أحد يُعرف هذا الصدام بدقة: فهل هي محاولة انقلابية فعلاً؟ أم هو صراع سياسي على السلطة؟

في المنطقة العربية غالباً ما يبدؤون حياتهم المهنية أصحاب خبرة ومعرفة فنيتين، ولكن سرعان ما ينساقون وراء النّظام السياسي ويتهاهون معه بل إنهم يصبحون من المتحمّسين له. هكذا إذن يبدؤون تقنوقراطين ويتههون سياسيين عاديين يساهمون في إعادة إنتاج النظام القائم وتأييد سلطته. ذلك أنه لا يوجد تقسيمٌ واضح للعمل السياسي؛ كما أن الهويات رجراحة ومتداخلة جداً. فغالباً ما يصعبُ التفريق عملياً بين التقنوقراط والسياسيين.

فالتقنوقراط العرب غالباً ما يتحولون إلى "حرّاس للنظام السياسي" لعدم قدرتهم على التأثير في آدائهم من جهة ولحرصهم المتأكّد على مصلحتهم الذاتية من جهة أخرى. وتلك هي مفارقة النّخبة التقنوقراطية في المنطقة العربية؛ فهي لا تملك هويةً دقيقة خاصة بها.

ومن ثمّ، يجوز الحديث عن عملية تهرئة النخب حتى تفقد مشروعية دورها وأهمية حضورها السياسي والاجتماعي. فالملاحظ في هذا السياق هو انعدام البيئة الملائمة لتفعيل دور المثقف بغض النظر عن هويته الإيديولوجية والمعرفية. فالنّظمُ السياسية لا تتعامل مع المثقفين إلا من باب التوظيف السريع والظرفِي بحثاً عن التبرير من جهة واكتساب المشروعية الضرورية لمارسة الحكم من جهة أخرى.

فالتجربة التي نحن بصدده تحليلها تُوحّي بكثير من المعاني المؤيدة لما أسلفنا ذكره. فإذا ما نظرنا في طبيعة العلاقة بين النخبة والسلطة، نلاحظ مفارقة سياسية جديرة بكل اهتمام. فالظاهر أن السلطة السياسية تتبنى مواقف "ثورية" تتلاءم مع مشروع أشمل، وهو مشروع "البناء الثوري"، إلا أن الاعتماد كان كلياً على الفئات التقنوقراطية "الموالية بطبيعة الحال"، في حين تميّز حضور الأيديولوجيين بالهشاشة والظرفية وعدم الاستقرار

بدليل أن عمر مشاركة الإيديولوجيين لا يتجاوز السنتين في معدّلها العام. فالاختيارات «الثورية» لا تحول دون الاستعانة بالتقنوقراط الذين أثبتوا استقرارا واستمراً أكثر من بقية الشرائح الأخرى. وحتى يمكن أن نفهم المشهد السياسي الليبي المعاصر، يجدر بنا أن نلاحظ عددا من الخصائص البنوية تترتب كالتالي :

أ - لقد حافظت السلطة السياسية على بعض خصائص الحكومات التقليدية مثل الاعتماد على ثنائية التقنوقراط والإيديولوجيين،

ب - رغم هويتها الثورية، فإن الاستعانة بالإيديولوجيين كانت محدودةً وظرفية، الأمر الذي يعكس هشاشة العلاقة بالسلطة السياسية وعدم اقتناعها بكفاءاتهم.

ت - وجود جدلية تميّز المشهد السياسي الليبي تتمثل في منطق ظاهر وآخر مستتر. فالمنطق المتحكم في طبيعة النخبة الحاكمة مختلف تماماً عما هو ظاهر، ذلك أن النخبة السائدة هي نخبة التقنوقراط عكس ما هو متوقع.

ج - إن سوسيولوجية التسيير السياسي تقترب كثيراً من الأساليب التقليدية رغم إلغاء الحكومة في شكلها المتعارف منذ سنة 1977 والزعيم بناءً شكل جديد من الحكم والتسيير.

ولكن السؤال البارز هو كيف يمكن إعداد نخبة جديدة، إذا كانت هيأكُلُّ السلطة ومؤسساتها غير مستقرة والتوجهات الإيديولوجية والسياسية مشخصنةً ومتجمع في حالة من الترهل السياسي والمؤسسي الدائم؟ وهل أن جهاز القيادات الشعبية والاجتماعية هو شكل آخر من النخبة أم هو مجرد أداة تنفيذية؟

فإذا كانت علاقة السلطة بالنخبة غامضة الملامح، فإن علاقتها بالمجتمع العامة والمجتمع المدني خاصة هي أكثر غموضاً.¹⁵⁷ ولكن هل يوجد فعلا دوران للنخب على حد تعبير عالم الاجتماع الإيطالي باريتو؟

فالملحوظ في هذا السياق هي محدودية "النخب" المشاركة في السلطة. فلا يكاد يوجد دوران يذكر إذا أخذنا في الاعتبار استمرار نفس الهويات وحتى نفس الأشخاص الذين يتقللون بين مختلف الواقع الإدارية والسياسية. فانتداب "الأمناء" (الوزراء) لا يتم إلا من خلال الدائتين: الفنية والأيديولوجية؛ الأمر الذي يجعل من الصعب الحديث عن تداول "النخب". في حين يقتضي التداول عقلانية في التسيير بمختلف أوجهها وتقسيمها وأصحا للعمل السياسي واحتياراً للنخب الحاكمة بناء على برامجها وتصوراتها، وليس اعتماداً على ولاءاتها وتحالفاتها وأصولها القبلية الجغرافية؛ في حين أن علاقات "النخب" بالسلطة السياسية هي في جوهرها زبونية ومشخصنة. فهي رهينة مزاجية الأمير وتقلباته السياسية وحتى أهوائه الذاتية.

ومن ثم، فلا غرابة أن يفقد التقنوقراطي هويته وأن يوظف رأسه المدرسي الرمزي والاجتماعي¹⁵⁸، على حد تعبير عالم الاجتماع بيار بورديو، في خدمة النظام السياسي وتدعمه أركانه؛ فتزول نتيجة لذلك الفوارق التمييزية بين التقنوقراطي والأيديولوجي.

157 - محمد زاهي المغريبي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة 1995.

158 - Pierre Bourdieu, «Le capital social : Notes provisoires», in *Actes de la recherche en sciences sociales*, N°31, janvier 1980, pp.2-3.

ولا غرابة كذلك في أن يفقد الأيديولوجي دوره وموقعه ليصبح مجرد منفذ لاختيارات “الأمير” ورغباته. فإذا كانت هويات النخب غير واضحة، فإن موقعها وأدوارها ووظائفها تصبح أكثر غموضاً وإبهاماً. ذلك أن هامش الحرية ضيق؛ فاما أن تقبل النخبة خدمة الأمير، وإما أن تقبل منفى الداخل أو الخارج...

أزمة مجتمع أم أزمة نخبة أم أزمة نظام حكم؟

هل أن الاستعانة بأهل الخبرة والأيديولوجيا تؤثر في آلية اتخاذ القرار في ليبيا؟ وهل توجد أطراف أخرى مشاركة في عملية صناعة القرار؟

يكون مفيدة أن نشير إلى أن الاستعانة بالتقنوقراط والأيديولوجيين لا تؤثر فعلياً في بنية اتخاذ القرار وخاصة السياسي والاقتصادي منه؛ فهي بنية شديدة التمركز والانغلاق وخاصة الشخصية. فالفئات المشار إليها هي أقرب ما تكون إلى أداة التنفيذ منها إلى المشاركة والتأثير في الحياة السياسية. فهي تُكسبُ النظام مشروعية ضرورية، ولكنها لا تؤثر بالضرورة في اختياراته. فهي تبرّر الأفعال والتائج وتشرعن الحكم الفردي وتكتفي بالتنفيذ فقط لأنها لا تملك حضوراً قوياً داخل النظام، لكن دون أن تحظى بأي هامش استقلالية.

وهي مهمّشة لصالح فئة قليلة، ولكنها عظيمة التأثير؛ إنها فئة “رجال الخيمة”؛ وهي مجموعة من القيادات القبلية المقربة تلتقي بشكل غير منتظم في خيمة القيادة. وتهدي هذه الفئة قليلة العدد دوراً مهماً في عملية اتخاذ القرار والتوجيه خاصة فيما يتعلق بالمسائل الكبرى. صحيح أننا لا نملك أية دراسة علمية دقيقة ومحينة عن “فئة رجال الخيمة” ولكن المتبع

لسلاوكها السياسي، يلاحظ قدرتها على :

- أ - التأثير السياسي المباشر في اتخاذ القرار السياسي،
- ب - الإشراف على تنفيذ المهام السياسية الاستثنائية،

ولكن هذه الفئة اللاشكيلية - ضيقـة العدد لا تتفق مع "فلسفة النظام" الذي يدعو إلى توسيع دائرة المشاركة في صناعة القرار وإلى ما يسمـيه بالتسير الجماهيري أو "الديمقراطية الشعبية المباشرة".

ولعل أهم ما تؤكـده كل هذه المؤشرات هو أن عملية صناعة القرار مضيقـة ومحضـرة إلى حدّ كبير عـكس ما تـنادي به أيدـيولوجـية النـظام. فـمثـلـاً أخفـقـ العـسـكـرـ فيـ أنـ يـشـكـلـواـ قـوـةـ ضـغـطـ وـمـعـارـضـةـ كـابـحةـ لـلـحـكـمـ الفـرـديـ وـمـعـدـلـةـ لـلـاخـتـيـارـاتـ وـمـقاـومـةـ خـاصـيـةـ لـاستـقـوـاءـ ظـاهـرـيـ الفـسـادـ الإـدارـيـ وـمـالـيـ وـالتـسـيـبـ فيـ الـأـداءـ الـحـكـومـيـ،ـ فإنـ التـقـنـوـقـرـاطـ لمـ يـرـتفـعـ صـوـتهمـ فيـ الإـشـارـةـ إـلـىـ خـطـورـةـ الـاسـتـفـرـادـ بـالـحـكـمـ وـانـشـارـ التـلـاعـبـ بـالـمـالـ الـعـامـ وـالـفـسـادـ فيـ الـأـداءـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـاـقـتـصـادـيـ وـغـيـابـ آـلـيـاتـ التـقـوـيمـ وـالـمـحـاسـبـةـ الـإـادـارـيـ وـالـمـحاـكـمـةـ الـقـانـونـيـةـ.ـ فـمـةـ بـالـتـأـكـيدـ عـمـلـيـةـ تـخـلـلـ اـعـنـ الدـورـ التـارـيـخـيـ وـالـوـطـنـيـ وـالـأـخـلـاقـيـ؛ـ وـثـمـةـ موـالـةـ بلاـ شـروـطـ.ـ فـلـيـسـ مـبـالـغـةـ القـوـلـ إنـ التـقـنـوـقـرـاطـ لمـ يـنـبـهـواـ إـلـىـ إـخـفـاقـ "ـالـسـيـاسـاتـ الـعـوـمـيـةـ"ـ وـإـلـىـ فـشـلـ الـاخـتـيـارـاتـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـتـنـمـوـيـةـ،ـ وـدـورـهـاـ فيـ إـنـتـاجـ الـفـقـرـ وـخـلـقـ الـهـوـةـ بـيـنـ الـحـكـمـ وـالـشـعـبـ.

فقد كانت شـريـحةـ التـقـنـوـقـرـاطـ منـزـوعـةـ الـأـظـافـرـ،ـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـهـمـيـةـ الـمـوـاـقـعـ وـقـيـمةـ الـخـبـرـةـ الـفـنـيـةـ؛ـ وـهـيـ فـاقـدـةـ عـمـلـيـاـ لـلـنـفـوذـ،ـ ذـلـكـ أـنـ النـفـوذـ فيـ لـيـبـيـاـ مـاـ كـانـ يـقـبـلـ التـجـزـئـةـ أـوـ الـاقـسـامـ.ـ وـتـلـكـ هـيـ أـزـمـةـ الـأـزـمـاتـ.

ولذلك يتوجب من الناحية المنهجية والعلمية التفريقَ بين المشاركة في مفاصيل الحكم والمشاركة في آلية صناعة القرار سياسياً أو تنموياً؛ فالأخيرة لا تفضي ضرورةً إلى الثانية. وتلك كانت أمارة من آثار المجتمع المعطل نتيجة قرار استفرادي وـ“نخبة” إما هامشية وإما معطلة. فعلى الرغم من عدم وجود معلومات مدققة ومحينة، فإنه يمكن أن نلاحظ أن مجموعة “رجال الخيمة” كانت أكثر حظوظه سياسية وأكثر قرباً من مركز الحكم وقدرة على “المشاركة” في “صياغة القرار”. فنخبة التقنيوقراراط مستقرة، ولكنها ليست شريكًا فعلياً في الحكم، مثلها مثل الفاعل العسكري والقبلوي والاقتصادي. فقد تعطل المجتمع حينما تعطلت نخبته !

ولعل مثل هذا الأداء يمكن أن يفسّر اعتماداً على توجُّسِ نظام الحكم الدائم من معارضات الداخل والخارج على حد سواء ومن إمكانية تشكّل مراكز قوة وضغطٍ في صلب هيكل الحكم. فحتى النخبة الجامعية، على سبيل المثال، التي أحاطت بمشروع ليبيا الغد (2006) الذي كان يشرف على حظوظه سيف الإسلام القذافي لم تتمكن من الوصول إلى مرحلة التنفيذ وبقي المشروع مجرد وعد بلا غد وبلا إمكانية تحقق.

فتوجّس النظام السياسي الدائم من مراكز الضغط ومن إمكانية تشكّل معارضة في صلب هيكله جعلاه يحترز من أي هامش استقلالية يمكن أن يتطور؛ فهو مصرٌ على أن تكون “النخبة” مجرد صدى لصوته¹⁵⁹. لقد كانت نتيجة هذه البيئة الطاردة للنخب المبادرة والناجعة أن اتخذ الفاعل القبلي موقعًا متقدّماً في صلب الحركة الاجتماعية والسياسية.

159 - يقول الباحث في العلوم السياسية علاء بن دردف : “لقد كان النظام السابق يتحرك وفق نظرية المؤامرة؛ وكان يتوقع انهياراً أو انقلاباً أو افتاكاً للحكم؛ فتهيئاً نتيجة لذلك لكل الاحتمالات بما في ذلك الاحتمالات الداخلية ممثلة في أدوات الحكم أو التحالفات القبلية قصد إرباك المرحلة الجديدة”. جرى الحوار يوم 4 فيفري 2015 بمدينة تونس.

إن المنظرين المعاصرين لمفهومي النّخب أو الأوليغارشيات، غايتانو موسكا وفيفردو باريتو وريتشارد ميشالز هم، في بعض المناخي، المنحدرون الشريعون من الفلسفة الكلاسيكية. ولكنهم أيضاً، وفي الوقت نفسه، هم ناقدون للديمقراطية البرلمانية ولليوبيلية الاشتراكية. ففلسفه السياسة لم يضعوا البتة موضع شك اللامساواة بين البشر في مجال الكفاءة الفكرية واللامساواة بين المواطنين في مجال الثروة والقدرة. فالمشكلة، في أعينهم، لم تكن تكمن في حالات اللامساواة هذه، بغضّ النظر إن كانت طبيعية أو اجتماعية، ولكن في كيفية ضمان رقي الأكثر كفاءة إلى موقع المسؤولية وفي الآن نفسه كيفية إقامة علاقات بينية، علاقات سلطة وطاعة، ورعاية وثقة بين الحاكم والمحكوم. فقد اقترح ماكيافيل أن هذه العلاقات لم تكن أبداً مثلما يتوقع الأخلاقيون أن تكون، وأن القوة والخيلاء (الأسود والثعالب) هي مذمومة، ولكنها مع ذلك هي ضرورية.

ريمون آرون،
الطبقة الاجتماعية، الطبقة السياسية، الطبقة الحاكمة
[ترجمة المؤلف]

ولكن ما هي حالة يقية الفاعلين؟ وما هي أشكال تعبيرهم عن أنفسهم؟

وما هي تحديداً وأوضاع الفاعل القبلي؟

3 - الفاعل القبلي والشراكة في إنتاج الأزمة والقدرة على الحل

” سأل الزعيم البارز بشير السعداوي أحد مساعديه: هل لك رغبة في أن تتبواً منصباً ما؟ فأجابه المساعد لارغبة لي في المناصب، ولكني أريد مراجعتك حتى أعرف الناس والقبائل. فذاك هو مفتاح ليبيا ”¹⁶⁰.

” التقى شيخان قليان؛ الأول من قبيلة صغيرة العدد في الغرب الليبي؛ وأمّا الثاني فينتمي إلى قبيلة مهمة عددياً ومادياً في الشرق الليبي. فرأى الأول أن يمازح الثاني، فقال له مالفت انتباهي هو أنك لست معروفاً في قبيلتك؛ ولا تملك الوجاهة التي كنت أتوّقّعها. فردّ الثاني متحسراً: أنت جمل في قطيع معزٍّ؛ وأمّا أنا، فجمل وسط مجموعة جمال.

” القبيلة هي هذا الحرص على صفاء معنى الانتفاء ”
Mallarmé الأديب ملارمي

تدقيقات منهجية

يكون مفيداً أن نشير، منذ البدء، إلى عدد من المحاذير المنهجية التي نرى ضروريًا الإشارة إليها حرصاً على التّدقيق:

أ - القول إن المجتمع القبلي كتلة متجانسة قول يحتاج إلى التدقيق المنهجي والعملي؛ فالقبيلة الليبية متوزعة بين الشرق والغرب من ناحية

160 - هذه المعرفة بالناس والقبائل كانت رأسماله الفعلي؛ وهي التي فتحت له أبواب الجنة الأرضية؛ فصار واحداً من أبرز رجال الأعمال والمطارات ونائباً في البرلمان في العهد الملكي. وصار أيضًا من أصحاب المواقف السياسية بعد سنة 1969 قبل تصفيته.

وقبائل الساحل وقبائل الدواخل الليبية، من ناحية أخرى.

ب - ما يزال حضور القبيلة قوياً في المجتمع الليبي بدليل علاقتها وتحالفاتها في العهد الملكي وفي مرحلة ما بعد 1969 جراء عدم تفكك البنيات وغياب مشروعٍ صاهر ودامج لها في النسيج المجتمعي الشامل،

ت - ثمة باستمرار فئات متنفذة مستعدة لأن تؤدي أدواراً سياسية متباعدة حسب السياق مقابل مقادير معينة من الغنيمة المالية والإدارية والسياسية. وهي تعمل على توظيف القبيلة في خدمة من يحكم وفي خدمة عقلية الغنائم. ولعل خير دليل على ذلك هي العقود الأربع الأخيرة التي تلت سنة 1969 وما قامت به جماعاتُ المصالح الغنائية من إعادة إنتاج النظام وامتصاص التناقضات وقمع معارضيه.

لأنه لا نروم الخوض، منذ البدء، في جدل قديم - جديد حول أهمية القبيلة في ليبيا من النواحي الديمografية والاجتماعية وحول طبيعة علاقتها بالسلطة السياسية القائمة. فهذا الجدل المتجدد ترجم من خلال قراءات شديدة التناقض؛ بعضها يؤكّد أهمية القبيلة على جميع المستويات؛ وبعضها الآخر ينفي هذه الأهمية ويشخص السلبيات. ولكن هل كان الفاعل القبلي أفضل حالاً من الفاعل النخبوi؟ وهل كان أكثر حظوة سياسية ومشاركة في الشأن العام منه؟

وبعيداً عن القراء والقراءات، فإنني أستطيع، في ضوء تجربة بحثية دامت أكثر من 26 سنة، أن أستنتاج أن القبيلة في ليبيا مكونٌ أساسي من مكونات المجتمع؛ فهي حاضرة بقوة في عملية بناء الروابط الاجتماعية؛ وهي التي تدعم الأفراد وتضمنهم؛ وهي التي تؤازرهم زمن الأزمات

والاحتياجات؛ وهي التي فاوست باسمهم وحتمهم من طائلة "قانون" العقوبة الجماعية على امتداد 40 سنة من تاريخ Libya¹⁶¹. فقد يكون حضورها ضعيفاً نسبياً في المدن الكبرى (طرابلس ومصراته وبنغازي)، ولكنها حاضرة بقوة في الدواخل والسواحل وفي بعض مناطق الشرق الليبي¹⁶² وخاصة في إقليم فزان جنوب Libya¹⁶³، ولكن أيضاً في أماكن أخرى عديدة.

على الرغم من جهود النظام الملكي الإدماجية وعلى الرغم من توجهه التحديسي في التعليم والصحة والتوظيف والريع النفطي المهم خاصة بعد سنة 1961، فإن المجتمع القبلي لم يتغير كثيراً وحافظ على بنائه العميق وعلى خصائصه الثقافية والاجتماعية والذهنية والبشرية؛ فظلت القبيلة موجودةً وجاهزةً للتّفاعل مع كل الظروف والمعطيات القائمة والمستجدةً وقدرةً على التفاوض مع كل النّظم لحماية أفرادها من جهة وتحصيل ما يمكن تحصيله من غنيمة إدارية وسياسية وخاصة اقتصادية ومادية من جهة أخرى مؤكّدة بذلك البراجماتية القبلية.

فليس مبالغة القول إن القبيلة قبل المرحلة الملكية وحتى إبانها كانت الركن المكين في المجتمع الليبي؛ وكان الطّابُ القبلي هو المسيطر على ولاءات الأفراد وسلوكياتهم الأمر الذي منع تكون تربة سياسية تساعد على قيام الأحزاب ولم يساعد كذلك على بناء المجتمع المدني. ولذلك تمكّنت القبيلة من أن تسيطر على الدواخل أي على البلدات والقرى

161 - وليس أدلة على ذلك من أن التصعيد (أي الانتخاب المحلي) كان يتم بناء على اعتبارات قبلية أساساً.

162 - Moncef Ouannès, *Militaires, élites et modernisation dans la Libye contemporaine*, Paris, L'Harmattan, 2009, pp.290-293.

163 - Jean Davis, *Le système libyen, les tribus et la révolution*, Paris, P.U.F., 1980, pp.2002 - 2006.

والبُوادي وأن ترشح أصحاب الولاء والدفاع عن مصالحها في مختلف المحطّات السياسيّة وخاصة الانتخابيّة منها على حساب أهل الكفاءة؟ فالمُنطق القبلي زبوني¹⁶⁴ ولوائي في جوهره¹⁶⁴. ولعل ذلك ما يفسر سيطرة شيخ القبائل ووجهاء المناطق الريفية والعائلات المدينيّة على مفاصل الحكم الملكي وعلى رئاسة الوزراء.

وأمّا في مرحلة ما بعد 1969، فقد ازداد نفوذ القبائل التي قبلت الدخول في منطق الموالاة والتحالف والتَّمثيل؛ فعمد النظام السَّابق إلى إحياء الهياكل التارِيخية الرمزية مثل خوت الجد وبناء الجد الواحد وهيكل الصّفوف القبليّة. ولكن ما يتوجّب أن نشير إليه هو استعداد القبيلة لتأدية أدوار سياسية داعمة لنظام الحكم القائمة؛ وهو عنصر قابل للاستئثار لمن يريد استئثاره لغاياتٍ محددة¹⁶⁵، لعل من أبرزها ضمان انتشار النّظام السياسي وتغلّله جغرافيا.

فلا مانع من قبول عروض التحالف والموالاة. ولكن تقارب قبائل الموالاة مع النظام السياسي وتحالفها معه وإمدادها إياه بالموارد البشرية المطلوبة من قبل الأجهزة الأمنية وهيكل المخابرات المختلفة والكتائب الأمنية ومؤسسات الاستئثار الداخلي والخارجي لم يغيّر بنية النظام وطبيعة أدائه السياسي. إذن تم الاعتماد أساساً على التحالف القبلي الرئيسي المكون من القذاذفة وورفلة والمغارحة لتسير مفاصل الحكم المختلفة وتوفير العناصر البشرية المؤيدة وخاصة ضباط جهازي الأمن والجيش والاعتماد عليها في مختلف الهياكل¹⁶⁶ وخاصة الحسّاسة منها.

164 - عبد المنصف البوري، الفراغ السياسي في ليبيا والمشكل القبلي، شؤون Libya، عدد 1، أكتوبر 2016، ص 107-108.

165 - Moncef Ouannès, *ibid.*, pp. 329-331.

166 - تعطّل التحالف مع ورفلة ظرفياً جراء اكتشاف محاولة انقلابية سنة 1993 يعد لها ضباط من ورفلة (دبنون

فالمفارقة السوسيولوجية والأنتروبولوجية اللافتة لانتباه أن النظام لم يسع إلى إعطائهما منزلة الشريك السياسي؛ فتلك منزلة تقتضي القبول بمشروع الشراكة والتسليم بوجهات النظر المختلفة والتخطيط المشترك والقبول بالتفاوض وتقديم التنازلات إن لزم الأمر والتوافق عند وضع الاستراتيجيات وبناء التصورات وعند الإقدام على تنفيذها. ولكن واحدا من متغيرات الأزمة المولدة للزلزال المجتمعي في فيفري 2011 هو غياب فن التفاوض¹⁶⁷ وقيمة الاختلاف الفكري والسياسي. ولذلك يمكن القول إن بنية الأداء السياسي بحكم معوقاته الداخلية وكيفيات صياغة القرار فيه، لم تقبل أن يُعطى الفاعل القبلي، على الرغم من أهمية دوره الميداني خاصة بدءا من 1973 ومن أهمية وظائفه المحلية وسيطرته المعنوية والفعالية على أفراده، منزلة الشريك المشارك في صياغة القرار. ولذلك لم يتتجاوز هذا الفاعل دور التنفيذ إذا ما استثنينا فريق "رجال الخيمة" وبعض القيادات الأمنية والعسكرية ذات الأصول القبلية. فقد كان القرار السياسي متفردا. فطالما أن بنية الأداء السياسي بنية استفرادية، يكون طبيعيا أن لا يحصل تقاسم للعمل السياسي وتكامل في إدارة الشأن العام؛ وتلك كانت أزمة الموالاة في المجتمع الليبي.

وبناء عليه لم تكن الهياكل القبلية المختلفة مثل النوادي القبلية والقيادات الشعبية الاجتماعية وتحالفات الصنوف بيوت خبرة محلية تعمل على تشخيص الحاجيات والمطالب الخدمانية والتنموية وتقدير الاحتياجات عند مختلف الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها حاجيات

والواعر)، ولكن التحالف عاود الظهور في نهاية التسعينيات من القرن العشرين من جديد وتأكد خاصة إبان أزمة 2011.

167 - Olgierd Kity, *La négociation des valeurs, la sociologie*, éditions du Seuil, Paris, 2007, pp.58-60.

الشباب. فلم يكن يراد لها أن تكون كذلك قوة اقتراح وتعديل وتجريح حسب تعبير ابن خلدون ولا هيكل استشارة ومشاورة ولا مساعدة في صياغة القرار التنموي المحلي؛ وهو “تنازل” كان بإمكان السلطة تقديمها لتفحيف وطأة الانغلاق السياسي وتلافي غياب الحريات وسوء توزيع الثروات الوطنية والشعور بالإحباط لدى بعض شرائح المجتمع الليبي ومنع ظاهرة الضَّيْم المتعاضد The cumulative injustice وانزلاق الشباب نحو الأطروحة السلفية المتشددة خاصة في الحواضر والمدن. وكان بالإمكان أيضاً السماح للقيادات الشعبية بمحاورة العقل الشاب وبناء شراكة في مجال تدبير الشأن المحلي وتسييره الأمر الذي يشعر الليبيين بالأهمية وبالمشاركة، حتى ولو كانت جزئية، في التسيير.

وبما أن الشراكة غير قائمة فعلاً وبما أن تقسيم العمل السياسي غير متوفّر والقدرة على الاقتراح منعدمة؛ وهي كلها علامات المجتمع المعطل الذي اشتغلنا على تفككه وتحليله في الفترة السابقة بدليل أن النظام السياسي كان يُخْضِع بعض القبائل إلى “قانون العقاب الجماعي حتى ولو كان قانوناً غير مكتوب رسمياً، فإن قبائل الموالة لم تتمكن من التنبيه إلى استشراء الفساد واهتراء هيأكل الدولة على وهنها وتعمق الفجوة بين القول والفعل، وبين الموعود والمنجز وبين من يحكم ومن لا يحكم. فقد استمرّت ردحاً من الزمن وأفضت إلى ما أفضت إليه من نتائج سلبية عملنا على تحليلها في الفقرات السابقة من الكتاب.

ففي المجتمعات القبلية، حينما تنسدّ الحياة السياسية وينعدم توزيع العمل السياسي والمشاركة في صياغة القرار، ينعدم، في السياق ذاته، فنّ التفاوض السياسي وتکاد تنحصر العلاقات بين المكونات في هامش

الغنية الإدارية والسياسية والمادية. فالمجتمعات المنسدة سياسياً لا تسمح سوى بالتنافس الربوني أي مبادلة موارد الغنية بالولاء السياسي. ولذلك لم تتمتع القبائل الليبية بمنزلة شريك في الحكم؛ فهي تحضر زمن الأزمات؛ وتقديم للنظام السياسي كل صنوف الدعم والمؤازرة في مواجهتها؛ ولكنها تعود مجدداً إلى الهوامش والتخوم بمجرد تنفيذ المطلوب منها. ولعل هذا ما يفسّر أنها لم تكن تتموقع في قلب الحكم. فحتى التحالف القبلي الذي كان يوصف بالحاكم لم يكن حاكماً فعلاً، وإنما كان تحالفاً مؤازراً للحكم. ولذلك لم تكون كتلة سياسية حقيقة حول النظام تناقشه الاختيارات وتقوم كيفيات الأداء وتصوب له الأخطاء¹⁶⁸.

وهذا ما يفسّر أن بنية الأداء لم تتغيّر لا من الداخل ولا من الخارج؛ فلم تكن المراجعات من الداخل مقبولةً؛ ولم تكن التقويمات من الخارج مستساغة؛ وهي واحدةٌ من الفرص التاريخية العديدة المهدورة¹⁶⁹؛ وهي كذلك واحدةٌ من مشاكل الأربعين سنة الفارطة. فكل مراجعة كانت تصنّف آلّا على أنها مرادفةً للمعارضة.

وحتى بعد 2011، فإن القبيلة كانت موجودةً بقوة في مختلف المراحل: في الصراع السياسي المسلح ما بين فيفري وأكتوبر 2011، في المراحل الانتخابية حيث ترشّحت واستفادت قياداتُ حزبية معروفة من حيث أصولها القبلية للحصول على دعم الناخبين الذين يصوتون بناء على تعليماتٍ شيوخ قبيلتهم وتوجيهاتهم. ولعل ذلك ما أفضى إلى ظهور

168 - Moncef Ouannès, *ibid.*, pp. 319 - 321.

169 - عرف كامل عقد تسعينيات القرن العشرين ظاهرة اليعادات والمباعات المعتمدة بالذم للقذافي - حسب تصريح أهلها - ولكن أغلبها تلاشت بمجرد إطلاق الرصاصات الأولى في الشرق الليبي في فيفري 2011.

حالة من التعصّب القبلي ومن استعمال القبيلة في الصراعات الجهوية والقبيلية الدائرة في البلاد. وصارت المواجهات قبليةً بالأساس ذلك لأن القبيلة ترغب دائمًا في أن تؤدي دوراً سياسياً حسب المراحل والسياسات المختلفة يتراوّد أيضًا مع المكاسب الغنائمي؛ فهي معنية بالسلطة، ولكنها معنية خاصة بالغنيمة وفق معانيها المتعددة.

ولذلك انبنت الصراعات أساساً على الهوية القبلية، على الرغم من أن عدداً من القبائل شارك في مختلف مراحل الحوار الليبي البياني وسعى إلى عقد مفاوضاتٍ ومصالحاتٍ مع القبائل المتحاربة مثلما حصل بين مصراته وورشافانة والزنتان وغريان ومصراته وزوارة والجميل.

وليس ذلك بغرير طالما أن القبيلة هي جزءٌ أساسيٌ ومكونٌ مركزيٌ في البناء المجتمعي في ليبيا؛ وليس أدلةً على ذلك من أنه في الجنوب الليبي الذي يتصف بعزلته الجغرافية وتوحدِ السياسي وبعده الجغرافي عن السلطة المركزية سواء في طرابلس أو بنغازي وبضعف المؤسسات الحكومية، لا يكاد يوجد سوى المرجعية القبلية لحياته. فلا عاصم للمجال الفزاني، على سبيل المثال، من الفوضى العارمة ومن الانفلات الأمني اللذين يضران بقوه ومن المحاولاتِ الإقليمية والدولية التي بدأت في التعبير عن نفسها منذ صائفة 2011 والتي تعمل بلا هوادة، على اقتطاع الجنوب الليبي من حاضنته العربية والليبية وعلى إذكاء الفتنة والصراعات المحلية والدموية بين أولاد سليمان والقذاذفة من جهة وأولاد سليمان والتبو والزويبة من جهة أخرى. فالمهيكل الرسمية غير قادرة على أن تقدم حماية فعلية للإقليم طالما أنها غائبةً.

وتوكّد كل هذه المعطيات الميدانية أن القبيلة ظاهرة اجتماعيةٌ مركبة¹⁷⁰ وتصعب السيطرة على مختلف تعبيراتها من الناحيتين الأنثروبولوجية والسوسيولوجية؛ وهي تحتاج كذلك إلى ميزانية وقت كبيرة وإلى التزام بحثي طويل النفس حتى يفهم الباحث مختلف تظاهراتها وأاليات عملها وخاصة تداخلاتها مع البناء الاجتماعي والسياسي. وهي كذلك ظاهرة أنثروبولوجية تستمد خصوصياتها من البيئات والجهات التي تختضنها؛ وهي إضافة إلى كل هذا شديدة الانتشار في الجغرافيا الليبية وتسسيطر على مفاسيل مهمة من المجتمع الليبي؛ فهي موجودة في الجنوب والشرق وفي طرابلس والغرب والداخل الصحراوية وفي جبل نفوسة وكامل الحدود الليبية خاصة مع تونس ومصر والجزائر والتشاد والنيجر.

ولذلك نختم بالإشارة إلى أن واحداً من أهم المشاريع الثقافية والاجتماعية هو التفكيك المرحلي والمترّج للبنية القبلية وإدماجها في نسيج البنية الاجتماعية الشاملة حتى يتمكّن الفرد من البروز وإثبات ذاته وحتى يجد الفاعل المدني والجمعياني المساحة الكافية للتحرك والخروج من قهرية القبيلة وضغطها. فلا يمكن للفرد أن يثبت فرداً¹⁷¹ وذاته وتحرّره إذا ما كانت القبيلة ضاغطة وملزمة لكل الأفراد؛ ولا يمكن للمجتمع المدني أن يبرز وأن يتبوأ المكانة التي يستحق في مرحلة التحوّل السياسي من أجل محاصرة تجاوزات السلطة السياسية وسعى الدولة إلى الهيمنة على كل مفاسيل المجتمع.

170 - فحتى الأحزاب الجديدة التي ولدت بعد 2011 التي تقدم نفسها على أنها ليبرالية استفادت في مراحل معينة من انتخاباتها القبلية حتى تضمن أقصى قدر ممكن من الأصوات؛ وهو ما يفسّر عملياً نجاح التحالف الوطني الديمقراطي في انتخابات 2012 بحكم ما وفّرته قبيلة ورفلة، أكبر قبائل ليبيا ديمغرافياً من دعم مرشحها الرئيسي محمود جبريل.

171 - Alain Touraine, *Un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui*, Paris, Fayard, 2005, p.97.

ولمزيد تدعيم مثل هذه الفكرة، يمكن أن نشير إلى أن الأحزاب والجمعيات لا تُولد من رحم المجتمع القبلي لأنها باختصار دليل الحداثة السياسية وعنوانها. فالتجارب التي تحولت فيها القبائل والعروش والممناطق والفتّات والعائلات إلى أحزاب ترعم تبني التّزعّة المدنية أفضت غالباً إلى الفشل. فمنطق الحزب منافق تماماً لمنطق القبيلة. ولذلك يتوجّب أن نشير إلى أن القبيلة في ليبيا تساعده على بناء الروابط والعلاقات الاجتماعية، ولكن لا يجب أن تحدّدها وأن تتحكّم فيها. فهي تقرّب العلاقات الاجتماعية ولكن لا تأخذ مكان الدولة ولا تصادر منها الولاء السياسي والثقافي؛ ولا يمكن أن تكون فاعلاً سياسياً تحديداً¹⁷² وفق الصيغ المدنية المتعارفة.

فالمجتمع الليبي بِأَمْسٍ الحاجة اليوم إلى ثوراتٍ ثلاثة مترافقه ومتناضدة:

- أ - ثورةٌ في مجال إعادة بناء الشخصية القاعدية وبناء الإنسان،
- ب - ثورةٌ في مجال بناء المنظومة القيمية والعمل على صهر القبيلة وإدماجها في نسيج المجتمع الشامل،
- ت - إعادة بناء الإنسان والعقل الليبيين بما يتلاءم مع خصائص مرحلة ما بعد 2011 الانتقالية.

ولعل ذلك ما يعني إنجاز عملية تحديٍّ عميقٍ في العقل الجماعي الليبي وفي البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من أجل تطوير المجتمع وإخراجه من حالة التعطل التي يعيشها منذ عقود جراء غياب الحياة السياسية والحزبية والبرلمانية.

¹⁷² - يوسف الصواني، ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013، ص 43-48.

وحتى نتأكد من هذه الفوارق الزمنية، نشير إلى أن مجتمعاتٍ عديدة أنجزت التحديَّات المجتمعية المطلوب ونجحت في تحقيق مضامينه؛ وأثبتت حداثتها الخصوصية وانتقلت إلى مرحلةٍ ما بعد الحداثة في حين أن المجتمعَ الليبي لم ينجز بعد تحدياته. فالمشكلة إذن هي هذا التأخُّر في إنجاز مسيرة التحديَّات في مستوياتها الثقافية والاجتماعية والتربوية والنفسية بدليل أن الهوية الجهوية والمناطقة ما تزال مُسيطرةً والقبيلية ما تزال قويةً وغير منصهرة وبدليل أن الولايات المحلية والأولية ما تزال متماسكةً ومتينةً ومعبَّةً للأفراد. ولكن مع التأكيد منهاجياً أنه ليس ضروريًا أن تمر كل المجتمعات بنفس المراحل التاريخية وأن ما يصلح للمجتمع الفرنسي والإنجليزي لا يصلح بالضرورة للمجتمع الليبي. فلا توجد حتمية ملزمة لكل المجتمعات؛ فلكل مجتمع خصوصياته الثقافية والحضارية والمجتمعية. ولكن ما يمكن قوله هو أن المجتمعَ الليبي تأخر قياساً بما كان قادراً أن يكون عليه. وكان قادراً أن يكون في مرتبةٍ متميزةٍ؛ فقد كانت مواردهُ الريعيةُ والماديةُ قادرةً فعلياً على أن تجعل منه أنموذجاً يقتدى ويستلهم، ولكن التخلف فعلٌ إرادِيٌّ أحياناً.

الفاعل القبلي وفن التفاوض باسم المجتمع

يتَّخذ فن التفاوض، وهو أفضُّ الأفكار التي أنتجتها الإنسانية على مر العصور، اتجاهين متناقضين :

أ - اتجاهُ أول يسعى إلى تنظيم فلسفة العيش المشترك وإلى منع التوتُّر وإلى تحصيل الحقوق والمكافآت لفائدة الإنسان في صلب المجتمع دون تمييز أو إقصاء،

ب - اتجاه ثان يفاوضُ من أجل الغنية بغضّ النظر عن هويتها إنْ كانت تشمل فرداً أو مجموعَةً أو فئةً أو حتى طبقةً؛ فتتغلّب بفعل ذلك مصالحُ شخصية وفئوية؛ وتسود نتيجةً لذلك عقليةُ الغنية على حساب مصالح الوطن العليا¹⁷³ وحقوقِ المقدّسة في الحياة الكريمة.

ففي مجتمعٍ يهيمن فيه الطابع القبلي على الحركة الاجتماعية ويسوده الولاء القبلي على حساب أيٍّ ولاِ آخر، بغضّ النظر إنْ كان وطنياً أو مدنياً أو ديمقراطياً، ويتمتّع فيه شيوخ قبائل وفي مقدمتهم شيوخُ القذادفة والمغارحة وورفلة والبراعصة والعوافير والعيادات والزنتان وبدرجة أقل ورشفانة والرجبان والشاشيَّة بقرب سياسي وبحظوظٍ تبجيلاً قياساً بشيوخ آخرين، فإنَّ التفاوض كان ممكناً من أجل مصلحةِ الوطن والمجتمع الليبيين ومن أجل منعةِ البلد وقوته خاصة وأنَّ ليبيا تعيش في أوضاعٍ جغراسيّة وجغراستراتيجية على درجة من الصعوبة¹⁷⁴. فمهما كانت درجةُ انغلاقِ النظام السياسي وتوجُّسِ الشخصية القاعدية من النقاشِ السياسي وحتى من الاختلافاتِ في صلب قبائلِ الموالاة، فقد كان من المفروض العمل على خلقِ منافذٍ تفاوضُ على إيجادِ هوامش استقلالية تصون هويةَ القبائل وتضمنُ احترامَ أفرادها خاصة وأنَّه كانت توجد في داخلها معارضاتٌ هامشيةٌ وضئيلةٌ عديدياً مثلَ هذا الولاء المطلق للسلطة. وليس أدلَّ مما كانت تعشه ورفلة من انقسامِ داخلي حول العلاقة بالسلطة وحول أزمةِ فيفري 2011.

173 - كان الوزير الليبي الأسبق المكلف بوزارة الخارجية ثم البترول وهبي البوري يؤكد لنا في كل المقابلات المعمقة التي أجريناها معه أنَّ الولاء للقبيلة في ليبيا كان داماً أهمَّ من الولاء للوطن. أجرينا المقابلة الأولى بتاريخ 10 نوفمبر 1999 ببحي الفوقيات بمدينة بنغازي على الساعة الثالثة ظهراً.

174 - André Martel, *La Libye 1835 - 1990 : Essai de géopolitique historique*, Paris, P.U.F., 1991, 247 pages.

ولعل ذلك ما يشجّعنا على تقديم تنازلٍ فكري مفاده أنه كان بالإمكان الجمع بين مصالح الفئات المتنافدة داخل القبيلة والملاءمة بين ثنائية الزبونية والغنية من جهة والماوضة من أجل مصالح الوطن والمجتمع الليبيين وحقوقهما من جهة أخرى. لقد أهدرت فئاتٌ قبليّةً بعينها إمكانية إرساء تقليلٍ فن التفاوض بين النظام السياسي والمجتمع؛ وكان بإمكانها إرساء علاقة تفاوضية «ناعمة» لا تلجم إلى المصادمة والعداوة والقطيعة؛ وقد كان بإمكانها اللجوء أيضاً إلى أضعف الإيمان السياسي أي إنقاذ الوطن قبل أي شيء آخر. وبناء عليه، فالتربيّ من الموالاة واستثمار القربي والحظوظة السياسيتين في الوصول إلى «خزائن» الغنية لا يمنعان إرساء تقليلٍ فن التفاوض ولا يحولان دون تبني مطالب المجتمع العميق والدفاع عنها وإنما كانت إزاء موالاة أحادية التوجّه أي ذهابٌ إلى سوق الغنية دون إياب يخدم المجتمع والفرد الليبيين. ولعل ذلك ما يؤكّد الفرضية التي نشتغلُ عليها منذ حوالي عقدين من الزّمن وهي أن الموالاة أحادية التوجّه شجّعت النّظام على مزيد الانغلاق وجرّأته على القبائل والtribes ودفعت به إلى القبول بالغنية دون تفاوض أو تنازل. ولذلك فإذا كان لا بدّ من الموالاة - وهذا من حقّ الأفراد والفئات - فقد كان أفضل أن تكون ثنائية التوجّه أي جامعّةً بين منافع الأفراد وجموعات النفوذ وبين حقوق المجتمع ومصالحه. فقد يقول قائل إن هذه الفرضية مُسرفةٌ في الواقعية وفي المهاداة والقبول بالأمر الواقع : فقد يكون متقدمو مثل هذه الفرضية على صواب، ولكنهم يتناسون معضلات المجتمع الليبي الحقيقة. وحتى نزيد فرضيتنا توضيحاً ومتيناً، يمكن أن نشير إلى أنه لو تمكّنت فئات «ذوي القربي» القبلية وذوي الحظوظ والنفوذ السياسيين من

أن تُرسِي تقليدَ فن التفاوض، حتى ولو كان محدوداً في مواجهة العنف، لتغيير تاريخ ليبيا السياسي المعاصر إيجاباً. وحتى نتقدّم قليلاً في توطيد أركان هذه الفرضية العلمية، نلاحظ أن هذه الفئات المتنفذة أهدرت على ليبيا فرصة استثنائية لتقديم أخطاء الأداء وتجنب الإخفاق الكبير في التسيير وتلقي الكلفة الباهظة للفراغ المؤسّسي والتعطل متعدد الأبعاد. لقد ضَعَفَ الفاعل القبليُّ أمام سطوة الحكم وانغلاقه واستعماله مختلف الموارد المتاحة في توزيع العنف على الجغرافيا الليبية وعلى فئات المجتمع؛ فضاعت بمحضها ذلك فضائل التفاوض وتقديم الإخفاقات البنوية؛ فوق المجتمع الليبي في خسارات كبيرة نلمس اليوم نتائجها وانعكاساتها السلبية بالعين المجردة على كل مناحي الحياة، إنه مجتمع الإهدارات.

فالتخلي التاريخي عن وظيفة التفاوض والاستغناء عن الحق الثابت في التقويم والمراجعة لم ينتج أزمة فقط، وإنما هيّ الأرضية الحاضنة لما سمّيناه بنظرية المجتمع المعطل. فقد يقول قائل إن جميع المجتمعات بما في ذلك المجتمعات الأوروبيّة تعيش مراحل أزمات متنوعة المظاهر؛ فمثل هذا القول سليم عملياً ولكنه يتناهى مسألةً على درجة من الأهمية العملية؛ وهي ما يمكن أن نسمّيه بعقرية التفاوض والقدرة على إدارة الأزمات مهما كانت درجة تعقيدها.

ولعل ذلك ما يشجّعنا على بناء استنتاج، حتى وإن كان مؤقتاً، يتمثّل في القول إن هذه العبرية هي أهم وأوثمن من كل الموارد الطاقوية بدليل أنها أمتنت على امتداد قرون صلابة المجتمعات الأوروبيّة وديمومتها قوّتها. وليس أدلةً على ذلك من أن المجتمعات الأوروبيّة عرفت على امتداد عقود ثمانية من القرن العشرين أزماتٍ عميقة، استطاعت السيطرة على

ناصيتها والتحكّم في نتائجها ومالاتها بفضل الخيال السياسي وعقرية التفاوض بين مختلف المكونات .

وببناء عليه، فالتخلي عن وظيفة التفاوض وتغليب النفع الخاص على النفع العام ساهمـا - ولو جزئيا - في إنتاج المجتمع المعطل عن التحديث والتطوير. فيكفي أن ننظر مليا في خصائص البيئة الليبية حتى ندرك أن كوا瞆ن المجتمع المعطل موجودة بطبعتها؛ وهي تتلخص كالتالي :

أـ مساحة جغرافية صحراوية شاسعة ،

بـ - تعداد سكاني لا يفوق ستة مليون نسمة ،

تـ - فراغ سياسي ومؤسساسي هائل قائم منذ العهد الملكي؛ فلا أحزاب ولا نقابات ولا جمعيات فعلية ولا منابر ثقافية مثلما أسلفنا القول ،

جـ - هيمنة عقيدة الثار القبلي العميق بما يولده من تفكك اجتماعي وثقافي وقبلي حتى وإن كان قائما من قبل؛ فمثل هذه العقيدة هي ، في الواقع، ضاربة في القدم والتاريخ. فلم يجد الأداء السياسي عناه في استثمار المعطى الطبيعي والواقع الثقافي في تعميق فكرة المجتمع المعطل؛ فإذا كانت الموارد متاحةً وفي متناول اليد، فما هو الداعي إذن إلى تصنيعها؟ وإذا كان الفراغ يتيح تأييد الحكم، فما هو الداعي للائه؟

وحتى تكون موضوعين، تاريخيا وعلميا، تمكن الإشارة إلى أن القبيلة بدءا من سنة 2013 صارت تؤدي وظيفة إيجابية في تقريب الشقة بين الفرقاء المتنازعين؛ وصارت تعمل على خلق فرص الحوار الوطني الليبي؛ وبدأت تدرجيا في الترويج لنفسها على أنها حاضنة الحوار والبحث عن حل توافقي للأزمة الليبية. وقد عملت في السياق ذاته على تأسيس المجلس

الأعلى للقبائل والمدن الليبية وعلي تنظيم عديد الحوارات والمصالحات¹⁷⁵ بين القبائل المتصارعة؛ وهي تطرح على نفسها مهمة إنقاذ وطني وسياسي واجتماعي وأخلاقي للكيان الليبي¹⁷⁶ خاصة في هذه المرحلة المعقّدة من تاريخ المجتمع.

فالقارئ المتمعن في برنامج عمل مؤتمر القبائل والمدن الليبية، يلاحظ واقعيةً منهج العمل والتزامه بثوابت وطنية وسياسية وأخلاقية واضحة وحرصه خاصة على ليبيا راهنا ومستقبلا، مثلما تبدّى ذلك في النقاط الرئيسية التي ربّتها كالتالي :

- الحرص على وحدة ليبيا والخلولة دون المساس بها،
- مكافحة الإرهاب والمليشيات التكفيرية والتصدي للمليشيات السلفية التي تدير السجون السرية،
- دعم الشرعية التي يرتئها الليبيون،
- دعم القضاء والأمن والجيش،
- اعتبار الحوار وسيلة وحيدة لحل المشاكل.

4 - الفاعل الإسلامي ودوران الأزمة الليبية

يحتاج مبحث الفاعل الديني المتشدد إلى كتاب قائم الذات بحكم تعقيد هذا التاريخ من جهة وارتباطه الشديد بالصراع السياسي الدائر في ليبيا منذ فيفري 2011 إلى حدّ الآن من جهة أخرى. فهي ظاهرة متصلة تماماً بالشأن

175 - مقابلة معقدة مع أحد وجهاء سبها لا وهو أ. علي مصباح أبو سبيحة بمدينة قمرت بتونس بتاريخ 16/5/2016 على الساعة الثانية ظهراً.

176 - أنظر وثائق اجتماع سلوق مؤتمر القبائل والمدن الليبية، بعنوان "من أجل إعادة ليبيا وطنا للجميع"، وثيقة صادرة عن لجنة الصياغة باللجنةحضيرية للمؤتمر، 2015، 95 صفحة.

السياسي الليبي ومنغرسٌ في قلب الصراع متعدد المكونات الجاري حالياً؛ وهي أداة مهمّة في إنتاج ما نسمّيه في هذا الكتاب بالمجتمع المعطل. فقد أدى الفاعل الديني في مرحلة ما بعد 2011 أدواراً أساسية في عملية الخلخلة المجتمعية وإرباك عملية الانتقال السياسي من خلال خلط الأوراق؛ وعمل على إرباك الأوضاع وتدويل الأزمة الليبية على الرغم من أنها قابلة للحل في الداخل الليبي وبين المكونات الليبية - الليبية. فقد حصل لدينا اقتناع على أنه تم العمل بجديةٍ على استبعاد الحَل السياسي السلمي، مع أنه كان بالإمكان السعي من أجل اختراعه حتى ولو كان مفقوداً.

فقد انقسم الفاعل الديني الليبي إلى كتلتين تبدوان في الظاهر متناقضتين، ولكنهما في الواقع متكمالتين. فالكتلة الأولى هي كتلة إخوانية تأسست تاريخياً خلال سنة 1963-1964 واستمرّت إلى غاية سنة 2011؛ وانّخذت تسميات مختلفة؛ وتعدّ من أشدّ المعارضين للنظام السابق (1969-2011) على الرغم من كل أشكال القمع التي تعرضت لها هذه الكتلة خلال سنوات 1973 و1975 و1976 و1996¹⁷⁷. فقد عرفت هذه الكتلة بعد الثورة الثقافية (1973) ملاحقاتٍ ومطارداتٍ عديدة؛ فمن الواضح أن النظام السابق اجتثّ فقط الجزء البائن فوق الأرض ولم ينتبه إلى ما هو مخفي من الظاهرة. ولذلك لم تُفْتَ الملاحقات والمطاردات والمحاكمات في عضد الكتلة الإخوانية بدليل توفر أمررين متلازمين:

أـ. قوّة حضور الإخوان المسلمين في انتفاضة فيفري 2011 وسيطرتهم على مخازنِ سلاح كثيرة في الرجمة ومصراته واتجاهُهم للجسم العسكري الصارم مع النظام السابق،

177 - Moncef Ouannès, «Islamistes en Libye: itinéraires idéologiques et confrontations avec le pouvoir», in *Revue d'Histoire Maghrébine*, N° 146, Mars-May 2004, pp.138-140.

ب - قدرتهم على التأقلم مع مرحلة ما بعد 2011 وعودتهم بسرعةٍ فائقة للنشاط السياسي وعقدهم لمؤتمرهم في 17 نوفمبر 2011 بعد تنظيم مؤتمرين سريين في تسعينيات القرن 20 حسب ما أكدّه تنظيم الإخوان المسلمين نفسه.

وتعمل هذه الكتلة الإخوانية على الرغم من تحالفها مع بعض المناطق المعروفة وبعض الميليشيات الإسلامية بدليل أنها أسست في مارس 2012 حزباً سياسياً أسمته حزب العدالة والبناء¹⁷⁸.

وقد سعت هذه الكتلة بكل جهدها إلى السيطرة على مفاصل السلطة والمجتمع الليبيين. فهذه الكتلة الإخوانية تبني هي أيضاً "مشروع" الهيمنة على المجتمع؛ وهي أيضاً ضالعةٌ في تحالف فجر ليبيا بها أفضى إليه من عنفٍ وتدميرٍ وقتلٍ، مثلما رأينا ذلك في مطار طرابلس، احتجاجاً على خسارة نتائج انتخابات 2014.

وأمّا الكتلة الثانية فهي الكتلة القريبةُ مرجعيًا من القاعدة؛ وهي تجمع مكوناتٍ سلفيةٍ جهاديةٍ خاصةٍ قاعدةٍ شديدةٍ للتطرف واستعمال السلاح والميل إلى العنف المسلح.

فترُّ قليلٌ من هذه المكونات اختارَ المشاركةَ في العملية السياسية والاقتناع بالانتخابات (حزب الوطن برئاسة عبد الحكيم بلحاج) في حين فضلت بقية المكونات تغليب أسلوب الحرب والعنف المسلح مثل أجزاءً معينةً من الجماعة الليبية المقاتلة وتنظيمات أنصار الشريعة والقاعدة وداعش التي تورّطت في المواجهة مع الفريق خليفة حفتر أو مع كتائب

178 - منظمة فريدريتش إيرت، الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، 2015 (الموقع).

حكومة الوفاق الوطني في حين أن المجتمع الليبي بأمس الحاجة إلى الاستقرار وإلى السيطرة على غابة السلاح.

فما يمكن استنتاجه بعد مخاضن ست سنوات هو أن الفاعل الديني بشقيه الإخواني أو السلفي الجهادي لم يحرص على أن يكون صوت حكمة وأن يبلور استراتيجية حوار ووفاق وتوافق بين كل المكونات الليبية في مرحلة شديدة الخرج والصعوبة والتعقيد بالنسبة إلى المجتمع الليبي. فعلى النقيض من هذه القراءة الإيجابية، فقد حرصت الجماعات الإسلامية المختلفة على المسارعة إلى استباحة أغلب مخازن السلاح حتى تلك التي لم يعمد النظام السابق إلى فتحها وإلى جمع أكبر قدر ممكن من السلاح وتدمير فكرة احتكار الدولة للعنف المشروع والعمل بقوّة على دفع الدولة الواهنة بطبيعتها إلى الانيار وتفكّك مؤسساتها على هشاشتها. وقد عملت أيضاً على تعظيم الفراغ واستثماره في فرض الأمر الواقع وخاصة إقصاء بقية المكونات الأخرى حتى يزداد المجتمع المعطل تعطلاً.

فمهما اختلفت القراءات، فهذه الجماعات تعمل بحزم من أجل فرض الدولة الدينية حتى وإن كان ذلك بالحديد والنار، علماً أنها تفتقر في أغلبها إلى برامج اجتماعية وثقافية واقتصادية وتنموية ناجعة ومتکاملة. وينضاف إلى كل ذلك أن مقبوليتها الشعبية والاجتماعية ضعيفة ومتداينة جراء ما تتّصف به من تشددٍ ومن تغليب للسلوك المتشدّد والمليال للعنف المسلح وتكفير الجميع دون الانفتاح على إمكانية الاختلاف وتناقض الأفكار. ولذلك كان الفاعل الديني طارداً لبقية المجتمع وغير مشجّع على توحيد بقية القوى الأخرى وعلى اقتراحها من بعضها البعض. فكيف يمكن للفاعل الديني وخاصة السلفي منه أن يكون جاذباً للقوى الأخرى

وقاطة سياسية ورمزية تقرب القوى المختلفة؛ وهي التي تتصارع فيما بينها بالسلاح مثلما هو شأن بين الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية للتغيير؟ وكيف يمكنها أن تؤدي أدواراً إيجابية إذا كان المشروع السياسي الإسلامي يتوجه تدريجياً في المنطقة العربية إلى الفشل مثلما نرى ذلك في مصر وسوريا والعراق؟

ولذلك يمكن القول إن المجموعات المكونة للفاعل الديني غير قادرة على اكتساب العمق الشعبي والاجتماعي الضروري حتى تكون مقنعة ومقبولةً من الليبيين وذات تأثير إيجابي في تطور المجتمع الليبي.

وتكمُنُ المشكّلة في أن الفاعل الديني لا يرى في التركيبة القبلية الليبية عنصراً مشجعاً وحليفاً مجتمعياً في عملية التهدئة الشاملة، وإنما مجرّد أداة حرب، فيتتحالف معها حسب السياقات والمخططات قصد استعمالها في الصراعات المسلحة وتصفيات الخصوم. فقد ثبت اعتماداً على أدلة عديدة أن جماعاتٍ دينية معينة استعانت بالقبيلة قصد فرض الأمر الواقع واستبعاد هذا الخصم أو ذاك. ولكن الأصعب من كل هذا هو أن المجموعات الدينية الليبية ليست حريرة على بناء الدولة القوية العادلة والديمقراطية. فهي ليست معنية بما هو محليٍّ - وطني بل هي معنية بمبدأ الدولة الدينية جاعلةً منها مشروعَ سياسياً مركزاً خاصاً وأنها تحظى بدعمٍ إقليميٍ سخيٍ.

فالفاعل الديني الليبي مبنيٌ على أساس أنه فاعلٌ معلومٌ أي معتمد على التحالف مع أطراف إقليمية دولية وعلى الحصول منها على أنماط مختلفة من الدعم التسلحي والمعلوماتي والتدريسي السياسي والأمني.

فهو غير مكترثٍ ب شأن الدولة الوطنية وحرirsch ، في مقابل ذلك، على إحياء الخلافة الإسلامية.

ولكن أليست فكرة الخلافة يوتوبيا القرن 21 ؟ أليست هي أيضا ضربا من ضروب الوهم خاصة وأنـ الـ 236 عاما من الحضور العثماني خلفت في لـ اوـعي الـ لـيـبيـين وفي مـخـيـالـهـم الجـمـاعـي جـرـوـحـا نـفـسـيـة وـرـمـزـيـة وـمـادـيـة غـائـرـة نـلـمـسـ آـثـارـها حـتـىـ الـيـوـم ؟ ولـذـلـك فـمـشـرـوـع إـحـيـاءـ الـخـلـافـةـ مـشـرـوـعـ طـوـبـاوـيـ وـمـنـسـدـ الآـفـاقـ فيـ مجـتمـعـ مـثـلـ المـجـتمـعـ الـلـيـبيـ تـدـينـ فـيـهـ نـسـبـةـ 95 %ـ مـنـ السـكـانـ بـالـمـالـكـيـةـ الـأـشـعـرـيـةـ مـذـهـبـاـ.

بعض هذه التنظيمات تحول عمليا إلى عنصر عميق للأزمة البنوية المستمرة حتى من قبل 2011. فهذه التنظيمات المتشددـة لم تساعد فقط على استدامة عمر الأزمة وإعادة إنتاجها بل وتعزيزها، وإنما عملت - وهذا الأصعب في العملية - على أن تستجلب التدخل الخارجي، الإقليمي منه والدولي وأن تورّط دولاً عربية بعينها في الصراع الداخلي وأن توظّف كل إمكانياتها البشرية والمادية والتسليحية وخبراتها القتالية في خدمة الطرف الخارجي المتدخل في الأزمة الليبية. ذلك أنه ثمة التقاء مصالح بين التنظيمات الدينية المتشددـة وبين الأطراف الإقليمية إلى درجة أن بعض هذه التنظيمات تحول عمليا إلى يد عاملة عسكرية عند هذا الطرف أو ذاك مقابل غنائم المال والسلاح والذخيرة والمعلومة¹⁷⁹.

فمثل هذا السلوك الغنائي حتى وإن كان يتسرّب بالغطاء الديني ويكتسب منه الشرعية، هيـا الأرضية الحاضنة للتدخل الخارجي وعمقـ وـاقـعـ المـجـتمـعـ المعـطلـ وـالـانـكـسـاريـ، وأـكـدـ بالـكاـشـفـ أنـ الإـسـلامـ

179 - Moncef Ouannès, *Révolte et reconstruction en Libye: le Roi et le rebelle*, Paris, L'Harmattan, 2014, pp.118 - 120.

السياسي، المعتمد منه والمتشدد ولد وتطور في سياق معلومٍ أي ضمن الحاضنة الدولية بكل مشاربها.

فمنذ حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفيافي، تشكلت حاضنة سياسية دولية لدعم تنظيمات الإسلام السياسي قصد تأطيرها وتوجيهها واستعمالها في إدارة الصراعات المحلية والإقليمية وتوريتها في هدم الدولة الوطنية، على علاتها وإخفاقاتها، وذلك استناداً إلى حجة شبه أسطورية، وهي إحياء الخلافة الإسلامية وإقامة المجتمع الإسلامي في مرحلة محلية ودولية لم تعد تتوفر فيها إمكانيات إقامة دولة الخلافة بل صارت الدولة الوطنية تجد هي أيضاً صعوبات عديدة في الحفاظ على كيانها وعلى استمراريتها جراء التهديدات الداخلية والخارجية مثلما نرى ذلك اليوم في سوريا والعراق واليمن.

فمما اختلفت السيارات والتعبيرات، فإن هذه التنظيمات ساعدت على تأييم مرحلة ما بعد 2011 وعلى تعويق الزلزال المجتمعي في مرحلة كان من المفترض أن تكون منطلقاً جديداً للمجتمع الليبي حتى يخرج من مرحلة المجتمع المعطل وأن يتتج حركيته الجديدة. فليس مبالغة القول إن الفاعل الديني المتشدد شكل هو، في حد ذاته، مظهراً قوياً من الأزمة الليبية. فمما اختلفت الصيغ والأشكال والتاريخ، فمثل هذا السلوك هو تدوير للأزمة ذاتها بل هو في الواقع، تأييدها. إننا يمكن أن نسمّي هذا بدوران الأزمة أي أنها تتخذ صيغاً مختلفة وأشكالاً تعبير متباينة، ولكن الجوهر يظل مأزوماً.

فمثلما لا يمكن لأحد، مهما كانت موارده وإمكاناته وأجهزته، أن يجعل المجتمع أخرس برمته، فإنه ليس بمقدور أحد كذلك، مهما علت وجاهته

الدينية، أن يُحيي الخلافة من رميمها وأن يفرضها فرضاً على الناس دون أخذ في الاعتبار تغيير الأزمات والأفراد دون الانتباه إلى تغيير المجتمعات.

فلا وجود لخلافةٍ خارج سياقها التاريخي والعقدي والثقافي وخاصة السياسي وإنما إزاء استزراع للخلافة دون توفر التربة الملائمة لذلك. فالفوارق كثيفة بين بنية المجتمع الذي أنتج الخلافة الإسلامية الراسدة وبين المجتمع الراهن في القرن الواحد والعشرين دون أن نخوض في كثير من التفاصيل. فمن لم يفهم مثل هذا المعطى البنيوي، ليس بمقدوره أن يفهم حركية المجتمعات ودوران النّخب.

ولذلك من الطبيعي أن يفضي سوء الفهم والتّقدير إلى خروج هذا الفاعل الديني المتشدد من تاریخانية المجتمع الليبي وأن يصل إلى مرحلة الإخفاق متنوّع المستويات ومتعدّد المعاني والممارسات. ويكون ضروريًا العمل، منهجياً ومعرفياً، على بناء سوسيولوجيا الإخفاق وهذه الشراكة التاريجية من أجل الوصول إلى هذه المرحلة.

فالإخفاق والخطأ ليسا شأنًا فردياً؛ فكل إخفاق هو، في المحصلة، شراكةٌ بين مجموعةٍ، قليلة أو عديدة، من الفاعلين قد تكون مراجعهم الفكرية والسياسية متناقضةً؛ وقد تكون كذلك تمثّلاتهم للشأن السياسي متباعدةً، ولكنهم يتواحدون في مستوى سوء التقدير أو في هذه الرغبة في عدم النجاح مثلما كان الشأن في ليبيا؛ فالنجاحُ غائبٌ في ظل توفر موارد النجاح؛ وتلك هي المفارقةُ السياسية والسوسيولوجية التي يتوجب الانكباب على تفككها علمياً. فواحدة من أكبر مشاكل ليبيا في مرحلة ما بعد 2011 هي سوء التقدير والتورّط في الإخفاق. فإذا كانت الأزمةُ

شراكة، فإن الإخفاق هو أيضا شراكة الفاعلين فيما بينهم؛ يتقاسمون بالضرورة مسؤولية التائج والملاط.

وليس بمقدورنا، منهجياً وعلمياً، أن نعفي الفاعل الديني بكل مشاربه واتجاهاته، من مسؤولية المشاركة في الإخفاق في المرحلة الانتقالية المتقلبة بعد 2011، ذلك أنه لم يحيتهد من أجل التهدئة؛ ولم يكرّس روح الوفاق على الرغم من زعمه الانتهاء إلى متظومة أخلاقية أساسها نبذ الفتنة والعنف؛ فضاع النفع العام وتتوّر مستقبلٌ ليباً مثلما تدل على ذلك أمارات عديدة.

إنه من أمارات المرحلة المتقلبة أن عانى المجتمع الليبي من آثار قبلة موقوتة ألا وهي فرار عدد هائل من السُّجناء يتراوح بين 18 و25 ألف حسب تقديرات قضائية. لقد تضافرت كل المعطيات والظروف والخصائص السياسية على امتداد عقود من أجل إنتاج مجتمع صامت، ولكن الصامت يتقبل ويتحمل، ولكنه قد ينفجر انفجاراً مجھول العواقب والتائج.

5 - عبر آنية مستقة من الحالة الليبية أو كيف يمكن أن نقرأ فبراير 2011؟

”الحياة العميقه هي أولاً وقبل كل شيء فكر عميق“
مثل ياباني

”الحياة إنها فلسفة الإرادة“
مارلونيونتي

”العقيرية لا تأتيها ... إلا شعوب تملك عقيرية الفكر“
نيتشه

لا نروم في هذه الفقرة بالذات الخوض في الجدل المفاهيمي الدائر حول إذا ما كان الأمر يتعلّق بثورةٍ أو بانفاضةٍ أو بهبة شعبية أو حتى بحرب أهلية. فالجدل المفاهيمي ليس مهمًا الآن، ذلك أن الأهم هو أن نفكّر في الأزمة الراهنة وكيفية الخروج منها.

تتسم الأزمة الراهنة في ليبيا بالتعقيد والتشعّب، لذا على القارئ فيها أن يكون مدعواً إلى التدبّر والتفكير حتى يتسلّى له استخلاص العبر والاستفادة من التجارب قصد تشكيل قوّة اقتراح. فالمهم في كل ما حصل هو أن ننظر الآن باتّجاه المستقبل.

فالفكُّر يمكن أن يكون كذلك أدَّاءً من أدوات مواجهة الأزمات وقوّة ضغط من أجل عقلنة الفهم وتجنب العنف. فهو بمقدوره أن يقترح مثله مثل السياسي والاقتصادي المقاربات والأفكار وحتى الحلول؛ وهو الأقدر بحكم موارده المتعدّدة والخلاقَة على تشخيص الأزمات بحكم ما يملكه من رأسِمال من الموضوعية والعلمية. فليس من حقِّ النّخب أن تعجز عن الاقتراح؛ وليس من حقِّها التذرّع بأزمة الذكاء¹⁸⁰ لأنَّها مطالبة بالاقتراح والنظر إلى المستقبل. ولذلك ليس مهمًا خوض الجدل المفاهيمي وإنما النظر إلى المستقبل ومراسمه الدروس التاريخية والتفكير بعمق في سبل إعادة البناء وتوفير سبل التحسين الليّبي بعد كل هذه الهزّات التي تولدت عن هذا الزلزال المجتمعِي العميق.

وعليه، فإن ما سنعرضه هنا هو حصيلةٌ متابعةٌ وقراءةٌ يوميتين في تطورات الأوضاع في ليبيا منذ 17 فبراير 2011 إلى حدّ الآن؛

180 - Michel Grozier avec Bruno Tilliette, *La crise de l'intelligence, Essai sur l'impuissance des élites à se réformer*, Paris, InterÉditions, 1995, pp. 15-22.

وهي متابعةٌ حريصةٌ ويقظةٌ أفضت إلى هذه الاستنتاجات؛ وولدت هذه الملاحظات وال عبر التي قد تكون دقيقة وصائبة، ولكنها قد تكون كذلك خاطئةً في مستوى الفهم. فهي استنتاجٌ خاضعةٌ لجدلية الخطأ والصواب؛ ولا تدعى البة تقديم القراءة الحاسمة. فلا توجد قراءة نهائية أو حتى تزعم الجسم في العلوم الإنسانية وإنما هي محاولات قابلة للتطوير إن لم نقل المراجعة. فبعد أن مارسنا أيضاً وفي هذا المستوى بالذات، منهجية التفكير وإعادة التركيب، توصلنا إلى استنتاج مفاده أن العبر هي رسائل رمزي وثقافي يغيد الليبيين وغير الليبيين على حد سواء؛ وهي مَدْعَة لأن تفكر فيها الإنسانية برمتها. وهي دروس يتوجب أن تؤخذُ في الاعتبار وهي ربّما، أهمُّ حتى من الراساميل الاقتصادية والاستثمارية والمادية الأخرى، إذا ما أخذت بجديةٍ مفرطةٍ من قبل النخب والمجتمعات في الآن نفسه.

العبرة الأولى : الشعوب تحدد اختيارها وتنتد مصيرها

يتوجب على الشعوب أن تأخذ مصيرها بيديها وأن تتحمّل كلفة أي تغيير سياسي واجتماعي؛ وليس أن تنتظر الخلاص من منفذ خارجي؛ فالنوايا الحسنة لا تُديِّر العلاقات الدولية ولا تعالج الأزمات العميقة. فالتدخل الخارجي لا يفدي فقط، مثلما خربنا في أمثلة عديدة إلى خراب الأبنية، وهذا مقدور عليه، زمنياً ومادياً، ولكنه مولّد لما هو أخطر من ذلك؛ وهو خرابُ النفوس والعقول التي لا يمكن أن تنصلح –إذا ما انصلحت– إلا عبر قرون طوال من عمر الشعوب والمجتمعات. ولنا في ذلك شواهدٌ وأماراتٌ عديدة دالة على سطوة الذاكرة وإرهاها. ولنا عبرةً دامغةً كذلك فيما حصل في فيتنام ويوغسلافيا سابقاً وكوسوفو وخاصة في العراق وسوريا واليمن من دمارٍ شاملٍ وتمزيق لوحدة المجتمع الجغرافية والمادية.

إن الاستعانة بالخارج، تفتح، على الرغم من خطورة الأخطاء وعلى الرغم من الإخفاقات التي عرفتها ليبيا والتي كتبت حولها كتبًا أربعة أبرزت فيها بجلاء مواطن الإخفاق العديدة وشخصت فيها بدقة موضوعية الاختلالات¹⁸¹، البَابَ على مصراعيه أمام الفوضى والجهول. فحين لا نقدر على أن نتحكم في النتيجة نُصبح رهائن عنف الجهة التي تُبرمُحُ التي غالباً لا تحسّ بأي شعور بالذنب وبهذه الرغبة في المراجعة بعد كل تدمير.

فالمتدخل يخضع المتتدخل من أجله لمنطق حساباته الآنية ويقحمه في مصالحه الآجلة ويجعل منه القاعدة - المنطلق لأهدافه ومطامعه الظرفية والاستراتيجية. فقد يكون حلف شمال الأطلسي منع ارتكاب مجررة، ولكنه، في مقابل ذلك، خلق وحشاً كاسراً لا أحد يت肯ّن بجرائمها، ولا أحد يدعى القدرة على السيطرة عليه؛ إنه وحش التشدد المسلح.

فاحتفاء المعارضات المختلفة بمنظمة حلف شمال الأطلسي ليس حلاً سياسياً ناجعاً للمشاكل بدليل أن تدخله دمر كل ما هو قائمٌ من مؤسسات على هشاشتها وولّد بيئته حاضنةً لعديد الميليشيات وسمح لها، بشكل أو بآخر، بأن تحافظ على أسلحتها وعتادها وبأن تحصل على الأموال من أطراف خارجية عديدة وحماها قانونياً من خلال قانون حماية الثوار حتى وإن أصدره المجلس الانتقالي. فالمشكلة لا تكمن في أن التدخلات الخارجية ذات كلفة بشرية باهظة، ولكن أيضًا في أنها لا تمثل

181 - Moncef Ouannès, *Militaires, élites et modernisation dans la Libye contemporaine*, Paris, éditions L'Harmattan 2009; *Révolte et reconstruction en Libye*, Paris, L'Harmattan 2014;
الشخصية الليبية : ثالوث القبيلة والغنية والغلبة، الدار المتوسطية للنشر، تونس 2014؛ السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا. تونس، دار الوفاء، 2000

حلاً بغض النظر عن اختلاف القراءات في الواقع الليبي.

إن الأزمات السياسية المتأخرة Internationalised political crises تفتح الباب على مصراعيه أمام «المغامرين» وغير المكتفين بمصير الشعوب، علمًا وأن بعض السياسيين عملوا من جهتهم على تدويل الأزمة الليبية منذ ابضاها ومنعوا أي حل سياسي سلمي إقليمي أو دولي بشأنها.

العبرة الثانية: الانسداد السياسي المتعمّد عدو الأزمات

وقاتل التحرّكات

يكون مفيداً العمل، في تقديرنا، على تجنب أن تكون ولادة الأزمات السياسية منسدةً الآفاق وعديمة الحلول. فمهما تكن ضراوة الأزمات السياسية وحتى إن كانت الانتفاضات عنيفةً ومسلحةً، فإنه يكون مفيداً الإبقاء على الباب مفتوحاً أمام الحل السياسي السلمي، مع كثير من الحرص على إعطاء الفرصة كاملة للحلول المبنية على الحوار والخيال السياسي الخلاق. كما يتوجب العمل على منع أن تولد الأزمات منسدةً الآفاق مدمرة للدولة والمجتمع. فحتى إن لم توجد الحلول، فلا بدّ من اختيارها؛ وتلك هي القاعدة الذهبية التي غابت في الأزمة الليبية.

ولذلك نحن أميل إلى القول إن عصر الانتفاضات المسلحة قد ولى وانتهى؛ فلا فائدة من أن يقتتل المواطنون في البلد الواحد ولا فائدة من التدمير المتبادل، بل يكون مفيداً، على التقييد من ذلك، الإبقاء على إمكانية فعلية للحل السياسي السلمي في مجال التعامل مع الأزمة. إنه يمكن أن نختلف ونتبادر في الموقف، ولكن ذلك يتم تحت سقف جماعة المصير المشترك والعيش معًا The same fate cominity؛ وهو ما لم يحصل في ليبيا وفي أغلب المجتمعات العربية. وهذا هو الإخفاق البارز

الذي هيمن على مرحلة ما بعد الاستقلال في البلاد العربية.

فمنذ اللحظة الأولى التي يُعلِّم فيها السلاح، لا أحد بمقدوره أن يتکَهَّن بالنتائج. ويکفي أن نشير هنا إلى أمثلة سوريا والعراق واليمن والصومال باعتبارها أمثلة دامغة على خطورة الاحتكام إلى أسلوبِ السلاح سواء من طرف الدولة أو من طرف معارضيها.

ولعل هذا ما يفترض توفر فلسفة الإرادة، حسب تعبير مارلوبونتي، أي هذا الحرص على التجاوز والذهاب إلى عدالة انتقالية ناجعة وتسامحية تستهدف المُذنب وتطبق عليه transitional and tolerant justice روح التواميس على حد تعبير مونتسكيو، مع تمكينه من فرصة التوبة والاعتذار وإعادة الاندماج في المجتمع بدل اللجوء إلى العدالة الانتقامية transitional and revengeful justice وعقلية الشَّار واللجوء إلى السلاح.

العبرة الثالثة: لا تغيير دون بديل ناجٍ

لقد أبرزت تواريХ «الثورات والانتفاضات العربية» أن تغيير النّظم الاستبدادي مهم في حد ذاته، ولكن الأهم من كل ذلك هو إيجاد البديل التي تضمن الاستقرار والانتقال السلس للسلطة. فليس التغيير طموحاً في حد ذاته، ولكن المهم هو تجنب الفراغ السياسي والأمني والعسكري وخاصة المؤسسي بكل ما يولده من تعقيداتٍ وتوترات. فالأهم في كل هذا هو استحداث مؤسسات بديلة تعوض تلك التي انهارت.

فالتغييرات الكبرى في المجتمعات التي تكون فيها الدولة ضعيفة أو فاشلة تفضي إلى كوارث فعلية ما لم يتوفّر البديل المؤسسي مثلما

شاهدنا ذلك ولمسناه في الصومال والعراق واليمن وخاصة في ليبيا، وما لم تُوجَد التّخبُق القادر على ضمان نجاح الانتقال السياسي من خلال اختراع الحلول.

فالغرضي تحصل فعلاً عندما تنعدم البُدائل السياسيَّة والمؤسسيَّة وعندما يكون ثمة فراغٌ هائل لا توجد جهة معينة قادرة على تعميره وسده.

إن مثل هذا الاستنتاج البسيط الذي توصلنا إلى بنائه دعْمه الرئيس الأمريكي أوباما في تصريحه يوم الجمعة 17 آفريل 2015 أمام الصحافة العالمية حين أعلن صراحةً «أن دولاً عربية بعينها أذكى الفتنة في ليبيا وعليها أن توجد حلّاً سياسياً».

العبرة الرابعة : تغلب الحُلُّ السياسي عن طريق الحوار وعدم إقصاء الآخر

إن القبول بالحوار لا يجب أن يُنظر إليه على أنه علامة وَهَنِّ ولا أمارةٌ ضعفٌ، وإنما هو دليل صلابة نفسية واقتدار سياسي وحرص على البلاد والعباد وعلى مصلحة الوطن العليا. فالقبول بالحوار لا يدل على أي ضعف حتى وإن اختلفت القراءات والآفاق؛ وإنما هو الأصلب والأدوم عملياً إذا ما تمت مقارنته باستعمال القوة.

فيما أن الحوار السياسي لا يتقدم، فقد أرداه أن نعطي الحوار العلمي فرصةً كاملةً حتى نُشخص مواطنَ التعطلِ ومكامنَ التوتر ونرصد مصادر الاختلال في الوضع الليبي الراهن.

ويتمكن أن نعرّف الحوار أولاً على أنه إرادةً أي تهيؤٌ نفسيٌّ وذهنيٌّ

ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى

للذهاب إلى الآخر ومحاورته مع القدرة على تقديم التنازلاتِ الضرورية من أجل ضمان العيشِ المشترك والمصير الجامع دون شعور بأي استئناف من كان والتخلي عن كبراء الغلبة وظلم القوة.

إذن، فالحوارُ هو إرادةُ المصير المشترك والحرص خاصية على العيش معاً؛ وهو ثقافة القدرة الذاتية على الترجمة العملية لما أسميناه بالإرادة. فثقافة الحوار تتيح ما أسميناه بهذا الإحساس بجماعة المصير المشترك ووحدة المصيرورة أي توفر تهيّمات ثقافيةٍ وفكريّة واستعدادات ذهنية للعيش المشترك على الرغم من كل الاختلافات.

فالحوارُ هو قوة الفكر وليس فكر القوة أي القدرة على الحجّة والمحاججة دون إقصاء أو استبعاد دون اللجوء إلى أساليب القمع وتصفية الآخر بغضّ النظر عن الأسباب الكامنة وراء كل ذلك. ولذلك يكون ضروريًا العمل على استثمار الحوار في إيجاد الحلول وتجاوز الأزمات وإلا ضاعت كل الفرص.

العبرة الخامسة : تقديس الثروات الوطنية واحترام حق الأجيال فيها

وانطلاقاً مما توصلنا إليه من معلومات بناءً على شهادات عينية مؤتقة، فإن الميليشيات تبيع البترول بدولاراتٍ معدودات. فهلرأيتم من يُدمر قوت أبناء شعبه بهذه الكيفية العشوائية؟ وهلرأيتم مثل هذا التدنيس لثروات الشعوب على قداستها؟

هكذا وصلت ليبيا إلى مرحلة في غاية الخطورة والتعقيد أي تبديد

الرزق وتدمير مستقبل الأجيال الحالية والقادمة ونسف الكيان الليبي حتى نستعمل عبارة المثقف عبد الله القويري¹⁸² والعمل على إلغاء أي حلّ سياسي من خلال تعمّد توريط الحلف الأطلسي في هذه الأزمة وعلى تغليب القصف الجوي وعلى تدمير البلد انتقاماً «لأحقاد دفينه»؛ حتى قبل صدور القرار 1973¹⁸³. فلسنا اليوم إزاء ظاهرة سوء توزيع الثروات الوطنية مثلما كان الشأن من قبل وإنما إزاء تبديد متعمّد لها حرماناً للأجيال القادمة.

العبرة السادسة: ضرورة تدارك الثقافات الأساسية الغائبة

إن واحدة من نقاطِ الفشل التي يتوجب تشخيصها في المجتمعات العربية الراهنة وخاصة في المجتمعات التي عرفت حراكاً شعبياً وسياسياً عنيفاً خلال سنة 2011 هي غياب الثقافات الأساسية التالية :

أ - ثقافة المصير المشترك التي تمنح الأفراد إطاراً وفلسفة يُوجّهان الحراك السياسي الشعبي ويضيّعان له محاذيره الأخلاقية والسياسية. ذلك أن ثقافة المصير المشترك تختضن الاختلاف وتضع له ضوابط ومعايير وتنزع اللجوء إلى الخارج والاستعانة بالجهات الخارجية التي تهدّم أكثر مما تبني، تدمّر أكثر مما تُعلي. فثقافة المصير المشترك تصنع في الآن نفسه «المعجزات» وتحرّر الإراداتَ الوطنية.

إن مثل هذه الثقافة النّاقصة هي التي تشكّل رؤية المستقبل والعيش بصفة مشتركة، ولكنها رؤية لا تلغى الاختلاف في الرأي والتّباين في

182 - عبد الله القويري، معنى كيان، نظرية لفهم الواقع الليبي، مطبع دار لبنان، [د.ت.]، صفحة 55

183 - Bernard-Henri Lévy, *La guerre sans l'aimer: Journal d'un écrivain au cœur du printemps libyen*, Paris, GRASSET, 2011, 639 pages.

القراءة، ذلك أن المستقبل المشترك ينبغي على حسن توزيع الثروة والمصالحة مع الذات ومع الآخر المقصى وتحقيقه في العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية؛ حتى يكون مرادها لقدسية القانون وعلوية الدستور والتداول السلمي على السلطة؟

ب - ثقافة تثمين عقريات الشّعوب وإعطائهما الفرصة لإيجاد الحلول واختراع البدائل واستئثار خيالها حتى لا يكون التدخل الخارجي هو صاحب المبادرة والحل والتحكم في الملاط؟

ج - ثقافة تقديس أرزاق الشّعوب وثرواتها وعدم إتلافها مهما كانت الحجّة واسترجاع الأموال في الخارج وخاصة استرداد الأرشيفات المؤسّساتية المنهوبة؟

ـ ثقافة تعلم الدروس واستنتاج العبر ومراكمة الخبرات؛

ـ هـ - ثقافة القانون ودولة القانون والمؤسسات، ذلك أنه لم يعد مقبولاً في القرن الواحد والعشرين اللجوء إلى القبيلة لحل مشاكل اجتماعية وسياسية يومية وتكتيليفها بإنجاز التنمية المحلية.

إن المكسب الأبرز الذي يمكن أن يخرج به الشعب الليبي هو تأمّل هذه المحنـة المدمرة بعمق واستجلاء دروسها وإدراك عبرها الآنية والأجلة وتشخيصها بروية استعداداً للمستقبل.

العبرة السابعة : ضرورة الدولة باعتبارها وازعاً اجتماعياً

الدولة هي أكثر من ضرورة؛ وهي أكثر من حاجةٍ ملحة خاصة في المرحلة الانتقالية التي تتسم بالاضطراب والتوتر، ولكن المفارقة العجيبة

تكمّن في أن المسؤولين السابقين كانوا يرفضون فكرة الدولة القطرية. فعلى الرغم من غياب الاقتناع بالدولة، فإنها يمكن أن تؤدي دوراً تعديلياً في الأزمات عامة وفي الأزمات العميقه خاصة مثل تلك التي حصلت في ليبيا بدءاً من سنة 2011.

ذلك أن الدولة ضرورةٌ ولكن الأكثر ضرورةً من ذلك هي ثقافة الدولة Culture of state التي تبني الاقتناع بشرعية المؤسسات. وانطلاقاً من هذا الاستنتاج، لا يتوجب التعامل مع الدولة على أنها غنيمةٌ حرب أو على أنها فريسةٌ سياسيةٌ واقتصاديةٌ. ففي ليبيا ثمة اليوم أكثر من مليون موظفٍ في القطاع العام مثلما تشير إلى ذلك إحصائيات البنك الدولي؛ وهو رقم يؤكده حتى محمود جبريل رئيس الحكومة الأسبق ذاته في عديد من المناسبات. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن المشكلة الكبرى تكمّن أساساً في ضعف الانضباط الإداري وتدني المردودية الاقتصادية والتنموية بشهادة المسؤولين السابقين¹⁸⁴ واللاحقين، وخاصة مسؤولي ما بعد انفلاطه في فري 2011 وفي غياب ثقافة الدولة والاحساس بشرعيتها وجدواها المجتمعية.

قد تقولون إن عمر الدولة «البيولوجي» قصيرٌ ومحدودٌ في ليبيا؛ وهو عنصرٌ مشجّع على الإرباك السياسي؛ وهو الذي ولد، عملياً، دولة هشةٍ يمكن الفتك بها في كل لحظة. ولذلك يتوجب أن نشير إلى هذا المعطى البنيوي المهم بحكم أن الدولة الليبية ولدت غصّةً سياسياً وطريق العود منذ سنة 1951، سنة الاستقلال الأولى، واستمرّت كذلك إلى غاية

184 - حوارات معّمقة مع سياسيين ومتّفقين قرئيين من السلطة في المرحلة السابقة حول أهمية الدولة القطرية وجدواها في مراحل الفوضى، حيث طسناً من خلالها عدم الاقتناع بجدوى الدولة.

1969؛ وكانت مشروعاتها السياسية وتمثيليتها الجغرافية ضعيفتين؟ على الرغم من وجود تقبّل متواضع للدولة الوليدة، مثلما تدلّ على ذلك مراحل تطورها التاريخي.

- المرحلة الأولى (1951-1969) : بناء دولة الاستقلال،

- المرحلة الثانية (1969-2011) : إعلان الديمقراطية الشعبية المباشرة وإلغاء "الدولة التقليدية" وقيام سلطة الشعب.

فقد كانت الدولة في ليبيا ما بين 1969 و2010، هشّةً وواهنةً the weak state وموهنةً لأنّه لم تكن توجد لدى النظام السابق قناعة بالدولة القطرية ولا بالتحديث السياسي أي التطوير اعتماداً على المؤسّسات. وأمّا بعد سنة 2011، فقد انتقلت من دولة شديدة الوهن والهشاشة إلى دولة فاشلة The failed state، وكان ذلك بدءاً من سنة 2013، جراء اشتداد ضغوط الميليشيات وسيطرتها على الجغرافيا الليبية بقوّة ملايين قطع السلاح والتّمويلات الخارجيه والإقليمية.

فإذا كانت الدولة الواهنة دولةً غير قادرة على توفير الخدمات وضمان الأجرور وتوفير حاجيات المواطنين، فإن الدولة الفاشلة هي أصعب حالاً وأكثر عجزاً حين لا تقدر تماماً على ضمان سيادة البلاد وعلى تأميم الحدود والسيطرة على الجماعات "المافيوية" التي تتاجر بالسلاح والمخدرات وتستغلّ هجرة البشر؛ وهي لا تقدر حتى على ضمان الخدمات الدنيا الضروريّة بالنسبة إلى المواطنين.

وأمّا الدولة الضائعة A nonexistant state، فهي لا تملك حتى إمكانية الظهور والتعبير عن نفسها؛ فهي متواريّة ولا نلمس لها أثراً في

مختلف مجالات الحياة بما أنها لا توجد إلا في مخيال أفراد المجتمع وتصوراتهم الأمر الذي يفضي إلى هيمنة المليشيات والسيطرة بالقوة على المجتمع.

فالدولة مثلما يعرّفها بن خلدون ضرورة اجتماعية؛ وهي وازعٌ أخلاقيٌ وسياسي يمنع الفوضى والاقتتال بين أفراد الوطن الواحد. وبناء على هذا الاستنتاج، فالعبرة السابعة البارزة تكمن في غياب الدولة الذي يُفضي بالضرورة إلى عواقب وخيمة لا يمكن تقديرها. ولذلك فثقافة الدولة أكثر من ضرورية لأنها تساهم في خلق التوازن والسيطرة على الجغرافيا الواسعة ومنع الفوضى العارمة خاصة والقبول بالسلطة القائمة. فحينما تغيب ثقافة الدولة يصبح كل شيء ممكناً. وبعد السيطرة على مدينة طرابلس وإخراج النظام السابق منها في أوت 2011، أسرعت بعض الأطراف إلى مصادرة أرشيفاتِ الأمن الداخلي والأمن العسكري؛ وهو ما يُعدّ اعتداء على ذاكرة الشعوب وعلى مواردها الثقافية والتاريخية¹⁸⁵ وتذريلها خاصة على غياب ثقافة الاقتناع بشرعية الدولة.

فاللافت للانتباه من الناحية العملية أنه لا أحد اعترض على هدر موارد الدولة الليبية أو تحديداً موارد الشعب الليبي؛ ولا أحد اعترض على عملية إتلاف ذاكرة الشعب الليبي حتى وإن كانت ذاكرةً أمنية. فتلك مسألة ثانوية بالنسبة إلى بعض القوى السياسية والمليشيوية المتنفذة.

فقد قامت في السياق ذاته إحدى المجموعات الأيديولوجية المسلحة ببيع أرشيفات المخابرات العسكرية الليبية إلى إحدى الدول العربية. ولعل ذلك ما أسميناه بإهدار ثروات الشعب الليبي وإتلاف تاريخه

¹⁸⁵ - Moncef Ouannès, *Militaires, élites, et modernisation dans la Libye contemporaine*, Paris, L'Harmattan, 2009, p. 87.

المادي ممثلاً في الأرشيفات؛ وهو ما يعني كذلك إتلاف ذاته وذاكرته وهوّيّته على وأن الإهدار هو نفيٌ للماضي وتدميرٌ لموارد المستقبل. ويمكن أن نشير كذلك إلى أنه بعد أيام أربعة من اندلاع الزلزال المجتمعي، ثم عمداً إحراقُ أرشيفات الاستخبارات في بنغازي على أهميتها؛ وهو ما يُعدُّ جريمةً ثقافيةً وسياسية بحق الشعب الليبي. فالذاكرة الرمزية والمادية هي جزءٌ من هوية الشعب ومقدّساته.

ويمكن أن نضرب مثلاً ثانياً أكثر وضوحاً حين تقوم مجموعات مسلحةً وميليشياتٍ بنهايةٍ بترويل الشعب الليبي وبيعه إلى جهات خارجية تتولى هي بدورها بيعه إلى إسرائيل وإلى "mafia" البترول العالمية.

العبرة الثامنة: تعلم الدروس واستنتاج العبر

لقد أفضت "الانتفاضات والثورات" العربية إلى حالة غريبة، ذلك أنها لم تتحقق أهدافها حتى في الحد الأدنى. فمهمها اختلفنا في القراءة، فإنه يمكن القول إن الجيل الراهن من "الانتفاضات والثورات" قد فشل ولو جزئياً. ولا بدّ من جيل جديد من الثورات، ذلك أن الجيل الأول كان بلا قياداتٍ ولا زعاماتٍ وبلا برامجَ الأمر الذي سهلَ التدخل الخارجي والاحتواء الدولي وأوصل، إرادياً أو لا إرادياً، إلى مثل هذه التنتائج الدموية.

وكذلك، ربما كان ضرورياً إيجاد ثورة توافقية جديدة تبني على تفاهمٍ واسعٍ بين الأحزاب والجمعيات والنخب السياسية تُعيد للانتفاضات روحها وتحاصرُ التدخل الخارجي وتوحدُ التغيير العميق الذي لطالما طالبت به المجتمعات العربية؛ وذلك من أجل تجنب ما نسميه العزل الكُتّلي political mass exclusion أو ما يُسمى في لغة الأمم المتحدة

”بالعقاب الجماعي“ . فليس أسوأَ في تاريخ المجتمعات من تسليط العقوبة الجماعية على مرحلةٍ كاملةٍ وعلى كل من شارك فيها من بعيد أو من قريب، دون الانتباه إلى خطورة التعميم المفضي ضرورةً إلى الظلم وإلى القضاء على جوهر العدالة الانتقالية وإلى خلق حالةٍ من الحقد المترافق جراء غياب الإنصاف وإلى تكوين بيئة اجتماعية وسياسية تُسودُها الأحقاد وتصفيةُ الحساباتِ المناطقية والقبلية . فالظلم مُؤذن بخراب العمران مثلما يقول عبد الرحمن بن خلدون .

فإذا ما كانت مرحلة الانتفاضة مهمةً، فإن المرحلة الانتقالية أكثر أهمية وخطورةً، ولكن يبدو أن المنطقة العربية لا تجيد إدارة المرحلة الانتقالية بدليل هذا الحجم اللافت للانتباه من الأخطاء ومن الإخفاقات التي تكشفت عنها مختلف التجارب التي عرفتها البلدان العربية عامةً وبidan ”الربيع العربي“ على وجه الخصوص جراء غياب ثقافةٍ مراكمة التجارب والمراجعة .

إن كل هذه الإخفاقات تعود إلى أن الانتفاضة في ليبيا كانت بلا قيادات وبلا شخصيات كارزمية موحدة ذات برامج ومشاريع قيادية . وقد استمرّت مثل هذه الوضعيّة الملتبسة حتى بعد انهيار النظام السابق الأمر الذي أفضى إلى ”فشل“ المرحلة السياسية الانتقالية وإلى حالة عامة مازومةٍ ممثّلة في انتشار الجماعات التكفيرية وفي مقدّمتها داعش وإلى بروز خطر جدي ألا وهو التشظي والتشرد واحتلال الانفصال إلى أقاليم ثلاثة، على الرغم من وجود عناصر قوية موحدةٍ من بينها التاريخ المشترك والعقيدة الواحدة واعتناق نسبة 95% من الليبيين المذهب المالكي ووجود تجارب مهمة في مجال العيش الجامع تارينيا .

إنه ليس بمقدور أي كان الادعاء بفهم الواقع في ليبيا؛ فكل القراءات هي، في المحصلة النهائية، تقريريةٌ وليسَت كاملةً ولا شاملة. فجل القراءات منقوصةٌ بدليل أنه حتى الليبيين يجدون صعوبةً في فهم الواقع الاجتماعي الليبي وما يحتويه من خصوصيات وتعقيدات لا حصر لها. فليس مبالغة القول إنه ثمة صعوبةٌ في الفهم وفي التأويل بما أن الواقع الليبي صعب الإدراك ولا يمكن الادعاء بإمكانية السيطرة التامة عليه. فالمفارقة اللافتة لالانتباه والخدارة بالتحليل هي أن «الثورات والانتفاضات» العربية لم تتوصل إلى حد الآن إلى بناء نمطٍ خاصٍ بها من الاستقرار ومن التّحديث والتطویر الاجتماعيin. ولذلك فمفهوم «الثورة» بحاجةٍ إلى مراجعة جذرية للوقوف عند نقاطِ القوة ونقاطِ الضعف وخلقِ سبلِ بناء الثقة في المستقبل اعتماداً على ممارساتِ الحوار والمصالحة والمصالحة. ولكن ذلك يتطلب إرساء دعائم مدنيةٍ ليبيةٍ جديدة.

الفصل الثاني

المدنية الليبية الجديدة :
شروطها ومراحلها

”الإنسان مدنٌ بالطبع“

ابن خلدون

”إنه بمقدور كل إنسان أن يرهن خدماته ووقته؛
ولكن ليس بمقدوره أن يبيع نفسه، ولا يمكن أن يباع؛
ف ذاته ليست ملكية.“

الفصل 18 من إعلان حقوق الإنسان لسنة 1793

”إنها [المدينة] تعني التفاقي لصالح الشأن العام التي بمقتضاها
يمكن لكل فرد، مع المطالبة بحصته الذاتية، أن يقدر واجب الاندماج
في مجموعة والمعونة في الحياة الاجتماعية.“

André Siegfried

”إن تفكك الأطر الاجتماعية يجعل الفرد يتصرّ،
فحينما ينفك من تنشئته، فإنه يصبح قادراً على مقاومة النظام الاجتماعي
المهيمن ولكن أيضاً مقاومة قوى الموت.“

Alain Touraine عالم الاجتماع الفرنسي آلان توران

”إن العقل، وهو وظيفة التفكير الصحيح، يعارض المعرفة المنقوصة
واللوحيمية، وهو يتعارض خاصة مع المعرفة المباشرة بواسطة الحواس.“

الfilosof، جيل - جاستون جرانجي

Gilles-Gaston Granger

١ - المدنية : تعريفاً وفلسفه وممارسة

إن الزلزال المجتمعي الذي عاشته ليبيا في فيفري 2011 هو ثمرة خصوصيات تاريخية وتاريخانية عميقه كما أشرنا إلى بعضها¹⁸⁶ ، ولكنه أيضاً مخلصةً - وهذا هو الأهم - شراكة في الإخفاق بين الفاعل العسكري - السياسي والفاعل التخبوى والفاعل القبلي والفاعل الدينى . فمن الخطأ منهجياً شخصنة هذا الزلزال مثلما أسلفنا التأكيد على ذلك . وهي مسألة منهجّة لا تُريد العودة إليها مجدّداً .

إن مفردة المدنية (*civis, civitas*) تعني بادئ ذي بدء من حيث الاصطلاح الاحترام العامة، واحترام الفرد - المواطن للمجموعة التي يعيش بينها من حيث قوانينها والتزاماتها وتعهداتها خاصة . إذن إنه احترام للمجموعة المحتضنة للفرد، ولكن تعني كذلك تقدير الشأن العام . فالمدنية تلزم الفرد - المواطن بالتحلي بالوعي السياسي الضروري وبترجمته عملياً من خلال القيام بأعباء الواجبات ولكن أيضاً التمتع بالحقوق¹⁸⁷ .

فالفرد المدني فردٌ واع بحقوقه ومدركٌ جيداً للإدراك لواجباته وملتزمه بها بغضّ النظر عن الصعوبات وحريصٌ كذلك على شؤون المدينة (*Polis*) ومدافعٌ عن تنظيمها وحسن إدارتها وعن مبدأ تمتّع الآخرين بحقوقهم . وإذا ما تأملنا الحقل الدلالي المرافق للمفردة، فإننا سنجد بالضرورة تكاملاً

186 - Moncef Ouannès, *Révolte et reconstruction en Libye, Le Roi et le Rebelle*, Paris, éditions L'harmattan, 2014, pp.48-49.

187 - Paul Magnette, *La citoyenneté: Une histoire de la participation civique*, Bruxelles, Bruylant (Emile), 2001, pp.50-55.

في المعنى بين مفهومي المدينة (*civis*) والمدينة (*Polis*) إلى جانب وجود فوارق اصطلاحية ودلالية بين المدينة والمواطنة¹⁸⁸. فإذا كانت المواطنة معيشًا يوميًا، فإن المدينة تُعرَّف على أنها أساساً حالةً حقوقيةً وقانونيةً وسياسيةً. ولعل ذلك ما يفسّر أن سocrates يعتبر أنه لا توجد مدينة بلا مدينة.

ولذلك وحتى نقرب المعنى أكثر، يمكن أن نشير إلى أن المدينة تعني أيضًا الالتزام بالمبادئ العامة والثوابت الكبرى التي تدين بها هذه الجماعة أو تلك مع ضرورة تحمل التائج المرتقبة عن ذلك من قيام بالواجب العسكري الوطني وحماية الوطن ودفع الضرائب المختلفة حتى وإن كانت مرتفعةً وأحياناً صعبة التحمل. فتلك هي روح المدينة؛ وتلك هي كلفتها الضرورية؛ فإمامًا أن نقبل بذلك أو لا نقبل.

ولذلك ثمة فوارق عديدةٌ بين المدينة والمواطنة؛ فيمكن أن يكون الفرد مواطناً وأن يتمتع بمزایا المواطنة، ولكن دون أن يرقى إلى منزلة المدينة ودون أن يصبح فعلياً مدنياً.

وليس أدلّ على ذلك من أن المواطنة تعني أساساً منزلةً اجتماعية تتميّز بأن يكون الفرد مُعترفاً به باعتباره مواطناً أي عضواً في جماعة - مجموعة معينة بغض النظر عن امتدادات المجموعة وانتشارها، وأماماً على النقيض من ذلك، فحالة اللامدنية فتشتري عدم الاحترام - جزئياً أو كلياً - حقوق المجموعة أو الأمة والقيام بأفعالٍ ومارسة سلوكيات لا تدل على تحضّر وعلى رقي في الأساليب.

فالمدينة تعني أيضاً احترام القوانين والقواعد المعمول بها في المجتمع

188 - Paul Paulhan, *Les incertitudes du lange*, Paris, Gallimard, 1970, pp.27-32.

وأن يكون المواطن حيوياً ونشطاً في الحياة اليومية والعمومية. وحتى نكشف الدلالات ونزيدها تدقيقاً، نقول بشكل ختصر إن المدنية تعني التّفاني دون ترددٍ في خدمة النفع العام. وبناء على هذا التعريف المتقدم، فإن المدنية هي العمودُ الفقري بالنسبة إلى المجتمع؛ وهي عنصرٌ من بين عناصرِ استقراره وتطوره نحو الأفضل؛ وهي أيضاً قيمةٌ حضاريةٌ علياً¹⁸⁹ يمكن اعتمادها في تنظيم المعيش اليومي وترسيخ الانتماء إلى المجموعة والوطنِ والأمة وكذلك الاجتهاد من أجل جعل المعيش اليومي ممكناً والمنفعة العامة مُصانةً ومحميةً. فالمدنية تيسّر الحياة المشتركة وتتيح للفرد - المواطن إمكانيةَ عيشِ كريمٍ ومواطنةٍ مكتملةٍ وتحقيق طموحاته من خلال ضمان الوظائف التالية:

- أ- صونُ الحرّيات والحقوق وخاصة حقوق التفكير والتعبير والتجمّع والتنظيم وحرية الضمير والممارسة الدينية،
 - ب- صونُ الحقوق الاجتماعية في التعلّم والعمل والكسب ومساعدة الأفراد ز من الأزمات الاجتماعية،
 - ت- ضمانُ الأخلاق السياسية في تعامل الأفراد فيما بينهم،
 - ث- صونُ الحياة¹⁹⁰ وضمانُ الأمان الداخلي والخارجي.
- وتتطلّب مثل هذه الوظائف الأربع برامجاً محيناً يعمل على خلق التّهيؤات النفسيّة والذهنية والاستعداد الثقافي والاجتماعي لاستبطان المدنية والالتزام بها باعتبارها ميثاق عملٍ ونمط حياة والاستثمار بسخاء في تدريب الأجيال على المشروع المدني؛ فهو مشروع يجمع بين ما هو حقوقـي وما هو ثقافي ومجـمـعـي لإرادة الأجيال.

189 - <http://francevaleurs.org/arg-cici2.html>

190 - المرجع السابق.

فالمدنية مشروع ثقافي وتربوي وقانوني وسياسي يتّصف بالتهيّء الذهني والتدرّج في الإنقاع والتنشئة وحسن الإعداد. وهي مشروعٌ متكمّل للأبعاد والزوايا يشمل كل الأفراد - المواطنين دون استثناءٍ وجميع مجالات الحياة ومفاصل المجتمع دون إقصاء لأنّه ينبغي في فلسفة العميقه على خلق الوعي الجماعي بالمسؤولية تجاه المدينة والشأن العام وخاصة تجاه الأجيال المستقبلية¹⁹¹. وهو يعني كذلك المشاركة في الانتخابات والقبول بأعمال التطوع المتنوّعة في مختلف الأوضاع والحالات المتعدّدة وخاصة في الأزمات والجوانح والحرّوب. ولذلك، يكون ضروريًا العمل على أن تكتشف الأجيال الجديدة قارةً المدينة وأن تعي مكوناتها وأن تشعر بقيمتها وأن تقتنع بضرورة التحلّي بالمسؤولية في صلب المدينة - المجتمع.

فالمدنية مشروعٌ ضروريٌّ بعد هذا الجيل الجديد من "الثورات والانتفاضات"، ذلك أن المجتمعات العربية بحاجةٍ ماسةً اليوم إلى استكشافِ سبل المدينة الجديدة وإلى تجديدِ مضمونها بما يتلاءم مع تطوراتِ العصر من جهة وبما يكفل إنجازَ مشروعين متكمّلين من أهم مشاريع القرن الواحد والعشرين من جهة أخرى :

أ - إعادة بناء الشخصية القاعدية الجماعية¹⁹² ،

ب - إعدادُ الإنسان الجديد¹⁹³ المتأصل في تراثه الفكري والحضاري وال قادر على تغيير مضمون البنيات القديمة والعقليات الموراثة و"البالية"

191 - Dieter Birnbacher, *La responsabilité envers les générations futures*, traduction par O. Mannoni, P.U.F., coll. «philosophies morales», 1994, 290 pages.

192 - المنسف وناس، الشخصية التونسية، حاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية للنشر، تونس 2010، ص 247-240.

193 - المرجع السابق، ص 246.

من أجل اكتساب العصر اكتسابا لا يتناقض مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية العربية.

فما أحوج المجتمعات العربية الراهنة، في مستهل القرن الجديد إلى إنجاح مشروع الألفية الجديدة ألا وهو إعادة بناء الإنسان العربي بعد كل ما تعرض له من قمع وقهر وبعد كل هذه العقود من الإخفاق والفشل.

المدنية الليبية : مراحلها ومضامينها وآلياتها

يكون مفيدة أن نعاود تعريف المدنية مرّة أخرى على أنها حالة فكرية قانونية وسلوكية تتصف بالتنظيم والترتيب وخاصة الحرص على التقارب مع الآخرين وبناء التوافق صلب المجتمع مع بقية المكونات الأخرى. ويكون ذلك من أجل مواجهة الأزمات المختلفة وحسن إدارة الشأن العام والحلولة دون انتشار الفوضى وانحرام العيش اليومي المشترك. فليس مبالغة القول إن المدنية، على الرغم من تعدد دلالاتها ومظاهرها، هي ضرورة مجتمعية خاصة وأن المجتمع الليبي عرف في الفترة الفاصلة بين (1969 - 2011) «تورط» القبيلة في الشأن السياسي العام على تعقيداته ومؤازرتها لاختيارات محددة أقل ما يقال فيها إنها صعبة.

ويكون نافعاً أن نشير كذلك إلى أن أطراهاً عديدة كنا حددناها سابقاً أحيت خارطة الأحقاد بعد أن كادت تتلاشى في النصف الثاني من عقد ستينيات القرن العشرين؛ فهبت روح الصراعات القبلية من جديد وعاد بقوة تاريخ العداوات القبلية؛ فتواجهت مصراته وتاورغاء وورفلة من جهة وورشfanة ومصراته والزنثان من جهة أخرى. في حين أن المدنية، وفق فلسفتها العميقـة، تعلم الأفراد ضرورة احترام الآخرين وتدرّبـهم على

الشعور بالمسؤولية وعلى إعطاء الغلبة للحوار البناء والنافع للمجموعة على حساب أية اعتبارات أخرى وعلى صهر البنيات ما قبل حداثية.

وتعني المدنية إضافة إلى ذلك التمتع بالحقوق والنهوض بالواجبات والقيوں بالاختلاف خاصه وأن التحديات المجتمعية متعددة. فإذاً إضافة إلى معطى خارطة الأحقاد والقبائل المتصارعة، ثمة معطى ثالث لا يتوجب إغفاله ألا وهو سطوة المجموعات والمليشيات التي تمنع الاستقرار من جهة تحول دون تحقق العدالة الانتقالية والتغيير للصالح العام وضمان حقوق الآخرين من جهة أخرى. فدون اقتناع بالمدنية ودون تقاسم لقيم المدنية واقتناع بضرورة التفريق بين الحقوق والواجبات والالتزام بكل ذلك، فليس بمقدور مختلف مكونات المجتمع الليبي السياسية والقبلية والحزبية أن تتجاوز الصراع وتوافق وأن تبني عقداً اجتماعياً وسياسياً جديداً وأن تهياً للمستقبل، مستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة. وبناء على هذا لا يمكنها أن تتوصل إلى ما هو أهم من كل ذلك ألا وهو الاستقرار في ظلّ سطوة السلاح العارمة وهيمنة مليشيات على أغلب مفاصل المجتمع¹⁹⁴. ولكن لا يبدو مثل هذا الاستقرار ممكن التتحقق ميدانياً ما لم يحصل الصهر الاجتماعي الذي يستهدف مستويات ثلاثة :

أ - صهر الكيانات الميليشوية المسلحة،

ب - صهر القبائل في المجتمع الشامل،

ت - صهر الهياكل والكيانات الخارجية عن السلطة.

194 - والأخطر من استباحة المخازن وانتشار الأسلحة البيتية والهامة، فقد تم فتح السجون وإطلاق سراح النزلاء الذين تتناقض التقديرات في أعدادهم؛ فهناك من يشير إلى أن العدد يتراوح بين 12 و20 ألف. ولكن التقديرات الأكثر دقة، فيما يبدو، تشير إلى 25 ألف سجين غالٍ جزءٌ منهم مليشيات المافوية والإجرامية. وهي معلومة أمننا بها القاضي الليبي أصيل بنغازي جمال بنور.

فصهرُ القبيلة ليس أمراً فوقياً ولا سياسياً فقط وإنما هو بناءٌ ثقافيٌ وتربيوي وتنشئي تدرّجي وتراتيمي يحتاج طول النفس من خلال إعداد الأجيال الجديدة وتنشئتها على القيم المدنية والوطنية والحضارية. فالمدينة لا تولد كتلةً جاهزة وإنما تكتسب اكتساباً؛ مثلما أن القيم المدنية تكتسب وتعلّم من خلال الهياكل التنشئية مثل الأسرة والإعلام والمدرسة والبيئة. ولذلك فالمجتمع الليبي مطالبٌ بأن يتعلّمها من الصفر وأن يعمل على تنفيذها. فقد بدأ الليبيون بعد انتفاضة 2011 يمدّون جسور التواصل مع أبجدياتِ المدنية ويستوعبون ثقافتها؛ وبدؤوا يتعلّمون أهمية الدستور واحترام الاختلاف وتقدير الآخرية، وهي ثقافة سياسية تحتاج وقتاً طويلاً حتى تتحول إلى معيشٍ يوميٍ مشتركٍ.

ولذلك تحتاج المدينة الجديدة إلى مشروع ثقافي وتربيوي متكمال الأبعاد يعمل بشكل تدريجي على خلق تقبل الأطروحة المدنية واستبطانها من قبل الأطفال وخاصة الشبان في مستوى جميع المؤسسات التي تشارك - جزئياً أو كلياً - في عملية التنشئة الاجتماعية والتفسية وفي مقدمتها المدرسة والأسرة والبيئة والإعلام والنادي والجمعية.

فالمشروع المدني هو الأقدر عملياً على خلقِ جيلٍ جديدٍ متسبّع بروح الحقوق والواجبات ومقدّسٍ للشأن العام وحريصٍ على النفع العمومي. فإذا ما حصلت هذه التنشئة الناجعةُ على المشروع المدني، فسنرى ما هو أهم من حماية الحدائق العامة وصيانة المتنزهات، بل سنرى جيلاً من الشباب يحترمُ الانتخابات ويشارك فيها ويلتزم بآداء الواجب الضريبي الضروري ويعمل على بناء مواطنةٍ إيجابيةٍ وناجعةٍ.

فالمدرسة والأسرة والمجتمع المدني والدولة القائمة هي كلها هيأكل مهمّة بمقدورها أن تبني شراكة سياسية وحضارية من أجل استهداف الأطفال والشباب لتخليق لديهم نظاماً من الاستعدادات الذهنية والثقافية لتقبل المشروع المدني باعتباره مكوّناً أساسياً من مكونات وعي الشباب ومخا لهم. فهي قادرة على ترسیخ التعودية المدنية. وتقتضي هذه التنشئة الجديدة تماماً ناجحاً في مستوى ضبط الخطط العملية وتقاسماً واضحاً في مستوى الأداء وعقلانية عند الإنجاز وخاصة قدرة على المراجعة الدائمة للأخطاء والإخفاقات والعمل على إبراز القدرات الإيجابية وتحريض الشباب على تأمّلها واستلهامها. فالمكونات الأربع المشار إليها سابقاً قادرة على أن تتعاضد فيما بينها من أجل العمل على وضع خطط قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى من أجل إبراز القدوات الإيجابية في المجتمع الليبي ودعوة الشباب إلى التعرّف إليها ومحاورتها واستكشاف موارد قوتها الذاتية وأسباب نجاحها. فالقدوة الإيجابية مغربية في جميع المجتمعات وخاصة في المجتمعات الخارجية لتوّها من صراعات دموية مسلّحة اسودّت فيها الأجواء وانسّدت فيها الآفاق¹⁹⁵ مثلما حصل في ليبيا في الفترة الفاصلة بين فيفري وأكتوبر 2011.

ويمكن أن تتضافر في السياق ذاته جهود الحركات الشبابية والرياضية والجمعيّاتية من أجل المشاركة في نشر المشروع الثقافي المدني. وليس ذلك بغرير؛ فالمدنية بناء ثقافيٌ وفكريٌ واجتماعيٌ متكمّل الأبعاد وشاملُ المستويات لا يمكن معها الإبقاء على هذا البعد وإقصاء البعد الآخر؛ فهي تقتضي أساساً حركيةً من التجانس والتناسق بين القول والفعل

¹⁹⁵ - Thomas C. Shelling, *Stratégie et conflit*, Paris, P.U.F., 1986, p.57- 61.

والحرص على الإقناع الصادق. فأي خطاب يتوجه إلى الشباب مطالب بالجمع بين البيان والإنجاز، والتوجيه والقدوة.

وتحتاج المدنية أيضًا إلى بيداغوجيا وخاصة إلى خطاب محدد يكون قادرًا على الوصول إلى وعي الشباب ومخافهم وعلى الإقناع من جهة وعلى التأثير إيجاباً في سلوكهم من جهة أخرى. فمثل هذا الاستثمار ضروري حتى تقبل الأجيال الجديدة بالمدنية وتنخرط في الديمقراطية وتقتنع بقيم المسؤولية والواجب والانتفاء.

فالمدنية قادرة على تدريب الليبيين على الحوار والتفاوض فيما بينهم من أجل بناء عقد اجتماعي سياسي جديد وترتيب أولويات القيم في المجتمع الليبي في مرحلة ما بعد الزلزال المجتمعي سنة 2011. إنها قادرة خاصة على إعادة بناء العقل الليبي اعتماداً على التربية والمدرسة والنادي والفريق الرياضي؛ وهو عقل يقبل الحوار والتفاوض ويؤمن بفلسفة العيش المشترك والتعايش السلمي وبضرورة الدولة وحقّها في احتكار العنف المشروع. وحتى نختم كل هذه التعريفات، يمكن القول إنها إرادة بناء المواطن - المسؤول الذي لا يتهيّب الواجبات مهما تعقدت مستوياتها.

وسنسعى إلى تحليل مبحث المدنية الليبية الجديدة اعتماداً على الأبعاد التالية :

- أ - الاختلاف في المعيش اليومي،
- ب - الحوار والتفاوض،
- ت - المواطن الإيجابية،

ثـ- مقاومة الفساد،

جـ- تنمية الإنسان،

حـ- إعادة بناء المشترك القيمي،

خـ- الدولة المدنية،

دـ- العقل المدني.

إن المدنية التي نقصد ونستهدف خاصة ليست مجرّد ترفة فكري أو فلسفية، وإنما هي مسألة واقعية وعملية تتصل مباشرةً بكيفية تنظيم المجتمع الليبي وتدبير معيشته اليومي بعد هذا الزلزال المجتمعي الذي هزّ كيانه. فالمدنية هي أداة حقوقية وفكرية تسعى فيما تسعى إلى نشر ثقافة الحقوق والواجبات وتعظيم الحس المدني وإعادة تشكيل الوعي الجماعي وتدريب الليبيين على إدارة الاختلاف والتعايش فيما بينهم وصولاً إلى هدف أسمى ألا وهو إعادة بناء المجتمع الليبي. ولذلك فالمتركتزات الثمانية التي كنا أعلننا عنها هي لا محيد عنها؛ فهي عملياً روح المدنية ومضمونها. فالمدنية ثقافة شاملةٌ ومتكاملةٌ لا يمكن تفكيكها أو تجزئتها مكوناتها.

أـ- ولكن كيف يمكن أن تترجم المدنية الليبية إلى واقع معيش؟

بـ- وما هي آليات هذه الترجمة العملية؟

1 - الاختلاف شرط المدنية وضمانة العيش المشترك في ليبيا وغيرها من المجتمعات

“إن المكاسب والمنافع المادية تيسّر لي أن أحيا ولكن نظرة الآخر هي التي تجعلني أقدر على أن أعيش”
تودوروف - العيش المشترك

“إذا أخطأ المحاور في شيء فليس من الواجب أن ينكر فضلها”

ابن رشد

- هل ثمة فعلا ضرورة اليوم للاختلاف في مجتمعاتنا الراهنة؟
- هل يمكن أن تُوجَد جسورٌ ترابطٌ وحقولٌ دلالية متكاملة بين الاختلاف والعيش المشترك؟
- وهل ثمة ضرورة فعلية لأن نختلف؟ وما هو الضرر في أن يكون العيش اليومي متماثلاً ومنمطاً؟

هي إذن أسئلة عديدةٌ تبين حساسية هذه الفقرة من الكتاب ودقتها وخاصة راهنيتها في مرحلة تاريخية وثقافية تزداد فيها التوترات وأشكال العنف المسلح والنزاعات المدمّرة وتضيق فيها فرص العيش المشترك والقبول المتبادل بالاختلاف والاقتناع بجدوى الحوار.

ثمة إذن تدقيقٌ إبستيمولوجي ومفاهيميٌ ضروريٌّ لمثل هذا المبحث خاصة بعد أن أصبح الاختلافُ موضوعاً فلسفياً شاغلاً للأفراد بامتياز عبّاً

ويُعيّن عدداً لا بأس به من الفلاسفة والأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع. ولذلك ظهر إنتاج فكري وفاسفي وسوسيولوجي متنوع ومتعدد المشارب يخلل علاقة الاختلاف والآخرية والغيرية بالواقع اليومي للمعيش وبحياة المجتمعات والأفراد. فهو إذن مبحث يجمع في آن واحد بين الفلسفة والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع؛ وهو يؤكد كذلك أهمية جسور التّواصل الاختصاصي¹⁹⁶ وخاصة أهمية تحاور العقول والثقافات والمجتمعات منعاً للتّوتر من جهة وتجنبّاً للعنف المدمر من جهة أخرى. فقبل أن يتحاور الأفراد، يكون ضروريًا أن تتحاور عقولهم وثقافاتهم وأفكارهم من أجل تهيئة أرضية التّفاهم وتذليل معوقات التّواصل.

تعريف مفردة الاختلاف

وتجدر الإشارة كذلك، في هذا السياق، إلى أن مفردة الاختلاف تحضن تعريفات عديدة تختلف باختلاف المرجعيات. وتعّرف مفردة الاختلاف أولاً وحسب عدد من الناجد على أنها حالة من التّباين مع الآخر بغضّ النظر إن كان هذا التّباين سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو دينياً خاصة. فالمهم في هذا التّعرّيف هو الشكل وليس المضمون.

فالاختلاف يعني إذن ووفق ما ورد في التعريف الأول مجموعة الخصائص التي تضمن تمييز المجموعات عن بعضها البعض وتفصل الأفراد عن بعضهم. وهي تحيّلنا ثانياً إلى معنى التكامل واقتراب الأجزاء من بعضها البعض، وكأنّ الأمر يتعلّق بسداد نقص أو تحسير فجوة أو ردم هوة بين مجموعة وأخرى أو بين فرد وآخر؛ ولذلك، فالاختلاف يمكن أن يعني ثالثاً بيئة احتلاقية تعكس تناقضات بين الأفراد في التوجّهات

196 - Edgar Morin, *La tête bien faite*, Paris, éditions du Seuil, 1999, p.22.

والمشارب وفي إدارة المعيش اليومي عامة وفي تدبير المصالح الجاربة خاصة¹⁹⁷. فثقافة الاختلاف هي، في الواقع، محصلة بيئة اخلاقية أي تنبني على التقاء الجهود على الرغم من الاختلاف وتحاور الإرادات رغم مظاهر التباين؛ فهي تعني أساساً أن تباين الأفراد والجماعات هو، في حد ذاته، شكلٌ من أشكال التكامل الوظيفي أو ما نُفضل أن نسميه تحديداً التكامل الاجتماعي والمعيشي. ذلك أن جوهر الإنسان جوهر اختلافه رغم كل محاولات التنميط.

ولعل ذلك ما يدعونا إلى تأمل ظاهرة اجتماعية وثقافية وتاريخية لافتة للانتباه وهي أن أوروبا، على سبيل المثال، استطاعت أن تستقرّ سياسياً واجتماعياً عندما جعلت من ثقافة الاختلاف مصدراً من مصادر هويتها ومرتكزاً أساسياً من مركبات نظامها المجتمعي والثقافي والقيمي¹⁹⁸، بل أكاد أقول إنها أحلى في مرتبة المقدس بدليلاً عن المقدس الغبي والميتافيزيقي حينما جعلت الإنسان مرتكز الكون.

فالفلسفات اليونانية والغربية، على الرغم من مرجعياتها المتناقضة وجدورها الابيستمولوجية والفكريّة المتعددة، انتهت إلى بناء استنتاج فلوفي مركري مؤدّاه أن الاختلاف ليس بناءً نظرياً وفلسفياً وتأملياً مجرداً، وإنما هو نمطُ عيش ومنوال حياة من جهة ومقترنٌ لإدارة المجتمع على اختلافاته من جهة أخرى. فكل هذه المسيرة الفكرية والثقافية والتاريخية الطويلة التي استغرقتها عملية بناء معنى الاختلاف، وكل هذه الميزانية الضخمة من الوقت والجهد أو جزءها العلامة والمؤرخ العربي ابن خلدون

197 - علي حرب، المصالح والمصائر : صناعة الحياة المشتركة، الدار العربية للعلوم، ناشرون ومنشورات الاختلاف، الجزائر- بيروت، 2010، ص 197-198.

198 - Norbert Elias, *La dynamique de l'Occident*, traduit par Pierre Kamnitzer, Paris, Calmann-Lévy, 1975, pp.181-185.

في عبارة واحدة عميقه الدلالة حين قال "الإنسان مدنی بالطبع"¹⁹⁹؛ وهو ما يعني، إذا ما اعتمدنا الدرجة الأولى من التأويل، أن الأفراد، مهما اختلفوا في معيشتهم وتباذلوا وتنافروا وتحاقدوا وتفاقنوا وتصادموا؛ فشلة مدنية جامعه لراداتهم وصاهره لصراعاتهم ومنجزه لأسباب معاشهم ونحلتهم حسب التعبير الخلدوني ومحفزة على أن تجمعهم سبل الحياة أكثر من أن تفرقهم الفتنة وتعصف بهم المصالح والغائم الآنية.

إن الرهان، وسط كل هذه المخاوف والمخاطر والكوارث المحدقة بالصائر، هو كيف نصنع حياة سوية ومشتركة؟ كيف ندير مصلحة عمومية؟

قد يبدع الواحد قصيدة أو رواية أو نظرية أو عملاً فنياً، وقد يشنّ حرباً ظافرة، لكي يمارس نجوميته ونرجسيته وتأنّه، وربما ببربريته، ولكن المحك هو كيف تدبّر أمر العيش سوياً؟ كيف نخلق لغة مشتركة أو وسط للمداوله أو مساحة للمبادلة في هذا المجال أو ذاك؟

وذلك يحتاج إلى تغيير يطال الأفكار والأدوار والمهات وصور الحياة وأساليب العيش وقواعد المعاملة، بحيث يجري تجاوز مقولات الأصل والصفاء والأحادية والقذافة والتأنّه والنخبة والبطولة والاحتكار والقوعة والمعسكر... نحو مفاهيم جديدة كال وسيط، والاعتراف، والتعدد، والتهجين، والموجه، والنسبية، والحيوية، والشبكة، والمداوله، والشراكة، والقوه الناعمه...

ويحتاج قبل ذلك إلى ممارسة التقى، بالتخلي عن ادعاءات التأنّه والقبض التي تحيل الشعارات والنصوص إلى أصنام تبعد، أو إلى أقانيم تقدس، أو إلى تنانين فكرية تؤلّد الاستبداد والفساد أو تنتج التوحش والخراب.

فنحن أدنى شأنًا مَاندَعِي، من حيث علاقتنا بالمعنى والقيمة أو بالحقيقة والعدالة. مثل هذا الاعتراف يشكل شرطًا لقبول الآخر كشرط وجودي، والتعامل معه كشريك فاعل في إدارة المصالح وصنع المصائر، بقدر ما يفتح الإمكان لتشكيل مساحاتٍ مشتركة للتواصل المجتمعي والتبادل البشري. هذا هو التحدّي الكبير: كيف نجعل الحياة على الأرض وبين الناس أقلّ بؤساً وفقرًا وأقلّ توتّرًا وعنفاً، لتكون أكثر أمنًا ويسراً وأكثر تواصلاً وتضامناً، سواء على مستوى جماعة أو دولة، أو على مستوى المعمور؟

علي حرب،

المصالح والمصائر، صناعة الحياة المشتركة

وعلى الرغم من تباين الجغرافيا الثقافية والسياسية والدينية، وعلى الرغم من الفوارق الحضارية، فإن «أرواح» الأفكار تتحاور فيما بينها وتجاور كل المواقف الدينية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية من أجل اللقاء والمُشاققة البناءة.

فالملدينية الخلدونية التي أبرزها ابن خلدون في «المقدمة» والتي كانت حصادًا تجربة ذاتية ووجودية وسياسية عميقه لا يمكن أن تنجز إلا عندما ترسخ حالة الاختلاف في المعاش والإنتاج وفلح الأرض ومارسة التجارة؛ وربما كانت هذه الفكرة الخلدونية مستمدّة من المصادر القرآنية القائلة: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ بَعَدَكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (سورة النحل الآية 93). فقد يكون ابن خلدون قد استلهم هذه الاختلافية من النص القرآني وجعلها أساسَ المعيش البشري وجوهر الوجود الإنساني؛ فهو الذي جعل فكرة المعيش الالتفافي أو قُل في عبارة أكثر وضوحاً المعيش المختلف فكرةً كونية تعبّر الثقافات والمجتمعات وتجاور الحدود الدينية والثقافية والإثنية.

فالاختلافُ بناءً ذهنيّ و ثقافيّ ضروريٌ للإنسان يستلزمُ الديمومة في الإقناع والتأثير في الأفراد؛ وهو ما يثبت أنَّ المعيشَ المختلف ليس بناءً فلسفياً مجرّداً ولا صياغةً فكريةً مستعصيةً المثال ولا وهمًا مستحيلَ الإنجاز. إنه، على النقيض من كلِّ هذا، منجزٌ ممكِّنٌ بل قل مغامرة وجودية قابلةً للتحقيق شريطةً توفرُ الإرادة من جهةٍ وشريطةُ الحرص على إغناء الآخرية والقدرة على الذهاب إلى الآخر تطبيقاً لفكرةٍ مقاسمة المعيشَ من جهةٍ أخرى. وهي تجربةٌ ذهنيةٌ وفكريّةٌ عميقَةٌ مبنيَّةٌ ومعنىٌ يلتقي فيهما الاختلافُ مع الآخرية والغيرية لتأسيسِ نظامٍ قيميٍّ جديدٍ يعبرُ عن الفيلسوف الفرنسي Alain Badiou بمفردة الحبّ في معناها الرمزي والإنساني العميق. ولا غرابة في ذلك وهو الذي وضع كتاباً مُهاماً في هذا المعنى بالذات²⁰⁰، أسماه ” مدح الحب ”. فالحبّ في معنى Badiou هو مرادفٌ تماماً للآخرية أي قبولُ الآخر بكل اختلافاته وتبيناته بل قل تناقضاته دون إلزام له بضغوط الهوية دون صهر إكرياهي له. فالاختلاف، وفق ما نفهم، هو مناقضةٌ التماهي والصهر؛ وهو ممارسةٌ للحبّ مثلما قال أفلاطون في الجمهورية: ” من لا يبدأ بالحبّ ليس بمقدوره أبداً لأنَّ يدرك ما معنى الفلسفة ”²⁰¹. وتعني الفلسفة هنا رؤية الوجود وكيفية النظر إلى الإنسان والحياة.

فإذا ما حاكينا هذه الجملة الفلسفية، توصلتنا إلى أنَّ الاختلافَ، كما يعبر عنه أفلاطون (428 - 348) هو حبُّ الآخر على الرغم من كل الاختلافات معه. ولذلك يكون ضروريًا استكشافَ مفردةُ الاختلاف وتطويرِ مضامينها وتدقيقها حسب السياقات والظروف.

200 - Alain Badiou, *Eloge de l'amour*, Paris, Flammarion, 2009, pp. 54-62.

201 - Platon, *La république*, Paris, « Culture commune », 2013, cité par Etienne Helmer, « Vivre pour des idées », in *Sciences Humaines*, N° 43, juin-juillet 2016, p.14.

فمهما قلّبنا في الكتب ودققنا في القواميس وحفرنا في التعريفات، فإنه من الصعب، فيما يبدو، أن نجد تعريفاً لاختلاف أعمق من تعريف

الفيلسوف الأمريكي Dale Carnegie في كتابه المعروف²⁰² :

" How to win friends and influence people "

" تناسوا أنفسكم. ولكن فكروا في الآخرين ".

إنها الدعوة الصريرة إلى أن يكون الاختلافُ مرادفاً للغيرية والذهباب إلى الآخر فكريًا وعملياً قصد اكتشافه.

ولكن الفيلسوف سocrates (470 - 399)²⁰³ اعتبر أن الاختلاف والغيرية يقتضيان أساساً اكتشاف الذّات وحفرها ومعرفتها بعمق. فلا معرفة بالآخر المختلف بالضرورة إلا بمعرفة الذاتِ لذاتها. ولعل ذلك ما يشجّعنا على الاستنتاج، بناء على فكرة سocrates أن غير العارف بذاته ليس بمقدوره أن يعرف الآخر وأن يذهب إليه. فلا بد من تقدير الأنماط قبل الذهباب إلى الآخر. وهو استنتاجٌ فلسفي وأنثروبولوجي يمكن أن يشكل مصدر إلهام بالنسبة إلى الليبيين وسط ظلماء العنف المدمر. فما أحوج المجتمع الليبي اليوم إلى تبني مثل هذه الفكرة السocratische وتطبيقها في المعيش اليومي قصد السيطرة على العنف.

فالحياة فلسفة، حسب أرسطو ولكن هذه الفلسفة ليست مجرد دوغما ولا مجموعة نظريات مطلقة ومفصولة عن المعيش؛ وهي ليست كذلك أفكاراً أو قراءات فكرية؛ فهي تعلّمنا كيف يمكن أن تكون أفضل مما نحن عليه وكيف نبلغ الفضيلة وكيف نجعل العلاقة بالآخر في مرتبة

202 - Dale Carnegie, *Comment se faire des amis?* Traduction Didier Weyne, Paris, Hachette, 1971, pp. 47-50.

203 - Louis-André Dorian, *Socrate*, 2ème éditions, P.U.F., collection «Que sais-je?», 2011.

الواجب على حد تعبير إيمانويل كانت (1724 - 1804) حينما اعتبر منذ قرنين أن الاختلاف شرط الوجود البشري.

وأمام الفيلسوف روبار مونتاني (1533 - 1592)، فيعرف، في سياق تاريخي آخر، المعيش اليومي على أنه مهنةٌ وفنٌ قبل أن يكون حياةً. فهو يشير، في السياق ذاته، إلى أن الفضيلة هي أولاً وقبل كل شيء التزام مع الذات قبل أن تكون التزاماً مع الآخر؛ فنجاعة العيش حسب مونتاني Montaigne لا تكمن في ديمومته وطول مدّته، وإنما في كيفية استعماله وإنفاقه واستثماره إذا ما أردنا أن نستعمل الكلمة مستمدّة من قاموس الاقتصاد السياسي. فليس مهماً أن نعيش طويلاً أو قليلاً. وهذا يقول روبار مونتاني عن فن العيش معرّفاً إياه كالتالي: «إنه فن التمتع العميق بالذات وكذلك العيش من أجل قضية»²⁰⁴. ولعل ذلك ما يسمح لنا بأن نزيد هذا التعريفَ وضوحاً ودقةً حين نقول إن الاختلاف هو وعيٌ بالذات والآخر في إطار من التواصل والبحث عن النفع المشترك من أجل معيشٍ جماعيٍ مشتركٍ يراه ضروريًا²⁰⁵. وبما أن فلسفة مونتاني مثالية، فقد جمعت بين الذات والفضيلة.

فمثل هذه الفكرة التي يدافع عنها روبار مونتاني بكل قوة موجودة في صيغة أكثر شاعرية ورمزية عند ابن حزم (994 - 1064) حتى وإن كانت الجغرافيا الثقافية والدينية متباينةً حينما يتحدث عن الأرواح المتقاربة والمتجاورة والمحاباة بكل تجرد²⁰⁶.

204 - Bernard Sève, "Montaigne :" Mon métier et mon art, c'est vivre", in Revue Sciences Humaines, juin- juillet-Août, N° 43, 2016, pp. 34 - 35.

205 - Revue Sciences Humaines, N°43, l'année 2016, pp. 34 - 35.

206 - أبو محمد ابن حزم، طوق الحمامنة في الألفة والآلاف، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007.

إن كل هذه التعريفات على تباين جغرافيّاتها الثقافية والسياسيّة وعلى تضارب مرجعياتها تُشتركُ في مجال تعريفي متقارب وهو القول إن الاختلاف هو قدرة الأفراد على أن يتعاشوا وأن يعيشوا على الرغم من اختلافاتهم وأن يتفاوضوا وأن يبنوا الاتفاقيات والمقاييس وأن يصوغوا العقود من أجل تنظيم المعيش اليومي المشترك. فما قيمة المعيش إذا لم يبن على التضامن وتقاسم الأشغال والمهن وسبل العيش كما يقول ابن خلدون؟ فالإنسان الخلودي غير مكتمل ولا كامل، انطلاقاً من أنه إذا ما اكتمل تأله؛ ولذلك فهو مضطّر للمعيش المشترك مع الآخرين الذين يقاسمونه الجغرافيا أو ما يمكن أن نسميه بالمدنية الخلودية. وأما أستاذة الفلسفة الأمريكية المعروفة مارتا نيسبوم Martha Nussbaum (1947) فتلجأ إلى فكرة انكسارية الإنسان وهاشتته لتبرّر فكرة الاختلاف. فالمعيش اليومي المشترك هو خيرٌ ضمآنٌ جماعيٌ في مواجهة الانكسارية البشرية : انكسارية في البدن وفي العقل وفي المشاعر. ففكرة الانكسارية هذه هي قلب المعيش اليومي ومُبرّره؛ وهي جوهر الحياة.

وببناء على ملاحظة نيسبوم Nussbaum، نستنتج أن الإنسان مكره، أحب أم رفض، على أن يقبل الاختلاف لأنّه كائن انكساري وهش بطبيعته وغير مكتمل وتابع للظروف والصروف. ولكن يتوجب أن يتحول الإكراه إلى اقتناص واتفاق وإرادة من أجل الوصول إلى بناء عقد الشراكة في الحياة الذي يفضي إلى بناء معيش ثلاثي الأضلاع:

أ- قبول الاختلاف والالتزام به فلسفة وإرادة وأخلاقا،

ب- القبول بالآخر المختلف والتعايش معه،

ت - القبول بالغيرة والالتزام بها ومارستها في العيش اليومي.

فتلك هي المستويات الثلاثة الأساسية لمارسة الآخرية. فهي تعني الإقرار بأن ثمة آخر مختلف ومتباين وبأن العالم غير منمط وغير متماثل في كل الحالات مثلما يتوهّم العديدون. فالآخرية هي، تماماً، مثل الاختلاف باعتبارها، قضية معيشية أساساً؛ وهي كذلك قضية حياتية تتصل مباشرةً بالعيش المشترك وبسبل تنظيمه.

وتبني ثقافة الاختلاف كذلك على منطق خصوصي ثلاثي الأضلاع :

أ - الإقرار بضرورة الاختلاف وتقديسه،

ب - احترام الاختلاف والعمل على ممارسته في العيش اليومي،

ت - القبول بالآخر على الرغم من الاختلاف معه.

وتفصي المستويات الثلاثة إلى مسألة مهمة وهي التثاقف والمثقفة كما يعرّفها عدد من المتخصصين. فالمثقفة هي الاقتناع بأن الآخر يتمتع بعصرية معيشية وعقلانية خاصة به وبقدرة على الإبداع والإضافة وعلى تنظيم حياته.

وهذا ليس متأكداً في كل الحالات وفي كل الأوضاع. فلا بد من الاقتناع بأن الآخر يملك ما يضيف إلينا وإلى المجتمع. وتعتني المثقفة عند الاقتناع بأن ذاتنا يمكن أن تغتني بالذهب إلى الآخر والتعلم منه والأخذ من عقريته وإبداعه وكيفيات تسخيره لحياته منها كانت هذه الحياة "بدائية" أو محدودة أو مختلفة كلياً عنا. فشدة دائمها ما يمكن تعلمه من الآخر منها كانت حالته الثقافية والحضارية.

إن واحدةً من علاماتِ عبقرية الشعوب هي حسن إدارة العيش المشترك وحسن تقاسمه من خلال عنصري تكريس حق الاختلاف وترسيخ الحوار المفضي إلى التوافق. فلم يفض الإكراه الذي مورس في المنطقة العربية على امتداد عقود من الزمن إلا إلى التوترات وأشكال العنف وخاصة إلى الانفجارات المدمرة مثلما رأينا ذلك بدءاً من 2011؛ مثلما لم يفض تعطّل المجتمع الليبي إلا إلى انفجاره بكل ما ترتب عن ذلك من نتائج اجتماعية مدمرة. ولعل ذلك ما يقتضي أساساً اقتناعاً بضرورة العيش المشترك وإرادةً لمارسته وخاصة حرصاً على الحيلولة دون أن يتحول الاختلاف إلى «اعتداء» على الآخرين ومساساً بمكاسبهم الثقافية والاجتماعية والقيمية. فعلى الرغم من حيرة عالم الاجتماع Alain Touraine في كتابه المعروف «هل بمقدورنا أن نعيش سوياً؟»²⁰⁷، فإن ممارسةَ الاختلاف ممكنةٌ في مجتمعاتنا شريطةً توفر الإرادة والحرص على الحياة الجماعية. فمثلما قال عالم الاجتماع «ادغار موران» Morin في كتابه «العقل المحكم» : «فوضاعة الكائن البشري في العالم هي وضعية الكائن ضئيل الحجم وسط الكل، ولكنه يحمل في الآن ذاته حضور الكل في هذا الجزء الضئيل».²⁰⁸.

إن هذا الشاهد المأذوذ من ادغار موران Morin يدلّ على أنه طالما أن الإنسان انكساريُّ بطبيعة ومحاجٍ لمشاركة الآخرين معيشهم، فإنه مضطر، بسبب ذلك إلى ابتداع أنهاءٍ إدارة الاختلاف وكيفيات مارسته مع العمل على ضرورة تحصينه حتى يصبح نظاماً مجتمعاً وقيميَا قابلاً للحياة. إن الحياة المشتركة أمرٌ بغایة الصعوبة، ولكنه مرتّهنْ بتوفّر الإرادة كما يقول

207 - Alain Touraine, *Pouvons-nous vivre ensemble? Égaux et différents*, Paris, Fayard, 1997.

208 - Edgar Morin, *La tête bien faîte*, Paris, éditions du Seuil, 1999, p.2.

تودوروف²⁰⁹. فالمجتمع ليس كتلةً جامدة حتى يعامل معاملة الجسم المنمّط، وإنما هو مجموعة من الديناميّات والتواترات والأزمات التي تجعله في حالة حراك دائم إما بحثاً عن النظام وإما بحثاً عن النّجاعة. فقد جرّب المجتمع الليبي ظاهرة التّنميّط الثقافي والسياسي، ولكن ذلك لم يفض في الواقع المعيش إلا إلى الانفجار.

ولذلك، فالاختلاف ظاهرة مجتمعية إيجابية؛ وهي في الآن نفسه ظاهرة كونية من حيث المبدأ ذلك أنه ليس بمقدور أي مجتمع كان أن يدّعى بأنه لا يقبل الاختلاف، ولكنها ظاهرة خصوصية من حيث مضامين الاختلاف وكيفيات ممارسته.

فالظاهرة الاختلافية خصوصية وعلى قيادات المجتمع ونخبه أن تصوغ أنهاطها الاختلافية الخاصة بمجتمعاتها آخذة في الحسبان تركيبة المجتمع وخصوصيات أفراده وأنماطه الثقافية؛ فالاختلاف ثقافة لا محيد عنها تُوجّد أو لا تُوجّد، ولكنها لا تمارس إلا في إطار الخصوصية.

ولذلك بات اليوم ضروريًا أن يعمل الفاعلون في المجتمع الليبي من مواقعهم المختلفة على بناء ما يُسمّيه عقد تقاسم العيش المشترك ومارسته يومياً. ولعل ذلك ما يقتضي مأسسة الاختلاف في مجتمع ضعيف الاقتناع بالاختلاف ودائم التوجّس من الآخر بغضّ النظر عن هويته.

فعل الرغم مما نشهده اليوم من سطوة السّلفيات المتّوحة والقاتلة واستشراء التطّرف التّكفيري الوريث لتجاوزات الخوارج والحساشين، فإن الثقافة العربية كانت على مرّ العصور منتجة لقراءات فلسفية وثقافية

209 - Tzvetan Todorov, *La vie commune. Essai d'anthropologie générale*, Paris, éditions du Seuil, 1995.

مقدّسة للاختلاف باعتباره الشرط الثقافي والأخلاقي الأساسي للعيش المشترك وتجنب كل أنماط العنف والتمتّع بالحقوق والنهوض بالواجبات. وأكّدت هذه القراءات المتنوعة أيضاً أنّ منزلة الإنسان تتحدد، تقديساً أو تبخيساً، حسب قبول المجتمع بالاختلاف. وهي الفكرة ذاتها التي عبر عنها في عمق نادر ابن حزم :

ولقاء المتنازعين، وحضور المتناظرين فبهذا تلوح الحقائق، فليس من تكلّم عن نفسه وما يعتقد كمن تكلّم عن غيره، ولنّيست الشكلي كالناحية المستأجرة، ومن لم يسمع إلا من عالم واحد أو شك أن لا يحصل على طائل، وكان كمن يشرب من بئر واحدة، ولعله اختار الملح المكدر، وقد ترك العذب... ومع اعتراف الأقران ومعارضتهم يلوح الباطل من الحق (...). أعلم أنه لا يوصل إلى معرفة الحقيقة بالاستدلال إلى البحث والبحث يكون عن فكر واحد ويكون عن تذاكر إما من معلم أو متعلم وإما عن متناظرين مختلفين مباحثين.

ابن حزم، مراتب العلوم

ويقول، في السياق نفسه، الفيلسوف والعلامة ابن رشد ما يلي :

وذكرنا الشناعات التي تلزم المتكلمين أيضاً، لأنّ من العدل أن يُقام بحجتهم في ذلك، وينابُ عنهم، إذ هم أن يحتجّوا بها لا بد أن يستمع الإنسان أقاويل المختلفين في كل شيء يفحص عنه إن كان يجب أن يكون من أهل الحق أو من العدل أن يقام بحججهم من ذلك ويناب عنهم إذ هم أن يحتجّوا بها، ومن العدل أن يأتي الرجل من المدحّج خصوصه بمثل ما يأتي لنفسه.

ابن رشد، تهافت التهافت

فكيف وصلت المجتمعات العربية الراهنة إلى مثل هذا الانغلاق الفكري وإلى هذه السلفية المتوحّشة القاتلة؟ وكيف تراجع الاختلاف تماماً في المرحلة الراهنة وساد القتل بدلَ الحجّة والعنفُ بدل المحاججة، في حين أن الاختلاف يسكن قلب الثقافة العربية؟ ولماذا تلجاً الأجيال الشابة العربية إلى الانتحار بحجّة الجهاد؟

ولذلك يكون من أوكد الواجبات أن يعمد الفاعلون الليبيون إلى ابتداع عقريّة الاختلاف وإلى جعلها ثقافةً يومية قائمة الذّات وإلى خلق الاقتناع الكافي بها من خلال الدفع باتجاه الحوار والتفاوض.

2 - الحوار وبناء العقد الاجتماعي والأخلاقي: الشروط والمتطلبات

توطئة عامة: في ضرورة الحوار

تبثح العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ عدد من العقود عن سبل تحديد مفهوم الحوار المجتمعي وابتداع أنهاط توافق سياسي وثقافي أكثر إقناعاً ونجاعة في مواجهة الأزمات العديدة. وهي رحلةٌ فكرية ومعرفية مضنية تؤكد أن إنتاج مناويل الحوار وتحديد بنيان التوافق ليس أمراً هيّنا ولا سهل الإنجاز؛ وهو أمر صعبٌ بالنسبة إلى الشعوب والنّخب على حدّ السّواء.

على الرغم من المكاسب العلمية التي تحققت، فإن العلوم الإنسانية والاجتماعية ما زالت تبحثُ وتعملُ بكل طاقتها على اكتشاف «القارّة الجديدة»؛ قارّةً للحوار والتوافق التي تحتاج جهداً كبيراً حتى يمكن الوصول إليها. فالحوار ليس فلسفةً مجردة وإنما هو معيّنٌ مشتركٌ مثلما أسلفنا القول.

فقد ثبت تاريخياً وسياسياً أن مواجهة الأزمات بالأساليب القمعية القاسية لا تشكل حلّاً مقنعاً وإنقاعياً ومؤهلاً لأن يكون مقبولاً من أغلبية المجتمع. فاللّجوء إلى الحلّ الحواري والتفاوضي²¹⁰ المفضي إلى التوافق أكثر قابلية للتحقق من أي حل آخر وأقل كلفة سياسية ووطأة على المجتمع²¹¹؛ وهو ما سنحاول تبيانه في بقية هذه الفقرة من الكتاب. فالتسليطية العربية في أغلب المجتمعات لم تفض إلا إلى حالة عارمة من العنف والإحباط.

وليس مثل هذا المدخل التقديمي أمراً غريباً، ذلك أن العلوم الإنسانية غالباً ما احتررت في الإجابة عن السؤال التالي : كيف يمكن أن ننتج المجتمع؟²¹²

إننا لا يمكن أن نختلف في أن ما تعشه ليبيا اليوم من اقتتال مسلح بين أشقاء الوطن الواحد هو عبارةٌ عن محنَّةٍ عميقَّةٍ وفق كل المعاني وكل الأبعاد. إنها محنَّةٌ مؤلمَّةٌ تستفز العقول وتدمي القلوب. ذلك أنه من المهم أن نتفق منذ البدء على توصيف مثل هذه المرحلة المأزومة.

ولكن مثل هذه المحنَّة ليست استثناء. فقد عرف الشعب الليبي حنَّة أخرى عديدة. ولذلك لا أضيف للقراء أي جديد حين أقول كان مبحثُ الحوار والعيش المشترك مت موقعين دائماً في قلب العلوم الإنسانية فلسفة وأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع واقتصاد؛ وكانا يشكّلان مبحثاً قاراً في المراحل القديمة، ولكن أيضاً في المراحل المعاصرة والراهنة.

210 - Olgierd Kuty, *La négociation des valeurs, Introduction à la sociologie*, Bruxelles, De Boeck, 1998, pp.250-253.

211 - Vladimir Jankélévitch, *Le paradoxe de la morale*, Paris, éditions du Seuil, 1981, pp.87-90.

212 - Alain Touraine, *La production de la société*, Paris, Editions du Seuil, 1973, pp.361-364.

ولَا غرابة في ذلك، فقد ترَكَ العمل النظري لدور كايم على إثبات فضائل التّضامن في صلب المجتمعات²¹³ باعتباره باني العلاقات والروابط الاجتماعية ومحسن المجتمع من الاهزّات والتواترات المدمرة.

²¹⁴ وهي الفكرة ذاتها التي أكدّها ماكس فيبر في كتابه «العالم السياسي» من أن احتكار الدولة للعنف المشروع ضروري لأن الدولة، في تقديره، مسؤولة عن تنظيم التوافق وتكريس العيش المشترك من خلال أنها طلت الفاعل أو ما نسميه اليوم بالحوار البناء. فلماذا تعتبر الحوار ضرورة؟

إن الأفراد لا يلتقطون خوفاً من إكراه الدولة؛ ولا يجتمعون فقط من أجل تبادل المنافع والمغانم مثلما يشير إلى ذلك كل من هوبس وسميث، هذا الأخير المناصر بطبيعته لليبرالية الاقتصادية القوية، وإنما يلتقطون أيضاً من أجل الحوار المفضي بطبيعته إلى التضامن مثلما يقول تودورف في كتابه «الحياة المشتركة»²¹⁵؛ فالسوق ليست الرابط الوحيد بين الأفراد.

إنهم يلتقطون أيضاً من أجل لذة التعارف وإشباع فضيلة الذهاب إلى الآخر واكتشافه وتكريس مبدأي الآخرية والغيرية. إنهم يذهبون إلى الآخر أيضاً دفاعاً عنه حتى وإن أدى هذا الأمر إلى التضحية بالنفس.

ولذلك يقول تودورف في السياق ذاته : «إن المكسب والمنافع المادية تيسري أن أحيا ولكن نظرة الآخر هي التي تجعلني أقدر على أن أعيش»²¹⁶.

213 - Emile Durkheim, *De la division du travail social*, 2^{ème} éd., P.U.F., Paris, 1973, pp.213-216.

214 - Max Weber, *Le savant et le politique*, Paris, éd. Plon, 1959.

215 - Tzveten Todorov, *La vie commune. Essai d'anthropologie générale*, Paris, éditions du Seuil, 1995, p.1.

216 - Tzveten Todorov, *ibid.*, pp.1-2.

إن هذا التفريّق بين الحياة والعيش هو ردّ ضمني على كتاب عالم الاجتماع الفرنسي Alain Touraine "هل بمقدورنا أن نعيش سوياً؟"²¹⁷ وهو الكتاب الذي أبدى فيه تشاوئماً، نراه مشروعاً، بشأن التوافق والعيش المشترك في المرحلة الراهنة، فهو يرى العالم سائراً نحو مزيد التوتر وليس الحوار والتوافق.

وبناءً عليه إن التشاوئم قائم حتى وإن اختلف القراء في الواقع، فتأمل مثل هذه المعانٍ ضرورةً في مرحلة ما اصطلاح على تسميته "بالربيع العربي" وما أفضى إليه من نتائج صعبة في تونس ومصر ولكن أيضاً في ليبيا واليمن وسوريا على وجه التحديد حيث طغى التدمير على البناء والتخريب على الإصلاح والتحاقد على الحوار والفرقة العميقية على التوافق.

ولذلك، ليس مبالغة في شيء القول إنه أدى إلى ضعفٍ ملحوظ في آداء الدول الهشة وذات الانكسارية العالية بطبيعتها وإلى فوضى عارمة وسطوة الجماعات الإسلامية المتشدّدة وغياب الحوار الحقيقي بين المكونات على الرغم من أن المفارقة تكمن في أن انفجار "الربيع العربي" جاء من أجل تشجيع الحوار بين مختلف الفاعلين ومراجعة مرتکزات العيش المشترك ومتطلباته.

فإذا ما كان الحوار من أجل العيش ملحاً، فإنه اليوم أكثر إلحاحاً ضماناً لاستقرار المجتمعات بعد كل هذه الرّجّات السياسية والاجتماعية والتعبيرات الدينية العنيفة مع كل ما تخلّلها من إرهاب وتطّرف وتکفير. إن قيادات القبائل والمناطق يمكن أن تتسامي فوق مجالاتها وبلداتها

217 - *Pourrons-nous vivre ensemble ? Egaux et différents*, Paris, Fayard, 1997, pp.40 - 47.

ولكن ما لفت انتباها هو أن توران في كتابه الجديد أبدى حرصاً على التضامن :

Nous sommes sujets humains, Paris, Editions du Seuil, 2015, p.405.

كما يبدو متفاوتاً بمصير الإنسانية داعياً المناضلين في العالم إلى التجمع من أجل صون حقوق الإنسان.

ومصالحها الآنية وأن تواجه المحن بعقل وحكمة من أجل مصلحة الوطن والبلاد ومن أجل أن يكون العيش المشترك ممكناً على حدّ تعبير تودوروف. وهل ثمة ما هو أبلغ من ملحمة الكفاح الجاهدي التحرري الذي عرفته ليبيا إبان الفترة الفاصلة بين (1923-1931) والذي قادته قبائل ليبيا ضدّ واحدٍ من أعنى أنواع الاستعمار في العالم ألا وهو الاستعمار الفاشي الإيطالي؟

فكثنا يذكر المعتقلات والمنافي والمحاشد وفي مقدمتها معتقل العقيلة الذي سجنت فيه قبائل كاملة بتسائها ورجاهاقصد تدمير البيئة الاجتماعية والبشرية الحاضنة للمقاومة الليبية ونسف وحدة المجتمع الليبي.

فما هي المبررات التاريخية والفكرية والسياسية لعملية الحوار والتوافق؟ إنها مفردتان لا انفصام بينهما، ويكون ذلك بالتعاون مع السياسيين الوطنيين ومكونات المجتمع المدني الليبي. فقد بات ضروريًا اليوم أن تتمّ القبائل أياديها لكل المكونات الحزبية والجمعياتية والضاللية والسياسية والثقافية الحريصة على مصلحة الوطن العليا في ظلّ الفراغ الهائل الذي يعيشه المجتمع الليبي وغياب مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات الرّادعة من أمن وجيش التي تملك شرعية استعمال العنف. لعل هذا ما يفرض ضرورة التضامن بين مكونات المجتمع المدني الليبي في مواجهة كل هذه الصعوبات. فمن المفيد بالنسبة إلى المجتمع الليبي إعادة الربط مع تاريخ التحرر الوطني الذي شكل مرحلةً مهمةً من الحوار بين الليبيين.

الشراكة في الحوار شرارة في الراهن والمستقبل والمصير
ويمكن أن نعرف الحوار كذلك على أنه إرادة أي تهيؤٌ نفسي وذهني

للذهاب للأخر ومحاورته مع القدرة على تقديم "التنازلات" الضرورية من أجل ضمان العيش المشترك والمصير الجامع دون شعور بأي استنقاص ذاتي كان والتخلي عن كبراء الغلبة وظلم القوة. فلا يمكن أن يوجد مجتمعٌ دون قبولٍ بحتمية الحوار. فإذا ما تأمّلنا الحقل الدلالي لفرد الحوار، فسنجد أنه يعني التجاورة والتجاوب والتحاور وخاصة الجدل دون توّر أو عنف أو إقصاء. كما يشير هذا الحقل الدلالي إلى معانٍ متكاملةٍ مثل المعاشرة والتحاور وإبداء الرأي والاعتماد على الحجج والبراهين والأسانيد. وبناء عليه، فإن الحوار يعني أيضاً التفاعل الفكري الإيجابي الذي يعني عن الخصومة وعن الاتهام المتبادل وعن التخوين والتكفير واستبعاد الآخر الأمر الذي من شأنه أن يُكسبَ الحوار رفعَةً وسمواً أخلاقيين وفكريين²¹⁸. فالحوارُ هو، عملياً، دليلُ الحررص على احترام الآخر والاستعداد لقبولِ أفكاره والدفاع عنها وتمكنه من حق التعبير عنها مثلما يقول الفيلسوف ابن رشد²¹⁹. وينبني مثل هذا الحررص على استبعاد الأفكار المسبقة والمواقف الأيديولوجية المسقطة أو المعدّة سلفاً. فالحوار هو تدريبٌ فرديٌّ وجماعيٌّ على التعارف الشخصي والفكري، ذلك أنه ليس ممكناً الحديث - ونسمع لأنفسنا بهذا الجزم - عن معرفة بالآخر دون محاورته ومحاججته ولكن دون مغالطةٍ ودون حررص على الغلبة والهيمنة مثلما تؤكّد ذلك طبيعة الشخصية القبلية. فالحوار هو مُولدُ المعرفة والتعارف وطاردُ الجهل ومحرّضُ على التواصل بين أفراد المجتمع. ولسنا هنا بحاجة إلى التذكير أن المجتمع الليبي يحتاج اليوم أكثر من أي وقت تاريخي مضى إلى ثقافة الحوار والمحاورة ونبذ الإقصاء والعنف.

218 - François Lelord et Christophe André, *L'Estime de soi : S'aimer pour mieux vivre avec les autres*, Paris, Editions Odile Jacob, 1999.

219 - أبوالوليد ابن رشد الأندلسي، *تهاافت التهافت*، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 2003، ص 29.

والدعوة إلى التفاعل الإيجابي بين أفراده بعيداً عن كل التأثيرات القبلية والمناطقية. ذلك أن الحوار هو باني الروابط الاجتماعية ومنتج أخلاقي التسامح والتضامن؛ وهو نابذٌ خاصّة لسلوكيات التعصب والعنصرية، ولكنه يتطلّب، في مقابل ذلك، الإرادة والاقتناع بفضائل الحوار واعتباره الأداة المثلثة لتجاوز الأزمات وطرد العنف ومحاصرة مقتفيه مهما كانت أيديولوجياتهم وبغض النظر إن كانوا يتتمون إلى ميليشياتٍ ما فيوية أو أيديولوجية أو محلية وإخضاعهم لقوة القانون. ويقتضي الحوار أيضاً خلق بيئةٍ حاضنة وتربة مهيأةً لذلك. فالحوار لا ينمو ولا يتتطور إلا إذا ما حصل توافق حول دلالته وكيفية ممارسته. فمن الضروري أن يحصل اقتناعٌ من جميع مكونات المجتمع الليبي بأنه لا مخرج لهذه الأزمة العميقة إلا إذا ما حصل اقتناعٌ عميق بنجاعةِ الحوار²²⁰ باعتباره شرطاً كفياً بتمتين الروابط الاجتماعية وتدعمه القبول المتبادل بين الأفراد المتنافرين للخروج من الفوضى العارمة التي تنخر الجغرافيا الليبية.

فالحوار هو قوة الفكر وليس فكر القوة أي القدرة على الحجة والمحاججة دون إقصاء أو استبعاد ودون اللجوء إلى أساليب القمع وتصفية الآخر بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء كل ذلك.

فلا نكاد نشك اليوم أن الحوار هو جماغ الإرادات وموحدُ العقول وجامع الخصوم والأعداء من أجل تجاوز الأزمات وإيجاد الحلول الملائمة لها. إنه إرادة التنفيذ لما اتفق عليه "الخصوم" من أجل وضع سياسة تطبق عملية الاقتناع بفضائل التواصل وإيجابياته.

²²⁰ - Jean-Jacques Wunenburger, *Questions d'éthique*, Paris, P.U.F., « Collection premier cycle », 1993, pp.84-81.

ولذلك ثمة حاجةٌ ماسّةٌ إلى طرفٍ نزيه يتمتع برأسمال من الثقة والشفافية والصدق ومن القدرة على أن ينهض بواجب أن يحرّض الليبيين على الحوار في إطار تحقيق هدفٍأشمل ألا وهو إنجازُ حوار الليبيين مع أنفسهم؛ وهو ما يقتضي، في تقديرنا، صدق الإرادة السياسية والإصرار على بناء فلسفةٍ ليبية خصوصية في مجال الحوار والتوافق عامة واستكشاف سبل العيش المشترك خاصّةً بالمجتمع الليبي. فواحدةٌ من مشاكل المرحلة الانتقالية في ليبيا تكمن في ضعف رأسمال الثقة وسيطرة عقلية التوجّس بين "الخصوم" وإعادة إنتاج الماضي المتواتر.

وليس أدّل على مصداقية هذه الفكرة -المترکز من أنه حين سُئل الفيلسوف الفرنسي مارلوبونتي عن تعريف الحياة، قال: "إنها فلسفة الإرادة".

وبناءً على هذا التعريف الفلسفـي والأنتروبوولوجي، فالفضيلة الأولى هي أن الحوار يكسر الحاجـز النفسيـة والثقافية ويبني جسور الثقة ويولـد عـقـرـيـة تجاوزـ الخـلـافـاتـ والـصـرـاعـاتـ بـيـنـ الفـئـاتـ وـالـجـهـاتـ وـالـقبـائـلـ فـيـ لـيـبـيـاـ؛ـ وـهـيـ،ـ فـيـ تـقـدـيرـنـاـ،ـ عـقـرـيـةـ حـقـيقـيـةـ تـحـاجـجـهاـ كـلـ المـجـتمـعـاتـ الرـاهـنةـ،ـ بـغـضـنـظـ عـنـ صـعـوبـاتـهاـ وـمـعـوقـاتـهاـ باـعـتـبارـهاـ دـلـيلـ حـكـمـةـ جـمـاعـيـةـ إـذـاـ ماـ غـابـتـ ذـهـبـ المـجـتمـعـ مـباـشـرـةـ إـلـىـ القـوـضـىـ وـ"ـاخـتلـ"ـ العـقـلـ السـيـاسـيـ الجـمـاعـيـ.ـ وـلـكـنـ الإـرـادـةـ السـيـاسـيـةـ تـبـنـيـ أـسـاسـاـ عـلـىـ قـوـةـ الـفـكـرـةـ وـالـحـجـجـةـ،ـ وـالـمـحـاجـجـةـ وـتـضـيـيقـ زـوـاـيـاـ الـخـلـافـ وـتـكـرـيـسـ مـجـالـاتـ التـلـاقـيـ المشـكـرـ؟ـ،ـ وـهـيـ عـدـيدـةـ وـمـتـعـدـدـةـ.ـ وـلـذـلـكـ فـلـاـ دـاعـيـ لـسـلاحـ المـيلـيشـيـاتـ إـذـاـ مـاـ اـعـتـمـدـ الـلـيـبـيـوـنـ سـلـاحـ الـمـحـاجـجـةـ؛ـ وـلـاـ دـاعـيـ لـلـقـتـلـ إـذـاـ مـاـ كـانـتـ الـحـجـجـةـ قـائـمةـ

221 - Tzveten Todorov, *La vie commune*, Paris, éditions du Seuil, 1995, pp. 120-124.

والإرادة صادقة في إعادة البناء والتأسيس. وفي سياق آخر مجاور تارينخيا لهذه الفكرة، يقول الفيلسوف الألماني نيتше: "العقرية لا تأتيها إلا شعوب تملك عقرية الفكر".

مجتمع المساواة وليس مجتمع الغلبة والإقصاء

إن محاورة المغلوب فكريًا ضرورية بعد عقود من التوتر في التاريخ الحديث والمعاصر وخاصة إبان الاحتلال الإيطالي (1911 - 1942). وهو ما يقتضي، في تقديرنا، صدق الإرادة السياسية والحرص على مصلحة الوطن وعلى مستقبل الأجيال؛ وهي واحدة من أهم أولويات المجتمعات الحديثة والمعاصرة²²² عاممة المجتمع الليبي خاصةأخذنا في الاعتبار ارتباط المرحلة الانتقالية وتوترها.

فالشعب الليبي يملك، مثلما يؤكد ذلك تاريخه الحديث والمعاصر عقرية الحوار والمحاججة وعقرية الاجتماع في وجه التحديات؛ فيكفي أن ننظر في تاريخ معركة القرضابية التي وحدت الليبيين، شرقاً وغرباً؛ ويكفي كذلك أن ننظر في تاريخ الكفاح الليبي بقيادة عمر المختار. فالiquid ليس مؤذناً فقط بخراب العمران والأبنية والديار إذا ما شئنا تحوير العبارة الخلدونية بل هو مصدرٌ لحراب النفوس والعقول مثلما أسلفنا القول. ولكن المفارقة اللافتة للانتباه أننا لا نكاد نلمس اليوم مثل هذه العقرية التي "طمستها" الأحقاد والضغائن.

فالحوار مدعوة للتأمل والتدبّر واستلهام العبر ومراسيم الخبرات؛ وهو كذلك تدريب ثقافي جماعي على النقاش والمحاججة وعلى تجاوزِ أحقد الذات وعلى القبول بتعامل موضوعي مع الماضي وتواتره وصراعاته.

222 - Dieter Birnbacher, *La responsabilité envers les générations futures*, Paris, P.U.F., 1994.

فلا وجود في هذه الدنيا لشّرّ محض أو خير مطلق وخاصّ. فهذه الفكرة الثنائيّة والمانويّة التي روجتها الكنيسة طيلة القرون الوسطى واستمرت إلى حدّ القرن السابع عشر نسفاً ديكارت فكريًا وفلسفياً في كتابه «حديث الطريقة» حين قال: «الحسُّ الجيّدُ هو الأكثر عدالة في التوزيع بين الأفراد»²²³؛ وهو ما تم اعتباره اكتشافاً فلسفياً قائم الذات آنذاك. فمن أشدّ المشاكل صعوبة اللجوء إلى الإقصاء الجماعي الكتلي بحجّة الاختلاف في الفكرة والمعيش والسلوك وخاصة في السياسة والدين. وأما متطلبات الحوار وشروطه، فهي عديدة؛ وسنكتفي في هذا السياق بالذات بالإشارة إلى بعضها بشكل انتقائي. فالحوار طاردٌ للضغينة ونبذٌ للحقيد ومطهّرٌ للمجتمعات من أدران الضرر؛ وهي قطيعةٌ فعليةٌ مع كل التراكمات السالبة السابقة؛ وهو يعرّف أيضاً على أنه ضمانة الاستقرار وتجاوز لكل التعقيدات وتحصين لليبيا من الداخل والخارج في مواجهة التوترات وخاصة الأزمات بين القبائل والجهات. ولعل خير دليل على ذلك عنفُ مصراته المسلط على قبيلتي ورفلة وتأور غاء وحتى على قبائل أخرى في الغرب الليبي.

ولعل ذلك ما يقتضي عملياً تأزر الأبعاد الأساسية التالية:

أ - توفر رأس مال من الثقة والطمأنينة والشعور بالمستقبل المشترك²²⁴،
ب - الاستثمار في بناء جسور الثقة من خلال توفر حزمةٍ من الشروط والمتطلبات التي يمكن أن تؤخذها من خلال :

* إعادة بناء مؤسسات القضاء؛ فهي عنصرٌ أساسيٌ من عناصر الانتقال السياسي والاستقرار؛

223 - René Descartes, *Le discours de la méthode*, Paris, P.U.F., 1987, p.90.

224 - المستقبل المشترك يشبه قاماً تلك الصورة البليغة التي تصف زورقاً يحتضن مجموعة بشريّة معينة ويقاوم الأمواج العاتية.

* إغلاق السجون السرية والعشوائية التي تشرف عليها مجموعات سلفية ووقف كل أشكال التعذيب والإهانة والاعتداء على الذات البشرية بغض النظر عن الحجّة؛

* إطلاق سراح من لم ثبت إدانته فعلياً وعدم أخذ الليبيين بأسلوب الظنة والريبة والسماح لعشرات الآف المواطنين الذين تم إيقافهم لأسباب سياسية غير متأكّدة بمعاودة الاندماج السياسي والمجتمعي واسترداد الحقوق المدنية والتمتع بفضائل المواطن؛ إنه من شأن هذه الممارسات أن تضمن هدوء النفوس والعقول وانخفاص وتائر العنف وتدرج المجتمع نحو الاستقرار وتعزيز إيجابيات المواطن على كل الأفراد؛

* إطلاق سراح مئات الليبيات الموقوفات في ظروف لا إنسانية مثلما تدل على ذلك شهادات دامغة قمنا بجمعها، وتعويضهن، مادياً ومعنوياً، إذا ما ثبت عدم تورّطهن في جرائم مسيئة للمجتمع؛

* إيجاد حلول لمسألة المخطوفين والمفقودين وخاصة المهجّرين في جهات الدنيا الأربع والذين يفوق تعدادهم 2 مليون نسمة حسب الجهات العارفة؛

* العمل بصدق وجدية من أجل إيجاد حل لعضلة الميليشيات التي تعربد شمالي وجنوباً، شرقاً وغرباً، والمكونة من مجموعات إخوانية وأخرى سلفية وجهادية وقاعدية ومن أنصار الشريعة على الرغم

225 - إنها ليست أحكام قيمة وإنما هي معلوماتٌ مبنية على شهادات الليبيين أنفسهم الذين نظمت معهم مقابلات علمية؛ وهم لم يكونوا ذات يوم من أنصار النظام السابق أي أزلاماً و"طحالب" حسب التعبير الشائع في الخطاب السياسي السائد في مرحلة ما بعد 2011. لقد تم إيقاف الذين استجوبناهم من قبل كتائب وميليشيات إسلاموية لإجبارهم على الإدلاء بمعلومات عن هذا القريب أو ذاك الذي كان يعمل في جهاز الأمن الداخلي أو في الكتائب أو في الجيش. كما تم تعذيبهم بشدة وإطلاق سراحهم فيما بعد الأمر الذي يطرح مشكلة أخلاقية وسياسية ودينية؛ وهي حرمة الجسد البشري وعدم استغلاله في انتزاع اعترافاتٍ أو معلوماتٍ.

من الاختلافات الأيديولوجية بينها؛ وهي عبارةٌ عن أيادٍ عسكرية وميليشياوية عاملة لدى أطراف محلية وخاصة إقليمية؛

ج - إعادة بناء مؤسسات الجيش الليبي والأمن بناءً نظامياً وحدانياً وحرفيًا من أجل تأمين السيادة وتأمين الحدود وحتى تكون مدخلاً أساسياً من مداخل إعادة بناء الدولة التي انهارت بالكامل منذ سنة 2011 وخاصة استرجاع السيادة الوطنية. فليبيا بلد المساحات الجغرافية الشاسعة والثروات الطاقوية الهائلة (4 احتياطي بترولي في أفريقيا) تملك ناصية الحلول والمبادرات والقدرات المتأكدة على حل الأزمات.

لقد بات من البديهي القول إن التوافق بين الأطراف الاجتماعية والمجتمعية والسياسية ظاهرةٌ مهمة وضرورية في المجتمع لمنع الاحتقار، ولكن التوافق يحتاج إلى مرتكزٍ أساسيٍّ ألا وهو الحوار الذي هو الأب الحقيقي للاستقرار ونبذ كل أشكال العنف السياسي.

ولا غرابة في ذلك، طالما أن متطلبات الحداثة السياسية ومؤسساتها صارت اليوم متوفرة. فحسب الدراسة التي أنجزناها أخيراً، ثمة اليوم في ليبيا حوالي 4 آلاف جمعية وأكثر من 70 حزباً سياسياً²²⁶. وهذا ممكن ولكن شريطة توفر قناعةٍ راسخة بأن الحوار والتوافق لا ينفصلان. فهما شرطان للخروج من الانهيار والفووضى العارمة التي تعيشها ليبيا منذ أكتوبر 2011.

ولكن ذلك ما يتطلب في تقديري شروطاً معينة نذكر من بينها :

أ - الدولة الصّاهِرَةُ والدَّامِحةُ والضَّامِنةُ لإرادة الشعب بحكم أنها كانت، على امتداد عقود أربعة، محتكرة وواهنة. فحتى في العهد الملكي

226 - المنصف وناس بمشاركة عبير امنينة وزبيه التركى، واقع جمعيات حقوق الإنسان: صعوبات العمل ومطالبات النشاط، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس 2015، 73 ص.

كانت الدولة واهنة ولم تكن تحظى بتمثيلية جغرافية كاملة، وأما في مرحلة ما بعد 2011، فقد تعرّضت الدولة إلى تدميرٍ شبه شامل جراء التدخل العسكري الخارجي غير المبرمج والذي كان يستهدف التدمير فقط دون خلق أية بدائل ناجعة جرّاء تورّط جماعات وميليشيات إسلاموية وأخرى متشددة في العنف الوحشيَّ،

ب - إعادة بناء الدولة باعتبارها ضمانة للاستقرار ومنع الفوضى العارمة باعتبارها أولوية الأولويات وضرورة مجتمعية،

ت - تحقيق العدالة الانتقالية التصالحية والتسامحية التي تعنى بتطبيق القانون على من تورّط في القتل وإهدار الدم ونهب المال العام، ولكن مع الإبقاء على باب المساحة وإمكانية إعادة الاندماج بين كل المكونات،

ث - المصالحة الوطنية وبناء أرضية توافقية ذلك أن الخروج من الأزمة يكون بتضافر إرادة سياسية وطنية داخلية وإرادة إقليمية خارجية. فليبيا جزءٌ من حزمة الأزمات التي تعصف بالمنطقة العربية وتتجسد خاصة في اليمن وال العراق وسوريا ولبنان والصومال والبحرين؛ والدول التي قادت تحالف سنة 2011 لم تكتثر بها حصل فيها من قتل وقصف وتدمير. ولذلك، على الليبيين أن يعودوا إلى أنفسهم وأن يحاوروا بعضهم البعض وأن يعيدوا اختراع قارة العيش المشترك واستكشاف السبل الموصولة إلى التعايش السلمي، وذلك من خلال العمل دون كlli من أجل إعادة بناء فلسفة العيش الليبي المشترك وتوفير متطلباته،

ج - بناء ثقافة الحوار الليبي البيني ومؤسساتها بل وجعلها ثقافةً سائدةً في العيش اليومي من خلال التوافق والعقد الاجتماعي ووضع البرامج التربوية والتعليمية الملائمة لذلك.

إن معركة القرضاية ليست فقط مجرد منازلة عسكرية غير متكافئة بين قبائل ليبيا والاستعمار الإيطالي، ولكنها إرادة وإيمان بثقافة غلبة المحن وهزيمتها وجمع الإيرادات القبلية الليبية المتبعثرة آنذاك وتوحيدها وإعادة بناء الذات والعمل على النهوض من جديد.

ولذلك فدور القبيلة باعتبارها حاضنةً شعبية واجتماعيةً مهمة في منع التحاق أبنائها بالجماعات الإسلامية المتشددة وصون وحدة ليبيا والدفع بقوة باتجاه الحوار بغض النظر عن الفوارق والاختلافات والاحت على التخلّي عن السلاح واللجوء إلى قوة الحجّة وليس إلى قوة السلاح. فالقبيلة ليست ظاهرة إيجابية ولا سلبية في حد ذاتها، وهي ليست كذلك لا مرفوضةً ولا مقبولة في المطلق، وإنما هي مرتبطة إلى حد كبير بكيفية استعمالاتها وكيفية توظيفها. فالقبيلة ليست كائنا مطلقا وإنما هي ظاهرة اجتماعية واقعية يمكن استئثارها مؤقتا في تشجيع الحوار.

ويمكن كذلك أن تكون القبيلة "ماكنة"²²⁷ قوية لإنتاج الأحقاد وإعادة إنتاج العداوات وتأزيم الجغرافيا الليبية، ولكنها قادرة - وهذا الذي يهمّنا في هذا السياق - أن تكون بيت خبرة وحكمة في مجال تهدئة العقول واستكشاف السبل العديدة للحكمة ونشر ثقافة الاستقرار وتدعيم روح التضامن والتقبّل للأخر والعيش المشترك معه. وهي قادرة كذلك وخاصة على أن تيسّر العيش المشترك وأن تدفع أبناءها إلى تقاسم أعباء الحياة المشتركة وإلى التعالي خاصة عن الأحقاد شرقاً وغرباً التي وترت تاريخ المجتمع الليبي.

227 - إن مصطلح الماكنة رمزي وليس فعليا؛ وهو يعني القدرة على الاستمرارية والديمومة.

ولذلك إذا ما أُستعملت القبيلة استعمالاً سالباً، فإنها قادرةٌ، نظرياً وعملياً، على أن تكون هادمةً لوحدة المجتمع ومدمرةً للعيش المشترك ومهددةً للسلم الاجتماعية وإن وظفت إيجابياً، فإنها أقدرُ على بناء الوحدة وعلى كشف طرق الحكمَة الجماعية على كثرتها وتعددتها. بديل أن تدعو هذه القبيلة أو تلك إلى النّفير العام تأجيجاً للحرب وحمل السلاح لمصادمة الآخر المختلف، فإنها يمكن أن تكون داعيةً إلى الحوار والمحاججة ودعم مبادئ العيش المشترك والتعايش السلمي وخاصة التوافق الحقيقي المطلوب من أجل مغادرة الأزمة العميقة.

التوافق ضرورة مجتمعية لبيبة راهنة ومستقبلية

إن الحوار هو في، المحصلة النهائية، فنُّ إدارة الاختلاف وتنظيم متطلبات العيش المشترك والوصول إلى بناء التوافق السياسي والاجتماعي والمجتمعي على الرغم من المعوقات؛ وهو خاصة فنُّ بناء التوافق السياسي والمجتمعي. إنه فنُّ التفاوض وتقديم التنازلات وإبرام الصفقات وفق معناها الفعلي والرمزي وخاصة التبليغ من أجل تذليل الاختلافات والتباليغات وتجاوز سوء الفهم والوصول إلى صياغة أرضية توافق وتفاهم مشتركين مثلما كان يقول نابليون في عبارة مقتضبة ولكنها بلغة : «لا يمكن أن نصنع كل شيء بواسطة البنادق». فعلا فالبنادق غير قادرة على صناعة عيشٍ ليبيٍ مشترك وعلى إنجازِ توافقٍ حضاري بناءً بينهم مثلما تدلل على ذلك الأزمة الراهنة.

لقد بات من شبه المؤكد أن استقرار المجتمع الليبي الراهن مرتهن إلى حدّ كبير بثنائية الحوار والتوافق أي توفر الإرادة السياسية الجامحة

من أجل تجاوز المسائل المفترق فيها وبناءً رأس مال جديد من الثقة وحسن الاستعداد للمستقبل. فتعزيمُ الثقة على كل مكوناتِ المجتمع أمرٌ ضروريٌّ من أجل صهرِ الخلافات وتجاوزها والوصول خاصة إلى حالة التوافق. ولكن ما يتوجب التأكيد عليه هو أن التوافق لا يمكن أن يعني اتفاقاً مطلقاً وكاملاً - فذلك ضربٌ من اليوتوبيا بل قل من الوهم - وذوبان هذا الطرف أو ذاك في الآخر وإنما هو اتفاق على ما نسميه الكليات وإبقاءً على أجزاءٍ من الاختلاف والخلاف. فهو، في جوهره، إبقاءً على الخصوصيات وعلى مجالاتِ التبادل باعتبارها ضرورية للعيش المشترك. وهذا هو التوافق الذي نراه مفيدة بالنسبة إلى المجتمع الليبي خاصية بعد المحنَّة الكبرى التي يجتازها منذ أكثر من ست سنوات (2011 - 2017)؛ وهو الذي بمقدوره أن يفضي إلى الاستقرار المأمول.

إن مفهوم التوافق مفهومٌ ملتبسٌ ويتوفر على حقل دلالي شاسعٍ ويفتح معهاره الداخلي على قراراتٍ عديدة. وقد حظي هذا المفهوم باستثمارات علمية متنوعة من قبل فلاسفة وعلماء اجتماع وعلماء سياسة واقتصاد²²⁸. ولكن على الرغم من كل هذه الاستثمارات العلمية العديدة، فإن زوايا غموض دلالي ما تزال تحيط بقلب المفهوم وليس بتخومه. فالتوافق هو أولاً نمط تفكير ورؤى للحياة وللعالم تبني على القبول بحق الاختلاف والتعدد. وتبني دلالة المفهوم على مسألة أساسية وهي أنه على الرغم من الصعوبات والمعوقات، فإن إمكانية الوصول إلى أرضية تفاهم و المجال توافق مشترك ممكنةً تماماً. فلا توجد وضعية مستعصية الحل ومنسدلة الأفق، بل، على النقيض من ذلك، فإن كل وضعية، منها بلغت درجة

228 - Dieter Birnbacher, *La responsabilité envers les générations futures*, Paris, P.U.F., 1994, pp.40-47.

تعقيدها ومستوى حراجتها، هي قابلة لأن تخضع للمنطق الذي يقبل التعامل مع ثنائيات المثالي والواقعي، الوحدة والاختلاف والتجانس والتعدد²²⁹. فالتوافق هو آلية ذهنية وفكيرية لتنظيم الكون والمجتمع وتبیان مستويات تجانسه ولكن أيضاً توسيع أبعاد تعدده²³⁰.

إنّ ما هو إيجابي هو أن التوافق إذا لم يكن قائماً في المجتمع وفي الواقع، فإنه قابل للإنتاج والاستنباط والبناء باعتباره مرتبطاً بحاجة ملحة لدى البشر ألا وهي حاجة التوافق²³¹ إذا ما كانت إرادة الحوار متوفّرة.

فالتوافق يمكن أن يُعرّف كذلك على أنه حصن ثقافي وسياسيٌ ومدنيٌ وأخلاقيٌ ضدّ التطرف وخاصة ضدّ العنف السياسي. وتلك هي أبرز فضيلةٍ من فضائل التوافق الذي لا بدّيل عنه في أي مجتمع كان ولكن خاصة في مجتمع يعيش أزمة بنوية عميقة منذ حوالي عقود خمسة مثل المجتمع الليبي. فالحوار والتوافق يجتمعان إرادات الليبيين المشتتة ويقاومان كل مظاهر العنف السياسي وخاصة المسلحة.

فلا يمكن أن نختلف اليوم في أن المجتمع الليبي بكل مكوناته السياسية والاجتماعية وخاصة القبلية تحتاج إلى استكشاف كل السبل المفضية إلى الحوار حرصاً على إنجاحه حتى تتعكس مخرجاته إيجاباً على الواقع الاجتماعي وإلا ضاعت فرص المجتمع الليبي في الخروج من الأزمة. فلا يمكن الزعم ببناء مستقبل الأجيال الجديدة دون فن المفاوضة والحوار.

229 - Mohamed Nachi, *Justice et compromis, Éléments de sociologie morale et politique*, Bruxelles, Ulg, 2006, pp.96-100.

230 - Georg Simmel, *Le conflit*, Paris, éditions Circé, 1995, pp.57-63.

231 - Richard Grimm, *L'institution du mariage, Essai d'éthique fondamentale*, Paris, éditions Cerf, 1984, pp.49-52.

فإذا ما تحالفت القوى السياسية والحزبية والقبلية من أجل بناء نمطٍ خصوصيٍّ في مجال الحوار والتوافق، فإن ذلك سيكون ولاّداً للكاسب الاجتماعي عديدة يمكن أن نرتّبها كالتالي :

أ - تدعيم روح الانتفاء إلى الوطن الليبي وإلى المجموعة الوطنية من خلال التربية على المواطنة،

ب - تلافي كل أنواع العنف المسلح وإيجاد حلول مؤسّساتية ناجعة لظاهرة الميليشيات المؤدّلة والمافيوية وإرغامها على إلقاء السلاح أو تسليمه للحكومة،

ت - إيجاد ميثاق أخلاقي جامع ينظم العلاقات بين المكونات السياسية والاجتماعية والقبلية ويرتقي بالحياة السياسية على تشتيتها وعنفها الواضحين ويوزّع الأدوار داخل المجال العمومي على حدّ تعبير الفيلسوف هابرماس ويضع قواعد واضحة في مجال إدارة الشأن العام؛

ث - بناء فلسفة العقد الاجتماعي السياسي الليبي الجديد لمنع تكرار الأخطاء البنوية التي ارتكبت قبل 2011 وحتى بعدها وتجاوز مظاهر الحقد والكراهية والاقتتال والعنف المليشوي المسلح؛ فهو عقد اجتماعي وسياسي يروم التشخيص والتقويم الدقيقين، ولكن يروم خاصة بناء توافق جديد يعدّ العدة للأجيال الجديدة.

فالتوافق الصادق والموضوعي ممكنُ الإنجاز لأنَّه لا يبني، من حيث فلسفته، على أية خديعة سياسية ولأنَّه ينطلق أساساً من فكرة أنَّ الوطن يسع للجميع دون تخوين أو تكفير أو إقصاء.

إنَّ التوافق المجتمعي المتولد عن الحوار الوطني الليبي قادرٌ على أن

يساهم في إعادة إنتاج المجتمع الجديد وإعادة بناء مركباته التي تهدّمت في جملتها جراء الزلزال المجتمعي في 2011. وهو يقدر أيضاً على إعادة بناء النظام القيمي بما يتلاءم مع العصر؛ وهو يكفل خاصية الاقناع بقيم المواطنة الإيجابية وتقديس العمل والإنتاج والتضحيّة في سبيل المصلحة الوطنية العليا. وهو ما يقتضي مراجعةً في العمق للسياسة التربوية والثقافية وخاصةً في مناهج المدرسة وكيفية إعداد الشباب وتربيتهم. إنه إذا ما تحقّقت هذه المكاسب، أمكن لنا أن نفرّق بين توافق خادع ومشوش وتوافق آخر يوّصف بأنه بناءً وناجع وأن تحدث عن معنى إيجابي جديد للوجود الليبي²³². فهذه المرحلة هي، بلا شك، مرحلة المراجعات العميقّة بعد الزلزال المجتمعي تمهيداً لعاودة الإنطلاق.

3 - المواطنّة ودورها في مرحلة الأزمات

الموطّنة : جذورها وسياقاتها التاريخية

يعدّ مفهوم المواطنّة من المفاهيم الحديثة نسبيّاً؛ وهو متعددٌ في معانيه ومارساته لأنّه ليس دالاً على معنى حقوقّي وسياسي فقط مثلما يروج لذلك بعض المنظّرين. فإذا ما أخذناه من الناحية اللغوية، فالموطّنة تعني فعل واطن أي قاسم الآخرين العيش المشترك. ومن هنا تأثّرت الفكرة القائلة بأنّ المواطنّة هي تشارُك الأفراد في الحياة اليوميّة وتقاسُمهم بالمساواة للأعباء والمسؤوليات العامة. ولذلك ثمة اتفاق بين مختلف من كتبوا حول مفهوم المواطنّة على أنه يعني أساساً توحيد مختلف الإرادات المنفردة وتجميّعها وجعلها في النهاية إرادة وطنية جامعه تؤطّر المواطنّين

232 - عبد الله القويري، معنى كيان، محاولة نظرية لفهم الواقع الليبي، مطبع دار لبنان، بيروت، [د.ت.]، ص 35-30.

وتوفر إطاراً حقوقياً وقانونياً وسياسياً حامياً لهم؛ وذلك في إطارِ وطنٍ يَضمن لهم كياناً مؤطراً في الداخل وقوفاً حامية في وجه الخطر الخارجي. ولذلك، فالمواطنة لا تولد جاهزة مع الفرد وإنما هي تُبنى بناءً تدريجياً؛ ويمكن أن تكون المؤسسة العسكرية مؤسسة مهمة في بناء المواطنة. فهي أيضاً ثقافة سياسية تكتسب من خلال مؤسسات التنشئة (الأسرة والمدرسة والإعلام) وهيأكل المجتمع المدني.

فحسب الفيلسوف روسو، فإن الدفاع عن ترابِ الوطن هو مسؤولية مواطنية تلزم كل فرد - مواطن باعتبارها مسؤولية جماعية.

وتعرّف المواطنة أيضاً على أنها كذلك مسار ثقافي وتاريخي طويلاً مرتبطة بمختلف الثورات التي عرفتها الإنسانية، من بينها الثورة الإنجليزية (1688-1689) والثورة الفرنسية (1789) وفلسفة الأنوار²³³ (1770). وقد سعت مختلف هذه المحطات السياسية والتاريخية والفكرية إلى مراجعة منزلة الفرد وت موقعه في صلب المجتمع. وقد انطلقت هذه المسيرة التاريخية من مرحلة النهضة الإيطالية إلى حد تبلورها في القرن 19. فهي، إذن، محصلة تراكمات فكرية وسياسية عديدة، وذلك بغایة الخروج من سطوة الكنيسة وهيمنة الغيبيات وخاصة إعادة الاعتبار للفرد وجعله مركز الكون²³⁴ والعمود الفقري لكل أنشطة المجتمع. وهي أيضاً مسيرة فكرية طويلة ورثة للتراث الإغريقي المبني أساساً على مركزية المدينة *Polis* وعلى أهمية المجال العمومي *L'agora* في الحياة اليومية.

233 - Raoul Girardet, *Le nationalisme français*, Paris, éditions du Seuil, 1983, p.186.

234 - Dominique Schnapper avec la collaboration de Christian Bachelier, *Qu'est ce que la citoyenneté ?*, Paris, collection "folio actuel", Gallimard, 2000, pp.93-105.

فمن المعلوم تارينياً أن المدينة هي صناعة فكرية إغريقية أساساً ورثتها أوروبا حينما جعلت المجال العمومي قلب المدينة ومركز النشاط فيها.

فالمدينة الإغريقية هي تارينياً بانيةً المواطنة الإيجابية والناجعة وصانعةً جماعة المواطنين المنظمين والأحرار. فالمدينة حسب أرسطو هي جماعة المواطنين المتساوين والأحرار الذين يتمتعون بنفس الحقوق، ذلك أن التصور الإغريقي يبني أساساً على أن المدينة هي شرطٌ وجود المواطن وفاعليتها. باعتبارها شرط المدينة والمواطنة في الآن معاً وفق التعريفات القديمة.

وأماماً في المجتمعات العربية والإسلامية، فإن الفرد يتعرّف من خلال الانتفاء إلى مجموعة المؤمنين ومن خلال تمتّعه بمنزلة إيمانية مرتبطة بالقدس أساساً وبحالة التقوى.

ولعل هذا ما يفسّر مركزية المسجد في المدينة العربية الإسلامية في حين أن الساحة العامة في المجتمعات الغربية هي المجال العمومي المشترك الذي يلتقي فيه الأفراد.

وأماماً المجتمعات العربية فقد مرت، على النقيض من ذلك، بمرحلتين رئيسيتين :

أ - مرحلة الرعايا وعديمي القيمة والمشاركة ،

ب - مرحلة الأبناء السياسيين أي القُصْر الذين يحتاجون إلى الوصاية والرعاية. وتلك هي واحدة من المشاكل السياسية في المنطقة العربية.

فالفارق السوسيولوجية تكمن في أن الثقافة العربية لم تتشجّع منوال تفكير خاص بمفهوم المواطن؛ ولم تسع إلى ما نسميه الخروج من منزلة

المؤمن المتعايش إلى منزلة المواطن المشارك في الشأن العام، شأن المدينة المعنى بصناعة القرار ؛ وهو ما يعني كذلك الانتقال من منزلة الوصاية إلى منزلة المواطن الفاعل والمشارك. ولعل ذلك ما يُفضي إلى الانتقال من الرعية إلى المواطنِ الراشدة والإيجابية.

وحتى يمكن أن نجمل هذه التعريفات ونكشف معانيها، فإنه يمكن أن نشير إلى أن مفردتي مواطن ومواطنة كانتا تعنيان عند الإغريق معنى المدينة *la polis* والاهتمام بشأن المدينة. ولذلك كان اكتشاف المدينة عند الإغريق اكتشافاً لمعنى المواطن والمواطنة. فالمدينة هي التي تمتّن العلاقة بين الفرد والآخر؛ وهي التي تجعل العلاقات تبادلية وقابلة للانعكاس إضافة إلى أن العلاقة بالدولة تجعل الأفراد *homior* متماثلين، ولكن خاصّة متساوين *isoir*.²³⁵

لقد أكسب هذا التعريف الفلسفـي الإغريقي مفردة المواطن مدلولين إيجابيين ومتراضدين؛ يتمثل أولاهما في المشاركة في الشأن العام؛ ويتمثل ثانيهما في التشجيع على الحوار والتوافق وبناء الروابط السياسية. ولذلك يمكن القول بشكل مختصر ومكثف إننا إزاء أشكالٍ أربعة متباعدة من المواطنـة :

- المواطنة المدنية،
- المواطنة السياسية،
- المواطنة الاجتماعية،
- المواطنة البيئية.

235 - Jean-Pierre Vernant, *Les origines de la pensée grecque*, Paris, P.U.F., 1962, pp.56-99.

معنى المواطنة ومدلولاتها²³⁶

فالمعنى الأول الذي انبثق من صلب الثورة الفرنسية (1789) هو معنى قانوني وحقوقي بالأساس؛ وهو يؤكد التمتع بالحقوق ولكن القيام أيضا بالواجبات؛ وهو تعريف يتلاءم مع ما ورد في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ومع خصائص المرحلة التي أنتج فيها.

المواطن موضوع قانوني؛ ولذلك فهو من حقه أن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية وكذلك الفردية وفي مقدمتها أساسا حرية الععتقد والضمير والتعبير والتنقل الحر والزواج ومعاملة الإنسان على أنه بريء إلى أن تثبت إدانته، وأن يحاكم محاكمة عادلة وفق قانون عادل بالنسبة إلى كل الأفراد²³⁷. وتعني المواطنة أولاً حق الفرد في التمتع بالحقوق السياسية والمشاركة في الحياة العامة والترشح لكل خطط الوظيفة العمومية.

ويمكن أن تُعرف المواطنة ثانيا على أنها مصدر الشرعية السياسية، ذلك أن الفرد هو مالك جزء من السيادة السياسية. إذن فالمواطنة المدنية التي ظهرت في القرن الثامن عشر تعني أساسا التمتع بالحقوق والحرفيات وضمان عيش الأفراد في دولة القانون والعدالة؛ في حين أن المواطنة السياسية التي تم الحصول عليها في القرن التاسع عشر التي تُعد الأكثر تطورا قياسا بالأولى، فتعني ممارسة الحقوق السياسية من انتخاب ومشاركة في الحياة السياسية في مجتمع يهيمن فيه البرلمان²³⁸.

²³⁶ - Dominique Schnapper avec Christian Bachelier, *Qu'est ce que la citoyenneté ?*, Paris, «Collection folio actuel», éd. Gallimard, 2000, p.10.

²³⁷ - *Ibid.*, p. 10.

²³⁸ - Dominique Schnapper avec Christian Bachelier, *Qu'est ce que la citoyenneté ?*, p. 11.

²³⁹ - *Ibid.*, pp. 46-48.

وأمّا المواطنّة الاجتماعيّة التي تشكّلت في القرن العشرين، فهي تعني الحقوق الاجتماعيّة في مجال الصحّة والتربية والتعلّم والعمل والتمسّك بدولة الرّفاه²⁴⁰ والحصول على مختلف الخدمات.

وهكذا إذن نصل إلى المواطنّة الرابعة وهي المواطنّة البيئيّة التي تعني أساساً أن يصبح المواطنُ فاعلاً أساسياً في عملية صيانة موارد المجتمع واستدامة إمكانياته وثرواته؛ وذلك من أجل حماية البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة في بيئـة سليمة يستطـاب فيها العيش. فمفهوم المواطنـة البيئـية صار جـزءاً لا يتجـزـأ من المواطنـة في معناها العامـ. فالبيـئة المتوازنـة هي بدورـها جـزءـ من الحقوق الأساسية وحتـى الـاقتصادـيـة والـاجتماعـيـة ومن المواطنـة.

فواحدة من نـقائـص الاستقلـالـات الوطنـية تـكمن في أن النـخبـ التي تـمـوـقـعـتـ فيـ السـلـطةـ أوـ خـارـجـهاـ وـهـيـمـنـتـ عـلـىـ جـهـازـ الدـولـةـ لـمـ تـسـعـ،ـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ توـفـرـ مـيزـانـيةـ وـقـتـ كـافـيـةـ (66ـ سـنـةـ)،ـ مـنـ أـجـلـ بـنـاءـ ثـقـافـةـ المـواـطنـةـ أوـ عـلـىـ الأـقـلـ تـرسـيـخـ الـوعـيـ بـهـاـ لـدـىـ النـاشـئـةـ وـالـأـجيـالـ المـسـتـقـبـلـةـ.

إنـ هـذـاـ الإـخـلـالـ الثـقـافـيـ وـالـتـربـويـ وـخـاصـةـ السـيـاسـيـ أـدـىـ إـلـىـ نـتـائـجـ صـعـبةـ نـراـهاـ مجـسـدـةـ فيـ الأـزـمـنـةـ العـادـيـةـ؛ـ وـهـيـ أـكـثـرـ تـجـبـسـداـ وـتـرـسـخـاـ فيـ مـرـاحـلـ الـأـزـمـاتـ.ـ لـقـدـ كـانـ بـالـإـمـكـانـ بـنـاءـ مواـطنـةـ نـاجـعـةـ وـإـيجـابـيـةـ فيـ الـمـنـطـقـةـ الـعـرـبـيـةـ؛ـ فـهـيـ الـأـقـدـرـ عـلـىـ ضـمـانـ تـواـزنـ الـمـجـتمـعـ وـعـلـىـ منـعـ التـوـرـرـاتـ الـكـبـرـىـ خـاصـةـ أـنـهـاـ تـشـكـلـ أـرـضـيـةـ مـشـترـكـةـ لـلـحـوارـ وـالـتـوـافـقـ قـصـدـ النـظـرـ المـتـقـارـبـ إـلـىـ الـمـسـتـقـبـلـ،ـ وـلـكـنـ النـظـامـ السـيـاسـيـ لـمـ يـسـتـثـمـرـ كـثـيرـاـ بـعـدـ سـنـةـ 1951ـ فـيـ بـنـاءـ مواـطنـةـ وـاقـيـةـ مـنـ التـنـطـرـفـ.

240 - Thomas Humphrey Marshall, "Citizenship and social class" (1949), reproduit in *Class, Citizenship and Social Development*, New York, Anchor Book, 1965 cité par Schnapper.

ولهذا يمكن أن نتقدّم أكثر من ذلك في تعريف المفهوم حين نشير إلى أنه يعني خاصة نمطاً من التنشئة الاجتماعية والسياسية يشجع المشاركة المجتمعية وفق معناها الواسع وينمي الشّعور خاصّة بالانتماء الاقتناعي إلى الوطن؛ وهو يمتنّ الروابط الاجتماعيّة²⁴¹ ويُدعم الحرص خاصّة على الشأن العام وأواصر العيش المشترك في المجال العمومي المادي وإنّما كان المجتمع مجرّد مجتمع رعایا. فالمواطنة الناجعة هي خيرٌ معاكلة لظاهرِ التفكك والتوتر الاجتماعيّين.

وهي أيضاً تكريسٌ لمبدأ صيانة المدينة وتحقيق العيش المشترك وتقاسم المسؤولية أيّاً كانت المسؤولية؛ وهي كذلك بناءً تدرّيجي وبطيء؛ ولكنه تراكميٌّ لهذا الإحساس العميق في معناه ومارسته بالمصير المشترك. فمثل هذا الإحساس بوحدة المصير ما كان ليظهر إذا كان كل فرد لا يشعر بأنه مواطن مكتمل الانتماء ومتلئُ بمواطنيته. فهذا شرط لا محيد عنه عملياً في صلب أي مجتمع كان.

وإذا ما أردنا مزيداً من التّدقيق المفاهيمي، فإنه يمكن أن نشير إلى أن المواطنة المطلوبة هي تكريسٌ إرادة البحث عن المجالات المشتركة وعن أرضيات التوافق وصولاً إلى هدف أسمى ألا وهو التحاور والتفاهم²⁴². فلا مدنية ولا مواطنة إلا في بيئة تقدّس الحوار وتُعلي من شأن التفاهم وصولاً إلى التوافق حول متطلبات العيش المشترك ومقتضياته. إنها باختصار شديد، إرادةُ الحياة إذا ما أردنا أن نستعيّن عبارة الشاعر التونسي أبي القاسم الشابي.

241 - Serge Paugam, *Le lien social*, Paris, P.U.F., 2008, pp.50-60.

242 - Dominique Schnapper avec Christian Bachelier, *Qu'est ce que la citoyenneté?*, Paris, «Collection folio actuel», éd. Gallimard 2000, pp.108-110.

وحتى نضرب مثلاً توضيحاً، يمكن أن نشير إلى أن المستثمر الذي يتمتع بثقافة المواطن ووعيها مختلف تماماً عن المستثمر أو رجل الأعمال الذي لا يتحلى بمثل هذه الثقافة. فال الأول يمكن أن يكون شريكاً للمجتمع في مواجهة الأزمات والصعوبات الاقتصادية العديدة بل يمكن أن يكون فاعلاً في إيجاد حلولٍ لمشاكل البطالة وعدم التشغيل بالنسبة للكفاءات والشباب. وأمّا الثاني فلا يعتبر نفسه ملزماً بواجب دعم مجتمعه اقتصادياً والنّهوض بالواجبات الوطنية في مجال الاستثمار.

فرجل الأعمال أو المستثمر أو رب الشروة لا يتعدد البتة إذا ما كان مقتنعاً بمواطنيته وملتزماً بمسؤولياته في أن ينهض بواجباته في مختلف مراحل التنمية والاستثمار الاقتصادي، ولكن خاصة في الأزمات في مجال الالتزام الضريبي قصد مواجهة الصعوبات العديدة وتوفير الشغل لكل طالبيه والمساهمة في الجهد التنموي وفي إيجاد عيش كريم لكل المواطنين خاصة الشباب منهم وإخراج المجتمع من أزمته العميقه مثلما نرى الآن في ليبيا. فالمواطنة الإيجابية والناجعة تدرب الأفراد وبالذات أصحاب الأعمال والشروع على السيطرة على الفردانية وعلى التحكم في الأنانية والاستفرادية. فليس مبالغة القول إن المواطن هي خيرٌ باسم للأزمات؛ فهي قادرة على حلّ صعوبات المعيشة الاقتصادية والاجتماعية أو تزليلها على الأقلّ وعلى ضمان تقاسم الشروع بشكل عادل²⁴³ وعلى توفير الشغل لطالبيه، ولكنها أقدر على ما هو أهمٌ من ذلك ألا وهو ضمان العيش المشترك دون إقصاء أو تهميش ودون استبعاد من الوطن، وذلك من أجل منع الانفجارات

243 - المواطن الناجعة هي التي تقطع مع الفكرة السائدة القائلة: "إن الرأسمالية العربية جبانة ولا تكرث إلا بصالحها".

المدمرة والخلولة دون لجوء الأفراد إلى العنف وخاصة العنف المسلح الذي رأيناه في المجتمعات عديدة وفي مقدمتها ليبيا.

إن الوعي والشعور بانتهايانا وبهويتنا الأرضية هما اليوم حيوين. إن تقدّم هذا الوعي بالانتهاء إلى وطننا الأرضي وترسيخه هما اللذان سيسمحان بتطور، عبر قنوات مختلفة وفي مناطق متعددة من المعمورة، شعورٍ من الترابط ومن التضامن البيني الضروري لتحضير العلاقات الإنسانية (الجمعيات غير الحكومية، البقاء بعد صراع الشبكات، منظمة العفو الدولية، جمعية السلام الأخضر، إلخ؛ وهي كلها رائدةً المواطنة الأرضية). إنها روح العولمة وقلبها التي هي إنتاجٌ صدامي للعولمة الأولى، وهمًا وحدةٌ اللذان سيسمحان بأنسنة هذه العولمة... فشمة ترابط بين تطور وعيينا بالإنسانية ووعينا بوطننا الأرضي. فالوطن الأرضي يتضمن إنقاذاً مختلف الأجزاء : فهذه الأخيرة يمكنها أن تتجذر جيداً في تصوّر أعمق وأكثر اتساعاً "للوطن" ، ولكن شريطةً أن تكون منفتحةً وأن يكون الوعي بالانتهاء إلى الأرض - الوطن هو الشرط الضروري لافتتاحها.

لقد قلنا، إننا نكون مواطنينَ حقاً، حينما نحسّ بأنفسنا متضامنينَ ومسؤولين. فالتضامنُ والمسؤولية لا يتأتّيان من مواعظ التقوى ولا من الخطب المدنية، وإنما من الشّعور العميق بالانتساب، انتساب الأبناء للعائلة، شعورًّاً أموميًّا وطنيًّا تتوجّب تنميته بكيفيةٍ مركزةٍ حول فرنسا وأوروبا وحول الأرض.

ادغار موران، العقل المحكم
[ترجمة المؤلف]

وهكذا نصل بعد هذه الحزمة من التعريفات إلى استنتاج أولى مفاده أن المواطننة عديدة المعاني والدلالات polysemic word؛ فهي قانونية وسياسية وجمعياتية وحزبية وثقافية وبئية أي إنها توفر على بعد مؤسسي يضمن المشاركة والتعبير عن الرأي وتجنب التعبيرات العنيفة والمسلحة وتضمن الاشتراك في الوطن والقبول بالاختلاف في المقارب والقراءات والرؤى. فالمواطنة الإيجابية هي ثقافة سياسية وقانونية تحول دون اللجوء إلى العنف والاحتکام إلى القوة بدل المحاججة واستبعاد منطق استعمال السلاح لحل المشاكل المتراكمة مثلما هو الشأن في ليبيا؛ ولعل أولها الإرهاب والتهريب مثلما نرى الآن في المنطقة العربية ومثلما تؤكده أوضاع الجنوب الليبي خاصة.

فالمواطنة هي خير واق وحام من الإرهاب لأسباب متعددة لأنه لا تکاد توجد دولة قادرة اعتماداً على مواردها الذاتية على مواجهة الإرهاب آفة القرن الواحد والعشرين. فمواجهة الإرهاب عمل تشاركي وطني تتصدره بالضرورة المؤسستان العسكرية والأمنية بحكم خبرتها الفنية والميدانية، ولكنه يبقى مجالاً محدوداً للمعاوضة المواطنية ولوزارة المجهودات من خلال تشخيص الخطر الإرهابي بدقة وتقديم النصائح وضمان وصول المعلومة الحينية التي تساعد على بناء التكتيكات وانتقاء الآليات التدخل المناسب في الوقت المناسب.

FMواجهة الإرهاب تبني على تعاضد جهدين متكملين: جهد عسكري وآخر مدني. فالمواطنة الإيجابية لا تؤازر فقط مواجهة الإرهاب وإنما تعمل خاصة على التفكير المتدرج لشبكات التكفير والإرهاب وعلى نشر فكري نير يقارع اعتماداً على المحاججة والإقناع، ظاهرة التكفير المتوجه وعلى

تحصين الشباب القابل للتأثر به، وذلك من خلال تشكيل بيئة ثقافية وفكرية ودينية جديدة مناقضة تماماً للتطور بكل ألوانه. إن مثل هذا العمل لا تقوم به إلا المواطن الإيجابية لأنها حريصة على مصلحة الوطن العليا وعلى سيادة مجاهداته الجغرافي وموارده الطبيعية وعلى عقول شبابه.

فتأمين الحدود من كل صنوف الإرهاب والتهريب اللذين صارا متكملين ومتعاونين إلى حدود كبيرة لا يكون متاحاً إلا في ظل شراكة ثلاثة المستويات تجمع بين الدولة والمواطن في المناطق الحدودية والمجتمع المدني. فعلى الرغم من أن الدولة هي الممثل الشرعي للشعب والضامن للسيادة الوطنية²⁴⁴، ولكنها لا تملك إمكانية كاملة لمراقبة الحدود وتأمينها من عبور الإرهابيين والمهربين ومقاتلي الحروب وأمراء الهجرة غير الشرعية الذين يتاجرون بالبشر وخاصة بزوارق الموت بعد أن صارت ليبيا معبراً مهماً من معابر هذه الهجرة في المتوسط.

فالمدنية الحدودية الأكثر هشاشة وانكسارية من النواحي الاقتصادية والتنمية والاجتماعية والخدماتية هي أيضاً الأكثر عرضة للاختراق من قبل الإرهاب والتهريب الأمر الذي يجعلها بحاجة إلى سياسات محلية محينة وناجعة لا تقتصر في آدائها فقط على أجهزة الدولة المركزية، بل ثمة حاجة ماسة لتشريع فاعلين آخرين أكثر معرفة بخصوصيات الواقع المحلي وتعقيداته. إن هذا الفاعل لا يمكن أن يكون إلا مواطن المناطق المحلية.

فالمواطنة الإيجابية هي التي يمكن أن تحسن، على سبيل المثال، الجنوب الليبي من كل أصناف الاتجار المنوع من مخدراتٍ وسلاح وتهريب بشر ومتاجرة بالأعضاء البشرية ومن كل حاولات اقطاع الجنوب الليبي من حاضنته العربية والليبية وهي التي تحمي من كل «مشاريع» التمزيق والانفصال.

244 - Michel Foucault, *L'obsession des frontières*, Paris, éditions Perrin, 2007, pp.50-57.

فلا تمكن مراقبة المناطق الحدودية الليبية الشاسعة إلا اعتماداً على مشاركة أبناء المناطق الحدودية أنفسهم. ولكن مثل هذه المشاركة الضرورية، سياسياً واستراتيجياً، محتاجة إلى بناء سياسة محلية خاصة بهذه المناطق لتوفير التنمية ومقاومة الفقر والخاصة وإدماج الأفراد في مختلف السياسات وخاصة سياسة اتخاذ القرار المحلي والوطني. ولذلك تتولد ضرورة إيجاد شراكةٍ فعلية ناجعة بين هياكل الدولة من جهة والمواطنين ومكونات المجتمع المدني من أجل محاصرة ظاهرة الإرهاب والتهريب من جهة أخرى. ولذلك من الضروري استمرارية دولة الرّفاه²⁴⁵ The welfare state التي تعمل على توفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحّة وثقافة ومسكن وغذاء وضمان العيش الكريم للأطفال. فإذا لم تتوفر مثل هذه الخدمات، فإنه يصعب الحديث عن المواطن والمواطنة. فذلك هو سُرُّ وجود دولة الرفاه ومصدر شرعيتها باعتبارها تبني على ضمان الحدود الدنيا من عملية توزيع الثروات واحدّ من تأثيرات السوق الرأسمالية السلبية في الأفراد. وبناء على هذا تنبع دولة الرفاه بوظيفتين متكاملتين:

أ - خلق آليات تضامنية للحدّ من آثار السوق السالبة،²⁴⁶

ب - العمل على التدخل من أجل ضمان شروط الوجود لكل مواطن حتى يرسّخ مواطنته.²⁴⁷

245 - فحتى إذا ما تبنّى المجتمع الليبي الليبرالية الاقتصادية أي الخوّاصمة واقتصاد السوق، فإنه مطالب بالإبقاء على وظائف دولة الرفاه لأنّ ليبيا مقبلة في السنوات القادمة على صعوبات اقتصادية جمّة.

246 - على الرغم من الطابع الأيديولوجي لدولة الرفاه التي تكونت لمحاكاة تجربة الاتحاد السوفيتي الذي كان يوفر كلّ الضروريات لفائدة مواطنيه، فإنّها ضرورية بالنسبة إلى ليبيا.

247 - Dominique Schnapper, *ibid.*, pp.105-106.

ولذلك يكون ضرورياً أن يستشعر ساكنُ المناطق الحدودية مواطنيه وانتفاءه للوطن وتمتعه بخيرات التنمية العادلة بين الفئات والجهات وبسياسة تنمية حدودية تبني أساساً على الموارد والطاقة والخصوصيات المحلية.

فحينما نتوصل إلى بناء مجتمع المواطنة ونغادر مجتمع المتساكين، عندئذ يمكن أن تولد شراكة في مواجهة الآفات لعل أو لها الإرهاب وصيانة البيئة.

وببناء على كل هذه الملاحظات، فإن الاستقرار في ليبيا وتحصين المجتمع من الداخل والخارج غير ممكّن إلا إذا كان المواطنُ مشاركاً في كل هذه العمليات بل ومقتنعاً بها. ولذلك لا بد من الاستثمار في قيم المواطنة. وبناء على كل هذه الملاحظات، لا يمكن أن يكون هناك استقرار في ليبيا وتحصين للمجتمع من الدّاخل والخارج إلا بفضل الاستثمار في المواطنة.

4 - التوافق من أجل القيم المدنية المشتركة: أيّة قيم يريد المجتمع الليبي؟

من معاني المدنية the civism التي لم تدرس بها فيه الكفاية إنتاج القيم التي تحكم في سلوك الأفراد. فليس خافياً على أحد أن القيم في صلب المجتمع لا تولد جاهزة، وإنما يتم إنتاجها مجتمعاً. ولعل ذلك ما يعني أن مكوناتَ المجتمع يمكن أن تتوافق من أجل تغييب هذه القيم على حساب قيم أخرى وأن تحبيب خاصة على سؤالين مركزيين: هل إن مراجعة نظام القيم ضرورية اليوم في المجتمع؟ وما هي القوى المجتمعية المؤهلة أكثر من غيرها اليوم لإنجاز مثل هذه المراجعة القيمية الضرورية؟ وما هي الأولويات القيمية في المجتمع مثل المجتمع الليبي عرف زلزالاً

مجتمعياً سنة 2011 أربك تطوره التاريخي وهدم أجزاءً واسعة من توازنه الاجتماعي وتعايشه القبلي وهيج القبائل على بعضها البعض وغذى روح التحاقد وأنتج فوضى تدميرية وزاد التعطل تعطلاً حتى وإن أفضى كذلك، في المضيّلة، إلى تغيير سياسي مثلاً في الحريات، لا يمكن بحالٍ من الأحوال إنكاره.

وتعرّض، في السياق ذاته، النظام القيمي التقليدي في المجتمع الليبي إلى التفكك وإلى التلاشي التدريجي في مرحلة يحتاج فيها المجتمع إلى التماسک وإلى اكتساب معنى القوة وخاصة الحصانة الذهنية والاجتماعية والثقافية والقيمية في مرحلة الانتقال السياسي التي تتسم منذ سنوات باضطرابات عميقة وبحالاتٍ أعمق من عدم الاستقرار العنيف الذي تحول في ست سنوات إلى ظاهرة بنوية لافتة للانتباه.

فأغلب المجتمعات هي اليوم بحاجة إلى أن تراجع نظامها القيمي وإلى أن تتخلى تدريجياً عن القيم السالبة في المجتمع²⁴⁸ وأن تستبدلها بقيم عقلانية جديدة يكون تأثيرها إيجابياً في الأفراد حتى تحفّزهم على الاقتناع بالمواطنة وبالإنتاج.

ويحتاج مثل هذا المشروع إلى مراجعة قيمية عميقة هي أكثر من ضرورة بالنسبة إلى المجتمعات العربية. ولعل أول خطوة علمية وعملية يمكن أن تبدأ بها هي التدقّقات المفاهيمية حرضاً على الوضوح منذ البدء.

248 - بعد الحرب العالمية الثانية وبعد نكبة هiroshima، أُنجز اليابان مراجعات متعددة الأبعاد والمستويات؛ وقد تضمنت هذه المراجعات فرزاً قيمياً لافتاً للانتباه ارتكز على تدعيم غلبة القيم المتعلقة بالإنتاج والجهد وتقدير المؤسسة والتضحية في سبيل المجتمع مع إيجاد تلاوئٌ عقلاني وتكاملٍ مع منظومة القيم التقليدية مثل تقدير الامبراطور واحترام الأسرة والملوروث الشعبي. وقد نجحت هذه الملامدة القيمية نجاحاً لافتاً للانتباه، ولذلك تحتاج المجتمعات العربية إلى دراستها بعمق وإلى استخلاص العبر وإعادة بناء القيم.

تدقيقات مفاهيمية: تعريف مفهوم القيمة

يمكن أن نعرف القيمة، لغوياً، بادئ ذي بدء على أنها تعني كل تقويم لشيء أو ممتع أو ظاهرة أو سلوك أو فكرة؛ وهي تعني كذلك كل أرض تكون إما مرتفعة أو متدينة. ويشير الحقل الدلالي لهذا المفهوم إلى التقويم والبحث عن إكساب الأشياء والظواهر نفعية معينة قياساً بالسياق الذي توجد فيه. ولذلك ينقسم مفهوم القيمة إلى عائلتين تعريفيتين كبيرتين : القيم الأخلاقية التي تنظم الروابط الاجتماعية والعلاقات اليومية المعيشية وتخضعها إلى ضوابط والتزامات اجتماعية وأخلاقية، في حين تهتمُ القيم المدنية بتنظيم علاقات الأفراد داخل المدينة وإدارة الشأن العام. ولكن مع ذلك ثمة تكامل بين القيمتين. كما يعني مفهوم القيمة النجاعة والمصلحة والمنفعة²⁴⁹ وتعدّدا في المعاني²⁵⁰. ولذلك يمكن أن تتحدد القيمة قياساً بنقيضها أو صديقتها، مثل قيمة الكرم وقيمة البخل والجدوى وعدم الجدوى والشجاعة والجبن. فالقيمة متعددة في المعنى وأيضاً في الوظيفة لأنها تعامل مع سياقات اجتماعية وبشرية مختلفة.

وبناء على ما تراكم إلى حدّ الآن من معلومات، يمكن أن نفهم أن علماء الاجتماع حينما تعاملوا مع مفهوم القيمة، فإنهم استشعروا نوعاً من الحرية العلمية حول كيفية تعريفه بدقة وخاصة حول كيفية استعماله. ولعل هذا ما يفسّر تأخر تأسيس اختصاص علم اجتماع القيم من الناحية المعرفية والابيستمولوجية، ذلك أن الصعوبة تكمن تماماً في اخراج المفهوم من سياقه الفلسفـي المجرـد وبـعده النظـري المـتعـال حتى يكون واقـعاً يومـياً

249 - Le petit Robert, éditions 1990, pp.2062-2063.

250 - عبد الرحمن طه، تعددية القيم، ما مدارها؟ وما حدودها؟ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المطبعة والورقة الوطنية، مراكش، 2010.

معيشاً. وتنبني القيمة غالباً على مثل أعلى أي مرجعية واضحة مثلما يجمع على ذلك علماء الاجتماع، وفي مقدمتهم أميل دوركايم الذي يؤكد أن «المجتمع لا يمكن أن يتشكل دونها خلق مثل أعلى»²⁵¹ بغض النظر عن هوية هذا المثل الأعلى؛ وهو يؤكد بذلك ضرورة القدوة الاجتماعية. وهي الفكرة ذاتها التي نجدها عند كل من Pierre Bréchon و Olivier Galland «أن القيم تشمل كل المجالات السياسية والدينية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية»²⁵² باعتبار أن المفهوم شامل في تعريفه وب مجال اختصاصه. فلم يكتف علماء الاجتماع بإخراج المفهوم من دائرة الفلسفية الضيقّة وإنما أنزلوه الأرض وجعلوه ظاهرة اجتماعية مثل بقية الظواهر. ولذلك يؤكد عددٌ من علماء الاجتماع أن نظام القيم غالباً ما يكون متلائماً مع أيديولوجيا المجموعة الاجتماعية ومعتقداتها من جهة، ومتلائماً كذلك مع تنظيم الحياة الاجتماعية وآلية اشتغalaها²⁵³ بما يؤكد مرة أخرى أن القيم لا يمكن أن تكون مطلقةً ولا مجردةً بما في ذلك القيم الأخلاقية؛ فهي بالضرورة نسبية لأنها متفاعلة مع السياق المجتمعي. فهي إما إبنة السياق وإما متفاعلة معه.

وبناءً على كل هذا، نشير إلى أنه من وظائف القيم تنظيم حياة الأفراد وإكساب المعيش المشترك نوعاً من المعقولة. وينضاف إلى ذلك أن هذه القيم تتحدد أساساً وفق اعتبارات سياسية ودينية وأخلاقية. فالقيم

251 - Emile Durkheim, *Le suicide, étude sociologique*, Paris, P.U.F., 1960.

252 - Hélène Riffault, (dir.), *Les valeurs des Français*, Paris, A. Colin, 2000.

253 - Henri Mendras, «La régulation sociale : valeurs, normes et rites», in *Eléments de sociologie*, Paris, Armand Colin, 1989, p.87.

ظاهرة متنوّعة جداً في داخلها ولا تخضع في حدود فهمنا إلى تصنّيف واحد. ولذلك لكلّ مجموعة اجتماعية معاييرها ونظمها القيمية الخاصة بها والتي من شأنها أن تسهّل تنشئتها وآليات تسيير حياتها.

وقد توصل عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، في السياق ذاته، إلى مبدأ مهمّ، ألا وهو تعددية القيم داخل المجتمع. ولذلك تكون أحياناً غير مترائمة وغير متوافقة²⁵⁴. وهي يمكن أن تذهب إلى حد الصدام، فحياة البشر مبنية على صدام القيم، ولكن المهم هو قدرتها التسييريّة أي ما تضمنه من نجاعة في تسيير العيش اليومي.

وقد اعتبر عالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودون R. Boudon أن بناء القيم ليس ظاهرةً اعتباطية وإنما هي خاضعة لمبررات موضوعية وذات مصداقية. فالقيم، على حد رأيه، هي نتاج مبررات متينة ومدعومة كالقول مثلاً إن الديمocratie ظاهرة إيجابية. ويستند مثل هذا التبني لقيمة الديمocratie، حسب بودون، إلى أهميتها في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم من جهة وفي إرضاء المواطنين²⁵⁵ وضمان المشاركة خاصة من جهة أخرى.

وبغضّ النظر عن اختلاف المقاربات السوسيولوجية والنماذج النظرية، فإن القيم تتحدد حسب اشغالات المجتمعات وتطلعات أفرادها. ولذلك تكون القيم متعددةً على حد تعبير ماكس فيبر في كتابة "العالم السياسي"؛ ولا تتحذّش كيلاً مُستنِتاً واحداً. فطموحات المجتمعات وانتظاراتها في حالة تغيير دائم. فبعضها يتطلّع إلى مقاومة الفقر²⁵⁶ والخروج من دوائره وتحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم، في حين تكون المجتمعات أخرى متشغلة

254 - Max Weber, *Le savant et le politique*, Trad. de J. Freund, Paris, Plon, 1959, pp.66-69.

255 - Raymond Boudon, *Le juste et le vrai*, Paris, édition Fayard, 1995.

256 - رشيد جرموني، قراءة في التحولات القيمية: دراسة مقارنة بين المغرب وبقية بلدان العالم. مجلة المستقبل العربي، عدد 366، أوت 2009، ص 85.

بالرّخاء الاقتصادي والاستزادة من سبل الرفاهية المادية والاجتماعية. ولعل ذلك ما يدفعنا، عملياً، إلى عدم الاكتفاء بتمظهراتِ القيم وإنما بمحدوداتها الاجتماعية والثقافية والإنسانية خاصة.

ولا تتأثر المنظومة القيمية بالسياق المجتمعي الوطني المحدود، ولكن أيضاً بالسياق العالمي والكوني بدليل توافق المجتمعات على قيم حقوق الإنسان والعدالة والمساواة والسلام ونبذ ممارساتِ الوصم والميز العنصري والديني. وقد تجسّد مثل هذا التوجه القيمي خاصّة بعد الحرب العالمية الثانية وما ولدته من دمار شامل واستعمال لأول مرّة للأسلحة النووية واعتداءٍ هائل على الكرامة البشرية. فعلى الرغم من تعدد القيم وتتنوعها من مجتمع إلى آخر²⁵⁷، فإنه من الممكن إيجاد أرضية قيمية مشتركة وتوافقية تمثّل في رفض العنف بكل أشكاله واحترام الذات البشرية.

ويمكن ان نعرّف القيم كذلك على أنها ليست معطى جاهزاً ولا مسقطاً من السماء ولا فكرةً مفروضة من فوق، وإنما هي بناء فكري وفلسي وواقعي يبني على التجربة وعلى المراجعة والاستنتاج بغية تصويب السلوك وتقويم الأداء. فالقيم، بغضّ النظر عن هويتها إن كانت أخلاقية أم مدنية، هي بناء فكري جماعي وإرادة في العيش المشترك والقبول بالاختلاف والتعايش؛ وهي مكتسبٌ مثل بقية المكتسبات الأخرى تحصل عليها الشعوب حين توفر إرادة التعايش والتحاور والتوافق. فالقيم مثلها مثل المجتمعات تُنتج إنتاجاً وتبني بناءً تدرّيجياً وتراكمياً حتى وإن كانت بعض القيم متوارثة من عهودٍ قديمة وربما مفروضة من الخارج. فمثلما أسلفنا القول، فمكونات المجتمع يمكن أن تتوافق، اعتناداً على

257 - طه عبد الرحمن، تعددية القيم، ما مداها؟ وما حدودها؟ جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 2001، 68 صفحة.

التي الحوار والتفاوض، من أجل ضبط أولويات القيم وتحديد المدة الزمنية الضرورية لإنجها أخذنا في الاعتبار خصوصيات المجتمع الذهنية والثقافية والاجتماعية والتاريخية وطبيعة انتظارات الأفراد وحاجيات البلاد المستقبلية.

فحينما يحصل التوافق بين المكونات المجتمعية والسياسية حول النظام القيمي المنشود الذي يُراد أن تنشأ عليه الأجيال، فإن هذا البناء التدرجى يصبح ممكناً بل قابلاً فعلياً للتنفيذ. ويمكن أن يكون بمقدور هذه القوى أن تضبط بدقة المدة الزمنية الضرورية ومراحل التنفيذ والخطوات العملية وهوية الأطراف المنفذة والنتائج المرتقبة من هذه المراجعة القيمية العميقية.

فالقيم يمكن أن تعرف أيضاً على أنها شراكة جماعية بين مختلف القوى المجتمعية ومؤسسات التّنشئة القائمة، وذلك من أجل التّشارك في تقاسم الأدوار والوصول إلى بناءً قيمي جديداً²⁵⁸ يراجع النظام القديم السائد ويغيّره في عمقه وفق توزيعٍ مُحكم للعمل يأخذ في الحسبان أدوار الأسرة والمدرسة والبيئة والتلفزة والحزب والجمعية والدولة. فجميع هذه المؤسسات التّنشئية متضامنة ومتعاوضة فيما بينها في سبيل تغيير المشترك القيمي وإعادة بنائه بما يتلاءم مع الصعوبات والتعقيدات القائمة في صلب المجتمع. إن كل هذه المؤسسات معنية دون استثناء بإنتاج القيم العقلانية وبضمانتها الأجيال القادمة عليها واستبطانها، وذلك في إطار إستراتيجية جماعية تتّصف بالخصائص المرحلية والتاريخية التالية:

أ - حسن التخطيط والإعداد والبرمجة،

ب - حسن التوافق من أجل تقاسم الأدوار وحسن توزيع العمل التّنشئي صلب المجتمع،

258 - Olgried Kuty, *La négociation des valeurs. Introduction à la sociologie*, Bruxelles, de Boeck Université, 1997, pp.50-60.

ت - التزام المكونات المجتمعية والسياسية والثقافية بإنجاز الشراكة في مجال البناء القيمي الجديد والتقييد بمراحل الخطة التنفيذية والانضباط لتفاصيلها وشروطها وخاصة تقسيم العمل التّنشيئي.

ث - الالتزام الأخلاقي والفكري والسياسي بإنجاز المراجعة القيمية العميقه والاستئثار بقوه من أجل إنجاحها وتحقيق نتائج جيدة وملموسة تكون شديدة التأثير في مستقبل المجتمع الليبي مع إلزام هذه الأطراف - المكونات بتحمل النتائج في حالة عدم النجاح . فإذا كنا نصر على التفاوض من أجل إنجاح التنمية والاقتصاد، فإنه من الأجرد أن نتفاوض حول التنمية القيمية للإنسان العربي عامة والليبي خاصة في ظل هذه الأزمة العارمة .

ج - حسن وضع السياسات التربوية والتعليمية والثقافية والشبابية المحيّنة التي من شأنها أن تأخذ على عاتقها مهمة إنجاز بعض مستويات المراجعة القيمية خاصة في مجالات بناء المواطن الإيجابية والمشاركة الوعائية في الشأن العام ومجادرة بل والقطع مع العزوف عن الاهتمام بشأن المدينة . وينضاف إلى ذلك العمل كذلك على تجنب الاستقالة في المناسبات الانتخابية بحجّة عدم شرعية الدولة والامتناع عن القيام بالواجب الجبائي والتورّط في التهرب الضريبي والنظر إلى مؤسسات الدولة باعتبارها غنيمةً إدارية وسياسية ومادية والإفلاء عن التعامل مع الوظيفة العامة باعتبارها شأنًا نفعياً²⁵⁹ .

فمثّلما سبق أن أشرنا، فقد أنجزت مجتمعاتٌ عديدةٌ بعد الحرب العالمية

259 - صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني العربي : العصبة والسلطة والغرب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص 75-83.

الثانية، تلاؤماً مع المرحلة الجديدة، مراجعاتٍ عميقة من أجل تكريس روح الانتفاء إلى البلد وتدعم ثقافة المواطنة والعمل وتقديس المؤسسات ومقاومة كل أشكال الفساد والرشوة²⁶⁰ والمحسوبيّة.

فالمدنية هي الإطارُ الحقوقِي والسياسيُّ الذي يؤطر إنتاجَ القيم، ذلك أنَّ القيم لا تولدُ جاهزةً مع الأفراد، وإنما هي تبنيُّ بناءً تدريجياً وتنتجُ إنتاجاً. فالقيم، مثلما أسلفنا القول، هي محملُ الاتجاهات والضوابط التي ينشأُ الشخصُ عليها ويستبطنها فتساعده على أن يختارُ توجّهاته. فالقيمة هي، في النهاية، اختيارٌ من بين عدد آخر من الاختيارات. ولذلك تتفاوضُ المجتمعات من أجل أن تسود هذه القيم دون غيرها ويمكن أيضاً تغليبَ قيم سالبة.

إن المراجعةَ القيمية في المجتمع الليبي هي اليوم أكثر من ضرورية؛ وهي متعددة الدلالات والمعاني ومتعددةُ الحقول وعابرَةُ المجالات؛ وهي مؤثرةٌ في كل مفاصل المجتمع ومناحي الحياة. إن هذه المراجعة العميقة يمكن أن تكون عابرَةً لكل مجالات المجتمع؛ ويمكن أن تشمل المستويات التالية :

- أ - تمثيلات الليبيين لذواتِهم وتاريخِهم وتراثِهم المادي واللامادي وللمقدس،
- ب - تمثيلاتهم لحاضرِهم وكيفية مغادرة الأزمة وإعادة البناء وضبط الأولويات المستقبلية،
- ت - بناءُ نظامٍ قيمي يرسّخ روحَ المواطنة وقيمَ المدنية والإيثارِ الوطني

260 - Yves Mény, *La corruption de la République*, Paris, collection «L'espace du politique», Fayard 1992, pp.256-266.

وتقديس الزمن والعمل والإنتاج²⁶¹ والخلق والابتكار وروح المبادرة والإبداع والقطع خاصة مع التواكيلية والمحسوبية والاسترخاء الريعي²⁶² والاستكانة إلى موارد البترول وتغليب الكسل على الإنتاج واللجوء إلى الحد الأدنى من المجهود بدل الجهد الخلاّق في مجال العمل والإنتاج²⁶³. ويمكن أن تعمل هذه المراجعة القيمية على الإعداد الثقافي والذهني والنفسي والاجتماعي للأجيال الجديدة حتى تَصْهُر تدريجياً المرجعية القبلية والانتئائية المحلية والجهوية الضيقية وأن تقتنع مرحلياً بضرورة صهر كل هذه المرجعيات الأولية والتحتية والولاءات ما قبل الحداثية والمدنية في مصهر الانتفاء الوطني بكل متطلباته الحضارية والتاريخية والسياسية والقيمية.

فمن شأن هذه المراجعة القيمية العميقة أن تُؤْجِد تغييرات نوعية في عملية بناء الإنسان الليبي وشخصيته القاعدية ونظامه الاجتماعي والقيمي. وليس ذلك بغرير إذا ما اتفقنا على أن أولوية الأولويات في هذا القرن هي إعادة بناء الإنسان العربي اعتماداً على مشاريع الدولة، ولكن اعتماداً خاصة على الحياة الخزبية والمدنية والمجتمع المدني والفعاليات الثقافية المتعاضدة.

فالانتفاء إلى الوطن قيمة جامحة؛ فهي قيمة مدنية وأخلاقية واجتماعية في الآن نفسه؛ وهي كذلك قيمة جماعة توحّد المكونات المجتمعية دون

261 - المنصف وناس، الشخصية الليبية، ثالوث القبيلة والغنمية والغلبة، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2014، ص.90.

262 - R. Bourqia, M. Ayadi M. El Harras et H. Rachik, *Les jeunes et les valeurs religieuses*, Eddif Codesria, 2000.

263 - فمن القيم التي تحتاج إلى مراجعة عميقة هي العلاقة بالزمن؛ فهي علاقة دالة على تركيبة الشخصية القاعدية الليبية. فواحدة من مشاكلها هي هذا التمثيل المفتوح للزمن واعتماد أسلوب المواجه المطاطة؛ وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على الانضباط والعمل وخاصة على مسألة الالتزام الاجتماعي.

استثناء إلا من أرادت إقصاء نفسها، من قياداتٍ ونخبٍ وفاعلين؛ وهي صاهرة للانتماءات الأولية والمحلية في مصهر ثقافيٍ جامع لا يلغى الخصوصيات الثقافية بل يحتضنها ويحذب عليها حتى يجعل منها رأساً ملائماً اجتماعيةً متميزةً. ويمكن أن نعرف الانتماء إلى الوطن على أنه قيمةٌ واقعيةٌ وعمليةٌ بحكم هذه القابلية لأن تكون قيم عمل وإنتاج وإيشار وطني وقدرة على الإبداع والخلق. فهي إذن قيمةٌ ولودٌ أي قادرة على أن تتحول إلى قيم فرعيةٍ؛ وهي قادرة كذلك على أن تلدَ قيم التّضحيّة وتقديس المؤسسة والملك العام واحترام حقوق الآخرين والمجال العام. إنها المدنية الولودة قيماً وسلوكيات رفيعة؛ وهي، فيما يبدو لنا، بمثابة «ثورة ثقافية» جديدةٍ قادرةٍ على أن تغيّر الإنسانَ والمجتمعَ والقيمَ؛ وهي لا تقلّ أهميةً من حيث النتائج عن نظيرتها في الصين.

إذا كانت الثورة الثقافية في الصين، على الرغم من اختلاف القراءات والقراء فيها وعلى الرغم من تناقضِ عملية تقويم النتائج التي توصلت إليها، أنتجت مجتمعاً متساماً بشكل واضح ومرصوصاً البناء، على الرغم من كل الضغوط الخارجية²⁶⁴، فإن ثورة القيم في ليبيا، إن قيّض لها أن تنجح، قادرةٌ أن تشكّل انطلاقةً مجتمعيةً استثنائيةً في قلب القرن الواحد والعشرين، قرن الصراعات والثورات، ولكن كذلك قرن الثورات التكنولوجية الهائلة. فمثل هذه المراجعة القيمية العميقه من شأنها أن تطلق المجتمع المعطل من عقاله وأن تحرّك سواكن الشخصية الليبية وأن تدشن مرحلة ميلاد المجتمع الجديد؛ وهي قادرة - وهذا الأهم - على أن تضع المركبات النفسية والثقافية لعملية إعادة البناء.

264 - Charles Bettelheim, *Révolution culturelle et organisation industrielle en Chine*, Paris, Maspéro, 1973.

5 - العقل المدني الليبي : شرط التعايش ورهان المستقبل

“إن الحُسْنَ الجَيِّدُ هُوَ الْأَحْسَنُ توزيعًا بين النَّاسِ”

الفيلسوف ديكارت Descartes

إن مصطلح العقل المدني مصطلح ملتبس وغامض بل يكاد يكون غير معروف بما فيه الكفاية في العلوم الإنسانية على الرغم من أن الفلسفة الفرنسية والألمانية اشتغلتا على مصطلح العقل وعملتا على حفر تراكماته وشرائحة المتعدد²⁶⁵ ، وعلى الرغم كذلك من الجهد الاستثنائي الذي بذله الفيلسوف المغربي محمد عابد الجابري من أجل استكشاف مختلف تمظهرات العقل العربي²⁶⁶ وكذلك جهد محمد أركون حول العقل الإسلامي .

وتكشف مثل هذه التسمية-التصنيف عن وجود حيرة معرفية إزاء المصطلح وعن مداخل متباعدة في القراءة؛ فهو إذن مصطلح متعدد المعاني ومتنوع القراءات ومتعدد التطبيقات بمعنى التناقض والاختلاف مثلاً رأينا ذلك مع فلاسفه من حجم فوكو وأركون والجابري.

وبما أن الإنتاج المعرفي حول المصطلح ضئيل نسبياً، وبما أن هوية هذا الإنتاج فلسفية وإبستيمولوجية أساساً، فإن ذلك يُعَسِّرُ عملياً عملية

265 - Michel Foucault, *Les mots et les choses, une archéologie des sciences humaines*, Editions Gallimard, 1966, 406 pages.

266 - محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي؛ العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، بيروت، المركز الثقافي العربي 1991؛ بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة التاسعة، 2009، ص 95-105.

267 - Mohamed Arkoun, *Pour une critique de la raison islamique*, Maisonneuve et Larose, 1984, 378 p.

التعریف الدقيق حتى وإن كانت التعریفات في العلوم الإنسانية نسبیة ولا تبني بناءً حاسماً ونهائياً. فلا شك أن مثل هذه البيئة المعرفية والعلمية تُعَسِّر مهمات كل من يسعى إلى بناء تعریف أنتروبولوجي وسوسيولوجي للمصطلح الذي نستهدف.

وحتى تكون منهجية هذا الفصل من الكتاب واضحةً، فإننا لا نروم الاشتغال على استعراض هذه الإنتاجات وعلى تقويمها علمياً؛ فهذا أمر غير وارد في اهتماماتنا الراهنة؛ فغاية ما نسعى إليه هو تعریف عام نعتمده في العملية ثلاثية الأضلاع : التفكیک وإعادة التركیب والفهم.

فما هو تعریف العقل وهل ثمة عقلٌ ليبيٌ آخر تونسي؟ وكيف يمكن أن نشتغل عليه وصولاً إلى تعریف مصطلح العقل المدنی الليبي؟

وبناءً على كل هذا، فإن الوصول إلى فهم العقل المدنی الليبي وتدقيقه يحتاجان إلى إجراء حفرياتٍ تاريخية ومعرفية ضرورية في الشرائح المتراكمة وذلك اعتماداً على منهجية التفكیک وإعادة التركیب؛ وإن كنا شرعاً في هذه المهمة العلمية العويصة في كتابنا : «الشخصية الليبية : ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة»²⁶⁸؛ وهو مشروع سنعمل على مزيد التعمق فيه لاحقاً لأنه لم يستكمل بعد كل متطلباته النظرية والتطبيقية.

إن مثل هذا المشروع يحتاج إلى تفكیکات أربعة مترافقة ومتعاوضة في الآن نفسه :

- أ - تفكیک العقل السلطوي بمختلف شرائمه ومكوناته،
- ب - تفكیک العقل القبلي،

268 - المنصف ونأس، الشخصية الليبية : ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2014، ص 120.

ت - تفكيك العقل الغنائي

ث - تفكيك العقل الأخلاقي الجماعي.

إذن يمكن أن نستنتج، بكل يسر أنها تراكمات اجتماعية وثقافية وسياسية وقبلية وأخلاقية شديدة الكثافة والتدخل الأمر الذي يؤكّد أننا إزاء ظاهرة شديدة التعقيد والدقة مما يضع عقبات عديدة أمام التحليل. وحتى نكون عمليين، سنكتفي بمجرد تعريف عام يمكن أن يقود تحليلنا مثلما كنا وعدنا بذلك.

التمثّلات وال العلاقات هي كلها من إنتاج آلية واحدة ألا وهي آلية العقل. ولئن كان العقل آلية تفكيرية مشتركة بين كل مكونات الإنسانية، إلا أنه لكل مجتمع عقله الخصوصي الذي يراكم كل الإنتاجات المادية والخبرات التجارب الفكرية والبشرية ويصوغها في بنية ذهنية وفكرية وعقلية خاصة بهذا المجتمع أو ذاك.

واعتمادا على ما تقدم، يمكن تعريف العقل على أنه محصلة الشرائح القبلية والاجتماعية والثقافية والدينية التي تراكمت على امتداد فترات مختلفة من الزمن والتي شكلت تدريجيا ما سميّ اليوم بالعقل الجماعي. ولذلك يمكن أن نعتبر أنه يصعب فهم حركة المجتمع إذا كان عقله الجماعي معطلأ أو مستقيلا؛ ولا تقدّم للأفراد إذا كانوا لا يحتملون إلى العقل الأكثر انتشارا وعدها في التوزيع بينهم إذا شئنا أن نستعيّن العبارة الديكارتية الشهيرة. ذلك أن العقل يقترح على الأفراد، داخل المجتمع، طرقا في التفكير والفهم والاختيار وكأننا - مع فوارق عديدة - إزاء منارة فكرية تضئي الطرق التي يسلكها الأفراد وترشدتهم إلى التوجّهات التي

يمكن اعتقادها وسط مقترنات عديدة. ويشمل العقل حقول السياسة والعقيدة والقبيلة والمال والعلاقة بالزمن والحياة والعمل والإنتاج والترتّابط البشري. فهو منتج التمثيلات والأفكار الكبرى والمقاربات ونظم القيم والمعرفة والفهم. فلكل مجتمع عقل خاص به، ولكنه عقلٌ متتفاعلٌ مع العقل البشري العام. فالعقل آلية فكرية جامعه بين خصوصية المحلي وكونية المرجعية والانتهاء.

ولذلك إذا ما تأمّلنا بنية العقل الليبي، فإننا سنجد أن صيرورات تاريخية ومراحل تراكمية متعددة ساهمت في تشكّله على النحو الذي هو عليه الآن؛ فبعضها ديني وعقدي وبعضها فكري وأخلاقي وبعضها الآخر قبلي ومجتمعي.

إن كل هذه المكونات المترادفة أكسبت آلية العقل الليبي خصوصيته الواقعية وجعلته يتحرّك ضمن سياقات الواقع المجتمعي؛ فهو عقلٌ جامعٌ بين مكونات الدين والعقيدة والقبيلة والسلطة والغنيمة. وهو أيضاً عقل تراكمي، ولكنه متحكّمٌ إلى مكونات ما قبل حداثية أي تقليدية وأولية في عميقها.

ولعل هذا ما يفسّر، ولو جزئياً، استمرارية التمثيلات الاستفرادية والاستحواذية للسلطة وتوالد القراءة الغنائمية والممارسة الإقصائية فيما يتّصل بالثروات الوطنية²⁶⁹ وديمومة عقلية الفهم الأوحد والحق المطلق فيما يتعلق بالمعتقد والعقيدة.

ودون اعتقاد تحليل جوهري راسخ لا يتغيّر ودون جلوء إلى التصنيفات الاعتباطية وغير المنسقة، فإن مظهراً من مظاهير الأزمة المجتمعية الليبية هو تعاضدُ العقول الأربع الصغرى أي العقل السلطوي والعقل القبلي

.269 - المنصف وناس، مرجع سابق، ص 56-58

والعقل الأخلاقي والعقل الغنائي صلب العقل الشامل في إنتاج نظم فكرية ومعرفية وأخلاقية تؤيد السلطة والقبيلة والغنية وبالتالي إنتاج تأبيد الأزمة العميقة. ولعل كل هذا ما يدفعنا إلى استنتاج مؤقت سنعمل على التعمق فيه في لاحق السنوات في حدود ما يسمح الجهد به والوقت، وهي أن أزمة المجتمع في تمظهراتها السياسية السلطوية والغنائية والإقصائية للآخر هي وليدة رحم أزمة العقل الشامل بفروعه الأربع التي كنا أشرنا إليها.

ولذلك، فالثورة الثقافية الضرورية في المجتمع الليبي هي إعادة بناء العقل، على شاكلة إعادة بناء الإنسان وتجديد آليات إنتاجه الفكري والتفكيري وجعله مقتنعاً بحق الآخر في الحياة والثروة وقبلاً لمبدأ تقاسم العيش مع الآخرين ومعادرة العقلية الإقصائية الاستحواذية والذهب إلى الآخر قصدَ محاورته ومحاججته والتوافق معه في مسائل الراهن والمستقبل.

وببناء على ما تقدم، يمكن أن نسمّي هذه الثورة بثورة العقل المدني؛ فهو عقلٌ لا يقاطع الدين ولا يتمسّك بعلمانية حاسمة ولا يصادم القيم الأخلاقية الراقية، ولكنه يؤسّس لتجديد فكري وحضاري شاملين. وهو تجديد في صلب الكيان الليبي²⁷⁰ برمته حاضراً ومستقبلاً؛ فالثورة كل متكامل لا يقبل التجزئة والتفصيل ولا العزل؛ فالجزء هو مكون من مكونات الكل؛ والكل هو مجموع الأجزاء لا انفكاك لها²⁷¹. فالعقل الذي نقصد عقل جمّاع لأنّه غير نابِذ للاختلاف والتنوع . فالمدنية هي أساساً التنوع؛ وهي أيضاً تكريسُ روح الاختلاف؛ وهي شرط من شروط بناء الدولة والمجتمع.

270 - عبد الله القويري، معنى الكيان ، مطبع دار لبنان، بيروت، [د.ت] ، ص 35-40.

271 - Edgar Morin, *La tête bien faite*, Paris, éditions du Seuil, 1999, p. 70-73.

6 - الدولة المدنية في ليبيا : شروطها وإمكانيات إنجازها

إن مبحث الدولة الدينية والدولة المدنية مبحث شائك وصعب المراس علميا؛ فلا أحد بمقدوره أن يزعم أنه قادر على السيطرة عليه على الرغم من الضرورة العلمية والعملية أن يكون مجال حجاج وجداول عميقين. وذلك قصد تجاوز أحكام القيمة والأفكار الجاهزة والموافق المسقبة التي يعتبرها عالم الاجتماع الفرنسي المعروف دور كايم متنمية إلى الحسّ المشترك أي إلى كل ما هو اعتباطي وغير علمي. وحتى يمكن أن ندشن هذا الحوار، فإنه يكون مفيداً أن نبدأ ببعض التدقيقات المفاهيمية الضرورية.

تعرف الدولة المدنية، وفي مفردات قليلة، على أنها أساساً دولة حاضنة لكل الأفراد-الموطنين بغضّ النظر عن جذورهم الجغرافية والاجتماعية والطبقية خاصة وبغضّ النظر عن انتهاء اتهم الدينية والطائفية ومرجعياتهم الفكرية وأفكارهم ومعتقداتهم وأحوالهم الخاصة. إنها دولة لا تعتبر نفسها رقيباً على ضمائر الأفراد ونواياهم ولا تأخذ الناس بالشبهة ولا تحاكم الأفراد بناء على الريبة والظنّة. إنها دولة القانون والعدل؛ وهي الحارسة لتطبيق النّواميس على حدّ تعبير مونتسكيو والمحرِّضة خاصة على العدالة والمساواة أمام القانون؛ إنها دولة الجميع من أجل الجميع بمن فيهم أولئك الذين لا يؤمنون بشرعية الدولة ولا بقداسة العيش المشترك ويحملون السلاح لإسقاط كل ما هو قائم بما في ذلك مشروع الدولة الديمقراطية العادلة الذي يؤمن لهم الحماية والحق في التعبير. إنها دولة تتعالى عن محاسبة النوايا والأفكار والمعتقدات الذاتية.

وحتى نزيد المفهوم تدقيقا في الدلالة، يمكن أن نشير إلى مسألةٍ مهمة هي أن الدولة المدنية تتسامي في مارستها اليومية فوق الخلافات المذهبية والإثنية والجغرافية والدينية وتترفع عن الانحياز لهذا الشق أو ذاك وهذه الجهة أو تلك أو هذا الحزب دون أحزاب أخرى. ولكنها، في مقابل ذلك، تصهر كل هذه الخلافات والتباينات في مصهِّر الوحدة الوطنية الجامعة غير المقصبة وغير النابذة والداعمة دون وصم أو ميز عنصري. وتنجز الدولة الوطنية كل ذلك اعتمادا على مشروع قانوني وحقوقي وثقافي وسياسي متكملاً للأبعاد والمكونات، ذلك أن الدولة الوطنية، مثلما أسلفنا التعريف، هي الحارس المؤسساتي والقانوني لعلوية الدستور وسيادة سلطة الشعب وقوة القانون؛ وهي تعرّف ثانياً على أنها الحامي خاصة للحرّيات والحقوق والمحرّض الدائم على أداء الواجبات المتعددة.

وهي، مقارنة بالدولة الدينية، لا تنظر إلى الأفراد باعتبارهم مؤمنين أو كفاراً؛ ولا تحصر المجتمع في الشرط الإيماني وفي جماعة الأتقياء وتحصي الآخرين؛ إنها لا تنظر إلى الأفراد باعتبارهم رعايا، وإنما باعتبارهم مواطنين مكتملي الهوية ومتّعدين بكل حقوقهم²⁷² ويستحقون عملياً العيش بكرامة. فالدولة المدنية المنشودة في سائر المجتمعات العربية وخاصة في Libya الرّاهنة هي دولة الضمانات القانونية والحقوقية والسياسية.

فالدولة المدنية يمكن أن تعرّف ثالثاً على أنها دولة المواطنـة التي ترى في كل الأفراد، دون ميز أو إقصاء، مواطنين مكتملي الحقوق باعتبارها دولةً كافلة للحرّيات العامة والخاصة ومدافعة عن الدستور وعن التّسامح بين الأفراد. وتبني هذه الدولة على المركـزات الفلسفية والقانونية والقيمـية التالية :

272 - Mohamed Harbi, *L'Algérie et son destin : croyants ou citoyens*, Arcantere, Paris, 1992.

- أ- إنجاز العقد الاجتماعي والسياسي التوافقي بين السلطة وجميع الأفراد،
- ب- ضمان حقوق الأفراد،
- ت- ضمان سيادة الشعب اعتناداً على الإرادة الانتخابية،
- ث- احترام حرية المعتقد،
- ج- تحقيق المساواة بين الأفراد - المواطنين.

فمما اختلفت منهجة القراءة وتبينت التعريفات المفاهيمية، فالمهم أولاً ليس التسمية في حد ذاتها، وإنما المصامنون التي تدلّ عليهما؛ وهي عديدة حسب السياقات والمجتمعات. ذلك أنه لا يجب جعل المسألة المفاهيمية عائقاً أمام التقدّم في التحليل والبحث من أجل الفهم العميق. فالمهم أولاً هو التوافق حول مصامن الدولة المدنية.

ومهم ثانياً هو قيام دولة ضامنة للمواطنة والحقوق العامة والأساسية والمساواة الاجتماعية وحسن توزيع الثروات الوطنية. فواحدةٌ من مشاكل ليبيا التي ولدت الانفجار العارم هي سوء توزيع الثروة والشعور المتقاسم من قبل فئاتٍ واسعة بالغبن الاقتصادي والثرواتي. وهنا تكمن، عملياً، أهمية الدولة الديمقراطية العادلة في القيام بوظائفها وأدوارها.

فالهم ثالثاً هو أن تكون الدولة المدنية ضامنةً للحقوق وصاهرَةً للهيكل الاجتماعية الأولية ومنجزةً للعدالة والمساواة بين الأفراد وكافلةً للكرامة البشرية.

فالدولة المدنية باعتبارها مشروعًا فلسفياً وقانونياً وثقافياً هي القادرة على صهر الاتياءات العروشية والقبلية والجهوية في أي مجتمع كان، ولكن خاصة في ليبيا؛ وهو مطلب اجتماعي ملح بالنسبة إلى أغلب

اللّيبيين. ذلك أن فلسفة الدولة المدنية تبني على مبدأ أساسى ألا وهو احترام إرادة الأفراد-المواطنين؛ فهذه الإرادة المقدّسة هي التي تنبثق عنها كل السّلطات. وهي دولة المواطنـة الديمقـراطـية العـادـلة التي لا تـفـرق بينـ مواطنـين لأـية أـسـبـابـ كانتـ بلـ تـعـمـلـ عـلـىـ جـعـلـهـمـ سـوـاسـيـةـ أـمـامـ القـانـونـ وـمـتـساـوـيـنـ فيـ الحـقـوقـ السـيـاسـيـةـ وـالـمـدـنـيـةـ وـفـيـ حـرـيـةـ الـأـدـيـانـ وـالـمـعـقـدـاتـ.

فالـدـولـةـ المـدـنـيـةـ هيـ دـوـلـةـ الـحـرـيـاتـ أـسـاسـاـ؛ـ وـمـنـ هـنـاـ تـأـتـتـ مـشـرـوـعـيـتـهـاـ ذـلـكـ أـنـهـ دـوـلـةـ لـاـ عـسـكـرـيـةـ وـلـاـ دـيـنـيـةـ وـلـاـ تـيـوـقـرـاطـيـةـ بـلـ هـيـ دـوـلـةـ الجـمـيعـ.ـ وـهـكـذـاـ يـمـكـنـ أـنـ نـخـلـصـ إـلـىـ أـنـ هـذـهـ المـدـنـيـةـ التـيـ نـسـتـهـدـفـ لـاـ تـنـاقـضـ مـعـ فـلـسـفـةـ الدـوـلـةـ الرـاعـيـةـ الـحـامـيـةـ لـلـمـجـتمـعـ وـلـلـفـئـاتـ الـمـتوـسـطـةـ وـالـضـعـيفـةـ وـالـصـاهـرـةـ دـوـنـ إـكـراهـ لـلـمـكـوـنـاتـ وـالـمـتـلـائـةـ مـعـ الـاـقـتصـادـ الـاجـتـمـاعـيـ التـضـامـنـيـ؛ـ فـهـمـاـ يـتـكـامـلـانـ إـلـىـ حـدـودـ بـعـيـدةـ.

الـدـوـلـةـ المـدـنـيـةـ وـالـدـوـلـةـ الـدـيـنـيـةـ فـيـ لـيـبـيـاـ :ـ أـيـةـ اـحـتـمـالـاتـ؟ـ

قبل محاولة الإجابة عن العنوان - السؤال، يجدر بنا أن نشير إلى بعض التدقيقـاتـ المـفـاهـيمـيـةـ الـضـرـورـيـةـ التـيـ تـقـومـ عـلـىـ تـوـضـيـعـ الـحـقـولـ الـدـلـالـيـةـ المرتبـطةـ بـهـذـهـ المـصـطـلـحـاتـ الـثـلـاثـةـ :

- الدولة الدينية،
- الدولة التيوبراطية،
- دولة الخلافة.

إن ما هو متّفقٌ عليه هو أن هذه المصطلحـاتـ مـلـتبـسـةـ منـ حيثـ دـلـالـتهاـ وـغـيرـ دـقـيقـةـ منـ حيثـ المعـنىـ؛ـ وـهـيـ،ـ فـيـ الغـالـبـ الـأـعـمـ مـحـلـ استـعـمالـاتـ وـتـوـظـيـفـاتـ غـيرـ بـرـيـئـةـ وـغـيرـ مـوـضـوـعـيـةـ.

إن مسيرة الدولة الدينية مسيرة طويلة تاريجيا لأنها قطعت مراحل تشكّل لا حصر لها؛ وهي التي بدأت في التكون، فكرة وممارسة، مع الفراعنة خاصة وأن حكامهم يعتبرون أنفسهم فعلياً آلهة فوق الأرض قبل أن يغّروا هذه الفكرة تدريجياً فصاروا مثليين للإله. ولذلك تشكّل، تدرّجياً وتاريجياً، ما نسميه الحكم الإلهي المقدس. وقد انتقلت الفكرة ذاتها إلى الديانة اليهودية التي أنشأـت في التاريخ القديم دولة دينية عبرية؛ وتكرّرت التجربة ذاتها مرّة أخرى مع المسيحية التي تحولـت تدريجياً إلى سلطةٍ دينية واقتصادية وخاصة سياسية؛ فهيمنت نتيجة لذلك على كل مفاصل الدولة والحكم والأرض والاقتصاد والحياة.

يتعلّق الأمر - هنا - بسؤالين حول وظيفة السلطة الدينية والسلطة السياسية في الإسلام، وحول موقف القوى التي تنهض بدور آداء هاتين الوظيفتين : العلماءُ والحكامُ . والحقُّ أننا نعثر على كمٍ هائل من الإجابات عن مثل هذه الأسئلة لدى مفكّري الإسلام والفقهاء في مختلف حقب الفكر الإسلامي ، وهي تكاد تكون متضامنةً في القول بأن الإسلام لا يسْوَّغ لسلطة ما الوصاية - باسم الدين - على ضمير الناس.

هذه المقدمة ضرورية لفهم الصراع المحتدم في العقل الإسلامي حول معنى الاجتهاد، وحدوده وعلاقة العقل بالنص، ثم حول الصلة بين السنة والبدعة... إلخ، وهو صراع وزع هذا العقل إلى تيارين : تيار اجتهادي منفتح، يتّبعه ببرونة مع التغييرات ويؤصلُ أحکامه حوالها ولا يجد حرجاً في الانتهاء من منظومات ثقافية حديثة وغير إسلامية. ثم تيار انغلافي متشدد يُعاني من نقصٍ حادٍ في الحس التاريجي.

عبد الإله بلقزير، الإسلام والسياسة

وهكذا تكون أوروبا المسيحية هي المثالُ التارِيخيُ الأَوْضَحُ للدولة الدينية بحكم هذا الاندغام الكلّي بين السياسي والديني من جهة وبين الروحي والديني من جهة أخرى. وإضافةً إلى ذلك كانت الدولة الامبراطورية الرومانية حينما اعتنق الإمبراطور المسيحية دولةً دينية رغم كل مظاهر الحكم البشري الفردي والممارسة السياسية الدينوية²⁷³.

وقد احتاج مجتمعٌ مثل المجتمع الفرنسي إلى أكثر من قرنين ونيف تخلّلتها جهود حشيدة في مجال التنوير والإصلاح الديني والسياسي تُوجّت كلها بالثورة الفرنسية حتى يغادر مرحلة الدولة الدينية²⁷⁴ مع بذل تصحيات لا حصر لها وحتى يصل إلى المرحلة العميقة والخامسة التي تبني على مطلق الفصل بين الدولة والدين. إنها ما يسمى اصطلاحاً اللائكة الفرنسية بكل ما تعنيه من خصوصيات فكرية.

وتحدر الإشارة أيضاً إلى أن الإسلام الأول لم يعرف تجربة الدولة الدينية، تلك التي رأيناها مع الشيعة الإمامية في إيران، على الرغم من وجود روابط ظاهرة بين نشوء الدولة الجديدة وبين الرسالة السماوية. فالقول إن الرسول محمد أنشأ دولة دينية، على شاكلة ما رأينا في تاريخ الآلهة الفرعونية أو في تاريخ أوروبا الكنسي المسيحي، أمرٌ مخالف لتاريخ الرسول وتاريخ المجتمعات العربية في الصدر الأول من الإسلام. صحيح أن هذه الدولة الناشئة استلهمت النصّين المرجعيين في الإسلام: القرآن والأحاديث؛ واقتدت بالسلوك النبوي، ولكنها كانت مدنية أساساً أي تقبل الاجتهاد البشري. فالدولة الدينية التي عرفتها قرونٌ عديدة من

273 - Mathieu Guidère, *Le retour du Califat*, Paris, Gallimard, 2016, pp. 50-54.

274 - أنظر الكتاب التاريخي المتميّز حول معاداة الكهنوت :

Alec Mellor, *Histoire de l'anticléricalisme français*, Paris, Henri Veyrier, 1978, 462 pages

التاريخ الأوروبي المسيحي هي أساساً دولةُ الحاكم الذي يعتبر نفسه حاكماً باسم الإله ويرفض أية معارضة أو حتى أبسط مناقشةٍ لقراراته حتى وإن كانت بغاية الجور والظلم. ولذلك لا تجوز موضوعياً وتاريخياً المقارنة بين دولة الإسلام الأول والدولة الدينية في أوروبا المسيحية إِيَّان كامل القرون الوسطى وحتى بدايةً الثورة الصناعية والتمرد على استبداد الكنيسة في مستهل عصر الأنوار. وتجدر امتداداً لها كذلك في دولة الفاتيكان الحالية التي تعدّ دولةً دينيةٍ تيوقراطية محلية ذات نفوذ ديني عالمي.

وأمّا الدولةُ التيوقراطيةُ فهي تبني، في جوهرها، على هذا الاندغام بين الحاكم وبين الشرعية الإلهية؛ فهو حاكم باسم الإله ومتكلّم نيابة عنه؛ وهو يعتمد في حكمه على طبقةٍ من رجال الدين (الكهنوت) الذين يشرعون حكمه ويؤيّدون سلطته ويبرّون استبداده وضيّمه للرعية. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الدولة الدينية حينما تبالغ في اعتماد المرجعية الروحية يمكن أن تتحول بكل يسر إلى دولة تيوقراطية مثلما هو الشأن في إسرائيل وخاصة في مجتمع الفاتيكان الذي أصبح بدءاً من سنة 1929 دولة تيوقراطية محلية في صلب الجغرافيا الإيطالية. وليس أدل على ذلك من أن دولة الفاتيكان تجمع في الآن نفسه بين صفتَي الدينية والتيوقراطية انطلاقاً من أن السلطة هي سلطةٍ مجمّع رجال الدين الكرادلة الذين يتلقون من بين صفوفهم شخصاً ليتولّ مسؤولية التّسيير والنطق باسمهم.

وأمّا دولة الخلافة، فهي مجرّد ابتداع أقرب إلى الوهم السياسي التعبوي منه إلى الممارسة الواقعية عملت على ترويج مثل هذا المفهوم جماعاتٌ وفئاتٌ وجماعاتٌ دينية دون أن تفرق بين مستويين اثنين:

أ - الخلافة هي اجتهادٌ بشرى في مجال التسيير السياسي وضبط الاختيارات الكبرى وبناء الدواوين والمؤسسات والتصريف في الموارد الاقتصادية وتعيين الولاة والمسؤولين في الأقاليم والمناطق؛ وهي كلها ممارساتٌ مدنيةٌ بالأساس لأنها تبحث عن النفع المادي والكسب الدنيوي وخاصةً عن استقرار أحوال المسلمين ورخاء عيشهم مع استلهام القدوة الدينية والروحية والأخلاقية والقيمية التي يمثلها الإسلام. فالعقل الذي يحكم الخلافة الإمبراطورية في المرحلة الأموية والعباسية وحتى العثمانية كان عقلاً واقعياً ودنيوياً ومدنياً في الآن نفسه أي إنه يسعى أساساً إلى التماس المنفعة والنفع بالنسبة إلى المسلمين أيها وجدوا حتى لو كان ذلك في الصين.

ب - لم يكن جهازُ الخلافة الإسلامية، على الرغم من وجود شخصيات كاريزماتية واستثنائية وفق كل المقاييس وفي مقدمتهم فئةُ الخلفاء مثل عمر بن الخطاب وهارون الرشيد وعمر بن عبد العزيز، تيوقراطياً بالمرة ولا مندغماً في المرجعية الدينية بدليل أنه تقبلَ اجتهادات بشرية ودينوية واضحة المعالم مثل محاربة أهل الردة رافضي دفع الضرائب وتبني نظام الدواوين ذي الأصول الفارسية المتأكدة.

فلم تبن الدولةُ الإمبراطوريةُ الإسلامية على تأليهِ الحاكم وتقديس حكمه وعلى جعل الخليفة نائباً للإله في الأرض. فالخلافة هي خلافة للرسول في الحكم وليس نية سياسية ودينية عن الإله الأمر الذي يسمح بالنقד والمراجعة والتراجع في القرارات والاختيارات.

ولذلك، فإذا كانت عملية إعادة إحياء الخلافة تم اعتماداً على الحديد والنار، مثلما نرى اليوم، مشرقاً ومغارباً، وعلى قطع الرقابِ وسفك الدماء

وإحراق الناس أحياء؛ فمثل هذه السلوكيات مخالفة لجوهر النصين المرجعين في الإسلام : القرآن والسنّة؛ وهي اعتداءً صارخ على الكرامة البشرية وعلى حرمة الجسد وقداسته؛ وهي نصفُ لثورة حقوق الإنسان التي جاءت بعد قرون ثلاثة من نضال الشعوب والمجتمعات التي ترجمت في الثورة الإنجليزية والثورة الفرنسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والشعوب (1949).

ولذلك لا تحتاج ليبيا في مرحلة إعادة البناء والنهوض إلى الدولة العسكرية؛ فمساواؤها معروفة وإخفاقاتها مجرّبة من قبل الجميع؛ وهي بغير حاجة كذلك إلى الدولة الدينية ذلك أنها، إذا ما ترافت مع التشدد والعنف، يمكن أن تكون مدخلاً لأبشع أنواع الاستبداد وأشدّ مظاهر القمع والضييم السياسيين.

وأمّا دولة الخلافة، فهي ضربٌ معاصر من اليوتوبيا الواهمة غير القادرة على الإنجاز والتحقق؛ فهي لا تملك أولاً الأسانيد الشرعية ولا المؤيّدات الفقهية الضرورية التي تبرّر إنجازها؛ وهي لا تملك عملياً موارد سياسية واقتصادية وأخلاقية لكي تصمد وتستمرّ في بيئه معادية لها في الظاهر، ولكنها تحرصن على استغلالها وتوظيفها في الصراعات الإقليمية التي تستهدف الإطاحة بالدول باعتبار قابليتها لأن تكون أداءً هدم. فصارت الفكرهُ، نتيجةً لذلك، أداءً حربٍ وقتلٍ.

فعلى الرغم من تعبئة أكثر من نصف مليون شاب عربي منذ حرب أفغانستان إلى حدّ اليوم، وعلى الرغم من الاستثمارات المالية السخية والاستثنائية (حوالي 100 مليار دولار)، فإن الخلافة لم تتحقق لأنّه مشروع طوباوي. إن حظوظَ الدولة الدينية في التحقق في المجتمع الليبي

تکاد تكون مُنعدمةً خاصةً إذا ما كانت الوهّابية هي إطارها الفقهي والمرجعي. فما عاد المجتمع الليبي يملك اليوم موارد كافية، نفسية وذهنية واجتماعية لتقبل الانغلاق والتشدد وقمع الحريات بغض النظر عن المبررات والأحاجيج. فهو يسعى اليوم للانطلاق ومعاودة التحليل في أجواء الحريات والاستفادة من فرص التّحديث السياسي وخاصة من إيجابياتِ الديمقراطية السياسية والاجتماعية. فهي تجعل من الشعب الليبي مصدر كل السلطات وتحرص على العدل واستقلال القضاء وعلى كرامة كل الليبيين وعلى التوافق بينهم لأنها دولة توافقية بالأساس. فالدولة التوافقية تعني روح المواطن، فلسفة ومارسة، وتعمل على منع الصدامات والتوترات، السياسية منها والمسلحة، والدفع باتجاه الحوار المفضي بطبيعته إلى التوافق المؤسّس والبناء.

فالدولة الدينية - التيورقاطية ليست الحل الأمثل بالنسبة إلى المجتمع الليبي في وضعيته الراهنة التي تتسم، مثلما هو معلوم، بأزمة عميقهٍ وخاصة بغياب التوافق المجتمعي بين مختلف المكونات العرقية والدينية وخاصة السياسية والقبلية والمليشيوية التي تسيطر على الجغرافيا الليبية. فحينما تصطدم الدولة الدينية بالمعوقات²⁷⁵، فإنها ستلجأ ضرورةً إلى قوة السلاح في مجتمع فيه قابلية قديمة للحرب الأهلية. إن هذه المعوقات عديدة نذكر من بينها :

أ - التعدد العرقي في المجتمع الليبي، على النقيض، من القراءة التي تغلب مبدأ التجانس؛ فهو مكون من أغلبية عربية تصل نسبتها

275 - Claude Albagli (dir.), *La transition chaotique*, Université Panthéon-Assas, L.G.D.J., E.J.A., Paris, 1994, pp. 5 - 10.

إلى (95%) وتتوزّع النسبة المتبقية (5%), بين الأمازيغ حوالي (3%) والأفارقة والطوارق (2%).²⁷⁶

ب - التباين الديني والعقدي بين مكون سني مالكي وأشعري أغلبي (96%) ومكون إباضي أقلّ في جبل نفوسة (3%). كما لا يمثل المكون الأفريقي أكثر من (1%) من مجمل سكان ليبيا (6 نسمة سنة 2014); وهو ما يؤكّد وجود تنوّع ديني وعرقي حتّى وإن كان جزئياً.

ت - هشاشة المجتمع وانكساريه المؤسّسات وسطوة الميليشيات وخاصة الميليشيات الأيديولوجية والمافوية بعد 2011 والتي تتعاون فيما بينها جامعاً بين الإجرام والسياسة والمال في الآن نفسه.

ث - خطر التشظي والقدرلة والتلاشي؛ وهو احتمال واردٌ ومحكّن الوقوع في صلب المجتمع الليبي على الرغم من أن تأثيراتَ كل ذلك صعبة في الواقع الليبي الراهن بما يمكن أن يتولّد عنها من انفجارٍ ممكّن في الجغرافيا الليبية وفي بنية المجتمع.

ج - أهمية معطى جغرافيا الأحقاد وتراث الصراعات القبلية خاصة في الغرب الليبي في تعويق الحرب الأهلية؛ وهما معطيان خصوصيان لا يتوجّب، منهجهما وعملياً، تناسيهما عند تحليل تطور المجتمع الليبي واحتلال قيام الدولة الدينية؛ وهو احتمال ضعيف التحقق على الرغم من أن عدداً من الحركات الإسلامية المتشدّدة جاد في دعوته السياسية وحرّيص على إنجاز هذا النمط من الدولة حتّى وإن كان ذلك اعتناداً على ثالوث الحديد والنار والدم.

276 - Encyclopaedia Universalis, "Libye", corpus 13, France S.A. 1990, pp. 753-765.

إذن ما العمل؟

قد لا توجد إجابة ضافية عن السؤال ولكن يمكن أن نشير إلى ضرورة التحلّي بالخيال السياسي مثلما يقول ذلك C. Right Mills، من أجل ابتكار أنماط نظام الحكم وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع تكون توافقية ومدنية في الآن نفسه. فالتوافق ليس صدفة وإنما هو ثمرة عمل تراكمي ودؤوب من أجل التّحاور والتفاوض وتقديم التنازلات الضرورية وصولاً إلى إعادة البناء. فالدولة الدينية - التيوبراطية أو دولة الخلافة، إضافة إلى عدم توفر أساسينهما الدينية والثقافية وانعدام إمكانيات إنجازهما فعلياً؛ هما حالتان إنفجاراتان قادرتان على تعزيز الأزمة وخلق جبهات مواجهة جديدة وتعزيز إخفاق الدولة الفاشلة أصلاً والذهاب بعيداً في نشر الفوضى المدمرة خاصة وأن المجتمع الليبي غير متواافق حول صيغة الدولة الدينية بل إن أجزاء مهمة من النخبة السياسية والثقافية في ليبيا رافضة لها. فهما مدخل مهم للصراع والفرقة وليس للحل والوحدة؛ وهما ليستا أدلة قوّة واستقرار وتحصين المناعة إذا ما أخذنا في الاعتبار زوايا المهاشة ومستويات الانكسارية في المجتمع الليبي وانهيار النظام القيمي التقليدي على النقيض من الرأي المغلّب للتجلانس الاجتماعي والثقافي.

وحتى نزيد هذا التشخيص السوسيولوجي السياسي وضوها، يمكن أن نعطي مثلاً قريباً من المنطقة ألا وهو مثال الدولة الدينية - التيوبراطية في إيران التي يجمع المختصون في الشؤون الإيرانية على أن نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية²⁷⁷ محدودة على الرغم من أهمية المنجزات العسكرية

277 - على الرغم من أن إيران استفادت من ريعها البترولي من أجل بناء صناعة عسكرية وصاروخية كثيفة الإنتاج إلا أن الأوضاع الاقتصادية والتنموية لم تتطور بنفس القدر بدليل الصعوبات الاقتصادية النوعية التي تواجهها الطبقات الضعيفة واستمرار التفاوت بين الفئات والجهات وعدم التغلب على الفقر الريفي والحضري.

وخاصية الصاروخية منها والأدوار السياسية الإقليمية.

وعلى الرغم من أننا لا نروم الدخول في تفاصيل كثيرة متصلة بمثل هذه التجربة، إلا أننا نعتقد أنها جديرة بأن تكون مجال قراءة عربية متعمقة من أجل تأمل نقاط قوتها ومستويات ضعفها.

وحتى نختم هذه الملاحظات، فإنه يتوجب أن نشير إلى أن مثل هذه القراءة قد تُؤَوِّل على أنها اعتماد للحل الليبرالي الذي غالباً ما تعاملت معه النخب العربية منذ بداية "التبشير" به في النصف الأول من القرن العشرين، مع أحمد لطفي السيد وطه حسين، بنوع من النفور الفكري والتجنّب الأيديولوجي.

ولذلك نُقرّ بأن الليبرالية إذا ما تزاوجت مع الرأسمالية المتوحشة تصبح مشكلةً عويصةً وذات تأثيراتٍ سالبة خاصة في المجتمعات الهمشّة والأنكشارية، ولكن الليبرالية ليست فقط اقتصاداً وتنمية؛ وهو الجانب الذي لا نريد تبنيه البتّة، إنها أيضاً ثقافة سياسية.

فالليبرالية المقننة والمنظمة توفر لنا بعدها ثقافياً وحقوقياً لا استغناء عنه: إنها المدنية التي لا محيد عنها بالنسبة إلى كل المجتمعات ذلك أن مقترناً الفكري ينبغي على الدعوة إلى الفصل بين الشق الاقتصادي الليبرالي وبين الشق الثقافي السياسي الذي نحن بأشد الحاجة إليه، في هذه المرحلة التاريخية المضطربة على الرغم من أن النقاد سيقولون إن الليبرالية كُلّ شاملٍ، فلسفياً وسياسياً واقتصادياً وقيميَاً، ولكن مع ذلك فالفصل ضروري بين المضمون الثقافي والسياسي من جهة والاقتصادي من جهة أخرى.

فالمدنية، وفق تعريفنا، لا تتناقض مع اختيارات المجتمعات بغض

النظر إن كانت الاختياراتُ السائدة رأسمالية أم اشتراكية. وبعidea عن التوفيقية القابلة لكثير من النقد، فالمدنية، مثلما أسلفنا التوضيح، ليست مجرد آلية قانونية وسياسية. إنها مشروع ثقافي وتربيوي واجتماعي وتنشئي ي العمل على بناء المواطن والمواطنة وعلى إعادة إصلاح التربة التي أنتجت، على امتداد عقود من الزمن، الفساد والاستبداد؛ إنها باختصار مقتضبٌ إمكانية أن يخرج المواطنُ من بيته آمناً وأن يعود إليه آمناً مطمئناً.

فمهما اختلفت القراءات، فالمجتمعات العربية بحاجة إلى حوارٍ عميق حول حلول الأزمة الراهنة. فاللّيبرالية السياسية والمدنية المنشودة لا تتناقضان مع الاقتصاد الاجتماعي التضامني لأنّه ثمة حقول تكامل وظيفي بينهما ولأن المراحل الانتقالية المضطربة مثل التي تعيشها ليبيا اليوم تحتاج إلى حلولٍ سريعةٍ وناجعةٍ قصدَ مواجهة التوترات والإخفاقات والأزمات العديدة²⁷⁸ وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

وبناء عليه، يمكن أن تكون المدنية حلّاً من الحلول القابلة للحوار والتفاوض. فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكن أن يشكّل تدريباً اقتصادياً مهماً وتهيئاً جماعياً لمرحلة ما بعد الريع النفطي التي بدأت تقترب تدريجياً ومساهمةً في تقويم آداء القطاع العمومي وإخفاقاته التي سببها «صنّاع القرار» والعاملون فيه. فهو إذن تحدّى على درجةٍ من الخطورة والدقة في الآن نفسه. فالاقتصاد التضامني والاجتماعي، هو محمل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية التي تتّخذ شكل بنياتٍ منظمةٍ ومهيكلة وذات طابع مستقل وتعمل على تكريس ممارسة داخلية ديمقراطية

278 - فيما يتعلق بالفترات الانتقالية المضطربة والقلقة، نقترح الاطلاع على كتاب مهم : Claude Abaglio (dir.), *La transition chaotique*, Paris, Travaux et recherches Pantheon-Assas, Paris II, L.G.D.J, 1994, pp. 5 - 9.

وتشاركية. وتتركز الغاية الأساسية من هذا الاقتصاد على خلق فرص العيش الكريم وضمان تنمية مستدامة عالية التشغيلية وعلى إنجاز تجارة شفافة وعلى جهد استثنائي من أجل محاربة الفقر بكل أنواعه²⁷⁹. إنها، وفي كلمات مقتضبة، مدنية غير مصادمة للإسلام وغير مستفرزة لمشاعر الدين الشعبي ول์معتقدات القوى الاجتماعية المحافظة، ولكنها حصانة فعلية في مواجهة الأصوليات المتوجهة وتيارات التكفير العاتية. إنها داعية للحوار والتفاوض من أجل المستقبل بدل سفك الدماء والاعتداء على الذات البشرية، إنها مدنية مرادفة لإعادة بناء البشر.

7 - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أساس الديمقراطية المدنية : قراءة في ظاهرة الفساد

ملاحظة مدخلية :

حينما تحدثت الأديبات في السبعينيات والستينيات من القرن العشرين عن معوقات التنمية، فقد أشارت باصبع الاتهام العلمي إلى الظاهرة الاحتلالية ودورها في نهب الخيرات الوطنية وخاصة إلى دور المركز الرأسمالي في خلق نظام غير عادل وغير متكافئ على حد تعبير الاقتصادي سمير أمين. ولكن تم، في مقابل ذلك، إغفال معطى مهم وهو معطى الفساد ودوره في تعطيل التنمية وإهدار الموارد.

فلا توجد تعریفات دقيقة لمفهوم الفساد في البلاد العربية؛ فهو في الواقع موضوع مسكون عنه؛ فكل ما له علاقة بالمال والثروة وتوزيع الخيرات معتم عليه ويعامل معاملة الممنوع (الطابو) اعتمادا على الثقافة الشعبية

279 - André Gueslin, *L'invention de l'économie sociale, le XIX siècle français*, Paris, Economica, 1987, pp.151-159.

الداعية إلى التستر على الثروة وإخفائها. ولعل ذلك ما يفسّر، ولو جزئياً، أنه لا توجد إلا أدبيات عربية نادرة وقليلة حول ظاهرة مستفحلة في المجتمعات العربية. ويمكن أن نذكر من بين هذه الدراسات²⁸⁰ :

وبناءً على كل هذه المراجع، فإنه يمكن أن نعرّف الفساد، على أنه سلوكٌ مخالفٌ للواجب الرسمي بسبب تغليب المصلحة الشخصية ومحاباة العائلة والقرابة واستغلال المركز الإداري والتربح القصدي من الموقع وخاصة من قبول الرشوة واعتبارها أسلوباً في المعاملة.

وأمّا الباحث تلمان R.Telman فهو يعرّف الفساد «بأنه بيئه تسودها ممارسات حكومية بiroقاطية وتم معظم معاملاتها في السرية المطلقة كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي الخبرة والكفاءة»²⁸¹.

ولذلك يمكن أن يعرّف الفساد كذلك على أنه كل تصرف غير قانوني أو غير أخلاقي يهدف، في المحصلة، إلى تحقيق مصالح شخصية أو فئوية على حساب المصلحة العامة الأمر الذي يؤدي إلى هدر - كلي أو جزئي - لموارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية ويفضي خاصة إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وإلى ضياع حقوق الأفراد. ولكن الأسئلة المركزية التي تطرح نفسها بإلحاح هي التالية :

- ما هي تأثيرات الفساد في التنمية؟

- وكيف يمكن أن يؤدي الفساد إلى إنتاج الظواهر غير المتوازنة مثل

280 - أحمد رشيد، الفساد الإداري، الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، القاهرة، مطبوعات دار النشر، 1976؛ أنظر أيضاً، صالح الفهد المزید، كسب الموظفين وأثره في سلوکهم، مطبعة المدیني، الرياض، [دون تاريخ نشر]؛ صلاح الدين محمود، الفساد الإداري كمعوق لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994.

281 - Robert O. Telman, "Market Emergence Black - Bureaucracy : Administration Development and Corruption "In Public Administration Review, 1968, XXVIII, 5, pp. 425 - 427.

التسبيب الإداري والوظيفي وهدر الموارد الاقتصادية وتسرب الميزانيات العامة دون تحقيق إنجاز فعلي؟

إن فشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية وهدر الإمكانيات وضياع الموارد دون تحقيق الأهداف المرجوة، هو الذي يُعسر أوضاع الفئات الفقيرة والهشة خاصة وأن الموارد غير قابلة للتعويض والتتجدد. فليس أخطر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الفساد؛ فهو يؤدي إلى عدم القيام بالواجب المهني، جزئياً أو كلياً، وعدم انتظام العمل والإنتاج وتدني مستويات الكفاءة وإهدار الموارد الاقتصادية والاجتماعية وتعيين الموظف غير المناسب في المكان غير المناسب. فالفساد بيئة نفسية وسلوكية وثقافية متكاملة تعتمد على الحقوق المدنية للأفراد وتدمّر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتساهم في ترديها وفشلها مثلما ثبتت ذلك تجارب عديدة متعددة في جغرافيات مختلفة (أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى إبان ستينيات القرن العشرين وبسبعينياته).

وبناءً على ذلك، يكون ضرورياً الاتفاق على أن التنمية العادلة الحالية من الفساد حقٌّ من الحقوق المدنية وذلك لاعتباراتٍ عديدةٍ :

فالفساد متج لأشكالٍ عديدة من الفساد الاجتماعي والسياسي والمالي والإداري؛ وهو متجأً أيضاً لل الفقر ذلك أن من يستولي على موارد أكثر مما يستحق أو مما يحتاج؛ فهو يستولي على حقوق غيره المدنية والاقتصادية؛ فهو يعني حينما يفتقر بنى وطنه. فالفقر ليس أمراً واقعاً؛ فهو نتاجٌ بنية النظام الاقتصادي العالمي من جهة والنظام المحلي والسياسات العمومية من جهة أخرى والتي لا تتوفر على آليات المراقبة والإشراف والشفافية.

فكثنا يذكر جيداً مثالاً مبلغ 26 مليار دولار الذي أشار إليها الوزير الأول الجزائري الأسبق عبد الحميد ابراهيمي لتوضيح حجم الفساد الحكومي والاقتصادي في الفترة التسيرة الفاصلة بين 1962 و1992.

فالفساد يدمر أيضاً التنمية حينما يتوج تدهور طاقات الإنتاج وتأكل الهياكل الإدارية المعنية بتوزيع مردود التنمية وحينما يتوج ازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراً وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وانتشار التسيّب والفساد الإداريين والماليين²⁸².

فمن شروط التنمية المتوازنة القضاء على مسببات الفساد من جذورها ومجابهه آثاره. فحينما تغيب أو حتى تضعف الآليات الرقابية والإشرافية، فمن الطبيعي أن يستشرى الفساد. فالتنمية هي ضحية الفساد باعتباره ظاهرةً مدمرةً لكل مجالات الحياة ومناحيها ومولدةً أيضاً للفقر والتفكّك؛ وهي نتيجة كذلك لتفكّك المجتمعات.

فالفساد يعطل التحول الديمقراطي والأداء السياسي الجيد والشفافية في توزيع الثروات وفاعلية المؤسسات ونجاجتها. ذلك أنه يخلق شرائح مستفيدة وقدرة²⁸³ على تعطيل أية ممارسة شفافة؛ وهو يعمل كذلك على تعطيل كل شيء وعلى انتشار الفساد الحكومي²⁸⁴ الذي يترافق في أغلب التجارب التي حلّلناها في بلدان عديدة مع الاستبداد. ولعل خير مثال على كل هذه الملاحظات الأولية هو إسبانيا؛ فلم تتحرّر إسبانيا فقط من الاستبداد الفرنكوي (1936-1975)، ولكن كذلك من الفساد المالي

282 - محمد محمود الذنيبات، أثر الرشوة على النظام الاقتصادي والتنمية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 2004.

283 - أحمد صقر عاشور، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، في كتاب مؤشر الفساد في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت 2010، ص 31-72.

284 - *Reports of Transparency international* : 2008-2016, «wwwtransparency.org»

إن تحليل الفساد لا يجب أن يبقى مفاهيميا فقط : فلا بد له أن يكون أيضا أخلاقيا. كما لا تتوّجّب معاملة الظواهر أخلاقيا فقط ولكن التوجّه إلى تحليل أخلاقي للظواهر، مثلما سبق وأن كتب نيتشه... فالفسادُ مفهومٌ وواقٌ في آن واحد. فهو يمكن أن يحلل وأن يُروي. ويمكن أن يتّخذ وجه أحد هؤلاء الأفراد. فالفساد مصنوعٌ من روایات مُخزنة ومرعية وبطولية، تجمع بين مُفسِّدين وَمُفسدِين. ولكن أيضا من أفراد غير قابلين للإفساد والذين يصنعون المقاومة. فالفساد يبني باعتباره «عملية»، ولكنه غالباً ما يكون تاريخياً يدمّر الأفراد، ويجعلهم انفصاميين، يغනّهم ويزدهّم ويُحيلهم أحياناً إلى البوس أو إلى إن كل شيء يختلط داخل الفساد؛ وهم يختلطون داخل هذا التاريخ في نهاية البحث. إنه ليس نافعاً إعطاء الأسماء؛ فذلك من اختصاص القاضي وحده.

Alain Etchegoyen

آلان إيشيغويان

Le corrupteur et le corrompu

المفسدُ و المفسدُ

[ترجمة المؤلف]

والسياسي المرافقين؛ واستطاعت خاصة بناءً دولية قوية اقتصادياً وسياسياً. فزوّال نظام الجنرال فرنوكو ساعد على تحقيق الانتقال الديمقراطي من جهة ويسّر خاصة عملية النمو الاقتصادي الاستثنائي في أوروبا من جهة أخرى. ولذلك ثمة حاجة ماسة إلى ضرورة إجراء تقويم شامل للواقع العربي من أجل إعادة النظر في مستويات مقاربة التخلف العربي لإدماج متغير الفساد في عملية التفسير لدوره المعطل للتنمية²⁸⁵ من جهة وللتحول

285 - صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدریب، الرياض، 1994، ص 15-19.

286 - أحمد سقر عاشور، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، في كتاب مؤشر الفساد في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، يناير 2010، ص 34-69.

الديمقراطي من جهة أخرى. ولعل ذلك ما يدعونا علمياً إلى أن نأخذ في الاعتبار بعض المفارقات²⁸⁷ اللافتة للانتباه من الناحية السياسية والتنمية.

إن مجموع الدخل العربي من البترول يقدر خلال سنة 2010-2011 بأكثر من 820 مليار دولار ، ولكن هذا الدخل المتأتي من الريع النفطي ولد مفارقات سوسيولوجية لافتة للانتباه حيث يقدر حجم الأموال العربية المهاجرة والمهرّبة بحوالي 3 تريليون دولار بالإضافة إلى أموال المضاربات والأموال المشبوهة غير معروفة المصدر (الأموال العربية المبيضة في الفراديس الضريبية هي الأولى عالميا). كما تصل المديونية العربية في مجملها إلى أكثر من 800 مليار دولار خلال ستة 2009 - 2010، فمختلف هذه الظواهر منحدرة من داخل ظاهرة الفساد.

الجدول رقم 6 : الدعم الإجمالي للمديونية العربية

السنة / الرقم	الرقم
1975	2 مليار دولار
1980	50 مليار دولار
2000	325 مليار دولار
2010	800 مليار دولار

المصدر : وثائق التقرير الاقتصادي العربي الموحد وتقارير البنك الدولي (1975 - 2011).

فعلى الرغم من أهمية الثروات العربية، فشمة حوالي 60 مليون أمي²⁸⁸ عربي حسب إحصائيات اليونسكو لسنة 2010. فكيف نفسر

287 - حسين رهيط، فتحي المجري، الفساد وآداء المنظمات العامة : الأدلة النظرية والعملية مع التطبيق على حالة الاقتصاد الليبي، في كتاب : الإدارة العامة في ليبيا : الواقع والطموحات (تحرير محمد زاهي المغيري وبعد الجليل المنصوري)، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، طرابلس 2004، ص 305-360.

288 - انظر إحصائيات اليونسكو حول واقع الأمية في المنطقة العربية.

المفارقة العربية أي هذه الفجوة العميقة بين الإمكانيات الهايلة المتوفرة وبين المنجز الفعلي، على الرغم من التفاوت بين قُطْرٍ وآخر. فعلى الرغم مما تحقق في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بات اليوم متأكداً أن الفساد هو واحدٌ من أهم العوائق أمام تحقيق الحكم الرشيد وأمام التنمية العادلة والشفافة²⁸⁹ ومقاومة الفقر والبطالة والعمل على قيام المجتمع الديمقراطي.

ذلك أن نجاح التنمية وتحقيق الإصلاح السياسي والمؤسسي يرتبان إلى حدّ كبير بمكافحة الفساد والقضاء عليه. فالتقارير المؤثرة تشير إلى أن مؤشر الفساد في المنطقة العربية هو من أهم المؤشرات في العالم؛ وهو شديد التأثير سلباً في المجتمع والتنمية والحكم الرشيد وهو يشكل عائقاً حقيقياً أمام الانتقال السياسي. وهو أمرٌ يعبر عن نفسه من خلال تعاضد عدد من الظواهر المتكاملة مثل استغلال النفوذ المالي والإداري وضعف معايير مباشرة السلطة والاستفادة من المغريات المالية وضعف المساءلة والمراقبة والشفافية والتساهل مع الفساد وعدم محاسبة المفسد والمفسد قانونياً وسياسياً.

الفساد وتدمير الحق في الحياة

فمن المفارقات السياسية والعلمية اللافتة للاهتمام هي أن المنظمة غير الحكومية الألمانية «الشفافية العالمية» Transparency international

289 - لو نجحت المشاريع الزراعية الكبرى التي تم تدشينها في عقد السبعينيات من القرن العشرين، لتحولت ليبيا إلى قاطرة اقتصادية وتنموية وثقافية تقود كامل منطقة المغرب العربي، ولكن ذلك لم يحصل جزاءً سوء الإدارة والفساد، الأمر الذي حرم ليبيا من فرصة تاريخية استثنائية. انظر بخاصة الدراسة - الوثيقة: عباس بدر الدين، التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية الليبية (الثورة الزراعية)، مجلة الشورى، السنة الثانية، سبتمبر 1975، ص 52-12.

إن الأفراد الذين وصلوا هذه الدرجة من الفساد هم في الأصل جشعون وغادرون وعنيفون ومستعدون للمساس بحقوق الآخرين؛ وهم بمقدورهم أن يكونوا أيضاً ضيعين ومستعدين للتخلّي عن حقوقهم الخاصة. إنه فيما يتعلّق بالأوائل، فإن المواهب والاستعداد وقوة الفكر لا تفعل أكثر من الغمّ يغرّقهم أكثر في البؤس وإلى استرادة القلق والأهواء الضاربة التي تحرّكهم، وهم ينشرون على الآخرين الآلام والعدايات التي يكونون فريسة لها. وأما الثنائيين، فإن الخيال والمنطق لا يفعلان أكثر من أن يعرف المنطق في حدّ ذاته عليهم أشياء خاطئة متصلة بالرهبة والرغبة ومضاعفة مواضيع التناقض والحزن والفرح العرضي بكامله. ففي الحالتين، حينما يكون البشر الفاسدون مدفوعين بفعل هيمنة الرّهبة عليهم، فإنه لا يكون ضروريًا القول إن الطرفان قادران على مختلف الجرائم ... إنه إذا ما وصل إنسان إلى هذه الدرجّة من الفساد، فإنه يجد أيضًا من يقبل شرائعه ويحسن استثمار ملكاته وقدراته وعمله في الفساد.

الفيلسوف والمؤرّخ آدم فارغيسون

Adam Ferguson

[ترجمة المؤلّف]

أشارت في تقريرها لسنة 2016 إلى انخفاضٍ نسبيٍ في مستوياتِ مدركات الفساد العالمي وظهور بعض مؤشرات تحسّن واقع الإعلام والحرّيات الصحفية²⁹⁰؛ وهي عناصر تأخذها المنظمة في الحسبان عند

290 - Vincent Capdepuy, «La corruption diminue dans le monde», in *Sciences Humaines*, N° 280, Avril 2016, p.19.

وضع مؤشرات الفساد والحق في التعبير.

وعلى النقيض من هذا، فإن ظاهرة الفساد الموجودة منذ عقود في المجتمع الليبي المعاصر، ازدادت ترسّخاً وانتشاراً²⁹¹ في الآن نفسه إلى حد أن أصبحت فعلياً ظاهرة بنوية²⁹² متغللّةً في مفاصل المجتمع بدليل هذا الارتفاع الاستثنائي في مؤشراتِ مدركات الفساد في ليبيا في الفترة الفاصلة بين 2009-2016. فبدل أن تقطع اتفاضة 2011 مع آفة الفساد مثلاً في ثوب المال العام والارتشاء، فإن العكس هو الذي حصل بدليل الترتيب العلمي. فقد ارتفعت نسبُ الفساد على الرغم من وجود هيكلٍ أربعة مكملة بالمراقبة والمحاسبة.

فليس غريباً إذن أن تصنّف منظمة الشفافية الدولية Libya من بين ستّ دول عربية الأكثر فساداً في العالم بدليل الترتيب الذي يعرضه هذا الجدول :

الجدول رقم 7 : ترتيب ليبيا حسب منظمة الشفافية العالمية

السنة	الترتيب (168 دولة)
2008	126
2010	146
2014	117
2015	161
2016	168

المصدر : منظمة الشفافية (www.transparency.org/cpi2015)

291 - أحمد صقر عاشور، مؤشرات الفساد في الأقطار العربية : إشكاليات القياس والمنهج، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت 2010، ص 42.

292 - علاء حمودة، مؤشر الشفافية العالمية : ليبيا ضمن أكثر 10 دول فساداً في العالم، بوابة الوسط : www.alwasat.ly/ar/news/economy/94065

ويمكن أن نعرف الفساد بكل أنواعه على أنه اعتداءٌ واضح على حقوق الليبيين المدنية منها والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ممثلة في الثروات الطاقوية الوطنية والتنمية و مختلف الموارد والراساميل؛ وهو إعتداء، ظاهرٌ وبطّنٌ، على حقوق الأجيال القادمة وخاصة على حقوقها في الثروة علما وأن البترول يمثل حوالي 95% من محمل مداخيل ليبيا و 98% من صادراتها²⁹³؛ وهي نسبة حساسة لأنها تؤكد في دلالتها العميقة أن الاقتصاد الليبي ريعي في جوهره أي يرتكز أساساً على مداخيل لا تتأتى من الجهد والإنتاج وإنما من ثروة مخزنة في باطن الأرض تستثمرها الشركات الأجنبية. فالمشكلة العويصة تكمن في أن جميع المجتمعات تعرف أشكالاً مختلفة من الفساد بما في ذلك أشدّها عراقةً في الديمقراطيات وصرامةً في المراقبة والشفافية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، ولكن المشكلة الأعوچ تكمن في غياب الدولة وعدم نجاعة آليات المراقبة والمحاسبة وفي أهمية الريع النفطي، ذلك أن ليبيا تتوفر - مثلما أسلفنا القول - على رابع احتياط للنفط في القارة الأفريقية؛ وهي واحدةٌ من أهمّ متجمعي الذهب الأسود في القارة على الرغم من أن الإنتاج تعرض إلى التراجع والانخفاض بشكل ملحوظ منذ 2012 جراء سطوة الميليشيات والاقتتال الداخلي من جهةٍ وانهيار الدولة وتلاشي مؤسساتها وانعدام ظروف الإنتاج المادي من جهة أخرى. لقد أفضى الفساد في ليبيا إلى إهدار موارد الدولة على امتداد عقدين من الزّمن في الحد الأدنى وإلى إتلاف ثروات المجتمع، ولذلك توقفت

293 - علاء حمودة، مؤشر الشفافية العالمية : ليبيا ضمن أكثر 10 دول فسادا في العالم، انظر بوابة الوسط : <http://www.alwasat.ly/ar/news/economy/94065>

في الترتيب 161 عالمياً (سنة 2015) متقاسمةً بذلك الموقع ذاته مع العراق²⁹⁴ جراء الحروب والتورّات والصراعات المسلّحة المستفحلة في البلدين واهتزاء هياكل الرّقابة على الرغم من تعددّها. وتلك هي مفارقةٌ ليبيةٌ جديرةٌ بالتحليل. ويُتّخذ الفساد بعد سنة 2011 مظاهرَ عديدةٍ مثل التسيّب الإداري والمالي وغياب السيولة المالية في البنوك والمصارف التجارية وانقطاع التيار الكهربائي والمياه وغياب الخدمات وسطوة السلاح في بلد يعيش مرحلةً متواترة. فقد أنتج الفسادُ وخاصةً الإفسادُ فقراً حقيقياً في المجتمع الليبي على نقىض ما يؤكده تقرير الأهداف التنموية في ليبيا الصادر سنة 2010 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي²⁹⁵؛ فشلة في المجتمع الليبي عائلات تعاني فعلاً من الفقر الشديد والجوع؛ ولا تكاد تجد ما يكفيها من القوت. لقد فتك الفقر - المرضي والأمرئي - والفساد بالمجتمع الليبي مثلما تدلّ على ذلك أمثلة كثيرة²⁹⁶.

وحتى نعمّق مثل هذا التحليل، نشير إلى معطى سوسيولوجي لا يمكن إنكاره. لقد قتلت السياسات العامة وخاصة الأداء الاقتصادي المتبع في الفترة الفاصلة بين 1986 و 2010 الطبقة الوسطى على الرغم من أهميتها السياسية والاجتماعية في عملية توازن المجتمع ومنع ظاهرة الاستقطاب

294 - <http://www.alwasat.ly/are/news/economyeconomy/94065/>.

295 - على الرغم من أهمية الموارد المالية الليبية، فإن الفقر في حالة تزايد منذ 2011 حيث كشفت تقارير الأمم لسنة 2016 أن نصف سكان ليبيا أي حوالي 2.4 مليون شخص من مجمل 6 مليون نسمة (حسب البنك الدولي سنة 2014) يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في حين تقدّر 300 ألف طفل محروم من التمدرس إضافة إلى 350 ألف شخص مهجّر في الداخل الليبي. وتشير إحصائيات الأمم المتحدة أيضاً إلى أن 40% من السكان يعيشون تحت خط الفقر في بلد فيه تحسّن في الدخل الفردي ووصل بين 2003 و2004 إلى 13.800 إلى 13.800 ألف دولار أمريكي. ولا غرابة في ذلك، فقد خسرت ليبيا سنة 2011 أكثر من 60% من الناتج القومي الخام لسوء الأحوال السياسية

<http://www.almanar.com.lb>: وال الحرب الأهلية

296 - <http://www.lubyaalkhabar.com/economy/4788>.

الطبقي، وعلى الرغم كذلك من أنها كانت دعامةً طبقية وسياسية أساسية للنظام السياسي بعد سبتمبر 1969. فالمعضلة السوسيولوجية تكمن في أن الحكم قبل 2011 لم ينتبهوا إلى ضرورة الحفاظ على صلابة الطبقة الوسطى وـ“صمودها” في وجه الصعوبات والخلولة دون تفتيتها وتدميرها؛ ولكن مثل هذه القيظة الضرورية لأوضاعها لم تحصل بها فيه الكفاية. ولذلك تناولت حالة الإحباط والغضب لدى هذه الطبقة جراء الشعور بالإهمال الأمر الذي جعلها تندفع بقوة نحو التغيير السياسي²⁹⁷ سنة 2011 غير سائلة عن الملايات المحتملة.

لقد كانت الموارد الاقتصادية والمادية متوفّرة لدعم الطبقة المتوسطة الليبية والإبقاء على قوتها وإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة الحقيقية في الشأن العام وإعطاء الحياة السياسية حرية خاصة، ولكن ذلك لم يحصل. وهي فرصة أخرى من الفرص المُهدّرة عمدا لأن عددا من المجتمعات الذكية راهنت على دور الطبقة الوسطى في ضمان استقرار المجتمع وتوازنه وتجنيبه الهزّات المجتمعية التي تفضي إلى خللية البنية الاجتماعية وتفكيكها. وقد كان بالإمكان صياغة تصور واضح لدور الطبقة الوسطى بحكم أنها قادرة على إضفاء بعض المشروعية السياسية والاجتماعية الضرورية بالنسبة إلى النظام السياسي²⁹⁸.

ولذلك استهدف الفساد على وجه التحديد والتخصيص قطاع البترول

297 - نشير إلى مثل هذه الاستنتاجات على الرغم من أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول الطبقة الوسطى الليبية. فواحدة من أعراض مشاكل ليبيا هي عملية تغيب الإحصائيات عمدا على الرغم من توفرها.

298 - حصل انهيار الطبقة الوسطى على الرغم من أهمية السياسات الاجتماعية والصحية حيث ارتفع معدل مؤمل الحياة إلى 70 سنة في 1998 وتقلّصت وفيات الرضع من 105 وفاة لكل 1000 ولادة سنة 1970 وإلى 20 وفاة على كل 1000 ولادة سنة 1998. وقد أدى تطور مختلف الخدمات الصحية والدعم السخي للسلع إلى تحسين أوضاع العائلات محدودة الدخل وإلى تراجع محدود في نسب الفقر. ولكن كل ذلك انهار بسرعةٍ.

لأنه قطاع مدرار وولود ماديا، فعمل على السيطرة على مداخليه أو نهب أجزاء منها؛ وأنتج ما يمكن أن نسميه بغياب الشفافية في تسيير المال العام وأوجه إنفاقه وضبط الصفقات ومشاريع البنية التحتية على تهلهلها. فالبترول هو الذي يمول القطاع العمومي ويشغل ما بين 70 و 80 % من القوى العاملة في ليبيا؛ وهو الذي يُغري المفسدين بالمناورة ويشجع الفساد. فهو مصدر القوة ومنبع الانكسارية في آن واحد²⁹⁹. وليس أدل على ذلك من هذا التلاعُب بالمال في الداخل والخارج مثلما أكَّد ذلك التصريح الشهير لوزير المالية الأسبق حسن زقلام³⁰⁰. فقد تضاعف الفساد في مجال نهب المال العام - دون مبالغة - خمس مرات على الأقلٍ قياساً بما كان عليه عملياً في سنة 2010.

لقد نسف الفساد السياسي والمالي كل حظوظ نجاح التجربة التنموية الليبية على أهميتها (1970-1976) وأهدر المال العام بغير وجه حق. إضافة إلى أنه فعل ما هو أسوء من ذلك حين هدم عملياً أية إمكانية لبناء المدينة الليبية المنشودة التي نشتغل على تحليل مستوياتها منذ مستهل الكتاب؛ وهو الذي حرر الليبيين جزئياً، حتى تُنسَب الموقف من باب الموضوعية، من حقوقهم الاقتصادية والمادية والاجتماعية. إضافة إلى دوره في تحقيق التنمية باعتبارها شريان حياة المجتمع الليبي وعماد استقراره، فقد كان قادراً على ضمان التقدُّم وتحصين مختلف المكونات الليبية من العوز

299 - Transparency international, «National integrity System assessment Libya 2014 in : http://www.transparency.org/w_hatwedopublication/libya-2014-nationalintegrity-system-assessment

300 - نذكر للمرة الثانية بتصريح وزير المالية الأسبق حسن زقلام لأهميته، حيث يقول الصحافة : «كلما تمكنا من استرجاع بعض الأموال إلا وعاودت الخروج برأً وبحراً وجواً»، أنظر القدس العربي، عدد 7045 بتاريخ 9 فبراير 2012، ص.1. لكن هذه التصريحات لم تتمتَّع بما يجب أن تتمتَّع به من متابعة وتحليل .

والتهميش. ولكن المفارقة السوسيولوجية تكمن في أن الفساد شكل، على امتداد عقود من الزمن، رحّماً ولودة للإقصاء والتهميش خاصّة بكل أصنافه. ويَتَّخِذُ هذا الفقر أشكالاً مختلفة مثل ضعف الدخل وعدم القدرة على توفير الحياة الكريمة وال حاجيات الأساسية والسكن اللائق والتطبّب الجيد والغذاء الصحي. وهو أمر يُقرّ به حتى النظام السياسي السابق. فالفقرُ الليبي متعدد المعاني والدلالات *polysemic poverty*³⁰¹؛ فشلة فقر سياسي وفقر خدمي وفقر مادي واجتماعي خاصّة مع تجميد القانون رقم 15 لسنة 1984 حول موضوع الأجور في ليبيا.

فالملاحظ في هذا السياق، أن معدّلات الفقر في حالة ازدياد في ظل غياب الدولة واستعرار حرب الميليشيات وخاصة انهيار إيرادات النفط بشكل ملحوظ من 1.5 مليون برميل سنة 2010 إلى 350 ألف برميل يومياً في سنة 2016.

وتشير الإحصائيات الرسمية سنة 2010 كذلك إلى أن خمس سكان ليبيا يعيشون تحت خط الفقر³⁰². ولعل ذلك ما يؤكّد خطورة ظاهرة الفقر بحكم أن أكثر من 70% من إجمالي القوى العاملة في ليبيا³⁰³ يعمل في مؤسسات الدولة الليبية من جهة وخاصة كذلك أن نسبة الشباب العاطل عن العمل وصلت سنة 2010 إلى حوالي 33% من

301 - أحمد صقر عاشور، المرجع السابق، ص 40-43.

302 - مصطفى عمر التير، حول مستقبل الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي : دراسة أمبيريقية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2006، ص 176-186.

303 - تقرير الأمم المتحدة الخاص بلبيا الذي يُشير إلى أن حوالي 2.400 مليون نسمة بحاجة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة، (موقع الأمم المتحدة):

https://search.un.org/results.php?ie=utf8&output=xml_no_dtd&oe=utf8&Submit=Search&ga=GA1.2.2023320639.1491477920&query=Libye&tpl=un&lang=fr&rows=10

جهة أخرى. فالمفارقة السوسيولوجية العويصة تكمن في أن الفقر اقتحم حياض الأسر الليبية ودكَ استقرارها بقوة. إن مثل هذا الفقر الذي لا يتوجب إنكاره منها كانت الذريعة السياسية وطبيعة التموقع الفكري لا تؤكده فقط الإحصائيات، وإنما الملاحظة الأنثروبولوجية الميدانية، ولكن شريطة أن تحسن تطبيق تقنية الملاحظة وشروطها.

لقد رأينا في الواقع مجتمعين مُتباينين وغير متوازنين بل قل متناقضين تماماً : مجتمع أقلي ولكنه يعيش البذخ والوفرة المستمدان من القرب من السلطة ومجتمع أغلبي يعيش درجاتٍ متفاوتة من الفقر. ولعل ذلك ما يفسّر اندفاع شرائح مهمة من الطبقة الوسطى الليبية وخاصة شرائحها المتوسطة والفقيرة باتجاه 17 فبراير 2011 وكأن حمل السلاح ضربٌ من ضروب الانتقام أساساً من آفة الفقر. واستناداً إلى كل هذه المعطيات، يكون مفيداً أن يدرك صناع القرار العلاقة الوثيقة بين التنمية والعدالة من جهة والتكامل العضوي بين ظواهر الفساد والفقير والتفكير من جهة أخرى. فالدرس التاريخي يكمن في أنه لا قضاء على الفقر دون استئصال الفساد.

8 - الحق في التنمية العادلة مكونٌ أساسيٌ من مكونات المدنية الليبية

”العلم أو قبني على جهلي“

فخر الدين الرازي

إن مبحث التنمية على درجة من الأهمية بدليل علاقته الوثيقة بما سمي بالانتفاضات والثورات العربية. فغياب التنمية المحلية والجهوية تم اعتباره سبباً مركزياً من أسباب الانتفاضات، ولكن حينما تحققت هذه الانتفاضات

لم تتحقق معها التنمية المحلية والجهوية؛ ولم تحصل هذه المقاومة الحقيقة لآفة الفقر. فشلة إذن حلقاتٌ مفقودة يتوجّب البحث فيها.

إن التنمية هي محمل الاجراءات السياسية والإدارية والمادية والتنفيذية التي تسعى السلطات العمومية اعتماداً عليها إلى تحقيق قدر من التنمية الخاصة بهذه المنطقة أو تلك. وهي إذن محمل السياسات العمومية والخطط الوطنية وخاصة الاجراءات العملية التي تكون عادة مستقلة أو منبثقة من السياسة التنموية الوطنية والتي تضع موارد الدولة وموارد القطاع الخاص والإمكانيات المحلية للجهة في تكامل في إطار السياسات الوطنية. ولكنها ترکّز، وهذا الأهم، على موارد الجهة المستهدفة بالتنمية الذاتية وخصوصياتها الثقافية والاجتماعية والبشرية؛ وهو ما يسمّيه عالم الاجتماع الفرنسي المعروف تيسيرنك Tesserine بموارد الإبداع أو ما نسمّيه تحديداً من جهتنا بالعصرية المحلية.

ولكن معضلة سياسات التنمية الوطنية والمحالية تكمن في أنها لا تقدر أو لا ترغب في أن تكتشف هذه العصرية المحلية أو هي لا تكتثر بها. ولذلك هي ترثُ نفسَ المشاكل القديمة-الجديدة وتعيّد إنتاجها بصيغٍ مختلفة من خلال سلوكياتٍ محدّدة:

أ- غيابُ الاستقلالية أو ضعفها قياساً بالدولة،

ب- الارتباطُ بين السياسي وأشكال التوظيف،

ت- التخطيط الفوقي أو الارتجالي المعزول عن الخصوصيات المحلية،

ث- تحالف الارتجال الإداري مع الفساد وإهدار الموارد،

ج- التّسييسُ المفرطُ وغيابُ التّصوراتِ اللامركزية.

ولذلك ثمة تداخلٌ كبير بين ما هو سياسي وما هو محلي إلى درجة الاندغام الأمر الذي يؤكد أن التنمية، بغضّ النظر عن مستواها سواء أكان وطنياً أم محلياً أم جهويَا ، هي مركبةٌ وغير مضمونة النجاح، مثلما نلمس ذلك في الأقطار العربية وفي الأقطار النفطية خاصة مثل الجزائر ونيجيريا ولibia وال العراق.

فثمة إذن، صعوباتٌ عديدةٌ وأيضاً إخفاقاتٌ نلمسها بالعين المجردة، وتفسّرها مدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية بالتبعية للرأسمال العالمي. ولكن هذا التغيير التفسيري غير كافٍ لوحده. فالتنمية ليست معادلات كمية ولا موارد مالية ومادية فقط. فالتنمية التي تعني هي أساساً تنمية الإنسان اعتماداً على تنمية متكاملة الأبعاد والمكونات من خلال احترام حقوقه الأساسية في العيش الكريم والبيئة السليمة والمشاركة في صناعة القرار وخاصة في قرار التخطيط التنموي.

فظواهر الإخفاق في التنمية واستشراء الفساد هي ظواهر تعود في جذورها إلى تهميش الإنسان وجعله مجرّد عامل استهلاك وفي أفضل الحالات مجرّد عنصر تقبيل. فتنمية الإنسان هي أشمل بكثير من التنمية في معناها المادي العام، ذلك أن هذه التنمية سياسية واجتماعية وثقافية في الآن نفسه.

فتربية الإنسان ليست مجرد سياساتٍ وإجراءاتٍ وترتيباتٍ مادية ولو جستية قصد الوصول إلى أعلى درجات الرخاء والرفاه. فهذا المعنى مفقّر للدلائلها. ذلك أن تنمية الإنسان تعني أساساً توفير التشريعات والمؤسسات والسياسات وبناء السياسات التي من شأنها أن تجعل الإنسان

فاعلاً في التنمية وشريكًا في صياغة الاختيارات التنموية ومساهمًا خاصة في نجاحاتها وفي الاستفادة من غلّتها وإمكانياتها.

إن تنمية الإنسان تعني كذلك توفير البيئة الحاضنة لأن يكون الفرد شريكاً وليس متفرّجاً، معنيًّا وليس مقصياً، وقدراً على الخلق والابتكار وليس مجرّد مستهلك. ولعل هذا ما يقتضي تغييراً جوهرياً في منزلة الإنسان؛ فهي منزلة متدنية ثقافياً واجتماعياً بدليل أن الأمية الأبجدية في المنطقة العربية تصل حسب إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2014 إلى 19%³⁰⁴، في حين أن نسبة الفقر الشامل تصل إلى حدود 37%.

فالفساد الإداري والمالي هو، في المحصلة، تدمير منزلة الإنسان؛ وهو تعطيل لدوره واعتداءً أكيدًّا على إنسانية الإنسان. وبناء عليه، فالإنسان المقهور لا يمكن أن يكون فاعلاً وشريكًا في العملية السياسية والتنموية وخاصة الديمقراطية. فالمبتغى الرئيسي هو أن تحصل “ثورة” فكرية وثقافية مهمة يمكن أن نسمّيها بعملية “تشويير” منزلة الإنسان العربي لأن المعضلة تكمن في أن الأزمة ليست فقط مالية ومادية، وإنما هي ثقافية وذهنية وحضارية – مثلما سبق وأن أكدناه – تقتضي تغييراً عميقاً في واقعه.

وليس أدلًّا على ذلك من أنه، على الرغم من عمليات الاستجلاب المفرط للتكنولوجيات، لم تتحقق التنمية المنشودة، وإنما هي تنميةٌ مادية محض غير مطورة لواقع الإنسان. ذلك أن التنمية تعني أساساً إعادة بناء الإنسان والعمل على “تشويير” منزلته الاجتماعية والثقافية والمحرص خاصة على رفع المعوقات التي تمنع مشاركته السياسية والاقتصادية والثقافية في الشأن العام؛ وهو جزءٌ أساسيٌّ من الحقوق المدنية الليبية.

304 - إحصائيات منظمة اليونيسكو لسنة 2009-2010.

لقد حظيت الحكومات المتعاقبة في ليبيا بدءاً من أكتوبر 2011 إلى حد سنة 2017 بميزانيات تقدر بحوالي 264 مليار دولار³⁰⁵، ولكنها، في الواقع العملي لم تحسن الواقع المادي والخدماتي³⁰⁶ اليومي للإنسان؛ ولم توفر له أساسيات الحياة اللاقعة من كهرباء وماء وهاتف وغاز.

وبناء على كل الملاحظات والإشارات، نخلص إلى أن غياب المدينة الليبية أنتج ، مستفيداً من ميزانية وقت طويلة، شبكةً من الظواهر السلبية التي كنا حللنا بعضها، ولكنه ولد ما هوأسوأ من ذلك حين أهدر الحقوق الأساسية وأتلف الموارد الوطنية التي كانت قادرة على أن تجعل Libya جنة أرضية حقيقة. فلا يتعلّق الأمر فقط بغياب الحقوق المدنية - وهذا أمر بديهي - ذلك أن المدينة ظاهرة حقوقية وقانونية وثقافية كلية ومتكاملة؛ فلا يغيب الجزء دون أن يغيب الكل. فتعطل المدينة أو غيابها يتتجان بالضرورة تعطلاً أو غياباً للديمقراطية والتنمية السياسية والاقتصادية والحرفيات العامة والخاصة يُتتجان أساساً سطوة الفساد وإهدار الثروات غير القابلة للتجدد بطبيعتها.

غياب المدينة وفق معناها الشامل والمتكاملاً لم يهدى فقط ميزانية وقت سياسي تقدر بنصف قرن، ولكنه - وهذا هو الأهم - حال دون صناعة «المعجزة الليبية» التي نراها ممكناً بفضل العقل الليبي الخلاق والثروات الطاقوية والمادية المهمة؛ وهي ممكناً التحقيق؛ فحينما انطلقت الخطط التنموية الليبية في مستهل سبعينيات القرن 20 كانت قادرةً على إنجاز معجزة محلية³⁰⁷ ليست أقل أهمية من المعجزتين : اليابانية والكورية.

305 - معلومات مستقطعة من تصريحات خالد الترجمان رئيس مبادرة العمل الوطني في ليبيا إلى قنوات إعلامية عربية مختلفة (فيفري 2017).

306 - يكون مفيداً أن تدرك الحكومات الليبية العلاقة بين التنمية والعدالة من جهة والفساد من جهة أخرى .

307 - عاش الليبيون فترة ممارسة القرارات الاشتراكية في الثمانينيات على أنها أقصى أنواع الإذلال والاستخفاف بهم جراء ندرة المواد التموينية والاستهلاكية في الأسواق الشعبية وطول الطوابير في مجتمع لم يتعود البتة على

ولعل خير ما يمكن أن نختتم به هذه الفقرة من الكتاب هو تأكيدُ الفكرة السابقة من أن المدنية الليبية كانت قادرةً على أن تكون قاطرةً رمزية وفعالية في آن واحد لتحديث المجتمع المتّشتظِي وإعادة بناء الإنسان حتى لا يعيد قطع كل روابط التعايش السلمي. إن كل ذلك ممكن، حسب قراءتنا، ولكن شرطية إنجاح عملية إعادة بناء الإنسان الليبي. إعادة بناء الإنسان الليبي تقتضي حصوله على حقوقه كاملة وفي مقدمتها الحق في التنمية.

II - إعادة البناء في المجتمع الليبي : شروطه ومتطلباته

”إن ما يبنيه المنطق وحده يبقى اصطناعياً وقاها“

André Gide الفيلسوف جيد

”الدولة هي المؤسسة التي تحوز على احتكار العنف
المشروع في مجال ترابي معين“

عالم الاجتماع ماكس فيبر Max Weber

”إذا الشعب يوم أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر“

الشاعر التونسي أبو القاسم الشابي

عديدة هي مجالات إعادة البناء المجتمعي في ليبيا خاصة بعد نصف توافق المجتمع وتهدم أجزاء واسعة من العيش اليومي المشترك ولجوء مكونات الوطن الواحد إلى محاولة تدمير بعضها البعض لهذا السبب أو ذاك وسطوة العنف المليشوي والديني المسلّح جراء التشظي الحاصل بعد 2011.

اليوم وقد وصل المجتمع الليبي إلى حالة من انسداد الآفاق جراء اكتهال انهيار الدولة الواهنة بكل مؤسساتها واندثار النظام السياسي الذي حكم ليبيا في الفترة الفاصلة بين 1969 و 2011 و بروز القبيلة باعتبارها

عاماً اجتماعياً مهماً في تعبئة الليبيين واستعانتها بالتركيبات الميليشيوية لحماية ربوتها وحياضها، فقد باتت المراجعات العميقه أكثر من ضرورية.

لقد تعطل المجتمع الليبي في العقود الفارطة؛ ولم تتقدّم تجربته التحديدية بالاتجاه العميق³⁰⁸ وأخفقت اختياراته التنموية على أهميتها في الفترة الفاصلة بين سبتمبر 1969 وجويلية 1976 وعاشت استفحال ظاهرتي الانغلاق والاستفراد السياسيين خاصة بعد 1977؛ وهي مسائلٌ كنا حلّلناها في الفصل السابق؛ وهو تعطل لم يعد مستساغاً البتة اليوم من قبل الليبيين.

إذا ما دققنا النظر في مثل هذه الحزمة من الشروخ والتشظيات الأنثروبولوجية ومثل هذه الإخفاقات السوسيولوجية المتعاضدة، فإن المراجعات الثورية العميقه تعد أولوية الأولويات وضرورة الضرورات. فمثلما أسلفنا التحليل، فإن هذه الأولويات تمثل في مستويات ثلاثة رئيسية:

أ- إعادة بناء الشخصية القاعدية الليبية،

ب- إعادة بناء العقل الليبي بناء حداياً ومدنية،

ت- إطلاقُ مسيرة تحديث المجتمع الليبي من عقاها بعد كل هذا التعطل، ولكن ذلك يتطلب ثورة تربوية وتعلمية وفكرية تتجسد في مستويات عديدة:

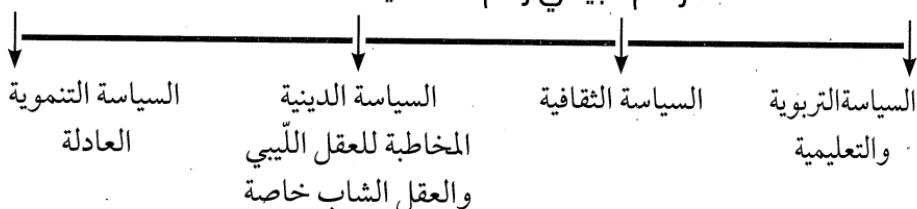
* التربية على المواطنة والهوية الوطنية الليبية وعلى الانتفاء إلى بلاد،

308 - نشير إلى هذه المسألة على الرغم من الاستثمارات المادية والمالية التي ظهرت في الخطة التنموية الثلاثية (1976-1973) والخطة الخمسية الأولى (1976-1980) والخطة الخمسية الثانية (1981-1985). لقد كانت الاستثمارات مهمة والطموحات كبيرة ولكنها انتهت بدءاً من 1976 إلى التعطل والتدحرج وإلى الإخفاق الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة بناء سوسيولوجيا الإخفاق لفهم الجذور والمبررات المنتجة للتعطل.

- * التربية على تقديس المؤسسة،
- * التربية على تقديس الجهد المنتج والعمل والإنتاج،
- * التربية على حسن إدارة التفاوض وفن الحوار وكيفية التعايش مع الإبقاء على الاختلاف الخلاق تجنّباً للعنف والانغلاق،
- * تطهير الذاكرة التاريخية وتخلصها من الأحقاد،
- * إعادة بناء الإنسان ببناء حضارياً،
- * صهر الاتماءات الأولية والتحتية ذلك أن الأمر لا يتعلّق بإعادة تجديد الإنسان فقط وإنما بإعادة بنائه فكرياً وثقافياً ومعنوياً من الجذور،
- * الاستثمار خاصة في بناء مخيال الإنسان الليبي،
- * إعلان موت الإنسان المناطقي والقبلي³⁰⁹ والمحسوبي والعروشي موتاً ثقافياً وذهنياً وليس بيولوجيًّا؛ فما عاد القرن الواحد والعشرون يتقبل المحسوبية والجهوية والعروشية،
- * مراجعة السياسة التربوية وخاصة الثقافية بما يخدم الثورة الجديدة المرتقبة، وبما يساهم على إعادة بناء الأجيال القادمة،
- * إعادة بناء القدوة في المجتمع الليبي وتقديم النماذج الإيجابية والعمل على إبرازها وتشجيع التنشئة الشبابية على استبطانها من خلال المحاور الفكريّة،
- * الاستثمار في كرامة الشباب وفي بناء الأجيال الجديدة من خلال سياسيات عمومية متعارضة :

309 - مالك أبو شهيوة، تحديات بناء الدولة ما بعد الديكتاتورية، مجلة عragjin، عدد 9، 2016، ص 67-90.

الرسم البياني رقم 1 : السياسات المتعاضدة



إن ما رسمناه إلى حد الآن هو عبارة عن مبادئ عامة ومنطلقات نظرية إطارية نروم تحليلها في قادم الفقرات من هذا الفصل الثالث حتى ننتقل، منهاجاً، من العام إلى المدقق ومن الكلي إلى المجزء؛ وهي المنهجية التي اعتمدناها في كامل الكتاب. وسنبدأ هذا التصديق والتفصيل بالإشارة إلى التوافقات - الأساس التي نراها ضرورية باعتبارها منطلقاً للتدقيق.

* الاتفاق حول ضرورة الدولة في المجتمع الليبي وجدواها من أجل منع الفوضى وتجنب "الخراب" واللّجوء إلى العنف المسلح

* الاتفاق حول منزلة الإسلام في المجتمع وعلاقاته بالعيش اليومي السياسي منه والاجتماعي والتحاجج حول الفكرة القائلة "الإسلام هو الحل النهائي" ،

* التوافق حول مفهوم الدولة المدنية والدولة الدينية والوصول إلى أرضية مشتركة،

* الاقتناع بفضائل الحوار وقيمة في تكريس التعايش،

* التوافق على ضرورة التفريق بين الثروة الوطنية والغنية أي بين الحقوق الاقتصادية والالتزام، أخلاقياً وسياسياً، بعقد مكتوب بعدم نهبها،

- * التوافق على ضرورة المجتمع المدني وجدواه لتصويب الأداء بكل مستوياته والعمل على إنهاء وهم دولة الخلافة؛ فهي مجرد يوتوبيا،
- * العمل على بناء قراءة توافقية لا تلغى الاختلافات حول مستقبل ليبيا.

1 - إعادة البناء في ليبيا : الشروط والمتطلبات

إن إثارة موضوع إعادة البناء في ليبيا موضوع مهم وعلى درجة من النجاعة على الرغم من صعوبته؛ فهو يسمح بالإجابة عن أسئلة ثلاثة رئيسية :

أ - فمثلاً أسلفنا الكتابة، كيف يمكن أن نحوال الزلزال المجتمعي الذي عرفته ليبيا إلى رأسمال ثقافي واجتماعي إيجابي يساعد على إعادة البناء وإلى قوةٍ طاردة للضعف والوهن؟

ب - وكيف يمكن إذن تحويل كل عناصر المشاشة والانكسارية التي تجمّعت بعد 2011 إلى مواردٍ تحسين ومناعة وقوة أي كيف يمكن قلب المعادلة؟

ت - أي إنسان تسعى ليبيا إلى تكوينه وبنائه؟

وذلك هو جوهرُ فلسفةِ إعادة بناء البيت الليبي من جديد حتى يكتسب الكيان-الوجود الليبي قوةَ القوة ومتانةَ المعنى؛ وهو ما يقتضي بطبيعة الحال العمل على إيجاد بيئة حاضنة للحوار بين الليبيين على تعدد مرجعياتهم السياسية واختلاف مشاربهم. ولعل أول ما يمكن أن نتفق عليه هو التشخيصُ المفاهيمي الدقيق للواقع الليبي الراهن والاتفاق على كيفية مقاربته نظرياً وتطبيقياً. ذلك أن جزءاً من الحل يكمن في شرط

استعمال المفهوم الصائب والمقاربة الدقيقة بحكم أن الحل ليس سياسياً أو اقتصادياً فقط، وإنما هو تربوي وثقافي ومعرفي أساساً انطلاقاً من الفرضية التي نعمل على اختبارها، وهي أن الأزمة هي في عمقها ثقافية. ولذلك هي تحتاج إلى فلسفةٍ موجّهةٍ قبل أن تحتاج إلى الموارد.

فحينما نصل إلى انتقاء الجهاز المفاهيمي الملائم واختيار المقاربة الفكرية والمعرفية المناسبة، فإننا نتمكن، نتيجةً لذلك، من بناء العملية التفهمية الدقيقة على حدّ تعبير عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر³¹⁰. فدون الخوض في تفاصيل مفاهيمية عديدة حول مفردي الثورة والانتفاضة، فإنه يكون أسلماً معرفياً وعلمياً استعمال مفهوم زلزال المجتمعي المولّد لأزمة عارمة ولهزّاتٍ اجتماعية لا حصر لها؛ إنه زلزالٌ متوجّل للانقلاب وفق كل معاني الكلمة، ذلك أنه يكفي أن نتأمّل بعمقٍ كل مظاهر الواقع الليبي الراهن حتى ندرك بيسير أنه زلزال حقيقي بدليل تعدد مظاهر الفوضى المدمرة وأمامارات الانهيار التام في كل مناحي الحياة المختلفة؛ ذلك أن مالات فبراير / فيفري 2011 لم تكن إيجابية في أغلب مستوياتها مثلما يشهد بذلك السياسيون³¹¹ في كل أنحاء العالم قبل الباحثين المهتمين بالشأن الليبي.

فإذا ما اتفقنا على أنه باستثناء بعض الحريّات في مجال التعبير والتفكير والإعلام والتنظيم الحزبي والجمعيّاتي، فإن ما حصل، عملياً، هو عبارة عن انهيار اجتماعي وسياسي وقيمي شبه شامل؛ ونحن نأمل أن يفضي في المحصلة إلى ولادة مجتمعية جديدة حتى يتمكن المجتمع الليبي من إعادة

310 - Max Weber, *Economie et société*, Paris, éditions Plon, 1971, pp.309-311.

311 - Obama Barak, *The Obama doctrine*, The Atlantic:

<http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doc>.

النهوض وإعادة البناء مثلما حصل في تجربتين تاريخيتين استثنائيتين : ففرنسا (القرن الثامن عشر) وروسيا (القرن العشرين) مع التأكيد على عمق الفوارق التاريخية والسياسية وأهمية الخصوصيات الثقافية والحضارية بينهما وبين ليبيا.

فالحالة الراهنة هي حالة صراع إذا ما استعرضنا تعبير الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني جورج زيميل G.Simmel³¹²، ولكنه صراع بين قوى سياسية وعسكرية وميليشيوية في الداخل متحالفٍ مع دول وقوى إقليمية في الخارج متباينة من حيث المصالح ومتناقضٌ من حيث التصورات المستقبل لليبيا.

فإذا ما وصلنا إلى ما نسميه مرحلة التوافق المفاهيمي، فإننا يمكن أن ننتقل إلى المقاربة المعرفية الملائمة التي تعمل على تجاوز النقاط السالبة التالية:

- أ - إصلاحٌ جزئي وسطحي،
- ب - مراجعةٌ محدودة في الزمان والمكان،
- ت - معاملةٌ ترميمية أو ترقيعية،
- ج - إعادة إنتاج الماضي بكل ما فيه من مكاسب، ولكن بما فيه أيضاً من إخفاقاتٍ تراكمت و“تحفّرت” وتحولت بفعل ميزانية الزمن الطويلة إلى بيئة حاضنة للانفجار.

وبعد استبعاد كل هذه الإمكانيات لأنها لا تتنجح القطيعة الضرورية مع كل هذه الإخفاقات ولا تؤسس لمرحلةٍ تاريخية ومفصلية ثقافية ونفسية جديدة، نقترح مفهوم إعادة البناء الذي يدلّ حقله الدلالي على معنيين متلازمين :

³¹² - Georg Simmel, *Le conflit*, Paris, éditions Circé, 1995, pp.40-45.

- أ - القطيعة الإيجابية العميقه المؤسسه لواقع معمعي جديد،
- ب - إعادة التأسيس بعد تشخيص موضوعي لأماكن الإنفاق وزوايا الانكساريه والهشاشة.
- وتقسم عملية إعادة البناء إلى عائلتين رئيسيتين متكمالتين:
- 1 - عائلة المراجعات البنوية التحتية والمادية والمؤسسية،
 - 2 - عائلة المراجعات التربوية والثقافية المتكاملة.

فال الأولوية الأولى في صلب العائلة الأولى هي استئصال كل مظاهر العنف المسلح والتجرّأ الميليشوي المتممّد على نظام الحكم. إن مثل هذه الأولوية هي أم الأولويات في ليبيا الراهنة بناء على أنه لا يمكن ضمان الاستقرار السياسي وإعادة بناء المؤسسات الشرعية والتمثيلية الممثلة للإرادة الشعبية ما لم يختف العنف المادي المسلح وما لم تترسخ ثقافة الدولة والمؤسسة في المجتمع؛ وما لم تُنشأ الأجيال الجديدة على استبطان هذه الثقافة الدولانية الضرورية.

فتكونين أجسام ميليشيوية عسكرية مسلحة يهدّد الأمن والاستقرار الاجتماعي وحمل السلاح خارج الشرعية الدولانية التي يتحدث عنها ماكس فيبر³¹³ ومصادر وظائف المؤسسة القضائية وهتك حرمة الذات البشرية، بسبب أو دون سبب، والاعتداء على قداستها وقتلها بغير وجه حق؛ وهي كلها ممارسات غير سوية سياسياً واجتماعياً وأخلاقياً؛ وكلها عناصر ناسفة جوهرياً لثقافة الدولة وهادمةً للسلم الاجتماعي ولأوضاع التوافق بين الليبيين؛ وهي فاتكة بكل إمكانيات التعايش وموارد التفاهم

³¹³ - Max Weber, *Economie et société*, Paris, éditions Plon, 1971, pp. 309-312.

بين كل مكونات المجتمع؛ وهي في النهاية إهداً لإمكانيات بناء مجتمع مدني متوازن وراغب لتفعيل الحكام والمؤسسات؛ وهي إهداً فعلي لمستقبل الأجيال الليبية القادمة التي تُبَوِّئها منزلة المقدّس. إنها باختصار معاول خراب وهدم لما أجزته ليبيا خلال 66 سنة من الاستقلال السياسي. فلا يمكن الحديث عن الاستقرار السياسي والمجتمعي وعن عودة الدولة ما لم يُنزع السلاح اعتماداً على قوة القانون وما لم تُخمد أصوات الرصاص والمدافع وما لم تشارك مؤسسات حكومية ذات تمثيلية سياسية وجغرافية وذات شرعية ومقبولية شعبيتين. فالرصاص هو هادم الاستقرار والتوافق والتحاور والتعايش والرخاء مثلما تؤكّد ذلك مجتمعات عديدة رأيناها في التاريخ الحديث والمعاصر. ولذلك فلا استقرار إلا باستئصال الميليشيات بغضّ النظر إن كانت دينية أو مناطقية محلية أو مافوية وتدمير مصادر تسليحها وتمويلها وخاصة إكراهها على تسليم السلاح والانضواء في هيكل الحكومة الرسمية أو الاندراج في منطق السوق وخلق المشاريع وبناء مقاولات مثلما حصل في تجارب أخرى.

الأولوية الثانية : إعادة بناء الدولة المدنية العادلة والضامنة لإرادة الشعب والحربيّة على الديمقراطية. فلم يعد اليوم ممكناً أن تبطأ كل القوى السياسية والعسكرية والمدنية والدينية في إعادة بناء الدولة وأن تتأخر خاصة في إمدادها بكل سبل القوة والحياة والاستمرارية على الرغم من أن تاريخ الدولة متقلب خاصة في العهود العثمانية (236 سنة) وخاصة كذلك إبان الاحتلال الإيطالي بشقيه الفاشي وما قبل الفاشي (32 سنة). فلم تكن الدولة في التاريخ الليبي³¹⁴ سواء في المرحلة

314 - Moncef Ouannès, *Révolte et reconstruction en Libye, le Roi et le rebelle*, Paris, éditions L'Harmattan, 2014, pp. 138 - 142.

العثمانية أو القرمونية أو الملكية مستقرة أو متينة الأواصر أو منتشرة على كل شبر من التراب الليبي، بل كانت تعاني ضعفاً في التمثيلية ومنافسة جغرافية وسياسية من قبل معارضات متعددة؛ مثلما لم تكن قادرةً على صد التأثيرات الخارجية في الواقع الليبي. فجزء من الخلل الليبي يعود إلى أن الدولة طارئة تاريخياً وضعيّفة البنية المؤسّساتية.

فمثل هذا المطمح جدير بأن تشتعل عليه كل القوى المقتنعة فعلاً بمشروع الدولة المدنية حتى تتميّز قياساً بالدولة الدينية التيوكراطية وبمشروع دولة الخلافة خاصةً أن الجميع يعلم هوية أنصاره ودعاته.

فلا يمكن أن نختلف اليوم في أن الدولة ضرورةً اجتماعية وسياسية ومؤسّساتية ورمزية ليس بمقدورنا الاستغناء عنها منها كانت الدرائع والحجج المعروضة. ولكن الدولة بحاجة ماسة إلى شبكة من المؤسسات والهيكلات الضرورية وفي مقدمتها المؤسّستين العسكرية والأمنية :

أ. مؤسّسة الجيش الليبي

إنه يتوجب العمل اليوم على إعادة إحياء الجيش وبنائه بناءً حرفياً ومهنياً بما يتلاءم مع حاجيات المجتمع الليبي الماسة إلى الأمن والاستقرار ويجعل الجيش مؤسّسةً متقدمةً في خدمة الشعب والمجتمع وليس في خدمة الحاكم والنظام. فعدد الليبيين الذين كانوا يعملون في المؤسّسة العسكرية ويتقاضون منها أجورهم ومعاشاتهم يفوق 100 ألف عسكري والأمر الذي يؤكّد وجود رأسمال بشري جاهز يمكن تأهيله وإعادة بنائه والاعتماد عليه مستقبلاً³¹⁵. فالجيش هو خير حماية للدولة؛ وهو دعامة أساسية لعملية

315 - إن كل هذه المعلومات التي أوردها هنا هي مبنية على ما ورد في مقابلات أجربناها مع شخصيات عسكرية ومدنية عارفة بالشأن العسكري، التقيناها على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة.

تحصين المجتمع الليبي من الداخل. فمن الضروري إذن العمل على إعادة بناء الجيش في ظلّ انهيار الدولة الليبية حتى يكون مصدراً من مصادر الشرعية السياسية والمؤسسية وحتى يضمن الاستقرار والأمن ويمنع الانتهاكات الجسيمة بحقّ المدنيين. فالجيش النظامي والمهني القوي هو الذي سيُعيد الروح إلى المؤسسات ويُعيد بناء الدولة المنهارة خطوةً خطوةً باعتباره يملك حق استعمال القوة المشروعة.

بـ. المؤسسة الأمنية

يمكن أن تكون المؤسسة الأمنية مرتكزاً أساسياً هي الأخرى من مرتكزات الدولة الجديدة، وذلك حينما تحترم روح القوانين وتتحلى بأخلاق المسؤولية الوطنية في حماية المجتمع، وحينما تلتزم أيضاً بميثاق مهني وأخلاقي واضح المعالم حتى تتأى بنفسها عن شبّهات الفساد والإفساد واستغلال المهنة لغايات غير شريفة. ولذلك يكون ضرورياً العمل على بنائِها حرفياً وقانونياً.

الأولوية الثالثة: بناء حكومة وحدة وطنية. فقد بات ضرورياً أن تعمد الأطراف والمكونات الليبية المدعومة من الدول الحريصة على مصلحة ليبيا إلى التوافق حول حكومة ذات تمثيلية. إن هذه الحكومة يمكن أن تكون ثمرة توافق سياسي وفكري ليبي بيني لمواجهة الصعوبات البنوية العميقه والمُتعددة مثل انتشار السلاح وسطوة الميليشيات خاصة المؤدلجة والمافيووية منها التي تملأ الجغرافيا الليبية تمرداً وقتلًا ودمًا. ويمكن أن تعمل على نشر القيم التصالحية والتوفيقية والتضامنية للقطع مع تاريخ جغرافي الأحقاد وتجتهد في مقاومة الفقر والفساد المتشارين بكثافة في

مرحلة ما بعد 2011³¹⁶ وأن تستثمر في النمو والعدل وفي كرامة الشباب. فالمهام التي يمكن أن تُنْتَطَ بعهدة حكومة الوحدة الوطنية عديدة؛ وهي أملٌ حقيقي بالنسبة إلى كل الليبيين في مرحلة هي من أصعب المراحل في التاريخ الليبي المعاصر خاصةً بعد إخفاق أغلب مشاريع التنمية على الرغم من ضخامة الميزانيات التي أعتمدت لها³¹⁷ وهيمنة الفساد على مفاصل الاقتصاد وعلى الريع النفطي الغزير. فمن بين مهام هذه الحكومة الاستعداد لمرحلة ما بعد البترول من خلال تنويع مصادر الاقتصاد والدخل خاصةً أن البترول الليبي يشكّل نسبة 95% من الدخل المالي للبلاد. فمن أولويات ليبيا ضرورة أن تعمل كل المكونات المجتمعية على القطع التدريجي المبرمج على طول نفس مع الاقتصاد الرّيعي أحادي الدخل وتحفيز الفرد الليبي على بناء اقتصاد إنتاجي جديد أساسه حسن الاستهمار والجهد والإنتاج والمبادرة الأخلاقية.

الألوية الرابعة : إعادة بناء اقتصاد شفافين وعادلين

تكمّن واحدة من أبرز مشاكل المجتمع الليبي الراهن في هيمنة الاقتصاد البترولي الرّيعي الفجّ على كل مجالات الحياة مولدةً بذلك استرخاءً ريعياً ونبذاً للمجهود وإقصاءً للجهد والعمل المتوجّين بدليل واقع الزراعة والمزارعين في ليبيا الذي يحتاج إلى دراسة قائمة الذات. فالريع البترولي لم يفكّك فقط أجزاءً واسعة من البنيات الاجتماعية التقليدية ومن النّظام القيمي المعتمد أساساً على التقاليد والأعراف

316 - J. Vignet et G. Albergoni, «Diversité et évolution de la société rurale», in *La Libye nouvelle*, Paris, éditions du CNRS, 1972, pp.15-33.

317 - فلو تم تطبيق «الوعود» السخية التي وردت في «وثيقة : ليبيا 2025 : رؤية استشرافية»، الصادرة عن مجلس التخطيط الوطني، نشر مركز البحوث والاستشارات [د.ت.]، 29 ص، لامكّن تحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد الليبي وفي تحديث المجتمع ولامكّن إخراجه من الاسترخاء الريعي.

القبليّة، وإنما فعل ما هو أسوأ من ذلك حين جرّا الليبيّين على قلّة الإنتاج وحرّق العمل الزراعي اليدوي وأفشل استثمارات ضخمة رصدها الدولة الليبية في مشاريع زراعية كبرى خاصة في الجنوب. إضافة إلى ذلك أفضى إلى اغتيال الأرياف الليبية حين دفع بأفضل القوى العاملة الشابة المتوجهة باتجاه أحضان المدن التي تضمّنت ديمغرافيّاً وتورّمت عددياً جراء كثافة الوظائف الحكوميّة (أكثر من مليون وظيفة حكوميّة في المدن الخمسة الكبرى سنة 2014) وجود بعض مرافق الاقتصاد الخدمي حتى وإن كان رثّا ومرتبكًا. فالريع البترولي المتدافع الآن على امتداد ستة عقود تقريباً لم يقتل فقط الأرياف الليبية مثلما سبق وأن كتبنا، ولكنّه اغتال، وهذا الأسوأ من كلّ هذا، حرّكية المجتمع الإنتاجيّة وقتل قدرة الإنسان الليبي على الإنتاج وعلى التضحية وعلى الخلق أخذنا في الاعتبار حجم التوريد السّلعي وارتباط القوت الليبي بالأسواق الخارجيّة في ما وراء البحار³¹⁸. فالتبعية الغذائيّة هي، بلا شكّ، دليل حسيّ ملموسٌ على إخفاق الاقتصاد الريعي؛ وهي استحثاثٌ جدّي من أجل المراجعة الاقتصاديّة العميقّة³¹⁹ الضروريّة. وبناء على كلّ هذه المعطيات ليس من حقّ المجتمع الليبي الإبطاء في هذه المراجعة.

الأولوية الخامسة : إعادة بناء الإدارة الليبية بناء حديثاً وملائماً لتطور ليبيا انسجاماً مع المنهجية التي التزمها بها والرافضة لفكرة الشخصنة التأويلية الحصرية، يتوجّب أن نشير إلى أن أزمة الإدارة الليبية لا تعود في عمرها الكرونولوجي إلى العقود الأربع الأخيرة على الرغم من كل

318 - Yves Gazzo, *Pétrole et développement: le cas de la Libye*, Paris, Economica, 1980, pp.161-167.

319 - Moncef Ouannès, *Militaires, élites et modernisation dans la Libye contemporaine*, L'Harmattan, 2009, pp.383-385.

علمات التسيّب في مستوى الأداء³²⁰ واستشراء ظواهر المحسوبية والجهوية وحتى الرشوة، وإنما هي تعود في عمقها إلى العهود العثمانية والقرمونلية التي أرسّت روح البطء وقُنِّت غيابَ المراقبة والمحاسبة. فعلى الرغم من كل الجهد التي بذلها النظام الملكي من أجل استفادة الإدارة من بطئها وتطويرها وبث الحماس الآدائي في جسمها، فإن ذلك لم ينفع كثيرا؛ وهو ما يفسّر، فيما يبدو، حالة الانهيار شبه التام بعد 1973 أي تحديدا بعد إعلان الثورة الشعبية والثقافية التي حظرت كل القوانين وألغت الإدارات السابقة وفتحت الباب أمام ظاهرة المؤسّسات المترحلة والفووضي الإداري التي لسناها على امتداد عقودٍ من الزمن وتلمسُها العين المجردة. فالإدارة هي شرط التنمية وعِمادها خاصة إذا ما كانت الإدارة ناجعة تُحكم السيطرة على الموارد المتاحة وتحسن استشارتها في المواطن المناسبة؛ وهي كذلك مرتكز قوة الدولة وعمود انتشارها وتغلغلها السياسيين والجغرافيين وحيازتها على الشرعية الضرورية وأداة اتصالها بالمواطن ووسيلة تحقيق مشاريعها خاصة إذا ما كانت دولة رفاه³²¹؛ وهي دولة تحيط بها تأويلاً وقراءات عديدة.

الألوية السادسة : إعادة بناء البنية المؤسساتية الثقافية والصحية والتعليمية. فمهما اختلفت القراءات، فإن النظام الليبي السابق استثمر في المرحلة الأولى أي في الفترة الفاصلة بين 1969 و1975 بسخاء في التحديث المادي أي في مجال إيجاد البنية التحتية من جامعات ومستشفيات

320 - محمد زاهي المغيري وعبد الجليل آدم المنصوري (محرّران)، الإدارة العامة في ليبيا: الواقع والطموحات، الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، طرابلس 2004، (المقدمة).

321 - Dominique Schnapper et Christian Bachelier, *Qu'est-ce que la cotoyenneté ?* Paris, «Collection folio actuel », Gallimard, 2000, pp. 105-107.

وشقّ الطرق وإيجاد البنية التحتية العسكرية، ولكنه احترز تماماً فيما يتّصل بالتحديث السياسي وخاصة الثقافي والاجتماعي. وقد توقف هذا الاستئمار، في المرحلة الثانية، خاصة بعد 1975 لأسباب متعدّدة لأنّه نروم الخوض فيها الآن. وأما المرحلة الثالثة، فقد بدأت تدريجياً مع سنة 1986 حيث لاحظنا إهمالاً متعمّداً لنسيج المؤسّسات التي تم الإنفاق بسخاء على عملية بنائها. ولا حظنا كذلك، على امتداد سنواتٍ ترهّل البنية التحتية والمؤسّسات ذات الصّلة بالصحة والتعليم بكل مستوياته والثقافة والإعلام وحتى الجيش، على الرغم من توفر ميزانياتٍ مهمة ومتعبّرة في الآن نفسه يمكن توظيفها عند البناء والصيانة، الأمر الذي يجعل عملية الإهمال المتعمّد التي حصلت بعد 1986 أمراً مسترّاً وجديراً بمحاولة الفهم ومغرياً بالحفر العلمي في هذه الشرائح التي «تحفرت» وتراكمت على مرّ السنين. فإذا كان النّظام قد اختار أن لا ينخرط في التّحديث السياسي، فقد كان بإمكانه أن يُواصل في الحد الأدنى التّحديث المادي. وأما عائلة الأولويات الثقافية والتربوية والرمزيّة، فهي تترتّب كالتالي:

الأولوية الأولى : إعادة بناء العقل الليبي بناء حديباً

ويكون ذلك اعتماداً على استراتيجياتٍ وطنية بعضها قصير المدى وبعضها الآخر طويل المدى؛ وتكون استراتيجيات سهمية أي تستهدف تحقيق حزمة من الأهداف في آن معاً. فهي يمكن أن تستهدف تطهير العقل والمخايل الليبيين من ترسّبات الأحقاد التي لا يجب إنكارها، إما حياء وإما مكابرة نفسية. فالبنيات القبلية في ليبيا، إذا ما طبّقنا عليها المقاربة التحليلية التجزئية³²² هي غير متجانسة وغير متوافقة بل هي أقربُ ما

³²² - Abdallah Hammoudi, «Segmentarité, stratification sociale, pouvoir politique et sainteté, Réflexions sur les thèses de Gellner», in *HESPERIS TAMUDA*, vol.XV. Fasc. Unique 1974, pp.147-179.

تكون إلى المنافسة والمصارعة مثلما يدل على ذلك التاريخ الصّراعي الطويل بين مصراتة و زنتان والمشاشية من جهة وبين الزنتان والصيغان من جهة أخرى؛ ويكفي كذلك أن نُخضع التاريخ القبلي في منطقة الجبل الغربي (جبل نفوسه) وتاريخ الصراع الدائم بين الزاوية والتبو إلى قراءة سوسيولوجية وأنثروبولوجية مجهرية حتى نكتشف حجم التوتر المسيطر على مفاصل المجتمع.

فإذا ما اخذنا من منطقة الجبل الغربي مجالاً جغرافياً تطبيقياً وأخذتنا بنيتها القبلية إلى مقتضيات القراءة الأنثروبولوجية التاريخية وطبقنا الأدوات المنهجية التالية لاختصاص الأنثروبولوجيا السياسية؛ فسندرك بُيُسرٍ أن فكرة تجانس البنيات القبلية فكرة توفر على قدرٍ كبير من التبسيط العلمي والفهم المحتاج إلى المراجعة والتدقيق. فالأخذاد التي تسسيطر على الجغرافيا الليبية هي أحقاد ولدت في رحم العهود العثمانية والقرمونية والإيطالية التي استمرت الزعامات القبلية³²³ والحساسيات القائمة بينها في إدارة الصراع القبلي والجغرافي الجهوي.

ولذلك، لا يكفي إجلاء هذه التربّبات الجغرافية والتاريخية من فوق الأرض، ولكن لا بد من العمل وفق استراتيجية عقلانية مدروسة على تطهير العقل منها وبناء عقل جديد أساسه القبول بالحوار والاختلاف ونبذ الحقد والكراهية والوصيم وخاصة الإقصاء مع الحرص على القطع المتدرج مع الانتفاء القبلي الضيق. فهو إذن عقلٌ متّم إلى الوطن ومتسام تماماً عن ضعائين التاريخ وخاصة صراع الزعامات القبلية التي وصلت

323 - محمد الطوير، عوامل ظهور الزعامة في حركة الجهاد الليبي: إيجابياتها وسلبياتها : 1911-1931، مجلة الشهيد، العدد 3، 1982، ص 65-74.

في مرحلةٍ من مراحلِ التاريخ إلى حد التحالف مع العثمانيين أو الإيطاليين وخاصة الفاشيين منهم قصد إرهاب الخصم أو الجار القبلي أو تحصيل بعض الغنائم³²⁴ مهما هزّلت قيمتها وهانت أهميتها. وهو عمل فكري وحضاري أكثر من ضروري لبناء إنسانٍ جديدٍ يعرّف نفسه على أنه مواطنٌ مدني ومكتمل الحقوق والواجبات، ذلك أن مجال الافتخار لم يعد بالانتهاء القبلي وإنما بالانتهاء إلى الوطن والتخلّي بالمواطنة الإيجابية. ويمكن أن تعمد هذه الاستراتيجيات السهمية إلى خلق حالة من التعايش بين مختلف التنشئات الأسرية والإعلامية والسياسية والاجتماعية قصد تшибيكِ آدائها وضمان تكاملاها، وذلك بغية الوصول إلى بناء الإنسان والعقل الجديدين. ولكن عملية البناء هذه ليست مهمة شخصٍ واحد أو تنشئةٍ واحدة؛ فهي حصيلةُ تضافر التنشئات كلها مجتمعة؛ فلا يمكن أن نواجه الشراكة في الإخفاق إلا بإيجاد شراكة في البناء المتعاضد الذي يستهدف الإنسان وعقله في المجتمع الليبي. وقد ثبتَ اليوم أن إعادة البناء هي، في جوهرها، ثقافية وتربية وذهنية؛ وهو استنتاجُ أشرنا إليه في كل مفاصل هذا الكتاب، الأمر الذي يفرض الالتزام بهذه الشراكة المتعاضدة والرهان المتزامن على التنشئات الثلاثة. فهذا الرهان هو الرهانُ الحقيقي الذي يتوجب كسبه على المدى القصير والطويل؛ وهو عنصرٌ أساسي من عناصر استقرار ليبيا في العقود القادمة.

الأولوية الثانية : إيجاد السياسات التربوية والثقافية الملائمة لإعادة البناء
لا يبدو لنا تكرارا ولا إملاكا حين نذّكر بالفكرة المركزية في هذا الكتاب وهي أن إعادة البناء هي مشروع ثقافيٌ وتربويٌ في آن معا. ولذلك

324 - علي عبد اللطيف احمدية، Libya التي لا نعرفها، طرابلس، هيئة دعم وتشجيع الصحافة، طرابلس، 2014 ص 123.

لا بد من جعل السياسات التربوية والثقافية أدوات مهمة في التحديث الاجتماعي والثقافي والسياسي وفي إعادة بناء النظام القيمي والذهني وبناء الإنسان والعقل في الآن نفسه اعتماداً على الأسرة، ولكن خاصة على المدرسة والجامعة باعتبارهما مؤسستين أساسيتين في عملية إعادة البناء الحضارية والثقافية وفي التهيئة الراسدة والعقلانية لمستقبل ليبيا.

ولذلك يكون مفيدة إعطاء أهمية خاصة للمدرسة والجامعة باعتبار أهميتها في بناء الإنسان وتنظيم ملكاته الإبداعية ومهاراته الفكرية وبناء عقله. فالجامعات، على سبيل المثال، ليست مجرد قاعات تدريس ولا مجرد مختبرات بحث واكتشاف؛ إنها أكبر من ذلك؛ فهي بيوتٌ خبرة وتفكير؛ إنها منتجة القراءات والمقاربات التي تطور واقع الإنسان؛ وهي بانياً الإنسان الجديد المتيّج والمبتكر والخلّاق في الآن نفسه؛ هذا الإنسان الذي ننشده خاصّة بعد هذه الزلازل المجتمعية التي دكّت سكونية المجتمعات العربية بعد 2011. فالتحيير الاجتماعي لا يحتاج فقط إلى موارد مالية ومادّية وإلى فاعلينَ متذلّلينَ في الميدان، ولكن أيضاً إلى أفكارٍ ومقاربات واستراتيجيات فكريّة تقود العملية برمّتها. فلا يقدر على التغيير إلا من كان يملك الأفكار المنتجة للتغيير. فمن يروم تغيير مجتمعه عليه الإمساك بناصية الفكر؛ فهي التي تضع الخطط وتضبط ميزانية الوقت الكفيلة بالإنجاز؛ وهي التي ترسم المبادئ والتوجهات الكبرى؛ وتتكلّل شروط النّجاح؛ وهي التي تحدد القيم المنشودة وهوية الإنسان الجديد.

ولعل كل ذلك ما يقتضي، فيما يبدو لنا، الحرص على بناء السياسات والاستراتيجيات الناجعة في مجال التّكوين الجيد متعدد الاختصاصات للموارد البشرية الليبية قصدَ توفير حاجيات عملية التنمية المستقبلية.

الأولوية الثالثة : تطوير البنيات الاجتماعية وتحديث المجتمع

عديدة هي مجالات إعادة البناء وورشها؛ وعديدة هي أكثر الصعوبات التي ستعتبر عمليّة إعداد المستقبل الليبي في العقود الثلاثة القادمة³²⁵. ولعل من أصعب هذه الأولويات هي عملية تحدث المجتمع وإعادة تجديد بنياته الاجتماعية وتطويرها. فهي عملية عويصة تحتاج الفكرة الراسدة والصائبة والخطة حكمة البناء وخاصة الفاعل المصمم على الإنجاز المتحلي بفلسفة الإرادة.

فالتحديث لا يقف عند عتبات النوايا الحسنة وإنما ينحدر إلى أعماق البنيات الاجتماعية؛ فيعمد إلى تفكيرها وتخلصها من مضامينها القديمة وتجديدها وإعادة بنائها ببناءً جديداً. فالتحديث فلسفة متكاملة تستند ضرورةً إلى قراءة معينة في الحداثة³²⁶ وإلى إرادة عند التنفيذ. فالتحديث هو المسار الفكري والعملي المفضي إلى الإنجاز؛ وهو يحتاج أساساً إلى تمشياتٍ ثلاثة متعاضدةٍ ومتكمالة في آنٍ معاً :

- أ - توفر مرجعياتٍ فكرية وفلسفية وقيمية تؤطر مسارات التحديث وتقود توجّهاتها،
- ب - وضوح هوية الفاعلين المشرفين على عملية التحديث،
- ت - نجاعة آليات التنفيذ الميداني للتحديث.

واعتبرنا على هذه المسائل الثلاثة، يمكن أن نستنتج أن التحديث ظاهرةٌ فلسفيةٌ وثقافيةٌ واجتماعيةٌ مركبةٌ وعويصةٌ في مرحلتي الفهم والتنفيذ

- تحتاج عملية إعادة بناء العقل الليبي في الحد الأدنى إلى 30 سنة جراء كل هذه التراكمات السالبة التي عرفتها ليبيا في النصف الثاني من القرن الأخير.

326 - Georges Balandier, *Le détour. Pouvoir et modernité*, Paris, Collection «L'espace du politique», Fayard 1985, p.157.

وعند تقويم التنفيذ. وللتدليل على جذور هذه الأزمة الفلسفية، يمكن أن نشير إلى أن التحديث، على النقيض من منظومات فكرية أخرى، ليس كُلًاً معصومًاً أي لا انفكاك له، بل هو قابلٌ للتفكيك والقسمة إلى أجزاء؛ مثلما أن الأجزاء لا تفضي بالضرورة إلى الكل.

فالمشكلة الفلسفية تكمن في أن الكل يعطي انطباعاً في الظاهر بأنه يسيطر على كل الأجزاء، ولكن الواقع الداخلي ليس كذلك. ولعل ذلك ما يسمح لنا فكريًا ومعرفياً بأن نشبّه التحديث - ولو رمزياً - بالقاطرة التي بمقدورها أن تتخلى عن عربة أو عربتين أو كل عن العربات؛ ولا ضير في ذلك.

وحتى ننزل هذا القول الفلسفـي إلى الميدان، نشير إلى النظم السياسية العربية التي أثبتت، على امتداد عقود من الزّمن، براعةً استثنائية في تفكيـك التـّحديـث وتجزئـة «روحـه» الفلسفـية والفكـرـية حتى يـصـبـح بلا طـعم ولا ذـائقـةـ. وـحتـىـ نـتـقدـمـ قـلـيلـاـ فيـ توـضـيـعـ الحـقـلـ الدـلـالـيـ لـمـفـهـومـ التـّحـديـثـ،ـ نـلـاحـظـ كـذـلـكـ بـأنـ النـظـمـ العـرـبـيـةـ غالـباـ ماـ تـعـمـدـتـ فـيـ الـأـرـبـعـينـ سـنـةـ الـأـخـيـرـةـ الفـصـلـ بـيـنـ التـّحـديـثـ المـادـيـ -ـ عـلـىـ مـحـدـودـيـتـهــ مـثـلـاـ فـيـ الطـرـقـاتـ وـالـجـسـورـ وـالـمـبـانـيـ وـبـيـنـ التـّحـديـثـ السـيـاسـيـ الـذـيـ يـتـطـلـبـ تـقـدـيمـ تـناـزلـاتـ تـحـديـشـيـةـ وـقـبـوـلاـ بـالـخـتـالـفـ وـبـيـدـاـ الشـراـكـةـ مـعـ الـمـكـونـاتـ الـأـخـرـىـ مـنـ جـهـةـ وـبـيـنـ التـّحـديـثـ الثـقـافـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ الـذـيـ يـسـتـلـزـمـ تـجـديـداـ عـمـيقـاـ فـيـ نـظـامـ الـعـلـاقـاتـ وـالـقـيـمـ مـنـ جـهـةـ أـخـرـىـ.ـ فـمـثـلـ هـذـهـ التـجـزـئـةـ وـمـثـلـ هـذـاـ التـفـكـيكـ كـانـاـ مـتـعـمـدـيـنـ فـيـ الـوـاقـعـ لـأـنـ النـظـمـ مـاـ كـانـتـ تـرـيدـ أـنـ تـقـدـمـ أـيـةـ تـناـزلـاتـ فـيـ مـجـالـ دـمـقـرـطـةـ الـحـيـاةـ السـيـاسـيـةـ وـتـحـديـثـ الـآـلـيـاتـ وـالـمـؤـسـسـاتـ الـقـائـمـةـ وـالـحـاكـمـةـ إـلـىـ أـنـ جـاءـ الـزـلـزالـ الـمـجـتمـعـيـ فـيـ 2011ـ.ـ وـلـمـ تـشـدـ لـيـبـيـاـ عـنـ مـشـلـ

هذه القاعدة العامة بدليل ما لا حظناه من تنام لظاهرة الانغلاقات السياسية الذي ترافق مع تراجع للاستثمار في التحديث المادي بدءاً من 1976.

فالثورة الشعبية والثقافية (1973) وقيام حركة اللجان الثورية (نوفمبر 1977) أعاقا بشكل أساسى الحياة السياسية الليبية لأنهما أنهيا تقريبا كل أشكال الاختلاف الفكري والسياسي وحظرا فعليا النظم المختلفة ولم يسمحا حتى بجمعيات مستقلة. لقد كان بإمكان التحديث الليبي، في ظل توفر الموارد الجديدة أن يكون تحدثا صاهرا وداعما للبنية الأولية والتحتية وللانتهاءات القبلية والجهوية وأن يشكل رافعة ثقافية لمشروع الإدماج الوطني. إن موارد هذا الضرب من التحديث متوفرة في صلب المجتمع الليبي، ولكن ما كانت إرادة النجاح متوفرة؟ وما كانت الرغبة في مأسسة التحديث الليبي عاقدة العزم على التتحقق؛ وهي صورة تذكرنا بذاك الملاكم الذي خاض «المعركة» دون رغبة منه في الانتصار على وأن التحديث هو أيضا صراغ فلسفى وواقعي من أجل الانتصار.

ولكن ما يتوجب أن نشير إليه كذلك تتمة لما سبقت ملاحظته وهو أن أغلب المجتمعات العربية تفتقد إلى فلسفة التحديث أي عدم توفر المرجعيات الفكرية والنظم القيمية الموجهة لإنجاز التحديث.

ولذلك يتم تغليب التحديث المادي على التحديث الفلسفى والثقافي والاجتماعي والقيمى. فالتحديث قبل أن يكون استجابة للتكنولوجيا المتطورة واستزراعا لها في غير بيئتها النفسية والثقافية والذهنية ومحاولة في مجال مواجهة الفقر والتخلف والتفاوتات بين الفئات والجهات؛ هو فلسفة وثقافة، الأمر الذي يمكنه من أن يفسّر لنا، ولو جزئيا، إخفاق

أغلب تجارب المنطقة العربية في استجلاب المنظومات التكنولوجية المتصلة بالزراعة والصناعة والاقتصاد والتنمية والبحث العلمي. ذلك أن المستجلب لم يتبه إلى مسألة مهمة وهي بنية التمثّلات الثقافية والذهنية والقيمية التي أطّرت عملية إنتاج مثل هذه التكنولوجيات. فاستيراد مثل هذه التكنولوجيات واستزراعها في بيئهٍ مغايرة نفسياً وثقافياً واجتماعياً يولّدان مفارقةً أنثروبولوجية وسوسيولوجية لافتةً لانتباه؛ وهي عدم التلاؤم الحضاري مع تمثّلات المجتمع المستقبل لها بحكم اختلاف قيم الزمن والعمل والإنتاج³²⁷ والحياة والوجود؛ وهو ما من شأنه أن يتوجّح اختلالاً ثقافياً وقيميّاً.

ولعل هذا ما يفسّر أن تجربة التحديث في مجتمع مثل المجتمع الليبي لم تولد بعد عقود من الزمن ومن عمر الشعب الليبي ما نسميه بالديمقراطية الاجتماعية والسياسية ولا تطويراً لنظام القيم القديمة ولا صهراً داجناً للبنيات القبلية ولا تأسيساً لنظام ثقافي واجتماعي وقيمي وسلوكي جديد ولا ترشيداً لأداء الإداراتِ الليبية وعقلنةً للسياسات العمومية في مختلف المجالات.

ولعل ذلك ما شجّعنا معرفياً على بناء فرضية مؤداها أنه يتوجّب على المجتمعات العربية أن تختر بين المقاربة التفكيكية والتجزيئية التي سادت لعقود من التاريخ وأفضت إلى ما أفضت إليه؛ وأنتجت حزمة من

327 - في إطار مجاهدة ظواهر البطالة والفقر والتأخّف، عمّدت الدولة الوطنية في تونس في مستهل السبعينيات إلى بناء مؤسسات صناعية عالية التشغيلية، ولكن المشكلة كانت تكمن في أن العمال من ذوي الأصول الزراعية لم يكونوا على دراية بثقافة المؤسسة وبمنطق التكنولوجيا المستجيبة ومتطلباتها؛ وكانوا يتغيّبون بسبب المشاركة في الأعراس أو حفلات الختان أو جني الزيتون أو المحاصيل الحبوبية؛ وكانوا لا يُعْلمون بالغيب ولا يستظهرون بشهائد طبية دون الأخذ في الحسبان خصوصية الإيقاع والزمن الإنتاجيين ودون الانتباه إلى أن زمن الإنتاج التكنولوجي ينافق تماماً زمن الإنتاج الزراعي الريفي. وقد استغرقت هذه المفارقة سنوات عدّة قبل العمل على تجاوزها والتدرّب على زمن الآلة وايقاعها الإنتاجي.

الصعوبات ندركها بالعين المجردة وبين مقاربة أخرى متكاملة وشاملة للتحديث؛ وهي فرضية قادرة على أن تكون لبنة أولى في تجاوز الأزمة الحضارية الراهنة.

فليس مفيداً أن نختلف اليوم في أن التحديث السياسي ظاهرٌ صعبٌ وعويصةٌ عند بناء النظرية القراءة وعند التطبيق على حد سواء. فلا يمكن أن ننجذب التحديث دون فلسفةٍ حداثية، وما قيمة الحداثة السياسية إذا لم تؤدِّ إلى ممارسة فعلية؟

الأولوية الرابعة: إعادة بناء المنظومة القانونية وتحديث التشريع الليبي
فمثل هذا التحديث القانوني والتشريعي ضرورة من ضرورات ليبيا الجديدة من أجل القطيع مع الماضي الذي شابته مثلما يجمع على ذلك المختصون والعارفون، حالة من التداخل بين السياسي وعملية إنتاج القانون من جهة وبين الأمني القضائي من جهة أخرى. وقد أكد لنا ذلك عدُّ من القضاة وحتى من المحامين حيث أشاروا إلى أن السلطات العليا في الحكم في الفترة الفاصلة بين 1969 و2010 كانت توافق تقدُّم القضايا الكبرى الحساسة³²⁸؛ وكانت تتبع أيضاً القرارات القانونية المتخذة بشأنها.³²⁹ وكانت تُبدي التوجيهات والتعليمات أيضاً حول كيفية التعامل معها. ومثل هذا التداخل الواضح بين القانوني والقضائي من جهة وسياسي من جهة أخرى هو دليلٌ أزمه المرجعية القانونية في

328 - لقد جمعنا مثل هذه المعلومات من المحامي وآخر وزير عدل في العهد الملكي رجب الماجري في مقابلتين نظمناهما معه في مدينة بنغازي: الأولى بتاريخ 7/25/1998، وأما الثانية فقد كانت يوم 7/27/1998 بمدينة بنغازي أيضاً.

329 - معلومات مستقاة من القاضي (ف.س) الذي تم تكليفه بقضايا سياسية معينة في مدينة بنغازي وأكد لي بذلك معلومة وجود اتصالات هاتفية شبه يومية من أعلى المستويات السياسية. أجريت المقابلة بمدينة بنغازي بتاريخ 12/23/1998.

ليبيا التي ولدت مع خطاب زوارة «التاريخي» الذي أُعلن في 15 إبريل 1973 تعطيل كل القوانين الليبية؛ وهو يستهدف بذلك كل القوانين التي أنتجت في الفترة الفاصلة بين 1951 و1969 في حين كان بالإمكان السير في طريق تطوير المدونة القانونية الليبية وتحديتها.

ولذلك جاء قرار التعطيل هذا محملاً بمعنى الإلغاء الواضح وبدلالة الحظر الحاسم والباتّ، في حين كان بالإمكان في مجتمع مثل المجتمع الليبي اعتقاد منطق المراجعات العميقه والتطوير المثير الذي ينبع بمعنى تثوير القانون لصالح المجتمع والمواطن الليبيين، ذلك أن التطوير الذي نقصد ونستهدف ليس دليلاً محاافظة فكرية وسياسية؛ فهو، على النقيض من ذلك، أمارةً استيعاب للتجارب والمدونات القانونية والتشريعية وإثراءٍ لها.

فمثل هذا التعطيل المرادف للقطيعة حسب القراءات المتباينة لم يولد بدائل قانونية مرنّة وقدرة على استيعاب تطورات المجتمع الليبي وحاجته الماسّة إلى تشريعاتٍ تلائم العصر وتنفتح على المكتسبات القانونية والحقوقية الكونية التي من شأنها أن تطور واقع المواطن الليبي في مستهل الألفية الجديدة. فالتحديث الذي نستقصد يعني تعميق روح المواطننة لدى الليبيين وتحصين حقوقهم القانونية والسياسية، ولكن أيضاً الاقتصادية والاجتماعية ومنع أية تجاوزاتٍ بحقهم. ولذلك فالتحديث القانوني هو شرطٌ من شروط إنجاح تجربة الانتقال والعدالة السياسيين وتحقيق الديمقراطية والشفافية شبه التامة في تسيير موارد الشعب الليبي الطاقوية والبتولية والمالية³³⁰ (حوالي 30 مليار دولار في البنك المركزي الليبي يوم

330 - مقابلة معّمقة مع أستاذ القانون الدستوري البارز وعضو لجنة الستين لكتابة الدستور الليبي الهادي أبوحرمة بتاريخ 18/01/2013 بمدينة باريس.

20 أكتوبر 2011 و حوالي 153 مليار دولار ودائع في البنوك الأجنبية حسب تصريح محافظ البنك المركزي الليبي الأسبق فرات بن قدارة). فالتحديث القانوني الذي تستهدف هو ذلك الذي يقطع مع قانون سدّ على الليبيين منافذ الحياة السياسية السلمية؛ إنه القانون رقم 71 لسنة 1972 والمتعلّق بتحريم الخزبة نهائياً إلى درجة أن القانون رفع التحرب إلى مستوى الخيانة الوطنية³³¹ التي يكون حكمها قانونياً بالإعدام. ويعدّ التحديث القانوني أيضاً أدلة مهمة في تحصين المجتمع الليبي من كل مظاهر العنف المسلّح الأهوج وترحال الأسلحة الitiمة والهامنة، يمنة ويسرة، والاستخفاف بالذات البشرية وقتلها خارج دائرة المحاكم والقوانين؛ وهو شرطُ الشفافية في التسيير ومقاومة الفساد ونهب المال العام³³².

الأولوية الخامسة : الاستثمار بسخاء في كرامة الشباب مستقبل ليبيا
 لا يمكن الاختلاف علمياً في أن الشباب في ليبيا هو عماد المجتمع؛ وهو قوله الراهن وخير دعامة مستقبله. ذلك أن النسبة الديمغرافية للشباب تصل في ليبيا إلى حدود 55% من مجمل السكان (حوالي 6 مليون نسمة في مساحة تفوق 1.760.000 كيلو متر مربع). ولذلك نرى أنه طبيعي أن يعمد المجتمع إلى تأكيد مظاهر الاحتفاء بالشباب والعمل على تمييزه إيجابياً من خلال الحرص الدّؤوب على الاستثمار في كرامته والقطع مع واقعه المتّسم بالهامشية والإقصاء وعدم الاعتراف بقدراته وملكاته المتعددة. وهي ملكاتٌ يمكن استثمارها خاصة في الخلقي

331 - أقر القانون رقم 71 لسنة 1972 حول تحريم الخزبة والانتظام في حزب الصادر بالجريدة الرسمية الليبية بتاريخ 30 ماي 1972، ص 20-21. ولكن هذا القانون ليس أقل خطورة من قانون حماية الثورة الصادر في شهر ديسمبر من سنة 1969.

332 - المقابلة ذاتها مع القانوني الهادي أبو حمرة بتاريخ 18/1/2013 بمدينة باريس.

والإبداع وإعادة بناء المجتمع وتحديثه وإعداد الانتقال الديمغرافي في المجتمع الليبي وضمان تواصل الرسالة الحضارية بين الأجيال الليبية.

فالاستثمار في كرامة الشباب الليبي مسؤولية المجتمع برمتها، حكاماً ونخبها وشعباً، من أجل ضمان حرياته من جهة وحقه المقدّس في دولة الرفاه الضامنة للكرامة والدراسة والشغل والسكن والتنمية والصحة والمشاركة السياسية والحزبية والجمعياتية من جهة أخرى. فمثل هذا الاستثمار واحدٌ من أهم الاستثمارات الضرورية التي يمكن أن يُقدم عليها المجتمع الليبي في العقود الثلاثة القادمة؛ فحينما ينقد المجتمع شبابه؛ فإنه ينقد نتيجة لذلك راهنه ومستقبله؛ ويمنع عملياً شبابه من الانخراط في "أطروحة" التكفير والإرهاب باسم الدين؛ ويحول دون انتشار التنظيمات الدينية الدموية وفي مقدمتها داعش والنصرة. فالاستثمار في الشباب تحسين للمجتمع من كل أنماط العنف والتطرف والتطرف آفة كل القرون، ولكن خاصة القرن الواحد والعشرين إذا ما علمنا أيضاً أن البيئة العربية حاضنة لمثل هذا التطرف. ولا غرابة في ذلك، فنسبة البطالة في ليبيا بلغت إجمالاً سنة 2010 حوالي 33%³³³. في حين بلغت نسبة خريجي الجامعات سنة 2010 العاطلين عن العمل أكثر من 54%³³⁴؛ وهو دليل على عمق الأزمة المجتمعية وخاصة أزمة الشباب. إن مثل هذا الاستثمار ضروري ومبرر على جميع المستويات إذا ما علمنا أن نسبة الشباب تصل، حسب التقديرات العارفة إلى أكثر من 80% من العدد الإجمالي لأعضاء الكتائب الميليشوية المسيطرة على الجغرافيا الليبية على وأن عدد الميليشيوين كان

333 - محمود جبريل، أين تذهب ليبيا؟، مجلة المستقبل العربي عدد 399، مايو 2012، ص 103-104.

334 - محمود جبريل، مرجع سابق، ص 120.

يقدر سنة 2013 بأكثر من 350 ألف عضواً مدرجًا بالسلاح وخارجًا عن سلطة القانون على الرغم من اختلاف التقديرات وتباينها³³⁵.

وتوافقاً مع كل الأفكار السابقة، يمكن أن نستنتج أنه لا يكفي أن نغير المنظومة التربوية والتعليمية والقيمية الصانعة لعقل الشباب، على أهمية هذا العنصر الثقافي، ولكن يكون مفيداً العمل من خلال برنامج ناجع على إقناع الشباب بقيمة الاجتماعية والفعالية وإكسابه الاعتراف النفسي والاجتماعي وإمداده بكل سبل تحقيق الذات وتخليصه من مخزون نفسي وذهني سالب يتأتى أساساً من البطالة وانعدام فرص العيش الكريم والإحساس بالدونية والإقصاء. فحينما تغير مضمون المخزون النفسي والذهني يتغير بالضرورة أداءُ الشبابِ وتبدل طبيعةُ مشاركته في المجتمع؛ ويمكن أن ينطلق نحو استكشافِ قدراته وكوامنه التراثية واستشارتها في استراتيجية إعادة البناء والخلق. فالشبابُ فاعلٌ مهمٌ في عملية رسم ملامح المجتمع الليبي المستقبلي وإعادة تهيئته.

فربما يكون مفيداً في هذه المرحلة بالذات إجراء تأمل علمي عميق فيما عمدت إليه المجموعات العنيفة حينها تعمّدت إفراغَ عقولِ الشباب من المخزون النفسي والذهني السابق وإعادةً استغلاله في خلق قوة عنيفة وشديدة من أجل بناء الدولة الدينية التيوocratie وإحياء مشروع الخلافة الإسلامية مثلما سبق وأن حللنا.

فليس خافياً على أحد أن جزءاً أساسياً من استقرار ليبيا يعود إلى استقرار شبابها وإلى تفاعله بحقوقه وجود استراتيجياتٍ وطنية في مجال

335 - محمود جودة وأحمد الخطيب (إشراف جهاد عودة)، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.

تأثير الشباب وتحصينه من العروض التكفيرية ومن الإحساس بالفراغ والضياع. وهي، لهذا السبب، أولوية رئيسية في عمليتي المراجعة المرقبة وفي مشروع إعادة البناء.

الأولوية السادسة: ضرورة تفعيل واقع المرأة وتمكينها سياسياً واجتماعياً

إنه من أولويات ليبيا أن تنجح هذه المرحلة وأن يعمّ الحوار والتوافق وأن تعود الدولة الليبية إلى قوتها وإلى انتشارها وتغلغلها الجغرافيين والسياسيين، ولكن المهم أيضاً، علاوة على كل ما تقدّم، العمل على إنصاف كل مكونات المجتمع الليبي ومتبعها بكل حقوقها وفي مقدمتها المرأة. فليس تجنياً علمياً أو مبالغة تاريخية القول إن المرأة الليبية لم تتمتع بها يتوجّب أن تتمتع به من حقوق قصد النهوض بأوضاعها، فعلى الرغم من الخطاب السياسي الثوري ومن كل الوعود والشعارات، لم يتطور واقع المرأة الليبية منذ سنة 1951 (سنة الاستقلال) بما فيه الكفاية ولم تتمتع بها يجب أن تتمتع به من حقوق في مجال المشاركة والوصول إلى عصوية الهياكل السياسية المختلفة. فمن اللافت للانتباه أن العقود الأربع الأخيرة، على الرغم من أيديولوجيتها، أوجت بإشاراتٍ شكليةً وهامشيةً، ولم تطور واقع المرأة في العمق من حيث المشاركة السياسية، ولكن خاصة من حيث التمكين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

فبعد اهتمام ومتابعة دقيقين لواقع المرأة الليبية، توصلنا إلى أن هامشيتها المجتمعية مزدوجة ومضاعفة:

أ - هامشية سياسية وتمثيلية متداينية في مختلف الهياكل المتعاقبة من 1969 إلى 2017 (وزيرتان فقط بين 1977 و2011).

ب - هشاشة اجتماعية واقتصادية وثقافية في مستوى موارد الحصانة والاستقلالية في مجتمع يتصف بالسيطرة الذكورية على أغلب الموارد الاقتصادية والاجتماعية وبتوزيع غير عادل للثروات بين الإناث والذكور. ولذلك بدا لنا ضروريا الاستئثار في المرحلة الانتقالية في بناء ثقافة جديدة تقاوم إقصاء المرأة ووصمها اجتماعيا وتهميشه نفسيا ومعاملتها دونيا. ويمكن أن تقاوم كذلك دونية المرأة وشعورها بالاستبعاد الاجتماعي والسياسي. فقد بات اليوم أكثر من ضروري إيجاد ثورة حقيقة في مجال واقع المرأة حتى تنهض وتتمتع بمنزلة الشريك المجتمعي. وبغض النظر عن نفائص الماضي القريب والبعيد وعن إخفاقاته التي تقرّ بها حتى أدبيات النظام السابق³³⁶، فإن المطلوب هو أن يتم، على المدى القصير والبعيد، وضع الخطط المساعدة على تطوير واقع المرأة ومساعدتها على المشاركة بكل أبعادها خاصة أن مرحلة إعادة البناء تحتاج إلى مشاركة كل المكونات الاجتماعية من مختلف الواقع.

إن كل هذه المعطيات المتّوّعة وحتى المتناقضة تشير إلى أن المراحل الانتقالية صعبة واستثنائية وقابلة خاصة للانحراف إذا لم تحسن النّخب المختلفة العاملة على تسييرها والتحكم فيها والتصرّف في إدارتها. ولعل هذا ما يقودنا إلى الاستنتاج أن المرحلة الانتقالية في ليبيا صعبة المراس ومفتوحة على جميع الاحتمالات الخطرة التي قد تكون لها تبعات سلبية لا حصر لها. فإذا لم تنجح المرحلة السياسية الانتقالية، فإن كل هذه المشاريع ستكون ضعيفة الأمل في الإنجاز وسيكون الاستقرار صعب المنال في المنظور القريب.

336 - أمانة شؤون المرأة، التقرير الوطني حول تطور المرأة العربية الليبية إلى مؤتمر المرأة بكين، 1995.

ولذلك فإذا ما اعتمدنا المنهجية المقارنة، فإننا نتوصل إلى استنتاجين بارزين :

أ - إن الانتقال السياسي في ليبيا أصعب من مجتمعات أمريكا اللاتينية ومن تجربتي إسبانيا والبرتغال جراء انهيار الدولة من جهة وانتشار كميات هائلة من السلاح والعنف الميليشوي من جهة أخرى،

ب - لقد وصلت المجتمعات التي أشرنا إليها إلى نتائج ملموسة واختارت النجاح في الانتقال، وأماماً Libya ليس متاكداً أن تفضي التجربة فيها إلى النجاح، ذلك أن مرحلة الانتقال السياسي في ليبيا صعبة ومتقلبة بدليل أنها لم تنجح إلى حد الآن أي شكل من أشكال الاستقرار السياسي والمجتمعي؛ فما تزال العلاقات بين بعض القبائل متوتّرة؛ وما تزال الكيانات الميليشوية تصفّي خلافاتها اعتناداً على قوة السلاح. فليس من المبالغة في شيء القول إن عدداً من المكونات القبلية والسياسية ما يزال غير مقنع بضرورة إنجاح المرحلة الانتقالية إما دفاعاً عن النظام السابق وإما عن مصالح غنائمية وإما عن قبيلة أو جهة. فكيف يمكن إذن أن يكون الانتقال السياسي سلساً وتدرجياً إذا كانت الكيانات الميليشوية المسلحة تحتل الشارع وتصادر وظائف الدولة التقليدية وتصط霓 مجتمعاً بشعرياً وسياسياً موازياً "للدولة"، وإذا كانت الأطراف القوية تتصارع من أجل التفوذ والمالي والغنية والسلاح أكثر من صراعها من أجل إحلال الاستقرار بدل العنف؟ وكيف يمكن أن يفضي الانتقال السياسي إلى الاستقرار إذا كانت الجماعات الإسلامية لا تؤمن بفكرة الدولة المدنية العادلة وتصر إلى حد الآن على الدولة الدينية على تعطيل المسار برمهه إذا كان لا يتحقق مطالبهما وتطلعاتها؟ ولعل هذا ما يفسّر تحول الإسلام

السياسي إلى عائقٍ من عوائق الانتقال والاستقرار السياسيين على الرغم من زعمه بأنه يمتلك الحل المتكامل³³⁷. فالإسلام السياسي بأغلب تفريعاته وتلويناته يعبر عن عقلية ما قبل حداثية بدليل عدم حرصه على إنجاح المرحلة السياسية وعلى بناء الدولة الجديدة وإعادة تأهيل الجيش الليبي حتى يواجه مختلف الأزمات البنوية. إن تعاضد كل هذه العوامل، الداخلية منها والخارجية، يجعل المرحلة الانتقالية مرتباً بل مُتعطلة جراء عدم التوافق وعدم القدرة على بناء تصورٍ متكاملٍ لما يجب أن تكون عليه هذه المرحلة وخاصة كيفية إنجاز العدالة الانتقالية وشقيقتها المصالحة الوطنية الشاملة. فما تزال هناك خلافات عديدة ومعارضات شرسة لأية مصالحة تفضي إلى الاستقرار وتساعد على إنجاز العدالة الانتقالية المنشودة بدليل قانون العزل السياسي. ولعل ذلك ما يساعدنا على القول إن أطراها بعينها غير راغبة في الاستقرار لأسباب ومتوقعتات قبلية ومصلحية مختلفة اعتقدا منها أن "التهديد" ونبذ العنف والسعى إلى التوافق وإنجاز المصالحة هي مساسٌ بمصالحها وتهديدٌ جديٌ لما حصلته بعد 2011 من مكاسب وغناائم ومتوقعتات ما كانت تتوقعها من قبل. كما إن أطراها أخرى تعتبر نفسها في موقع الغالب؛ ولذلك لا ترى نفسها، لأسباب قبلية وتاريخية، ملزمةً بأن تذهب إلى "المغلوب" وأن تفاوضه باعتباره شريكاً في الوطن والمصير حتى وإن كانت الغلبة متأتيةً أساساً من تدخل طرف خارجي دولي.

فكرة إقصاء "المغلوب" ووصمه ونبذه هي فكرة قبلية وبدوية في الآن معاً تدلّ على أن جزءاً من هذه الأزمة يعود إلى بنية الشخصية

337 - روجت مكونات سياسية عديدة في التاريخ الليبي المعاصر فكرة امتلاك الحل الشامل والحاصل لمشاكل البلاد، ولكن ذلك لم يتتأكد في الواقع المعيش.

البدوية من الناحيتين الاجتماعية والنفسية³³⁸؛ وهو ما يشكّل بيئةً طاردة للعدالة الانتقالية والعدالة القضائية وتطهير الذاكرة المتنقلة بتفاصيل تاريخ الأحقاد وتعقيداته. ولكن نجاح المرحلة الانتقالية يقتضي توفر متطلباتٍ ثلاثة متعاضدةٍ :

- أ - إدارةٌ سياسية متبصرة تجتمع كل المكونات وتتوحدُها،
- ب - برنامجٌ عملٌ توافقِي عالي التّشخيصِ ومدققُ المراحلِ يفصل مهام كل الأطراف،
- ت - ميثاقٌ أخلاقي وسياسي يلزم كل الأطراف بضرورة العمل على إنجاح المرحلة الانتقالية وتحمّل كل الأعباء المترتبة عنها.

ولذلك تقتضي الفترة الانتقالية تحديد السلاح المأim على وجهه وإدماج العناصر الميليشوية في خطط مدنية من أجل فك الارتباط بينها وبين الجهات الحكومية والسياسية التي تدعمها وتمدّها بالمال والسلاح وتطيل في أنفاسها وتساعدها على مزيد التمرّد والعمل كذلك على إحياء مؤسسة القضاء باعتبارها طرفاً نزيهاً ومحايداً وحارساً "لروح النواميس" على حدّ تعبير مونتسكيو. فالمرحلة الانتقالية هي أيضاً مرحلة قانونية بامتياز الأمر الذي يعجل بضرورة تمكينها من موارد الاستقلالية والخصانة والقدرة على فرض قوة القانون من جهة وإنّاج قوانين خاصة بهذه المرحلة الاستثنائية من جهة أخرى.

ولا غرابة في ذلك طالما أن العدالة الانتقالية يمكن أن تعرّف أساساً على أنها مؤسسة قانونية وسياسية واجتماعية وأخلاقية تهدف فيها تهدف

338 - المنصف ونأس، الشخصية الليبية : ثاثوث القبيلة والغنية والغلبة، ص 42-43.

إلى إحقاق الحق وإلى رفع المظلوم وإنصاف المظلوم وإدانة الظالم إلى حين اعترافه بالخطأ واعتذاره وـ“توبته” علانية.

وتشمل المرحلة الانتقالية أيضًا تغليب صوت الحكمة وخلق فرص اللقاء بين خصوم الأمس وتشجيعهم على التّحاور والتحاجج والتدريب العلني على وأد جغرافيًا للأحقاد وتطهير الذات من ذكريات الصدام والدم التي شملت العهود التاريخية الحديثة والمعاصرة في ليبيا؛ فلم تبدأ الجرائم السياسية في الأول من سبتمبر 1969. ولذلك يتوجّب، في السياق ذاته، الانتباه إلى خطورة ما نسمّيه القوانين القاتلة المولدة لحالات الحقد والإحساس بالعزل الكتلي مثل قوانين العزل السياسي - حتى وإن تم تجميده - والقانون 37 حول تحرير تمجيد الطاغية. فمثل هذه القوانين مشجّعة على مزيد الاحتقان واللجوء إلى السلاح لحلّ الخلافات وإيجاد ما نسمّيه توازن الرعب. فالعدالة الانتقالية هي منظومة قانونية وسياسية نابذة، وفق فلسفتها، للإقصاء والميّز والوصم الاجتماعي والثقافي والأخلاقي ورافضة بطبعتها لأفكار الاستئصال والاجتناث بحجة الاختلاف السياسي والانتماء إلى هذا النظام أو ذاك الأمر الذي يحول المجتمع الشامل على حدّ تعبير عالم الاجتماع الفرنسي جورج قيرفيتش إلى فئات اجتماعية متحاربة وإلى كتل بشرية متنابذة ومتصارعة بغضّ النظر عن الأسباب؛ وهي كذلك عنصُر مهمٌ في عملية الاستشار في المستقبل بُغية تحقيق الديمقراطية المرتفعة والعدالة الاجتماعية وخاصة الخروج من حالة المجتمع المعطل وإعادة البناء وتأسيس دولة القانون والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك يكون ضروريًا التوافق بين كل المكونات السياسية والدينية على أن المصالحة الوطنية باعتبارها ضرورةً وليس ترفاً يمكن القبول به أو عدم القبول؛ وهي ليست البة مهرباً من أية إساءة بشكل أو آخر إلى المجتمع.

وبناءً على كل هذه الملاحظات، يمكن أن نستنتج أن ليبيا اليوم هي مجتمع الورش المفتوحة بلا عدٌ أو حصرٍ لأنها تمرُّ بمرحلة التأسيس من العدم أو تقريباً. فأولى هذه الورش هو ضمان الاستقرار ومؤسساته ليس اعتماداً على قوة السلاح والنار، وإنما اعتماداً على الحوار والتوافق، وحتى إن لم يوجد هذا التوافق، فإنه يمكن العمل على بنائه تدريجياً. فلم يعد من المفيد، منهجياً وسياسياً، التركيز على أخطاء الماضي، وإنما يكون مفيداً، على التّقىض من ذلك، التركيز على البناء الجديد. ولذلك يتقتضي اللقاء بين مكونات المجتمع الليبي الراهن والعمل على تواقي التصورات والمشاريع والخطط حول الكليات الأساسية كحدّ أدنى من أجل ضمان الاستقرار ومعاودة الانطلاق. ولذلك يتوجب العمل أيضاً على بناء جسور الثقة بين الفاعلين السياسيين والقبليين والدينيين وبين المجتمع.

ولكن تحقيق الاستقرار وإعادة بناء البلد والإنسان الليبيين ومعاودة ترسیخ الدولة في التّسيج المجتمعي، كلها مشاريعٌ مرتبطةٌ وورش ضرورية بالنسبة إلى المجتمع الليبي، ولكنها مرتبطة بتحقيق المصالحة الشاملة بين الفئات والقبائل والجهات. فهي مصالحةٌ تستهدف تغليب العقل ومحاصرة الأهواء وفرضِ السلم الاجتماعية والحوار والديمقراطية. فالمصالحة التي تبني على مرتکزاتٍ قوية ودائمة تعمقُ روحَ الحوار بين كل المكونات؛

وهي يمكن أن تكون إطاراً دافعاً ومحضنا للعدالة الانتقالية التسامحية وغير الانتقامية. فما لم تحصل هذه المصالحة الشاملة، فإنه يخشى أن لا تتمكن العدالة السياسية الانتقالية من التحقق. فالمصالحة الوطنية هي شرط الاستقرار وأساس التوافق على أولويات إعادة البناء وحل مشاكل المهجّرين والنازحين والفارين من الفوضى العارمة ومن سطوة الكيانات المليشوية، ولكن دون أن يتناقض ذلك مع التطبيق العادل للقانون، ودون إسقاط حق المجتمع في المساءلة.

ولكن السؤال المركزي الذي يتنتظر الإجابة هو التالي : كيف ينشد الاستقرار من لا يستثمر في فضائل الاستقرار؟

وعلى الرغم من الصعوبات، يكفي أن ننظر في تجربتين انتقاليتين قريبتين من ليبيا. فقد عرفت إسبانيا تحت حكم الجنرال فرنوكو (1936-1975) انغلاقاً وقمعاً شديدين؛ وعرف البرتغال كذلك في عهد سالازار (1932-1968) تشديداً سياسياً غير مسبوق، ومع ذلك نجح المجتمعان في تحقيق الانتقال السياسي ثم النهوض الاقتصادي.

الثاتمة

” ومن العدل أن يقام بحججهم من ذلك ويناب عنهم، إذ هم أن يتحجّوا بها. ومن العدل أن يأتي الرجل من الحجج لخصومه بمثل ما يأتي لنفسه ”

ابن رشد

” أئها الحقُّ ما تركت لي صاحبًا ”

الخليفة علي بن أبي طالب

” هبْكِ إذا أخطأ المحاور في شيءٍ فليس من الواجب أن ينكر فضلُه في النظر وما كان يمكن أن يسهم به في إغناء العقول ”

ابن رشد

” خفَّ الوطءَ فما أظنَ أديمَ الأرضَ إلَّا من هذه الأجساد ”

أبو العلاء المعري

إن اهتمام هذا الكتاب بالشأن الليبي هو اهتمام الشغوف المحب والآخر على نجاح مسيرة المجتمع الليبي اعتقاداً منا أننا مسكونون بلبيبا؛ فلا فوacial سياسية أو أيديولوجية تمنع لقاءنا؛ فنحن روحان في جسد واحد كما يقول ابن حزم.

إن طريقة عمل هذا الكتاب ليست التشهير والتجریح وإنما تحتجهُ من أجل تشجيع الحوار الفكري والعلمي البناء؛ وهي أيضاً مساهمة علمية

متواضعة في الفهم من أجل بناء تشخيص دقيق لمواطن الإخفاق والعمل على رسم مرتکزات استراتيجية وإعادة البناء خاصة أن مشاريع البنية التحتية قد توقفت في ديسمبر 2010 وخاصة أيضاً أن كلفة إعادة إعمار المجتمع الليبي لا تقلّ البَتَّة عن 120 مليار دولار حسب ما نقدر ونقيّم. وربما تكون أزيد عن ذلك بكثير، إذا ما أخذنا في الحسبان بعض تقديرات العارفين.

أ - في ضرورة إيجاد القارئ الجيد والقراءة الموضوعية

فمن أوكيِ الواجبات العلمية في المجتمع الليبي الراهن العمل على إيجاد القراءة الموضوعية والمتوازنة لهذا الزلزال المجتمعي العميق الذي ضرب ليبيا وذلك قصد إخضاعه لفهم كما يقول ماكس فيبر. فالخطوة المعرفية الضرورية التي نراها مهمةً بعد هذا الزلزال هي الفهم العميق لما حصل؛ وهو فهمٌ عالي القيمة التشخيصية والتحليلية القادر على اجترار الحلول من أجل تجاوز الأزمة. فالقارئ الثابت في الأزمة العميقة هو مساهم بالضرورة في الحلّ.

وبناء على متابعة يومية لما يفتح حول الأزمة، التقينا قراء ثلاثة :

أ - قارئ أول تغلبُ النَّوازعُ الأيديولوجية والأهواء الشخصية والانتهاءات القبلية وتسسيطر عليه عقلية الثأر إما لجهته وإما لقبيلته؛ فيقحم القارئ نفسه بفعل ذلك في مجاهل الذاتية ومعاورٍ تصفية الحسابات؛ وهو سلوك فكري لا يفيد هذه المرحلة التاريخية الاستثنائية ولا يؤسس لقراءة بناءة تشكل إضافةً معرفية نوعية لعملية الفهم هذه. فمثل هذا القارئ هو المسيطر عليه عملياً من قبل الذاتيات.

ب - قارئ ثان يفتقد موارد القراءة العلمية ومتطلبات التحليل

التخيصي الجيد ولا يضيف شيئاً إلى عملية الفهم، ولكنه، في مقابل ذلك، يزيد الوضع صعوبة لأنه يعمي الإدراك الصحيح. فهو يروج خطاباً سطحياً وعرضياً يُربك ولا يُطور؛ يُعدد ولا يُسرّ.

قارئ ثالث، قليل العدد يمتلك موارد التحليل العلمي الموضوعي على الرغم من توّر المرحلة وسطوة الذاتيات القبلية والجغرافية والسياسية وأهمية الولاءات الإقليمية المفضية في النهاية إلى الغنيمة السياسية والمالية والتسليحية. فليس سهلاً أن يكون القارئ هادئاً وموضوعياً وسط غابةٍ من الذاتيات متعددة الهويات.

وليس ميسوراً كذلك الإبقاء على مسافةٍ فكرية وعلمية وأخلاقية تجاه شركاء الأزمة الليبية والتدخلين في الداخل والخارج في مرحلة تعمّدت فيها أطرافٌ متمرّدة على القانون والأخلاق الاجتماعية قتل الإنسان في حين أن المطلوب في ليبيا هو الإبقاء على حياة الإنسان والاستثمار في تكريمه. وبناءً على هذا، فالقراءة الجيدة التي تنبذ الوصاية وتطرد الحكم الجازم والحاسم هي، في تقديرنا، مساهمة علمية مهمة في تجاوز الأزمة. فقراءة الأزمة لا يجب أن تكون سياسية فقط، خاصةً وأنه ثبت ضعف الخيال السياسي وتأكدت حالة العجز عن إيجاد الحلّ التوافقي عند الطبقة السياسية في مرحلة ما بعد 2011. ولذلك لا بد من إيجاد مساحة للقراءة الفكرية الموضوعية.

فالمطلوب إذن قراءةً موضوعية تتميّز بفضيلة التخيص عميق الموضوعية وعلى الدقة؛ وهي قراءةً إستيمولوجية ومعرفية رافضة للتأثير السياسي والحدق القبلي المستفحّل منذ قرون من الزمن؛ وهي قراءةً تأسيسية لما هو آت في المجتمع الليبي. وهي قناعة راسخة لدينا تتأتّى

أساساً من أن المجتمع الليبي لا يمكن أن يتحرّر من ربيقة العنف والدم، ما لم تتحرّر المعرفة فيه من الذاتية الهاجحة أو من القدرة العلمية المنقوصة؛ وما لم يحصل هذا الاقتناع العميق بأن المعرفة الموضوعية هي خير مساهمة، وإن كانت ليست الوحيدة، في تجاوز الأزمة وإعادة بناء الذات "المهشمة" وتأسيس الكيان الليبي وإمداده بعنصري القوة والمعنى في مرحلة تتسم بالوهن والفرقة. فإذا كان الواقع مأزوماً، فلا يجب أن يكون القارئ كذلك. فالقراءة الموضوعية في ليبيا تمثّل اليوم أزمةً إبستيمولوجية ومعرفية عويصة، ولكنها مع ذلك مُمكنة البناء.

فالقراءة المطلوبة هي إذن قراءة تملك الجرأة العلمية على تشخيص الاختلالات العميقية وعلى التنبيه إلى مخاطر ما حصل من شراكة جماعية في الإخفاق وإلى ضرورة تجاوز النّقص المنهجي المتمثل في الشخصنة الحصرية للأزمة. فقطاعات عديدة من مكونات المجتمع الليبي شاركت بمقادير مختلفة وبمستويات متباعدة في "صناعة" هذه الأزمة العارمة. فمثل هذه القراءة الموضوعية تبني فلسفتها أساساً على أن الأزمات هي، في عمقها، تفاعلٌ بين فاعلينَ كثِر ومتدخلين عديدين؛ وهو أمر يكُون ضرورياً أن يتّبه إليه السياسيون المنتجون للخطاب المتواتر الذي يتّهي إلى إعادة استئثار العدوات والتواترات المختلفة من جديد. ولذلك على السياسيين تجنب الخطاب الإعلامي والسياسي الذي يُتّبع "تعنيف" "الخصم" شريكَ الوطن ومحنته وتكبيله³³⁹ بكل الاتهامات وشيطنة وجوده وصورته. فجزءٌ من الحلّ المشود يكمنُ، ربّما، في القطع الفكري

339 - عندما تعمق في قراءة قانون العزل السياسي والقانون عدد 37 حول تجريم مجید الطاغية الصادر بتاريخ 2 ماي 2012 عن المؤتمر الوطني العام، تجد أن فلسفة النصين إقصائية لجزءٍ واسعٍ من المجتمع الليبي مثلما كان شأن قانون "من تحرب خان". فالأزمة التاريخية مختلفة، ولكن العزل السياسي متشابه.

والأخلاقي مع غابة الأهواء وكتلة الأهواء منها كانت مبرراتها السياسية والأيديولوجية وحتى الدينية والعمل على إيجاد بيئه نفسية وذهنية وثقافية جديدة تغير طرائق التعامل مع الخصم المختلف. فهو ليس آخر وإنما هو جزء مكون لأنّا بل هو أنا - أنا مهما اختلفت القراءات وتبينت المواقف. فمثل هذا السلوك هو جوهر الحلّ المرتقب والنّاجع في مرحلة غابت فيها النّجاعة. يقول مسکويه في حوار مع الأديب أبي حيان التّوحيدى في كتاب «الهوا مل والشّوامل» : «الهوى عدو العقل، والخطأ أبداً مع الهوى، فإذا حضر الهوى غاب العقل وحيث يغيب العقل يغيب الخير كلّه، فالإنسان أبداً أسير في يد الهوى يريه ما يقبح جميلاً والخطأ صواباً»³⁴⁰.

ب - في ضرورة تجديد بناء المجتمع الليبي من أجل سبل القوة والمعنى إن تجديد بناء المجتمعات العربية ضروري بعد سلسلة الزلزال المتعاقبة في هذه المنطقة من العالم؛ وهو ما يتضمن بطبيعة الحال تجديد العلاقات الاجتماعية والسياسية وتطوير التمثيلات للمجتمع والعيش المشترك والتوافق البيني الليبي. وهو يتضمن أيضاً التجديد أي إعادة بناء النظام القيمي المتعلق بالجهد والعمل والإنتاج والمقدس في المجتمعات لا تبدي حماساً أكيداً لقيمتها التضخيمية والعمل بغضّ النظر عن الأسباب والمبررات حتى إن كانت الحافزية المادية والمعنوية ضعيفة.

إن مثل هذا التجديد في بنية العلاقات والروابط الاجتماعية والتمثيلات والقيم والسلوكيات المشتركة يكون ضرورياً أن يحتضنه مشروع سياسي وثقافي وطني يتسمى عن الخلافات العميقه والظرفية³⁴¹ ويعمل بكل

340 - أبو حيان التّوحيدى، الهوا مل والشّوامل (الحوار مع مسکويه)، تعليق أحمد أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1951.

341 - Gustave-Nicolas Fischer, *Les blessures symboliques, La force de revivre*, Paris, Odile Jacob, 2003, 270 pages.

جدية من أجل البناء الجديد؛ فهو مشروع جمّاع للانتهاءات والمكونات والإرادات من أجل تجاوز الصعوبات؛ وهو حاضنٌ للمصالح المناطقية والقبلية على الرغم من أهمية المصالح التي تمت إلى حد الآن؛ وهو باني التوافقات التي لا محيد عنها؛ وهو، في الأخير، تحصينٌ لليبيا من كل الهزّاتِ العنيفة ومن استعمالات السلاح العشوائية وحتى المبرجة. فالمشروعُ الوطني هو الأقدرُ على فك عزلةِ المكونات الداخلية وعزلة المجتمع الليبي وغياب القيادات المدنية على الرغم من أهمية الزعامات القبلية تاريخياً وميدانياً. ومثل هذا الاستنتاج لا يندرج البنة في بوتقّة التشهير والتجریح اللذین التزمنا منذ البدء بنبذهما، ولكن استنتاج - على قسوته العلمية - مدعومٌ بمصاديقٍ ومؤيداتٍ تاريخية عديدة³⁴².

وينبئي هذا المشروع التجديدي والتحديثي على مرتكزاتٍ خمسة أساسية :
أ- بناء توافق بين كل المكونات الليبية بغض النظر عن هويتها ومرجعيتها من أجل التعايش السلمي ،

ب- بناء فلسفة مدنية جديدة في مجال العيش المشترك واستحضار تلك الصورة الساذجة والبللية في مستوى المعنى في آن معاً والتي تعرف العيش المشترك على أنه زورق يصارع الأمواج؛ فإن خرّبه أو عطله ساكنوه غرق بلا تردد كل ركابه بما في ذلك المعارضون والمخرّبون؛ وهي صورة تنطبق

342 - في إطار جمع المعلومات ومحاورة الفاعلين السياسيين، اقترح علينا أصدقاء مقابلة السيد محمد الصياغ؛ وهو واحدٌ من أقوى رجالات بورقية في الحكم ومدير الحزب الاشتراكي الدستوري - المحاكم سابقاً - ومؤرخه وزير التجهيز الذي أفادني، في إطار المقابلة بشهادته تاريخية مهمة. فهو يقول: «إن بورقية أرسلني في شهر جوان 1968 لزيارة الملك ادريس السنوسي محملاً برسالة سياسية مهمة حيث طلب منه العمل على ملا فراغ الجغرافية الصحراوية الليبية باعتماد حزب سياسي مثل تونس والسماح بنشاط نقابي وثقافي وإلا يخشى أن تستثمر هذا الفراغ أطراف خارجية؛ وكان بورقية يلمح إلى إمكانية الانقلابات العسكرية. لقد استمع إلى الملك وأنا أدفع عن فكرة الرئيس بورقية على امتداد عشرين دقيقة، ولم ينبع بنت شفهـةـ عندما عدت إلى تونس أفهمني الرئيس بورقية بأن الملك قليل الكلام وكثير الصمت؛ ولا يرد مباشرة على رسائل زواره». أجريت المقابلة يوم 10 مارس 2002 بمدينة تونس على الساعة الثالثة ظهرا.

بشكل شبه تام على ليبيا التي تُصارع اليوم رياحا هائجة وعاصفة،
ـ إعادة بناء الدولة الوطنية مرتكز كل المشاريع والاستقرارات،
ـ إمداد المجتمع الليبي بكل عناصر القوة وموارد الصلابة والتحصين
والمتانة،

ـ حسن تحصين الموارد المالية والطاقة الليبية وحسن استثمارها في
إعادة الانطلاق والتأسيس والعمل على استئصال كل الجذور المنتجة
للانقسام والانكسارية الاجتماعية. ولذلك يكون ضروريًا أن تتشابك
القراءات وتتعارك طرق التأويل والفهم وأن تلتقي الإرادات الوطنية
من أجل ليبيا الموحدة وأن تذهب المكونات إلى بعضها البعض من أجل
التحاور المؤسس للمستقبل.

ومن شأن كل هذه الملاحظات الأولية أن تحفّزنا على الاستنتاج أنه إذا
كان هذا الزلزال الاجتماعيًّا عنيفًا في مساره وصيروزته ودموميا في أدائه
المتبادل، فإن مرحلة ما بعد الزلزال هي الأصعب من حيث النتائج ومن
حيث القيام بالمراجعات الضرورية. فليس متأكدًا في كل الحالات أن
تفضي مرحلة ما بعد الزلزال إلى توافقاتٍ مؤسسة وبناءة. فرهان ليبيا
المستقبل هو أن تتوصل كل المكونات إلى التوافق وأن تخرج من حالة
التعطل التي عانى منها المجتمع الليبي طويلاً وما يزال يعاني.

فواحدةٌ من رهانات المستقبل إعادة الانطلاق الحضاري وتمكين الكيان
الليبي من معنى جديد من خلال اكتساب عناصر القوة والصلابة
الداخلية الضرورية حتى يتم القطع مع كل الجذور المنتجة للتتشظي
والانهيار. فليبيا تملك فعلياً كل موارد القوة وإن طالت رحلة الفوضى...

عناصر ببليوغرافية منتقاة - عربية

- أبو صوّة (محمد أحمد)، جدلية المجال والهوية، مدخل ل تاريخ Libya العام، دار الرواد، طرابلس 2012.
- إحسان (محمد الحسن)، علم الاجتماع العسكري، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1990.
- احيمدة (علي عبد اللطيف)، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، 1830 - 1932، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995.
- احيمدة (علي عبد اللطيف)، الأصوات المهمّشة، الخضوع والعصيان في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- احيمدة (علي عبد اللطيف)، Libya التي لا نعرفها، دراسات منهجية في التاريخ والثقافة، هيئة تشجيع ودعم الصحافة، طرابلس 2013.
- اسحاق الخوري (فؤاد)، العسكر والحكم في البلدان العربية، دار الساقى، لندن 1990.
- اشتيفي (مصطفى)، ثمن الحرية: ليبيا والسنوات العجاف، منتدى المعارف، بيروت 2013.
- بروشين (نيكولاي)، تاريخ Libya في العصر الحديث، متتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، مراجعة عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1991.
- بروشين (نيكولاي)، تاريخ Libya من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، مراجعة ميلاد المقرحي، مركز جهاد الليبيين، طرابلس 1988.
- بغني (عمرو سعيد)، أبحاث في تاريخ Libya الحديث والمعاصر، مركز جهاد الليبيين، طرابلس 1996.

- بن حليم (مصطفى أحمد)، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطبع الأهرام، [د.ت].
- بن موسى (تيسير)، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، تونس - طرابلس 1988.
- التير (مصطفى عمر)، حول مستقبل الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي، دراسة أمبيريقية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2006.
- الحكيم (سامي)، حقيقة ليبيا، [الطبعة الثانية]، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة 1970.
- خدّوري (مجيد)، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت 1963.
- الديب (فتحي)، عبد الناصر وثورة ليبيا، دار المستقبل العربي، القاهرة 1986.
- الدجّاني (أحمد صدقى) وأدهم (عبد السلام)، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، منشورات جامعة بنغازي، بيروت 1974.
- زاقود (عبد السلام جمعة)، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2013.
- روا (أوليفيه)، عولمة الإسلام، ترجمة لارا معلوم، دار الساقى، لندن 2016.
- الزاوي (الطاھر أحمد)، أعلام ليبيا، دار المنار الإسلامي، بيروت 2003.
- الزاوي (الطاھر أحمد)، التذکار، تصحيح وتعليق الزواري، دار المنار الإسلامي، بيروت 2004.

- زيادة (أنقولا)، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي حتى الاستقلال، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة 1958.
- الحكيم (سامي) هذه ليبيا، [الطبعة الثانية]، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة 1970.
- سعد الدين (ابراهيم)، التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989.
- شكري (محمد فؤاد)، ميلاد دولة ليبيا الحديثة : وثائق تحريرها واستقلالها، (الجزء الأول)، مطبعة الاعتماد، القاهرة 1957.
- السنوسي (صالح)، إشكالية المجتمع المدني العربي : العصبة والسلطة والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2012.
- الصواني (يوسف)، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013.
- الطاهر (عبد الجليل)، المجتمع الليبي، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت 1969.
- الفارسي (أم العزّ)، المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا، مركز الديمقراطيات ومركز الحضارة العربية، القاهرة، 2008.
- فنيش (أحمد)، التعليم العالي في ليبيا، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس 1998.
- القويري (عبد الله)، معنى الكيان، محاولة نظرية لفهم الواقع الليبي، مطبع دار لبنان [د.ت.]
- كرفاع (مختار)، الحركات العمالية في ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 2000.

- متري (طارق)، مسالك وعرة: سرتان في ليبيا ومن أجلها، رياض الرئيس للنشر، بيروت 2015.
- محمود (صلاح الدين فهمي)، الفساد الإداري كعمق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض 1994.
- المغيري (محمد زاهي)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، إصدارات مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة 1995.
- المغيري (محمد زاهي)، والمنصوري (عبد الجليل آدم)، الإدارة العامة في ليبيا، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، طرابلس، 2004.
- المهدوي (محمد البروك)، جغرافية ليبيا البشرية، جامعة قاريونس، بنغازي 1998.
- وناس (المنصف)، السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا، دراسة توثيقية وميدانية، منظمة ألتالار، دار وفاء للنشر، تونس، 2000.
- وناس (المنصف)، الشخصية الليبية، ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، الدار المتوسطة للنشر، تونس 2014.
- وناس (المنصف)، تاريخ فزان المجهول، دار سيراس للنشر، تونس 2012.

الأطروحات باللغة العربية

- عقيلة (عبد الله حسن)، التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وأثارها على خصوبة المرأة في المجتمع الليبي، شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس 2011.
- سعد (وائل محمد)، إدارة الوقت وعلاقتها بالنمط القيادي، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، تونس، السنة الجامعية 2009.

- طنّيش (خليفة)، النّماذج التربوية والأسرية وانحراف الأحداث، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تونس 2011.
- لحمر (المولدي)، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة تونس، تونس 2008.

مراجع باللغات الأجنبية

- Abdel-Malek (Anouar), *L'Egypte société militaire*, Paris, éditions du Seuil, 1962.
- Abdel-Malek (Anouar), *L'armée dans la nation*, Alger, SNED, 1975.
- Abdi (Noureddine), "Classes moyennes et économies dominantes en Algérie et en Libye", *Revue Tiers-Monde*, Janvier, 1985.
- Ahmida (Ali Abdelatif), *Forgetten Voices*, Routledge, Taylor Francis Group, 2005.
- Ahmida (Ali Abdelatif), *The making of modern Libya, State formation, colonisation and resistance 1830-1983*, State University of New-York, 1994.
- Albagli (Claude), *La transition chaotique*, Paris université Panthéon-Assas (Paris II), L.G.D.J., E.J.A, 1994.
- Albergoni (Gianni), *L'évolution du nomadisme pastoral en Cyrénaïque*, C.N.R.S, A.A.N, 1975.
- Allan (A.J.), *Libya since independence, economic and political development*, New-York St, Martin's Press, 1982.
- Allan (A.J.), *Libya, The experience of oil*, Londres Croom Helm, 1981.
- Anderson (Lisa), *Lineages of the Absolutist State*, London, gt Books, 1974.
- Anderson (Lisa), *State peasants and tribes, and rural politics in Tunisia and Libya*, (unpublished P.H.D. Dissertation, Columbia University, 1981).
- Anderson (Lisa), *The state and social transformation in Tunisia and Libya*, Princeton University Press, 1986.
- Baileye (F.C), *Stratagems and spoils. A Social Anthropology of politics*, 1973.

- Balandier (Georges), *Le pouvoir sur scènes*, éditions Balland, Paris, 1992.
- Barbier (Maurice), *La modernité politique*, Paris, P.U.F., 2000.
- Bedoucha (G.), "Hiérarchie, médiation et tribalisme en Arabie du Sud", *L'Homme*, №118, Avril-Juin 1991.
- Benchikh (Majid), *Sous-développement et spécificité culturelle dans la justification de l'Etat autoritaire*, Paris, Seuil, 1976.
- Bessis (Juliette), "L'évolution des relations entre la Libye indépendante et la France", *The Maghrib Review*, Vol.12,1-2,1987.
- Bessis (Juliette), *La Libye contemporaine*, Paris, l'Harmattan, 1986.
- Bianca (Mirella), *Quadaffi: voice from the desert*, London, Longman editor, 1975.
- Bisson (J.), "La Libye entre clientélisme et régionalisme tribal", *Bull. Ass. Géog. Française*, №1,1997.
- Bleuchot (Hervé), *Chroniques et documents libyens (1986-1980), rupture et continuité*, CNRS, Paris, 1975.
- Bleuchot (Hervé), *La Libye : la formation des élites politiques maghrébines*, Paris, Pichon Durand Anzion, 1974.
- Blundy (D.) et Lycette (André), *Qaddafi and the libyan revolution*, Londres Weidenfeld and Nicolson, 1987.
- Boutefnouchet (Mustapha), *Le système social et changement en Algérie*, éditions O.P.U., Alger, 1968.
- Burgat (François), *Changement politique au Maghreb*, Paris, éditions khartala, 1989.
- Burgat (François), «La Libye des contraintes», in *Maghreb : les années de transition*, Paris, éditions Masson, 1990.
- Burgat (François), *L'islamisme au Maghreb : La voix du Sud*, Paris, Khartala, 1988.

- Cachia (Antony), *Libya under the second othman occupation*, (1835-1911), Tripoli government press, 1945.
- Charles (Souria), *Les Africains*, VI, Jeune Afrique 1977.
- Cooly.S.J.K, *Libyan andostorm: The account of qaddafi's revolution*, Londres, siguick, 1983.
- David (Apter), *Some conceptual Approaches to the study of modernization*, George Likda, "States in revolution", 1978.
- Defourny (Louis), Laville (Jean-Louis), *Insertion et nouvelle économie sociale*, Paris, Desclée de Brouwer 1998.
- Déloye (yves), *Sociologie historique du politique*, Paris, La Découverte, 1996.
- Despois (Jean), *La colonisation italienne en Libye, problèmes et méthodes*, éditions Larose éditeurs, Paris 1935.
- Destame (de Benis), *La Libye et l'Algérie : stratégies de développement comparées*, Paris, A.F.N – C.N.R.S.S. 1971.
- Di Agostini (Enrico), *La popolazione della Cirenaica*, Benghazi, Governo della Cirenaica, 1922-1923.
- Di Agostini (Enrico), *La popolazione della Tripolitania, Notizie, ethniche e storiche*, Tripoli, ufficio Politico Militare, 1917.
- Dileone (Enrico), *La colonizzazione dell'Africa del Nord*, Padova, Cedam-Casa editrice dott. Antonio Milano, 1975.
- Djaziri (Moncef), *Etat et société en Libye*, Paris, L'Harmattan, 1996.
- Djaziri (Moncef), « L'évolution de l'Etat Libyen 1950-1990 », in *Genève-Afrique*, XXIX2, 1991.
- Duveyrie (R.Henri), *La Confrérie musulmane de Sidi Mohamed Ben Ali Es-Senoussi et son domaine géographique en l'année 1300*, Paris, publication de la Société de Géographie, 1886.
- Enrys (L.Peters), *Libres ou dépendants : les relations patrons-*

clients chez les bédouins de Cyrénaïque dans les sociétés rurales de la Méditerranée, Paris, Edisud, 1986.

- Ernest (Gellner) and Charles (Micaud), *Arabs and berbers: From tribe to Nation*, Lescington, mass, D, c Heath, 1972.
- Etchegoyen (Alain), *Le corrompu et le corrupteur*, éditions Julliard, 1995.
- Ettori (Rossi), *Storia di Tripoli et della tripolitania della conquista Araba al 1911*, traduit vers la l'arabe par Khalifa Altillsi, dar-Al Thakafa, 1974.
- Evans (Pritchard), *The Sanussi of Cyrenaica*, Oxford Clarendon Press, 1949.
- Farley (Karmle), *Planning for developpment in Libya*, New-York, Praeger Publishers, 1971.
- Féraud (Charles), *Annales Tripolitaines*, publiées avec une introduction et notes par Augutu Bernard, Paris, Librairie Vuibert, 1927.
- Gaspare (Messona), *Originalité de l'architecture musulmane libyenne*, Maison Arabe du Livre, Tunis-Tripoli 1985.
- Gautier (Emile Felix), *Les siècles obscurs du Maghreb*, Paris, éditions, Payot, 1972.
- Gazzo (Yves), *Pétrole et développement: Le cas libyen*, Paris, economica, 1980.
- Geertz (Clifford ed.), *Old societies and new states, the question for modernity in Asia and Africa*, New-York, Free Press, 1963.
- Gellner (Ernest), *Muslim Society*, Cambridge University Press, 1982.
- Gellner (Ernest), «Patterns of rural rebellion in Morocco, tribus as minorities», in, E. Gellmet et C. Micaul in, *Arabs and berbers*, Londres, Duc, 1973.
- Gianfranco (Poggi), *The development of the modern state*. A

sociological introduction, Standard University Press, 1978.

- Giglio (Gorgio), *La confraternità senussite dalle origini a oggi*, Milano, 1932.
- Graziani (Rodolfo), *Cirenaica pacificata*, Benghazi dar el-Andalus, 1971.
- Gueslin (André), *L'invention de l'économie sociale, le XIXème siècle Français*, paris, Economica, 1987.
- Henri (Habib), *Libya : Past and present*, second edition, Malta, Aedal Publishing house limited, 1979.
- Henri (Habib), *Policies and government of revolutionary Libya*, Canada, 1975.
- Hinnebusch (Raymond), *Libya personalistic leadership of a revolution: political elites*, 1972.
- Huntington (Samuel), «*Modernization and corruption*», in Heidenheim A.J. *Political corruption, Reading in comparative analysis*, Rinehart, New-York, 1970.
- Khadduri (Majid), *Modern Libya, a studing in political development*, Baltimore, 1968.
- Lethielleu (Jean), *Le Fezzan, ses jardins ses palmiers, notes d'ethnographie et d'histoire*, Imprimerie Bascone, Publication de l'Institut des Belles lettres arabes, 1948, Tunis
- Leveau (Remy), *La Libye nouvelle*, éditions CRESM, CNRS, Paris, 1975.
- Mathieu (André), *Enjeux sahariens*, CRESM/C.N.R.S, Paris, 1984.
- Mény (Yves), *La corruption de la République*, «Collection L'espace du politique», Paris, Fayard, 1992.
- Obeidi (Amal), *Political culture in Libia*, London, Curzon Press, 2001.
- Ouannès (Moncef), *Militaires, élites et modernisation dans la Libye contemporaine*, Paris, L'Harmattan, 2009.

- Ouannès (Moncef), *Révolte et reconstruction en Libye, Le Roi et le Rebelle*, Paris, L'Harmattan 2014.
- Palmer (M.), and El-Fathaly (Omar), *The transformation of Mans political institutions in revolutionary Libya* in a joffe and K. McLachan (eds), *Socio and economic development of Libya*, England, Middel East and north African studies press, Lict, 1982.
- Roumani (Jacques), *The Emergence of modern libya, political traditions and colonialisme*, Princeton university, 1978.
- Rouquie (Alain), *L'Etat militaire en Amérique latine*, éditions du Seuil, Paris, 1966.
- Ruth (First), *Libya : the elusive revolution*, edition Penguin, London, 1971.
- Schluter (Hanis), *Bibliography of Libya, 1957-1969*.
- Schnapper (Dominique), *Qu'est-ce que la citoyenneté?* Gallimard, 2000.
- Shembesh (Ali), *The problem of Libyan political stability during 1960*, State University of Virginia, 1972.
- Simon (Rache), *Libya Between ottomanism and nationalism*, Berlin Klous Schwarz Verlag, 1987.
- Waturbury (John), *The Egypt of Nasser and Sadat, the political Economy of twe regims*, The Dinton University ,1984.
- William (Falkand), Richard Chambers eds, *The Beginning of modernization in the Middle east*, the twentieth century ,Chicago, University of Chicago Press, 1968.
- Wright (John), *Libya*, New-York Frederick, A. Praeger editor, 1969.
- Wunenburger (Jean-Jacques), *Questions d'éthique*, Paris, P.U.F., 1993.
- Zartman (William), *Political elites in Arab North African*, ed. Longman, New Work and London, 1982.

فهرس الجداول المعتمدة في الكتاب

الصفحة

52	- الجدول رقم 1 : تطور عدد سكان ليبيا (1954 - 2014)
107	- الجدول رقم 2 : الأصول الاجتماعية للضباط الأحرار
108	- الجدول رقم 3 : الأصول الجغرافية والقبلية لأعضاء مجلس قيادة الثورة
152	- الجدول رقم 4 : تحليل نسب الاستعانة بالتقنوقراط والأيديولوجيين من سنة 1969 إلى غاية سنة 1999 اعتماداً على تركيبات الحكومات واللجان الشعبية العامة.
153	- الجدول رقم 5: تركيبة اللجان الشعبية العامة من 1977 إلى 1999
295	- الجدول رقم 6 : الحجم الإجمالي للمديونية العربية
298	- الجدول رقم 7 : ترتيب ليبيا حسب منظمة الشفافية العالمية

كشاف القبائل والمدن

ط

- 27 - 26 - 21 - 18 - 17 طرابلس
 43 - 42 - 38 - 36 - 32 - 29 - 28
 104 - 102 - 71 - 66 - 63 - 52
 - 157 - 131 - 109 - 108 - 106
 200 - 182 - 173 - 172 - 167

ع

- 176 - 108 - 107 العواير
 176 - 17 العبيادات

ف

- 103 - 102 - 79 - 66 فزان
 167

ق

- 108 - 48 - 45 - 17 القذافة
 176 - 168 - 151
 45 القواليش

م

- 106 - 70 - 32 - 26 مصراتة
 172 - 167 - 133 - 108 - 107
 325 - 181
 - 168 - 151 - 48 - 45 المقارحة
 176

و

- 168 - 151 - 48 - 45 - 17 ورفلة
 325 - 176 - 173

أ

- أبو سليم 26

ب

- البيضاء 41 17 15
 بنغازي 45 - 44 - 37 - 32 - 26
 106 - 105 - 102 - 70 - 59 - 52
 201 - 176 - 172 - 167 - 108
 332 - 212

ج

- الجبل الغربي 325 - 143
 جبل نفوسة 325 - 173 - 38
 الجنوب الليبي 257 - 172 - 103 79

ر

- الرجبان 176
 الرحيبات 45

ز

- الزنستان 211 - 176 - 172 - 49

325

س

- سبها - 103 - 102 - 41 - 26
 180 - 146 - 108 - 106

ص

- الصيغان 325 - 48

الفهرس

7 توطئة عامة

الفصل الأول :

13	جذور الأزمة والإخفاق والعنف في صلب المجتمع الليبي
15	I جذور الاهتمام بالمجتمع الليبي : الأنثروبولوجيا المستعصية
15	الجذور الأسرية وتأثيراتها في مسيري
17	بدايات الحيرة المعرفية والأنثروبولوجية
21	تجربة الميدان الليبي : التلمّسات الأولى والصعوبات
25	مارسة البحث الأنثروبولوجي في مجتمع منغلق : المفارقة الدائمة
35	من أجل المعلومة: إما أن أنتصر وإما أن أنكسر: جهاد الحصول على المعلومة
38	مفارقة التفهير المجتمعي : الظاهرة الملتبسة
41	فقر الموظفين وتدني أو ضاعفهم المعيشية: محنة الطبقة الوسطى في ليبيا
49	المجتمع الليبي ومعضلة غياب المراجعة
51	النظام وضرورة الإدارة المحكمة للشهوة البيولوجية الجماعية
53	محمود صبحي والقذافي : شهادة قيادي في الدولة الليبية
54	فبراير 2011: أية قراءة وأية دلالة ؟

57	ضعف الخبرة بعد 2011 وتعقيدات إدارة المرحلة الانتقالية
60	سؤال إعادة البناء والخروج من التعطيل
61	اللقاء مع الدبلوماسيين الأوروبيين أو دبلوماسية الحرب
63	نظريّة المجتمع المعطل ودورها في تحليل الأزمة
66	نظريّة المجتمع المعطل ودورها في الفهم العلمي
83	II شراكة في صناعة الأزمة، شراكة في الإخفاق
	1 - العسكري في ليبيا : التواريخ والأدوار والمنجزات
83	(محاولة في ارهاصات الأزمة وسوسيولوجيا القطيعة)
85	الجيش الليبي : أزمات العسكري أم أزمات المجتمع ؟
86	محاذير منهجية وتاريخية لا محيى عنها
	ثورة العسكري ضد الأنوميا السياسية في ليبيا :
94	الثكنة والملكية أو أزمة النّموذج الاجتماعي
97	التغيير السياسي في أول سبتمبر بين المفاجأة والتطلع
100	العسكر الشبان في ليبيا ومنطق الانتقام
	الثكنة الوراثة للملكية : أصول القطيعة وجذور التمرّد
101	على نظام الحكم
	الضباط الوحدويون الأحرار: الأصول الجغرافية والاجتماعية
104	والقبلية ومقارقة الاستراتيجيات المتباعدة
106	الأصول الاجتماعية للضباط الأحرار
	الجيش بعد 1969 : لبس في المسوومة وتناقض في القراءة
109	وغموض في المصير

112	العسكر والفرص التاريخية الثمانية المهدورة.....
127	أزمة المجتمع من أزمة العسكر: محاولة في أنثروبولوجية التوتر.....
130	محاولات في سوسيولوجيا القبلية والتحديث.....
136	2- الفاعل النجبوi في Libya والشراكة في الأزمة والإخفاق.....
139	تعريف المثقف : الصعوبات والسياسات.....
141	صعوبات معرفية ومنهجية مرافقة.....
147	الاتجاهات مجلس قيادة الثورة: سعيٌ نحو التشخيص.....
155	قراءة تحليلية في الإحصائيات والجداویl: أية معان وأية دلالات؟.....
161	أزمة مجتمع أم أزمة نخبة أم أزمة نظام حكم؟.....
165	3- الفاعل القبلي والشراكة في إنتاج الأزمة والقدرة على الحل.....
165	تدقيقات منهجية.....
175	الفاعل القبلي وفن التفاوض باسم المجتمع.....
180	4- الفاعل الإسلامي ودوران الأزمة الليبية.....
	5- عبرانية مستقاة من الحالة الليبية.....
188	أو كيف يمكن أن نقرأاليوم فبراير 2011.....

الفصل الثاني :

205	المدنية الليبية الجديدة: شروطها ومراحلها.....
207	I المدنية : تعريفاً وفلسفة ومارسة.....
211	المدنية الليبية : مراحلها ومضامينها وآلياتها.....
217	1- الاختلاف شرط المدنية وضمانة العيش المشترك في Libya.....
218	تعريف مفردة الاختلاف.....

2 - الحوار وبناء العقد الاجتماعي والأخلاقي:	
..... الشروط والمتطلبات	230
..... توطئة عامة : في ضرورة الحوار	230
..... الشراكة في الحوار شراكة في الراهن والمستقبل والمصير	234
..... مجتمع المساواة وليس مجتمع الغلبة والاقصاء	238
..... التوافق ضرورة مجتمعية ليبية راهنة ومستقبلية	244
3 - المواطنة ودورها في مرحلة الأزمات	248
..... المواطنة: جذورها وسياقاتها التاريخية	248
..... معانى المواطنة ومدلولاتها	252
4 - التوافق من أجل القيم المدنية المشتركة :	
..... أية قيم يريد المجتمع الليبي؟	260
..... تدقيقات مفاهيمية : تعريف مفهوم القيمة	262
5 - العقل المدني الليبي : شرط التعايش ورهان المستقبل	271
6 - الدولة المدنية في ليبيا: شروطها وإمكانيات إنجازها	276
..... الدولة المدنية والدولة الدينية في ليبيا: أية احتمالات؟	279
7 - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أساس الديمقراطية المدنية	290
..... الفساد وتدمير الحق في الحياة	296
8 - الحق في التنمية العادلة مكون أساسي من المدنية الليبية	304
II - إعادة البناء في المجتمع الليبي: شروطه ومتطلباته	310
1 - إعادة البناء في ليبيا : الشروط والمتطلبات	314
الخاتمة	345

353	عناصر ببليوغرافية منتقاة - عربية
358	مراجع باللغات الأجنبية
364	فهرس الجداول المعتمدة في الكتاب
365	كشاف القبائل والمدن
367	فهرس الموضوعات



المغاربية لطباعة وashemar الكتاب

22، نهج المقاولين - المنطة الصناعية الشرقية - أريانة - تونس
الهاتف : +216 70 837 683 - الفاكس : +216 70 838 975

ويمكن أن نستنتج أن ليبيا اليوم هي مجتمعُ الورشِ المفتوحة بلا عدٌ أو حصرٌ لأنها تعيش مرحلة التأسيس الجديد. فأولى هذه الورش هو ضمان الاستقرار ومؤسساته ليس اعتماداً على قوة السلاح والنار، وإنما اعتماداً على الحوار والتوافق، وحتى إن لم يوجد هذا التوافق، فإنه يمكن العمل على بنائه تدريجياً. فلم يعد من المفيد، منهجيَا وسياسيَا، التركيز على أخطاء الماضي، وإنما يكون مُفيداً، على التّقييض من ذلك، التركيز على البناء الجديد. ولذلك يتضيّ القاء بين مكونات المجتمع الليبي الّاهن والعمل على توافق التصورات والمشاريع والخطط حول الكليات الأساسية كحدّ أدنى من أجل ضمان الاستقرار ومعاودة الانطلاق. مثلما يتوجّب العمل أيضاً على بناء جسور الثقة بين الفاعلين السياسيين والقبليين والدينيين وبين المجتمع من أجل الإبقاء على أمل الليبيين وكل جيرانهم في مستقبل أفضل واعداً وجاذباً.

المنصف وناس باحث في جامعة تونس مهتمّ بمتابعة تطوير الديناميات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المغرب العربي المعاصر وخاصة في تونس ولبيبيا؛ ووضع 16 كتاباً من بينها:

- العسكري وال منتخب في ليبيا (دار لارماتن، باريس 2009)
- الشخصية التونسية (الدار المتوسطية للنشر 2010)
- الشخصية الليبية (الدار المتوسطية للنشر 2014)
- الانتفاضة وإعادة البناء في ليبيا (دار لارماتن، باريس 2014)

ISBN 978-9938-864-80-9



9 789938 864809

www.mediterraneanpub.com